جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة -
كليـــة الحقوق والعـــلوم السياسيـــة
قســـم العلوم السياسية والعلاقات الدوليـة

أبعاد التموُجات الإبستيمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: السياسات المقارنة

إعداد
الطالب بلخضر طيفور

إشراف
د.عبد العالي عبد القادر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د طاشمة بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا مناقشا
د. عبد العالي عبد القادر	أستاذ محاضر(أ)	جامعة سعيدة	مشرفا ومقررا
أ.د سرير رابح عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د. حاروش نور الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

السنة الجامعيـــة
2013 / 2012

جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة -
كليـــة الحقوق والعـــلوم السياسيـــة
قســـم العلوم السياسية والعلاقات الدوليـــة

أبعاد التموُجات الإبستيمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: السياسات المقارنة

إعداد
الطالب بلخضر طيفور

إشراف
د.عبد العالي عبد القادر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د طاشمة بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا مناقشا
د. عبد العالي عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة	مشرفا ومقررا
أ.د سرير رابح عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د. حاروش نور الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

السنة الجامعيـــة
2013 / 2012

" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر "

قول: عماد الدين الأصفهاني

إهـداء

إلـــــــــــى:

الوالدين الكريمين اللذان سهرا على حسن تربيتي وتعليمي وضحّا في سبيل ذلك بالكثير فكان لهما أنني لم أخيب ظنهما ما دمت قد اتخذت طلب العلم سبيلا وفلسفة في هذه الحياة.

إلـــــى إخوتي وبالأخص فيلسوف العائلة عبد المالك والمشاغبة حنان.

إلـــــى كل الأساتذة الذين درّسوني من مرحلة الإبتدائي إلى مرحلة الدراسات العليا والذين على مر السنين زرعوا في قلوبنا وعقولنا محبة طلب العلم وعاتبونا على تخاذلنا وجازونا على اجتهادنا وفرحوا لنجاحاتنا وأرسوا في جوانحنا ركائز الفكر والتفكير والخلق الرفيع.

إلـــــى كل من يسعى ويبحث بجد وكد من أجل تحصيل المعرفة والعلم.

إلـــــى كل من لا يؤمن بالمستحيل، إلى كل من لا ترهقه الخطوب، إلى كل من عقيدته الثبات على اليقين وديدنه التقوى، وسلاحه المعرفة والعلم، وهمّه وطنه، وشعاره العمل وعمله الإتقان وكلامه منفعة وسكوته فضيلة وتأمله تدبرٌ ورايته الحرية والتحرر وهدفه خدمة دينه وأمته.

إلـــــى كل من يؤمن بأن الإصلاح هو سبيل بناء الحضارة ورقي الأمم.

إلـــــى كل من يتمنى الخير والإزدهار والريادة للجزائر، ولا يكتفي بذلك بل يعمل من خالص أعماق قلبه من أجل تحقيق ذلك التنمي.

إلـــــى كل زملائي الذين درسوا معي في مرحلة ما بعد التدرج.

إلـــــى كل هؤلاء ومن هم على شاكلتهم أهدي ثمرة جهدي المتواضعة، وأرجو من الله السداد والتوفيق.

الطالب بلخضر طيفور

شكر وتقدير

وقوفاً عند حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

أولا وقبل كل شئ أشكر الله سبحانه وتعالى على نعمة العقل ونعمة العلم والقدرة على التحصيل المعرفي، وأحمده سبحانه وتعالى على تثبيتنا وشد عزمنا وتمتين عودنا وعلى الصبر في ذواتنا و العزم في نفوسنا عند الإقبال على هذا العمل والوصول به إلى آخر حرف منه مذللا كل العقبات و مهونا علينا كل الصعوبات، فاللهم لك الحمد وحدك.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص إلى أستاذي الكريم الدكتور "عبد العالي عبد القادر" الذي لم يتردد منذ اللحظة الأولى التي اقترحت فيها عليه الفكرة، فقبل ذلك وتحمل مسؤولية الإشراف والتوجيه ولم يبخل عليّ لا بالمراجع ولا بالوقت ولا بمراجعة الفصول ولا بالتنبيه إلى الأخطاء المنهجية أو الموضوعية التي صادفتني ولا بتوجيهاته القيمة، كما لم يضغط عليّ بأي شكل من الأشكال، بل على العكس من ذلك ترك لي الكثير من المساحة والرحابة، وهو أمر ذلّل أمامي الكثير من الصعوبات.

والشكر موصول إلى كل الأساتذة الذين تشرفنا بالدراسة على أيديهم خلال فترة السنة النظرية وأخص بالذكر الأساتذة: أ.د طاشمة بومدين، أ.د. طيبي بن علي، أ.د سرير رابح عبد الله، د. حاروش نور الدين، د. نقادي حفيظ، كما أشكر عمال مكتبة العلوم السياسية بجامعة سعيدة وكذلك عمال إدارة قسم العلوم السياسية وبالأخص الأستاذ بوزيان امحمد والذي أراحنا وقدم لنا كل التسهيلات الإدارية وسهر على أن يتم كل شئ في موعده فله كل الشكر. كما أخص بالشكر والعرفان الأستاذ "عيّاد سمير" الذي درّسنا في مرحلة التدرج بجامعة سيدي بلعباس والذي التمست فيه النية الصادقة في البحث والتعليم.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل الذين سوف يناقشون هذه المذكرة ويحكمون عليها. والشكر موصول إلى من ساهم من قريب أو بعيد في الوصول بهذا المشروع البحثي إلى مرحلته النهائية.

إلى كل هؤلاء وغيرهم أدين بالتقدير وعظيم الإمتنان، فحفظهم الله وجزاهم أفضل الجزاء.

الطالب بلخضر طيفور

مقدمة

لقد ظل حقل السياسة المقارنة حقلٌ معرفي غير مستقر نسبياً*، وشهد عدة حركات ومنعطفات إبستيمولوجية ونزعات علمية استهدفت إعادة صياغة بنيته المعرفية من حيث أطره النظرية ومناهجه البحثية، وتراوح إنتاجه المعرفي ونزعاته المنهجية ما بين المنظور التراكمي المتصل وما بين الأزمة المعرفية التي تؤدي إلى القطيعة المعرفية أو تفكيكها وإعادة بناءها وفقاً لمنظورات ومنظومات فكرية جديدة، والتفسير الإبستيمولوجي والثورة العلمية كما يقدمها "توماس كوهن" (Thomas Kuhn) في مؤلفه (بنية الثورات العلمية) "The Structure of Scientifique Revolution" الصادر سنة 1962 الذي فسّرالنموذج المعرفي"Paradigm"على أنه إطار لتفسير تطور العلم والمعرفة من خلال ثورات متعاقبة تُحدث تغييرات جذرية في القواعد الأساسية وتقوم بمراجعة صارمة لها، وإعادة صياغة الإفتراضات الكبرى للنظريات والأطر المعرفية السابقة[1].

وهذا المفهوم الجديد أسقط المنظور النمطي القائل بتطور العلم والمعرفة وفقاً لمسار خطي تصاعدي مستمر والذي ظل متوارثاً منذ عصر التنوير، والتموجات الإبستيمولوجية والثورة العلمية في حقل السياسة المقارنة وفقاً لمنظور "كوهن" Kuhn لا تعني تجدد البرامج البحثية، أي صياغة أجندة جديدة للبحث في هذا الحقل المعرفي على أنقاض المنجزات السابقة، بل هي ثورة معرفية حقيقية تحدث تحول في النموذج الإرشادي المعرفي الذي هو بمثابة السلطة المعرفية السائدة في الحقل المعرفي الذي يفرض منطقه الجوهري والمنهجي في حقل السياسة المقارنة. إلا أن هذا المنظور وإن كان صحيحاً فيما يخص تطور المعرفة في حقول العلوم الطبيعية، إلا أنه شديد الغموض ومن الصعب إسقاطه على فروع العلوم الإجتماعية ومن بينها العلوم السياسية عامة وحقل السياسة المقارنة خاصة، وذلك نظراً للخصائص التي تميز الظاهرة الإجتماعية والسياسية عن الظاهرة الطبيعية، وذلك باعتراف "توماس كوهن" نفسه حيث يقول:

(... لقد قضيت عاماً كاملا وسط مجتمع يضم أساساً علماء متخصصين في العلوم الإجتماعية واجهوني بمشكلات لم أعهدها من قبل تتعلق بأوجه الإختلاف بين هذا الطراز من الجماعات وبين جماعات علماء الطبيعة الذين نشأت بينهم. وأذهلني بوجه خاص كمْ ومدى الإختلافات الصريحة فيما بين العلماء الإجتماعيين بشأن طبيعة المشكلات والمناهج العلمية المشروعة، وأثار كل من التاريخ والتعرف المباشر شكوكي في أن من يمارسون العلوم الطبيعية لديهم إجابات على هذه المسائل أشد رسوخاً أو أكثر دواما وتحديداً لدى زملائهم في مجال العلوم الإجتماعية، ومع هذا يمكن القول بصورة أو بأخرى إن ممارسة علوم الفلك أو الفيزياء أو الكيمياء أو الأحياء لا تثير جدالا بشأن القضايا الأساسية كالذي يبدو اليوم واسع الانتشار بين علماء النفس أو علماء الإجتماع على سبيل المثال. وعندما حاولت استكشاف مصدر هذا الإختلاف قادتني المحاولة إلى إدراك الدور الذي يقوم به في

* السياسة المقارنة في هذه الدراسة هي ذلك الحقل والفرع من العلوم السياسية الذي يقوم بالدراسات المقارنة للظواهر والنظم السياسية، أي سيتم تناولها كعلم وليس كمواضيع أو اقترابات في السياسات المقارنة، وبالتالي فأي ذكر لكلمة "حقل" بشكل منفرد في هذه الدراسة ستعني حقل السياسة المقارنة.

[1] محمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة:النظرية،النموذج المعرفي،المنهج. بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002، ص 61.

مجال البحث العلمي ما اصطلحت على تسميته منذ ذلك الحين "النماذج الإرشادية" "Paradigms" وأقصد بذلك الإنجازات العلمية المعترف بها عالميا والتي تمثل في عصر بذاته نماذج للمشكلات والحلول بالنسبة لجماعة من الباحثين العلميين)[1].

وقد حاول علماء السياسة المقارنة في كل مرحلة من مراحل تطور الحقل ترسيخ نموذجهم المعرفي خاصة مع النزعة العلمية في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وبالأخص مع صدور كتاب "توماس كوهن"، إلا أن السمة الغالبة التي ميزت الحقل هي عدم الإستقرار خاصة في ظل تصارع النماذج المعرفية بين دعاة النزعة المعيارية وقولهم بالتعدد وعدم التركيز البحثي أوالمنهجي، وبين دعاة النزعة العلمية الإمبريقية وقولهم بالتركيز البحثي وأسبقية الإتجاه المنهجي على الإتجاه الجوهري أو الموضوعي في البحث.

ولم تكن للدراسات المقارنة أهمية إلا مع بداية تفكك الفلسفة وتفرعها، وعلى الرغم من بقاء الدراسات السياسية كفرع لفلسفة الأخلاق مع القرن السادس عشر أو بقيت تُدرس في أقسام التاريخ أو الإقتصاد في القرن التاسع عشر، إلا أنها بدأت في التطور التدريجي مع بداية عصري النهضة والتنوير في أوروبا ومع بداية الإكتشافات الجغرافية الكبرى، وبذلك توسعت من حيث الإهتمامات الجوهرية، إلا أنها من الناحية المنهجية لم تستفد من فلسفة العلم التي أوصلت العلوم الطبيعية إلى الكثير من النجاحات المعرفية كنتيجة حتمية لتتبعها أسلوب علمي ممنهج وفقاً لأطر نظرية قابلة للتعميم، وذلك بالنظر لخصائص الظاهرة الطبيعية المتمثلة في قابلية الملاحظة والتجريب والثبات، عكس الظواهر السياسية التي ميزتها التعقد والتطور المستمر.

عقبت تلك البداية إرساء علماء السياسة لقواعد حقل معرفي في نهايات القرن التاسع عشر باعتباره علما يتمحور حول الدولة وأبنيتها، وأخذت دراسات هذا الحقل في التمايز وفقاً لمسار تاريخي معين، وأغلب تلك الدراسات التقليدية بحثت فيما يجب أن يكون، لذلك جاءت أغلب معارف هذا الحقل مثالية متفائلة، غير أن المنعطفات الحادة التي شهدتها الدراسات السياسية مع ظهور النزعات المنهجية والعلمية في القرن العشرين أحدثت هزة معرفية في حقل السياسة المقارنة، وحدثت الكثير من التطورات المعرفية والمنهجية التي دفعت بهذا الحقل المعرفي، وغيرت أسسه وقواعده البحثية والجوهرية، وأعطت حافزاً قوياً لعلماء السياسة المقارنة لدراسة ماهو كائن من زوايا منظوراتية وعلمية مختلفة، وذلك طبعاً دون إغفال الدور الذي لعبه الصراع والتنافس داخل النماذج المعرفية نفسها.

على هذا الأساس تأسّست البنية المعرفية لهذا الحقل كنتيجة لثورة معرفية سابقة أدت إلى تراكم مفاهيمي يستقر لفترة زمنية معينة سرعان ما يُفكك مرة أخرى نتيجة ثورة معرفية لاحقة، وكثيراً ما حدثت القطيعة الجزئية كرد رافض للمدارس السابقة منتهجة أسلوب الإزاحة الفكرية، أو لعدم قدرة تلك

[1] توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، (ترجمة: شوقي جلال). الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992، ص 22.

المدارس على استيعاب الظواهر السياسية الجديدة. فالثورات السياسية مثلا تبدأ مع تصاعد الإحساس الذي يكون في الغالب قاصراً على قطاع من المجتمع السياسي بأن المؤسسات القديمة لم تعد تفي على نحو ملائم بحل المشكلات التي تفرضها بيئة كانت تلك المؤسسات طرفا في خلقها، وبنفس الطريقة إلى حد كبير تستهل الثورات العلمية بتزايد الإحساس الذي غالباً ما يكون قاصراً على فئة محدودة من المجتمع العلمي، بأن أحد النماذج الإرشادية القائمة قد عجز عن أداء دوره بصورة كافية في مجال اكتشاف جانب من البحوث الخاصة بهذا النموذج الإرشادي ذاته. ويُلاحظ في كل من التطور السياسي والتطور العلمي أن الإحساس بسوء الأداء الذي يمكن أن يفضي إلى أزمة يُعدّ شرطاً مسبقاً للثورة[1]، كما أن لتلك التموجات الإبستيمولوجية جذور معرفية ومنطلقات فكرية تستند إليها وليس هو الحال صائباً بالنسبة لحقل السياسة المقارنة وفقا للمنطق "الهيجلي" القائل بأن المعرفة تُخلق ولا تُكتشف. وهذا الحقل لم يكن كل هدفه تقديم إطار تحليلي لدراسة الظاهرة السياسية، بل كان يسعى أيضا إلى تجسيد أجندات سياسية وهي الميزة التي كثيراً ما اتسمت بها الثورات المعرفية في العلوم السياسية، كما لعبت الأيديولوجيا دوراً لا يستهان به في الفكر كما في الممارسة.

إن تطور السياسة المقارنة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى الدور الذي لعبته التطورات المعرفية على المستوى الكلي، هذا التطور شهد عدة تموجات فكرية كانت بدايتها تتمثل في غلبة الطابع الفلسفي، حيث أن الدراسات السياسية كانت امتداداً لفلسفة الأخلاق وامتدت هذه الفترة بداية من عصر التنوير إلى نهايات القرن التاسع عشر، تلتها المرحلة التقليدية ومثلتها المدرسة القانونية المؤسسية، بالإضافة إلى سيطرة بعض المدارس الفكرية على التحليل السياسي السائد آنذاك، وتتمثل في المدرسة المثالية بالإضافة إلى المدرسة التاريخية "Historicism" ودام هذا التوجه طوال النصف الأول من القرن العشرين، وأهم ميزاته تزايد أهمية المنهج المقارن في الدراسات السياسية، كما تميز بإنتاج معرفي متميز من فترة لأخرى دون إغفال الدور الذي لعبته فلسفة العلم والمدرسة الإمبريقية "Empericism" التي تعود جذورها إلى بريطانيا، وبالرغم من ذلك فقد كانت هذه التموجات محدودة نسبياً في التأثير على الدراسات المقارنة عند مقارنتها بالتحول الكبير الذي طرأ على حقل السياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ علماء السياسة تحت تأثير الثورة العلمية وعلى ضوء نجاحها المذهل في العلوم الطبيعية في تقليد المناهج المعمول بها في تلك العلوم لكي يتحرروا من التقليد السائد في الحقل آنذاك الذي كان منغلقاً وبعيداً عن العلوم الأخرى ومفتقراً للصرامة العلمية.

ومثلت السلوكية "Behaviouralism" أكبر ثورة علمية في السياسة المقارنة، فالتموج الذي أحدثته هذه الثورة ساهم في ازدهار إقترابات جديدة واكتشفت طرق أخرى للبحث وانتشرت مناهج

[1] نفس المرجع السابق، ص 132.

وطرق غير مألوفة سابقا، بل إن معظم الإقترابات في الدراسات المقارنة ساهمت في إرساء قواعدها الثورة السلوكية، إلا أنه مع نهاية الستينات من القرن العشرين حدث تمرد فكري على المدرسة السلوكية من داخل المدرسة نفسها بالنظر إلى المغالاة التي طبعت أفكارها وادّعاء علمائها بكمال أبحاثهم وبضرورة التعميم، وذلك نتيجة مسايرتها لموضوعات الحداثة الكبرى "Modernism"، وكذا اعتمادها على الوضعية المنطقية في العلم ومناهجه، وأيضا تسويقها للمنظور التنموي كمشروع سياسي، بالإضافة إلى إهمالها المعيار القيمي، كما تمّ اتهامها بالتقوقع والتحيز الفكري. الأمر الذي أدى إلى تموج جديد في السياسة المقارنة وهو التموج الما بعد السلوكي "Post-Behaviouralism" الذي قدّم نفسه كبديل للمدرسة السلوكية، هذا التموج جاء كرد فعل ضد التجريبية المفرطة للتوجه الإمبريقي للسلوكية، الأمر الذي أدى إلى إهمال الواقع والمعايير القيمية، ونادت ما بعد السلوكية بالتعددية المنهجية والإهتمام أكثر بمشاكل المجتمع، كما واكب هذا الإتجاه الجديد المقولات الكبرى لفلسفة "التفكيك" التي دعت إلى ضرورة تفكيك المعارف وإعادة تركيبها وفقاً لما يتماشى مع الواقع دون إحداث قطيعة معرفية شاملة، وظهرت اقترابات أقرب ما تكون إلى المعالجة المباشرة للظواهر السياسية كما استخدم فجأة نموذج جديد ذو توجهات إقتصادية لا يمثل امتداد تراكمي للأعمال والبحوث السابقة في السياسة المقارنة.

ومثلت فترة ما بعد الحرب الباردة تحدياً كبيراً لحقل السياسة المقارنة، خاصة مع الثورة العلمية الثانية في الحقل سنة 1990، فقد اتسع هذا الحقل كثيرا إلى درجة التمزق والتصدع، الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى فقدان وحدته الموضوعية والمنهجية وتشتت مداخله واقترابات، وهو الأمر الذي دفع "فياردا" إلى القول بفكرة "الجزر النظرية" الملائمة للحقول الفرعية المتعددة في هذا الحقل، كما سيطر الخيار العقلاني وفرض نفسه على دراسات السياسة المقارنة، حيث هيمن رواد هذا الخيار على النشر في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة المجلة الأمريكية للعلوم السياسية "APSR"، وفرضوا منهجهم العلمي خاصة الرياضياتي والكمّي، كما غابت الإهتمامات النظرية ولم تظهر هذه المرة ثورة علمية بالمعنى "الكوهني"، بل انتشرت "البرامج البحثية" بكثرة والتي درست المواضيع التي كانت موضع الإهتمام كالتحول الديمقراطي، المجتمع المدني، الثورة، العنف، الدمقرطة "Democratization" الهندسة السياسية، الإقتصاد السياسي، الثقافة السياسية، الجماعات المصلحية، السياسة العامة، الحروب الأهلية، كما عاد مفهوم الدولة ولكن ليس بالمفهوم التقليدي، أما من الناحية المعرفية الكلية فقد تزامنت هذه المرحلة مع مفاهيم ما بعد الحداثة "Post-Modernism".

ومع بداية الألفية الثالثة ظهرت بوادر تموج جديد يدعو إلى إصلاح علم السياسة أو ما اصطلح عليه بـــ "بريسترويكا علم السياسة"، والذي انتقد الخيار العقلاني "Rational choice" بشدة واتهمه بالمبالغة في استخدام الأساليب العلمية والرياضية وإهمال وتجاهل العوامل التاريخية والإقتصادية

والإجتماعية عند دراسة الظواهر السياسية، والتركيز على السلوك والمواقف السياسية في جوانبها الكمية دون الكيفية منها؛ وهذا يعني ويدل على أن حقل السياسة المقارنة علم متجدد باستمرار وقابلٌ للتكيف، وله القدرة على إيجاد مداخل جديدة لدراسة الظواهر السياسية الجديدة حتى لو لم تحكمه نظرية موحدة، هذه القابلية هي التي تضمن استمراره، وكما يرى "فياردا" Howard Wiarda في كتابه (السياسة المقارنة: مداخل ومخرجات،2007) أن هناك الكثير من الموضوعات التي يجب أن تدرسها السياسة المقارنة، خاصة في العالم الثالث كالسياسة الإقتصادية، التحول الديمقراطي، المجتمع المدني، الثورة، الحروب الأهلية، الإستبداد، الكوربراتية الجديدة...إلخ، ويرى نفس الكاتب أن حقل السياسة المقارنة لا تحُدّه أي حدود[1].

إن التموجات الإبستيمولوجية بعد الحرب الباردة ومع مطلع الألفية الثالثة جاءت كنتيجة وانعكاس لظواهر وموضوعات سياسية جديدة، عكس ما كان سائداً ونمطياً في المراحل التاريخية السابقة في حقل السياسة المقارنة، حيث أن تلك التموجات كانت نتاج أطر فكرية ونظرية معينة وهنا تخفّ حدة تلك الثورات المعرفية كما فسّرها توماس كوهن، أي أن هناك تحولات جديدة في هذا الحقل المعرفي يُراد منه أن يكون وثيق الصلة بالظاهرة السياسية وموثوق تجريبياً دون إهمال المعايير القيمية.

ويُعتبر حقل السياسة المقارنة في حالة تموج وتغير دائمة، فالمداخل النظرية يتم تطويرها وقبولها ورفضها وقبولها من جديد إستجابة للإتجاهات الفكرية وللتغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، هذه التغيرات طبيعية وتتطلب مرونة وتكيفاً من قبل دارسي السياسة المقارنة[2]. فهذه التموجات سواء كانت سابقة للظواهر والمواضيع السياسية أو نتاج لها أو حتى نتيجة للصراع والتنافس الذي يحكم النموذج المعرفي. في كل الحالات لعبت تلك التموجات دورا مهما في عملية البناء المعرفي أو تفكيكه من خلال التطورات والمنعطفات الفكرية التي حددت الأطر المعرفية للسياسة المقارنة ضمن مسار تاريخي وتكيفات معرفية لازالت مستمرة مع الألفية الثالثة في حقل السياسة المقارنة.

دوافع الإختيار (المبررات الموضوعية لاختيار الموضوع):

بالإضافة إلى الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع، وهي الميل إلى البحث والتنقيب عن المعارف والحقائق وحب الوصول إليها خاصة فيما يتعلق بالبحوث النظرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك نقص في الدراسات والأبحاث التي تتناول تطور حقل السياسة المقارنة من ناحية التأصيل النظري والمنهجي وكذلك المقاربات والنظريات، وبالأخص المنطلقات الفكرية والإبستيمولوجية، وطبعا المقصود هنا الدراسات العربية لأن الدراسات الأجنبية وخاصة الأمريكية مستفيضة وواسعة

[1] Howard Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, USA, New York: Romwman & Littelfield Publishers, 2007, p 253.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية. ليبيا: منشورات جامعة قاريونس ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، الطبعة الثانية ، 1998 ص 294.

تكاد تكون شاملة، هذا بالإضافة إلى محاولة التطرق إلى جديد هذا الحقل ومستقبله في ظل الظواهر السياسية الدائمة التغير.

أهمية الدراسة: للدراسة أهميتان، أهمية أكاديمية وأهمية عملية.

الأهمية العلمية (الأكاديمية): إلقاء الضوء على دور النزعات والتوجهات العلمية في البحث، وهل بإمكانها فعلا أن تؤسس لحقل معرفي مبني على الصرامة العلمية، والإشارة إلى التنافس الخفي وغير المعلن سواء بين المدارس الفكرية، أو داخل النماذج المعرفية الإرشادية نفسها التي تشكل مجتمع بحثي في العلوم السياسية أو فروعها وبالأخص حقل السياسة المقارنة. فالثورات المعرفية لا تقوم فقط كنتيجة و كصدى للظواهر السياسية وإن كانت إحدى نتائجها، إلا أنها تقوم على أيدي علماء ومفكرو السياسة الذين يرفضون الوضع القائم، خاصة الجيل الشاب من الباحثين الذين يرفضون الوصاية الفكرية عليهم، ففي كثير من الأحيان وكما رأى "ماكسي بلانك" في كتابه (حياتي العلمية) وهو يشير في أسى إلى أن (الحقيقة العلمية الجديدة لا تنتصر عن طريق إقناع خصومها وجعلهم يرون الضوء، بل إنها تنتصر بالأحرى لأن خصومها قضوا ووافتهم المنية في آخر الأمر، وشبّ جيل جديد على ألفة معها)[1]. أي أن الصراع الفكري لا ينتهي إلا بموت الجيل السابق من المفكرين الذين فرضوا منطقهم الفكري والعلمي، ورفضوا التغيير والتجديد، لكن هذا ليس مطلقاً بل هناك من علماء السياسة من تكيف وساير التغيير، بل وساهم فيه، وهنا تكمن قدرة البقاء التي اكتسبها حقل السياسة المقارنة، فإيستون David Easton الذي هو أحد رواد المدرسة السلوكية تقبّل "التمرّد الفكري" الذي حدث داخل الحقل، بل وأصبح رائد الحركة ما بعد السلوكية.

الأهمية العملية: جذب الإنتباه إلى أهمية حقل السياسة المقارنة من ناحية المنطلقات الفكرية والجذور الإبستيمولوجية، وأن ما يدرسه هذا الحقل ليس مجرد موضوعات وظواهر سياسية واجتماعية يقارن بينها، وهذه الصورة النمطية السلبية المترسخة في أذهان الكثير من طلبة العلوم السياسية؛ فالسياسة المقارنة ليست فقط كيف نقارن ؟ بل هي أيضا لماذا نقارن ؟ وماهي المنطلقات والأهداف المتوخاة من وراء المقارنة ؟ لأن المقارنة من أجل المقارنة وفقط هي عبث علمي و سفسطائية فكرية لا طائل من وراءها، بل الأصح والأسلم أن نملك ثروة معرفية وأن نكون على دراية واسعة بالخلفيات الفكرية من أجل نتحكم في القدرات والمهارات التفسيرية والتحليلية للظواهر السياسية.

هدف الدراسة: استجلاء الغموض وتوضيح الرؤية اتجاه المداخل والإقترابات التي تفسَّر على ضوءها الظواهر السياسية، وذلك عن طريق الإشارة إلى جذورها الفكرية وكذلك التنبيه إلى الدور الذي لعبته أحيانا التحيزات الأيديولوجية، مع الإشارة إلى التنافس الفكري الذي صاحب التراكم

[1] توماس كوهن، نفس المرجع السابق، ص 195.

المعرفي للسياسة المقارنة، بالإضافة إلى الترغيب في تحليل وتفسير تلك المنطلقات والجذور الإبستيمولوجية، وكذلك المداخل والإقترابات والبرامج البحثية ونقدها بدل أخذها ونقلها كما هي، لأنه ما الفائدة من البحث العلمي إذا غابت عنه ضرورة استيعاب المفاهيم، فأغلب الدراسات والبحوث العربية السياسية هي دراسات إجترارية لما أنتجه الغرب من فكر وعلم.

الدراسات السابقة:

إن محاولة إجراء جرد للدراسات والكتابات العربية المتعلقة بحقل السياسة المقارنة سواء من ناحية التأصيل النظري أو البرامج البحثية فسنجد أغلبها عبارة عن دراسات لها مدخل قانوني أو مؤسسي أو دراسات دستورية أو متعلقة بتاريخ الفكر السياسي، و لاعلاقة لها بحقل السياسة المقارنة برغم العناوين التي تدل على أنها دراسات مقارنة إلا أن محتواها أبعد ما يكون عن ذلك.

ولعل أهم دراستين في هذا المجال كانتا للأستاذ "محمد نصر عارف" تحت عنوان : (إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي- النظرية – المنهج، 2002)، تطرّق فيها عبر مقاربة ابستيمولوجية إلى التطور النظري للسياسة المقارنة من حيث الإقترابات والمداخل النظرية، بالإضافة إلى أهمية النموذج المعرفي، وتتبع بالتحليل والنقد تلك الإقترابات، وفيما يخص الثورات المعرفية فقد رأى أن مابعد السلوكية التي واكبت مابعد الحداثة كان لها دور مهم في تفكيك الكثير من معارف السياسة المقارنة مع إعادة تركيبها وفقا لما يناسب قدرتها التفسيرية للظواهر السياسية الجديدة، وتوصل إلى أن دائرة حقل السياسة المقارنة لم تنغلق بل إن أغلب الدراسات الحديثة في الفترة الأخيرة من مرحلة مابعد السلوكية عادت مرة أخرى إلى أطر نظرية بذرت أفكارها وافتراضاتها في القرن التاسع عشر، أي مع بدايات تشكل حقل السياسة المقارنة كالإقتصاد السياسي والكوربراتية والماركسية الجديدة والمؤسسية الجديدة، لكن هذه العودة في نظره لا تعني تمجيد الماضي وتقديسه، بل توظيفها للسير نحو المستقبل، فهو أخذ الماضي للمستقبل وليس إرجاع المستقبل للماضي وهذا حسب رأيه طبعا، والبحث في اكتمال دائرة السياسة المقارنة يستلزم التركيز على وحدة التحليل، الأطر المنهجية وأخيرا مستوى شمول نظريات السياسة المقارنة للظاهرة السياسية.

أما الدراسة الثانية فقد كانت للأستاذ "محمد بشير زاهي المغيربي" تحت عنوان: (قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية، 1998)، وقد تطرق إلى آثار الظواهر السياسية على الإنتاج المعرفي في السياسة المقارنة، كما تعرض إلى نقد المنظور التنموي وكيف نشأت مداخل جديدة بعده، وأوضح الصعوبات التي تواجه حقل السياسة المقارنة بعد الحرب الباردة والأزمة التي كادت أن تعصف بهذا الحقل، واستفاض في توضيح الأصول الإبستيمولوجية والفكرية لكل من المدرسة السلوكية وما بعد السلوكية، كما قام بدراسة بعض مداخل السياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية وليس

كلها، وقسّم البنية المعرفية للحقل إلى ثلاث أطر منهجية وفكرية حكمت تلك البنية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي الإطار الفكري الليبرالي ذو منظور بنيوي وظيفي، وإطار فكري راديكالي ذو نزعة إقتصادية وأخيرا إطار فكري محافظ ذو نزعة معيارية قيمية. واستخلص أن حقل السياسة باق رغم التموجات الإبستيمولوجية التي عصفت به.

أما الدراسات الأجنبية التي تناولت الأطر المنهجية والفكرية للسياسة المقارنة فهي تقريبا كلها أمريكية وذلك طبعاً يرجع إلى أصل هذا الحقل الذي نشأ في أوروبا لكنه تطور في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كثرت الدراسات من هذا النوع بعد الحرب الباردة، فالكثير من المؤلفين تطرقوا إلى حقل السياسة المقارنة من ناحية التأصيل النظري والبنية المعرفية من خلال التطرق إلى مختلف التطورات التي عرفها الحقل، بالإضافة إلى التطرق إلى البرامج البحثية أو الإقترابات القديمة أو الجديدة وذلك لضرورة مواكبة الظواهر السياسية الطارئة على الحقل. وكما أسلفنا هناك الكثير من الدراسات وسنقتصر على بعضها.

01- "تاد ليندمان" Todd Landman: في دراسة له تحت عنوان: (قضايا ومناهج في السياسة المقارنة، 2005).(Issues and methods in comparative politics: An introduction).

تطرّق الكاتب إلى أهمية المقارنة بين الدول، كما تطرق إلى بعض مداخل ومواضيع السياسة المقارنة الجديدة كالتحول الديمقراطي وأوضح المقارنات وبين المداخل الجديدة في دراسة الظواهر السياسية، كما تطرق إلى التحديات الجديدة التي تواجه السياسة المقارنة وتطرق إلى حدود هذا الحقل والدراسات المقارنة والمناهج والمداخل الجديدة. وكخلاصة دعا في نهاية دراسته علماء السياسة المقارنة إلى إنفاق المزيد من وقتهم من أجل التنظير والتصميم البحثي.

كما أن هناك العديد من الدراسات لـــ "هوارد فياردا" Wiarda Howard منها:

02- (New directions in Comparative politics, 1991).

03- (Comparative politics: critical conceptions in political science, 2005).

04- (Comparative politics: approaches and issues, 2007).

هذه الدراسة الأخيرة تطرق فيها إلى التوجهات الجديدة في السياسة المقارنة من حيث الأطر المنهجية والمداخل النظرية وأيضا النماذج المعرفية، كما خص دراسته هذه بالتطرق إلى بعض أهم مداخل السياسة المقارنة كالمنظور التنموي والثقافة السياسية وكذلك الكوربراتية الجديدة، كما عالج نقطة مهمة جدا وهي النماذج المحلية "Indigenous models" وتعرض لها بالنقد، كما تطرق إلى الإنحياز والتضارب النظري في تلك النماذج. وأسهب في نظرية الخيار العقلاني وفي بعض المداخل الأخرى كعلاقة الدولة بالمجتمع، والمؤسسية الجديدة وكذلك بعض المواضيع التي شغلت الرأي العام،

وأشار إلى حدود السياسة المقارنة في البحث وهل هي كذلك، واستنتج في الأخير أن حقل السياسة المقارنة سيجد دائما من يكتب فيه ويكتب عنه بفضل المداخل الجديدة، حيث أن كل ظاهرة سياسية جديدة ستجد حتما إقتراب يتعرض لها بالتحليل والتفسير.

وهناك مؤلف لـــ "باربارة جيدز" Barbara Geddes وهي كاتبة أمريكية لها دراسة مهمة تحت عنوان: (النماذج المعرفية وقلاع الرمل: بناء النظرية وتصميم البحث في حقل السياسة المقارنة، 1991)، والعنوان باللغة الأصلية له هو:

05- (Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics).

تطرّقت الكاتبة في هذا المؤلف إلى استراتيجية تصميم البحوث السياسية وتراكم المعرفة، وكيفية بناء واختبار النظريات، وبحثت إشكالية التحيز في اختيار المواضيع المُراد دراستها، ورأت أن هذه المعضلة كثيرا ما تؤدي إلى نتائج خاطئة، وفيما يخص النموذج المعرفي فهي تنظر إليه باختلاف بسيط عن مفهوم "توماس كوهن"، فالنموذج المعرفي في رأيها هو مجموعة من النظريات، الإقترابات، التطبيقات، المناهج البحثية، ويمكن لأي منها أن تشكل نموذجاً معرفياً بمفرده، ولا تحتاج إلى مجتمع بحثي مُهيمن، واستنتجت أن الكثير من النماذج المعرفية في حقل السياسة المقارنة قد فشل، وذلك بسبب البحث السريع عن تحقيق النجاح[1]. وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأدبيات الأجنبية الحديثة في حقل السياسة المقارنة التي تطرقت إلى تطور هذا الحقل، وبالأخص الدراسات الأمريكية مثل الأدبيات التالية:

06- (Goodin Robert and Hans-Dieter Klingemann, A New Handbook of Political Sciences, 1996).

07- (Mansfield D. Edward and Richard Sisson, The Evolution of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative and International Politics, 2004).

08- (Kopstein Jeffrey and Mark Lichbach, Comparative politics interests, identities, and institutions in a Changing global order, 2005).

09- (Munck Gerardo and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, 2007).

10- (Kesselman Mark and Joel Krieger and William Joseph, Introduction to Comparative Politics. 2009).

11- (McCormick John, Comparative Politics in Transition, 2010).

12- (Ishiyama John, Comparative Politics Principles of Democracy and Democratization, 2012).

ومن أهم الدراسات التي تناولت المنهج العلمي المقارن نجد ما يلي:

13- (Przeworski Adam and Henry Teune, The logic of comparative social inquiry, 1970).

[1] Barbara Geddes, Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics, USA, University of Michigan Press, 2006, p 06.

14-(Ragin Charles, The comparative method: moving beyond qualitative and quantitative strategies, 1987).
15-(Pennings Paul, Hans Keman and Jan Kleinnijenhuis, Doing Research in Political Science: An Introduction to Comparative Methods and Statistics, 2006).

إشكالية الدراسة:

لقد تطورت البنية المعرفية في حقل السياسة المقارنة نتيجة تطورات فكرية وإبستيمولوجية أدت إلى تراكم معرفي وغنى من حيث تعدد المقاربات والنظريات، هذه الأخيرة يتوقف تماسكها على مدى قدرتها التفسيرية والتنبؤية للظواهر السياسية، وخضع تطور تلك البنية المعرفية لنمطين من التراكم والتطور، الأول أخذ مفهوم الثورة العلمية لتوماس كوهن، حيث أن هذا النمط أحدث قطيعة معرفية في حقل السياسة المقارنة، وهو ما يتجلى بوضوح في الثورة السلوكية التي أخذت تطبق المناهج والأساليب العلمية في البحوث والدراسات السياسية، وتجاهلت المعايير القيمية وكل ما من شأنه أن يؤثر على الطرح العلمي للبحوث، لذلك فقد جاءت أغلب الدراسات كمية؛ أما النمط الثاني من التطور فقد أخذ مفهوم الإتصال والدوران المعرفي، حيث أن هذا النمط من التطور يراعي الجوانب غير العلمية في البحوث، وجاءت أغلب أدبيات السياسة المقارنة وفقا لهذا النمط مرتكزة على مقاربات كلية وشاملة في دراسة الظواهر السياسية. وفي خضم كلا النمطين فقد عانى علماء السياسة المقارنة بصفة خاصة والباحثين في العلوم السياسية بصفة عامة من الكثير من الإشكالات المعرفية والمنهجية في دراساتهم، وجاءت الكثير من نتائجهم وتنبؤاتهم خاطئة نتيجة لتداخل الكثير من العوامل أثرت على البحوث السياسية بنسب متفاوتة، لذلك وجد الباحثون السياسيون أنفسهم مجبرون على استخدام المناهج والأساليب العلمية اقتداءاً بالعلوم التي طبقت تلك الأساليب ونجحت فيها من أجل تدارك وتصحيح تلك الأخطاء وإنتاج معرفة تتسم بالعلمية والطرح المقبول وموثوق بها، وبناء نظريات وبحوث سياسية قوامها الدقة والتفسير والتنبؤ الصحيح.

وفي ظل تلك التطورات لعبت الصراعات الظاهرة أو الخفية بين النماذج المعرفية دوراً رئيسياً في بلورة الأشكال النهائية التي اتسمت بها المجتمعات البحثية التي سادت في مختلف مراحل تطور حقل السياسة المقارنة، وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية :

- إلى أي مدى لعبت التموجات الإبستيمولوجية (المناهج والأساليب العلمية في البحث) دوراً في عملية بناء وتفكيك البنية المعرفية في حقل السياسة المقارنة وفقاً لأنماط الإتصال والدوران والقطيعة المعرفية، ونقله من حقول المعرفة النظرية والمعيارية إلى حقول المعرفة العلمية في ظل النماذج المعرفية المتنافسة ؟

ولتوضيح إشكالية الدراسة السابقة أطرح التساؤلات الموضوعية والمنهجية الفرعية التالية:

01. إلى أي مدى يمكن اعتبار أن نجاح بناء النظرية مرتبط بمدى نجاح اختبارها؟
02. هل بالضرورة صدق الفرضيات المتعلقة بالظواهر السياسية مرتبط بمدى صدق تنبؤاتها؟
03. هل من الضروري استخدام المنهج العلمي لبناء نموذج معرفي في العلوم السياسية؟ أم إنه لا يمكن الإستغناء عن المناهج الكيفية والمعيارية في البحوث السياسية؟
04. هل الظاهرة السياسية مثلها مثل الظاهرة الطبيعية بالإمكان التحكم فيها عن طريق استكشاف عللها السببية واستنباط قوانينها العامة، وبالتالي إمكانية صياغة نظرية عامة أو حتى نظريات جزئية ومتوسطة المدى؟ أم إن لكل ظاهرة سياسية ميزاتها الزمانية والمكانية وخصائص معينة ليس بالإمكان تجاوزها؟
05. هل البنية المعرفية في حقل السياسة المقارنة هي نتيجة للتراكم المعرفي المتصل؟ أم هي نتيجة للتطورات الجزئية والمنفصلة؟ أم إنها نتيجة لثورات معرفية متعاقبة؟
06. ما هي النزعات المنهجية العلمية التي شهدها الحقل خلال مراحل تطوره؟
07. هل تفسير نموذج "توماس كون" لتطور العلم بالإمكان إسقاطه على تطور حقل السياسة المقارنة؟
08. هل التنافس بين النماذج المعرفية أمر طبيعي في حقل السياسة المقارنة؟ أم إنه يُخلّ بالوحدة المنهجية والوضوعية للحقل؟
09. هل تطور الدراسات والبحوث السياسية في الحقل تخضع لمسايرة الوقائع والأحداث السياسية في العالم؟ أم أنها تخضع لمبدأ المراجعات الفكرية والإبستيمولوجية؟
10. هل الحركات المعرفية والحركات المضادة لها في الحقل تساهم في تماسكه أم تشتته؟
11. هل الهيمنة المعرفية لنموذج معرفي ما في الحقل هي هيمنة كلية وشاملة، أم إن الأمر مبالغ فيه ولا تعدو كونها مجرد هيمنة جزئية ومؤقتة؟
12. هل التعدد المنهجي والمقارباتي في الحقل ظاهرة صحّية ومطلوبة لإلغاء الهيمنة وبناء صرْح علمي موثوق به؟ أم إن هذا التعدد وارتخاء الصرامة العلمية في البحث يساهم في تواصل خضوع الدراسات السياسية إلى الأهواء والمعايير القيمية وإلى التحيزات الفكرية والأيديولوجية؟

فرضيات الدراسة:

سنحاول في هذه الدراسة نفي أو إثبات الفرضيات التالية:

- الثورة العلمية حسب تفسير "توماس كوهن" هي التي لعبت دور مهم في إرساء قواعد أساسية للأطر المنهجية ومداخل المعرفة النظرية المفسّرة للظواهر السياسية في حقل السياسة المقارنة وهذا ما يؤدي إلى القطيعة وإلى بناء معرفي جديد.

- التراكم المعرفي الذي يستقر لفترة زمنية والذي يأخذ خطًا تصاعديا وتفرعياً في حقل السياسة المقارنة هو نتيجة لتوسع البرامج البحثية الكمية والكيفية، وليس نتيجة خضوعه لمبدأ الثورة والقطيعة المعرفية، وهذا ما يؤدي إلى التفكيك المعرفي وإعادة تركيبه حيث يمتلك آلية جديدة لها قابلية تفسير وتحليل الظواهر السياسية الجديدة.

- لعبت التوجهات ذات النزعات العلمية دوراً مهماً في تطوير الحقل وأكسبت نتائج بحوثه مصداقية أكثر نتيجة خضوعها للصرامة المنهجية؛ إن كان هذا صحيح فهل هناك إمكانية لإلغاء التوجهات المعيارية كلية؟ أم أن الدراسات السياسية في هذا الحقل تستدعي توظيف كلا التوجهين؟

- عكس الفلسفة السياسية في العلوم السياسية التي تراجع دورها شيئاً فشيئاً، فقد اكتسب حقل السياسة المقارنة مناعة ضد التصدع والإنهيار بفضل الصراع والتنافس الذي يحكم النماذج المعرفية، وأصبح لديه قابلية التكيف مع الحركات المضادة وحتى مع المراجعات الإبستيمولوجية.

ضبط المصطلحات:

الإبستيمولوجيا: مصطلح مركب من جزئين، "أبستمي" "Epistem" وهو العلم في لغة اليونان القديمة، و"لوجس" "Logos" وهو الحديث أو الخطاب أو الفكر في نفس اللغة، فهو يعني الحديث عن العلم أو ما يُعرف بفلسفة العلوم، فالمصطلح يعني أن الخطاب الإبستيمولوجي يبحث في الأسس النظرية للعلوم ومبادئها وظروف تبلورها وتطورها وفي أساليب العلوم المختلفة.

ومفردة الإبستيمولوجيا المطروحة في الإشكالية تختلف دلالاتها في الفكر الغربي، "Epistemology" باللغة الإنجليزية، و "Wissenschaftslehre" بالألمانية و "Epistemologia" باللغة الإيطالية تُستعمل كثيرا خلافاً لاشتقاقها للدلالة على نظرية المعرفة وكيفية تطورها، عكس "Epistémologie" باللغة الفرنسية التي تقصرها على فلسفة العلوم وعلى مدى علمية الدراسات أو الحقول المعرفية التي يُراد لها أن تتسم بالعلمية، وهذا هو المفهوم الذي سأحاول إسقاطه ومعالجته في الدراسة دون تجاوز الخصائص التي تميز الظواهر السياسية، ودون إهمال باقي الفواعل غير العلمية (الفواعل الذاتية والتطورات الفكرية، السياسية، المجتمعية والحضارية، الإقتصادية ...) التي ساهمت في تطور حقل السياسة المقارنة، ودون إهمال أيضا وهو أمر في غاية الأهمية التموجات الإبستيمولوجية بالمفهوم المعمول به في باقي اللغات غير اللغة الفرنسية وهو نظرية المعرفة التي تنظر في المعرفة عموما وفي حدودها ومصدرها (المقصود هنا طبعا المعرفة الخاصة بالعلوم السياسية)؛ وفيما يخص نظرية المعرفة في الفكر الفرنسي فقد خصَّهُ بعلم أطلق عليه تسمية "Gnoséologie"، والتمييز الذي تجريه اللغة الفرنسية بين الإبستيمولوجيا "Epistémologie" ونظرية المعرفة "Gnoséologie" قد يكون مفيدا، لكنه غير معمول به في باقي اللغات المذكورة آنفا.

حدود ومجال الدراسة:

الحدود الزمنية: من المعروف لدى فلسفة العلم أن الثورات المعرفية لا تحدث إلا بين فترات زمنية متباعدة نوعا ما، لكن في العصر الحديث تغيرت هذه النمطية وأصبحت تلك الثورات والتطورات التي طرأت على المعارف متلاحقة الواحدة تلو الأخرى، وهو الأمر كذلك بالنسبة لحقل السياسة المقارنة؛ وسوف يمتد المجال الزمني لهذه الدراسة من نشأة هذا الحقل، أي منذ الفترة اليونانية على يد "أرسطو طاليس"، وذلك نظراً لأهمية المنهج البحثي التجريبي الذي أرساه هذا المفكر، إلى غاية آخر حركة معرفية عرفها الحقل وهي "حركة إصلاح علم السياسة الأمريكية" التي نشأت مع بدايات الألفية الثالثة ولا زالت لم تتبلور نتائجها النهائية إلى غاية هذا التاريخ (2013).

الحدود العلمية: بما أن هذه الدراسة ذات طبيعة نظرية فإن لها حدود علمية وليست مكانية، لأنها ليست دراسة تراعي الجوانب التطبيقية بقدر ما تراعي الجوانب النظرية والإبستيمولوجية، لذلك فالحدود هنا هي حقل السياسة المقارنة من حيث التطور النظري وذلك بالتعرض إلى الثورات الإبستيمولوجية الكبرى والتوجهات المنهجية والعلمية التي حدثت في هذا الحقل، أي من حيث المداخل والأطر المنهجية، طبعاً دون إغفال المخارج أي البرامج والموضوعات البحثية، وتقتصر الحدود المكانية لهذه الدراسة على الإنتاج المعرفي للسياسة المقارنة من حيث مصادره، والتي هي طبعاً المصادر الأوروبية من حيث النشأة، ومصادر الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تطور هذا الحقل المعرفي والذي مازال مستمر في تطوره.

منهج الدراسة:

هذا النوع من الدراسات النقدية يستدعي تعددية في المنهج، وبما أن هذه الدراسة تتطرق إلى تطور حقل السياسة المقارنة من خلال النزعات المنهجية والجوهرية في ظل النماذج المعرفية السائدة، وإلى الثورات المعرفية عبر مراحل زمنية مختلفة "Cross-temporal theoritical"، فقد تم توظيف المنهج الإبستيمولوجي باعتباره أحد أدوات تحليل المعرفة، فهو يعتمد على التحليل النقدي كمدخل، حيث سيتم التركيز على نتائج البحث العلمي وتراكمه وتفككه في حقل السياسة المقارنة، فهذا المنهج ضروري لأنه يهتم بالدراسة النقدية للمعرفة العلمية، ويبحث في كيفية تحول الأفكار والإفتراضات إلى نماذج معرفية، وأطر مرجعية للتحليل، بمعنى دراسة البنى الفكرية الأصلية بغرض معرفة جذورها وأصولها، وقد تم استخدام هذا المنهج لمعرفة محتويات وبدايات تكوّن مختلف النماذج المعرفية السائدة في حقل السياسة المقارنة.

كما تم أيضا توظيف منهج التحليل المقارن بالنظر إلى قيمته العلمية في معالجة مستويات الأطروحات النظرية في الحقل، ووجه المقارنة هنا هي التحليل المنظم للإختلافات والتشابهات للتطور المعرفي في حقل السياسة المقارنة. ومن خلال هذا المنهج تم تتبع التطور المعرفي للسياسة المقارنة عبر التحليل والمقارنة بين الثورات المعرفية المتلاحقة التي إما أسّست لبنى معرفية جديدة أو قامت بمجرد التفكيك وإعادة التركيب، وتراوحت المقارنة بين العمودية "cross- time (temporal)"، أي زمنية بمعنى التطور الكرونولوجي للتراكم المعرفي لهذا الحقل، وبين المقارنة الأفقية "cross- comparative vertical"، أي أفقية بين الحدود المنهجية والجوهرية لحقل السياسة المقارنة في مراحل معينة من التطور.

أدوات الدراسة (كيفية جمع المعلومات):

لقد تم الإعتماد من أجل جمع البيانات على التنقيب البيبليوغرافي وذلك عن طريق الإستعانة بالموسوعات الأمريكية الحديثة في العلوم السياسية، كما تم الإستعانة بالجداول والرسومات البيانات الإحصائية والمسحية للدراسات ذات التوجهات المنهجية والموضوعية المختلفة في علم السياسة، كما تم توظيف العديد من الدوريات المحكمة في العلوم الإجتماعية و الفلسفية والسياسية، وبالأخص المجلة الأمريكية للعلوم السياسية "APSR".

وكذلك تم الإعتماد على أهم المقالات المنشورة في الدوريات المختصة في العلوم السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية لبعض أهم علماء السياسة المقارنة، وكذلك بعض الدوريات الأوروبية والكندية المختصة، بالإضافة إلى ذلك تمت الإستعانة ببعض الموسوعات السياسية والفلسفية من أجل ضبط المفاهيم واستجلاء المبهم لمختلف المعاني ذات الدلالات الفلسفية والسياسية.

صعوبات الدراسة:

صعوبات الدراسة مثل أي صعوبة يتلقاها الباحث ولا داعي إلى تكرارها، وفي أغلب الأحيان كانت هناك صعوبتين، الصعوبة الأولى تتمثل في صعوبة الفصل بين أدبيات حقل السياسة المقارنة وبين أدبيات النظرية السياسية، خاصة في الفترة التي سبقت وضع لجنة الخبراء التي نصبتها منظمة "اليونيسكو" التابعة للأمم المتحدة من أجل تقسيم فروع العلوم السياسية والتي بفضلها تم جعل حقل السياسة المقارنة كأحد فروع العلوم السياسية سنة 1948، بالإضافة إلى استحداث "لجنة السياسة المقارنة" سنة 1953 من طرف الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية "APSA"، وهي خطوات مهدت إلى قيام حدود واضحة لأدبيات السياسة المقارنة فيما بعد، والصعوبة الثانية هي اتساع المجال الزمني للدراسة الذي امتد من الإرهاصات الأولى لتشكل الحقل في العصر اليوناني إلى غاية العقد الأول من

الألفية الثالثة. وهذا ليس للإدعاء بمراجعة كل الجوانب فيما يخص تطور الحقل، وإنما فقط للتلميح إلى دراسة جوانب معينة تتعلق بذلك التطور.

والجهد الذي بُذل في هذه الدراسة ما هو إلا محاولة بسيطة في سبيل ترقية البحث العلمي والنظري في العلوم السياسية، وضرورة التشجيع على البحث من خلال المصادر الأولية للمعرفة، لأنه فعلا وفي حقيقة الأمر من يبحث ويُنقب و لو قليلا في الجهود التي بُذلت من طرف الباحثين وعلماء السياسة من أجل إرساء أسس وقواعد هذا العلم لشعر ليست فقط بضرورة التواضع، لكن لأحسّ فعلا بالعدم في مقابل عظماء هذا الحقل؛ وقولي هذا ليس لتثبيط الهمم وإنما لتشجيعها على بذل المزيد من الجهد والتحلي بالروح العلمية في البحث، وأيضا للتأكيد على ضرورة الحث على التفكير وايجاد الحلول للإشكالات القائمة في الحقل سواء النظرية منها أو الواقعية، وعدم الركون إلى مجرد التلقين و الإجابات الجاهزة، فتعلُّم الأفكار ضرورة أولية في البحث العلمي، لكن أهم شئ من تعلّم وتلقي الأفكار هو تعلّم التفكير في حد ذاته كما يقول الفيلسوف "إيمانويل كانط".

في النهاية، إن أصبت فبتوفيق من الله، وإن أخطأت فمن نفسي، ومسافة الألف ميل تبدأ بخطوة والتعلم من الخطأ وبتجاوز الفشل في المحاولة الأولى.

هندسة الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي دراسة على المستوى الكلي لحقل السياسة المقارنة "Macro-politics"، ودون الغوص في جزئيات وتفاصيل نظريات أو مقاربات الحقل إلا إذا استدعت الضرورة إعطاء بعض التوضيحات بخصوص مفاهيم بعينها نظراً لتأثيرها الكبير على مسارات تطور الحقل، ولأجل ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول هو عبارة عن إطار مفاهيمي ومنهجي يتناول حقل السياسة المقارنة من حيث تعريفه كفرع في العلوم السياسية والمواضيع التي يتناولها وإلى الحدود البحثية، وكذلك أيضا الدراسات المقارنة وإشكالاتها المعرفية، بعدها يتم التطرق إلى البنية المنهجية للحقل وبالذات المنهج المقارن واستراتيجية التحليل المقارن، ولمّا كانت النظرية أحد الأوجه الرئيسية لأي حقل معرفي يدّعي العلمية كان لا بد من تناولها وكيفية بناءها بالإضافة إلى طرق اختبارها، وفي نهاية الفصل سيتم دراسة الأنماط النسقية كالنموذج والنموذج النظري، بالإضافة إلى أهم شئ وهو النموذج المعرفي وإشكالية صراع النماذج المعرفية وإشكالية تكوينها أو الإجابة على إمكانية تواجدها أصلا في الحقل.

أما الفصل الثاني سيتم التطرق إلى المعرفة ذات الخصائص العلمية، وهل هناك إمكانية لأن تتسم الدراسات السياسية بالعلمية إن هي طبقت المنهج العلمي، أم إن للظاهرة السياسية خصائص وعوائق إبستيمولوجية تحول دون تحقيق ذلك، وهو ما سيتم معالجته، ثم الإنتقال إلى دراسة تطور المعرفة في

كلياتها خاصة العلمية منها، وذلك بتوظيف تفاسير لأربعة من أكبر علماء فلسفة العلم في القرن العشرين، وهم "توماس كوهن" الأمريكي، "ميشال فوكو" الفرنسي، "كارل بوبر" النمساوي، و"إمري لاكاتوش" المجري، وذلك بعرض مختلف مفاهيمهم حول تطور المعرفة والمقارنة بينها، ثم سيتم التعرض إلى الفواعل غير الفكرية والعلمية التي أثرت على تطورالحقل، وفي نهاية الفصل سيتم شرح النماذج المعرفية التي سادت في الحقل، والتي كلها ترجع إلى مدارس فكرية مختلفة، أو إلى توجهات متعددة في فلسفة العلوم.

وفي الفصل الثالث سنعالج إرهاصات حقل السياسة المقارنة من حيث أصوله المعرفية وجذوره العلمية، وذلك بدءاً بالمنهج الشبه علمي والتجريبي الذي أرسى قواعده "أرسطو"، ثم سيتم تتبع تطورالحقل من خلال حقب زمنية مختلفة ومتسلسلة، بعدها دراسة الحركات والحركات المضادة لها وخصائص كل واحدة منها من حيث التوجهات المنهجية ذات النزعات العلمية، أو التوجهات الجوهرية ذات النزعات المعيارية والقيمية، وسيتم التعرض بالنقد لأهم المنعطفات الإبستيمولوجية التي تركت تأثيراً قويا على الحقل، وذلك طبعاً دون إهمال الدور الذي لعبته شبه ثورات معرفية في التراكم المعرفي، نتيجة أزمات معرفية مؤقتة في الحقل، ذلك الدور محدود ولم يحدث قطيعة معرفية، بل ساهم في توسيع البرامج البحثية أي موضوعات السياسة المقارنة من خلال أداء تفكيكي للبنية المعرفية للحقل وإعادة تركيبها وتحوير آليات المداخل التفسيرية التحليلية للظواهر السياسية الجديدة.

ثم سيتم التطرق إلى الصمود الذي ميز حقل السياسة المقارنة في ظل الأزمات المعرفية المؤقتة التي أصابته بالإشارة إلى التجدد المستمر في هذا الحقل حتى مع تصدعه وانقسامه إلى عدة فروع معرفية فأصبح لكل موضوع مداخله الخاصة به، وهذا التصدع لم يؤدي إلى انهياره بل ساهم في توسيع البرامج البحثية وأكسبه ثروة معرفية هائلة. في الأخير سنتناول واقع الحقل من حيث التركيز والتشتيت المنهجي أو الجوهري في ظل التموج الجديد الذي ظهر مع بدايات الألفية الثالثة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و المنهجي لحقل السياسة المقارنة

الفصـــل الأول

الإطار المفاهيمي والمنهجي لحقل السياسة المقارنة

Conceptual and Methodological Framework of Comparative Politics

تعتبر المعرفة العلمية اليوم بمثابة عصب التقدم الحضاري الراهن وذلك لارتكازها على أسس متينة على شاكلة الأمانة في البحث، والحذر والتدقيق في تسجيل المعطيات والبيانات، واحترام جهد الآخرين وإعطاء الفرصة للباحثين على اختلاف أجناسهم ومستوياتهم، وترك نتائج الأبحاث العلمية متاحة، فضلا عن تفادي سائر أشكال الإنتحال والخداع والتلفيق والسطو والسرقات العلمية[1]. هذا من ناحية أخلاقيات البحث العلمي، أما فيما يخص الأسس والقواعد المنهجية الثابتة التي طبقها الباحثون في مجال العلوم الطبيعية بصرامة فقد أدى ذلك إلى تحقيق نتائج مذهلة وباهرة أنتجت نظريات عامة أصبحت مسلمات صمدت مع الوقت وذلك بفضل عدم تعرضها للنقض بسبب صدقيتها وصحتها.

هذا الواقع حفز الباحثين في مجال العلوم الإجتماعية والسياسية على محاكاة منهجية العلوم الطبيعية في البحث، إلا أنهم اصطدموا بتعقد الظاهرة الإنسانية خاصة حركية متغيراتها التي تبقى في أغلب الأحيان تقفز من مستوى إلى آخر، فنفس المتغير يكون مستقلا أحيانا ليصبح متغيرا تابعاً أو وسيطاً فجأة ودون أسباب تفسيرية، وهو الأمر الذي يتعب الباحث ويجعله يخطأ ويخرج بنتائج غير صحيحة. وفي مجال العلوم السياسية يعتبر حقل السياسة المقارنة من أكثر الفروع التي عرفت جدالا وتخبطاً لعلماءها الذين قاموا بمراجعات عديدة على مستوى البنية المنهجية أو المعرفية اقتربت أحيانا من الإزاحة الشاملة للمعارف السابقة؛ هذه المراجعات كانت إما بسبب نضج الباحثين علمياً أو لتطورات فكرية وسياسية طرأت وأثرت على هذا الحقل.

ولقد لعب تعدد وتعقد مفاهيم ومصطلحات السياسة المقارنة دورا رئيسياً في الهزات التي كادت تعصف بهذا الحقل مرات عديدة، ففي غضون البحث أو الدراسة قد نعرف مفهوما أو فكرة ما، ثم قد تتزايد معلوماتنا على هذا الذي عرفناه، حتى يصير متعدد الجوانب والوجوه وكثير الفروع، فيضم المفهوم الواحد في أذهاننا أكثر من صورة، ويستدعي ذكره إلى مخيلتنا أفكارا شتى ترتبط به. في هذه الحالة ليست الشكوى من أننا لا نعرف ما نتكلم عنه، ولكن الشكوى من أن ما نتكلم عنه قد اتسعت حلقاته حتى صار بحاجة إلى تحديد، أو غامت مفاهيمه أو تميعت، فصار بحاجة إلى توضيح أو تثبيت[2]. كما أن توسيع دائرة المعارف لا يعني بالضرورة تجاوز حدود إدراك الحقائق التي تجعل من الظواهر السياسية ظواهر لها قابلية الدراسة وممكنة الفهم والتفسير بدل تعقيد ماهو معقد أصلا خاصة

---

[1] ديفيد روزنيك، أخلاقيات العلم، ترجمة: عبد النور عبد المنعم. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2005، ص 07.

[2] أحمد سليمان سعيدان، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1998، ص 10.

في حقل السياسة المقارنة، فالحقيقة ليست قضية نظرية وإنما قضية عملية، وهي كما يفسرها "كارل ماركس" Karl Marx بأنها: (نتاج مركب، الأمر الذي يدعونا إلى إعادة تفكيكها لأنها محصلة الأجزاء التي تكونها ومجموع العناصر التي تنصهر فيها بشكل دينامي، إنها لا تكمن في الرسالة السطحية وإنما في تآكل الخطاب)[1].

ومن المعروف أن العلوم تُعرف بمفاهيمها، ومما سبق يتضح لنا الدور المهم الذي تلعبه الإحاطة المعرفية الجيدة بمكونات أي حقل معرفي فيما يخص بنيته الإصطلاحية والمنهجية، لأن ذلك يساهم في إزالة اللبس عند التعمق أو التوسع في البحث أو الإطلاع. والسياسة المقارنة كغيرها من حقول العلوم السياسية لها بنيتها المنهجية والمعرفية الخاصة بها، بل تعتبر من أكبر وأوسع الحقول المعرفية في الدراسات السياسية، إلا أنها تعاني من بعض الخلخلة والضعضعة في مرتكزاتها الإصطلاحية، فأحيانا مصطلح أو مفهوم واحد يوجد لديه عدة تفاسير وتأويلات وترجمات، خاصة عندما ينقل إلى اللغة العربية. وهو أمر يهدد بنية السياسة المقارنة من ناحية وحدة المنهج والموضوع.

من أجل ذلك كان من اللازم و الضروري أن يكون الفصل الأول عبارة عن إطار مفاهيمي ومنهجي للسياسة المقارنة، وسيتم التعرض فيه إلى أهم الأسس الإصطلاحية والمنهجية وليس كلها، والفصل الأول مقسم إلى أربعة مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: حقل السياسة المقارنة.

المبحث الثاني: البنية المنهجية في السياسة المقارنة.

المبحث الثالث: النظرية في السياسة المقارنة.

المبحث الرابع: الأنماط النسقية.

[1] روجر هيكوك، وآخرون، البحث النقدي في العلوم الإجتماعية: مداخلات شرقية-غربية عابرة للإختصاصات، الطبعة الأولى، (ترجمة: أليز أغزريان)، فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت ومعهد علم الإنسان الإجتماعي- الأكاديمية النمساوية للعلوم، 2011، ص 245.

المبـــحث الأول

حقل السياسة المقارنـــة

The Field of Comparative Politics

تشكل الظاهرة السياسية امتدادا طبيعياً يرتبط بحياة الإنسان والمجتمعات، حيث بدأت مع بداية وجوده وتطورت مع تطور حياته، فكان الإهتمام بقضايا تطور المجتمعات وسبل تنظيمها في شكل معين من أشكال الدولة يمثل أولوية للدراسات الفلسفية والسياسية للفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين، وهو ما يظهر في ذلك الجهد التقليدي الذي استمر طويلا لحين نضج الحياة الإجتماعية والإنسانية منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت معظم الجامعات الأوروبية آنذاك تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية قبل أن ينفصل علم السياسة عنها ويغدوا أحد فروع العلوم الإجتماعية[1]. وقد تنوعت الحقول الأكاديمية التي تتناول دراسات علم السياسة بحسب الإهتمامات التي ينصب عليها تركيز كل واحد من هذه الحقول، وكذلك وفقاً لطرق البحث التي تستخدم في كل منها[2].

ونظراً لتشعب الدراسة في كل من هذه الفروع فإنه يمكن القول بأن كل منها يشكل علماً قائماً بذاته، ولتغطية هذا التشعب نجد أن هناك اتجاها يكاد يكون عاما في تقسيم العلوم السياسية إلى عدة فروع[3]، ويعد حقل السياسة المقارنة أحد هذه الفروع ويعتبر من أوسعها وذلك نظرا للظواهر والمواضيع السياسية التي يغطيها*، وكذلك للدراسات والمعارف التي أوجدها هذا الحقل.

أولا: ماهيـــة السياســـة المقارنـــة

السياسة المقارنة هي دراسة ومقارنة السياسات فيما بين الدول، فدراسة السياسة بهذه الطريقة تساعدنا على فحص الأسئلة الرئيسية في علم السياسة، من مثل لماذا بعض الدول تملك أنظمة ديمقراطية في حين أن دول أخرى ذات أنظمة شمولية؟ لماذا وكيف تتغير الأنظمة؟ لماذا بعض الدول غنية ومتطورة، لكن أخرى تقبع في الفقر والتخلف ؟[4]، لماذا بعض الحكومات تفرض ضرائب وتنفق أكثر من أخرى؟ لماذا النظم الإنتخابية تصيغ مخرجات الحكومة؟ لماذا تحدث الصراعات الإثنية في مناطق دون أخرى، ولماذا الهوية الإثنية تبرز في أمكنة ولا تبرز في أخرى؟ لماذا بعض الأحزاب

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص 27.

[2] محمد نصر مهنا، الإتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص 18.

[3] محمد سعد أبو عامود، ومحمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية، مصر: الأسكندرية المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، 2005، ص 19.

* من أبرز التقسيمات المستقرة لحقول علم السياسة هي التي استقرت عليها لجنة الخبراء التي نصبتها منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة سنة 1948 والتي فرعت علم السياسة إلى أربعة حقول وهي: (النظرية السياسية، العلاقات الدولية، الإدارة العامة، السياسة المقارنة). وقد نال علم السياسة أهمية خاصة منذ ذلك الحين ولاسيما من خلال السياسة المقارنة التي لم تعد تقتصر على النظم السياسية السائدة في أوروبا وأمريكا فحسب بل امتدت أيضا إلى النظم السياسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد كان للجمعية الدولية لعلم السياسة التي تأسست سنة 1949 من طرف اليونسكو دور مهم في كسب حقول علم السياسة اعترافا وكيانا دوليا.

[4] Patrick H, O'Neil, Karl Fields, and Don Share, Cases in comparative politics.3rd edition, London, Norton and Company Ltd, Castle House, 2010, p 02.

تُحضّر للإنتخابات عن طريق برامج في حين أن أحزاب أخرى تعتمد على منطق العلاقات الزبائنية مع المنتخِبين؟ لماذا للمرأة تمثيل جيد في الإنتخابات الرسمية في دول دون أخرى؟ لماذا الحكومات تنشر الفساد في مدن دون الأخرى؟[1]...، فالسياسة المقارنة تعتبر حقل معرفي جد غني وديناميكي، وخاصة في مجال ونطاق البحث في الدراسات السياسية و الذي بإمكانه أن يشمل تقريبا كل الأنظمة السياسية السائدة في العالم[2].

يُشار إلى أن السياسة المقارنة تبحث في الظواهر السياسية في الدول الخارجية على المستوى الكلي ملتزمة بالحفاظ على وحدة المنهج والموضوع، فهي كمنهج للدراسة ترتكز على المقارنة وعلى المناهج البحثية من منظور مقارن، أما فيما يخص الموضوع فهي ترتكز على البحث في الظواهر السياسية جاعلة من مفاهيم كالدولة، المجتمع، الأمة، الثقافة، المؤسسة، الحكومة، والدولة-الأمة، بالإضافة إلى النظام السياسي وبعض المفاهيم الأخرى التي تُدرس وتُحلَّل على المستوى الكلي أحد أهم المفاهيم المفتاحية للدراسة السياسية المقارنة[3].

وهناك عدة مصطلحات يستخدمها علماء السياسة المقارنة كمترادفات وهي: الحكومات المقارنة، السياسة المقارنة، التحليل المقارن، على أن التمييز هنا ممكن نظريا بين هذه المصطلحات. فالحكومات المقارنة هي اتجاه في السياسة والإجتماع يُعنى بدراسة الحكومة على أساس مقارن، بحيث تركز الدراسة على الخبرات السياسية والأنظمة وأنماط السلوك[4]، وهي تهتم أساسا بدراسة المؤسسات الحكومية من تكوينها ووظائفها وتركز على الدولة ومؤسساتها ودستورها ونظامها القانوني على أساس أن الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية وغالباً ما يستخدم مصطلح التحليل المقارن كمترادف للمنهج المقارن[5]، خاصة بعد أن اشتهر حقل السياسة المقارنة بمنهجه أكثر من موضوعه ومحتواه، لأنه لو عرف بموضوعه فسيكون من الصعب الفصل بينه وبين النظرية السياسية والإجتماع السياسي والتحليل السياسي، وبذلك أصبحت السياسة المقارنة الفرع الوحيد الذي يحمل عنوانا منهجياً، وليس كمّاً معرفياً أو نطاقا جغرافياً، ويبحث دائما عن إجابة للسؤالين كيف؟ ولماذا؟ وليس عن ماذا؟[6].

و يمكن القول أن علم السياسة كان في أفضل حالاته كعلم وكحقل دراسي عندما كان يوظف المنهج والمنظور المقارن، بعبارة أخرى فإن أشهر المفكرين في تاريخ الفلسفة السياسية والفكر السياسي كانوا في نفس الوقت يدرسون السياسة المقارنة ولو بطريقة المقارنة غير الواعية، أي غير

---

[1] The Encyclopedia of political science, (George Thomas Kurian, and others), USA, Associate editors, The assistance of the APSA, CQ (Congressional Quarterly) Press, Washington DC, 2011, p 1301.

[2] Howard wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science. USA, Routledge Oxon, 2005, p 05.

[3] Lim C. Timothy, Doing Comparative Politics: An Introduction to Approaches and Issues, USA, Lynne Rienner. 2006, pp. 04-05.

[4] عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، 2003، موقع كتب عربية: www.kotobarabia.com، ص185.

[5] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 17.

[6] محمد نصر عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية،المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002، ص 99.

المبنية على أطر علمية ومنهجية وأسلوب بحث، فكل حقول علم السياسة وليس حقل السياسة المقارنة تزداد قدراتها التحليلية كلما استعملت المنهج والمنظور المقارن[1]؛ فحقل السياسة إذن يستوعب الكثير من المفاهيم والتعاريف خاصة كلما اقتربنا من البنية الكلية للمفاهيم السياسية التي تفيد الشمول من دون الخلط بين حقول المعرفة السياسية أو الضياع في التفاصيل التي يمكن لها أن تغيب الطرح الكلي الذي يفيد في السيطرة على حدود المواضيع التي هي قيد الدراسة، وأيضا التحكم في تقنيات وأساليب المنهج المستعمل في بحث وتفكيك وتفسير ظواهر ومواضيع ووحدات السياسة المقارنة وكل ذلك من خلال منظور مُقارن.

إطار رقم .1 بعض تعاريف السياسة المقارنة
A Few Definitions of Comparative Politics

" السياسة المقارنة تحتوي الدراسة النظمية بالإضافة إلى مقارنة الأنظمة السياسية السائدة في العالم، وهي تهدف إلى شرح أوجه الإختلافات والتشابهات بين الدول، عكس التقرير الصحفي في معالجته كل دولة على حدى. وتهتم السياسة المقارنة خاصة بالكشف عن النمطية، العمليات، والإنتظامات بين الأنظمة السياسية ". (Wiarda 2000,p 7)

" السياسة المقارنة تضم كل من دراسة الدول الخارجية، بالإضافة إلى منهج الدراسة المقارنة " .(Wilson 1996 p4)

" ماهي السياسة المقارنة ؟، هي أمرين : الأول هي العالم، الثاني هي النظام. كعالم هي تشمل السلوك السياسي والمؤسسات السائدة في العالم...، النظام في السياسة المقارنة هو حقل دراسي يستخدم التجارب من أجل أن يكون مسايرا، ليكون أكثر شمولية، فهما، شرحا وتفسيرا، لربما يؤثر في هذا العالم المنتظم والصاخب في نفس الوقت من وجهة نظر مقارنة " .(Lane 1997, p. 2)

السياسة المقارنة... لاتحتوي على أكثر أو أقل من دراسة مقارنة للسياسة، من خلال البحث عن الإنتظامات والإختلافات بين أو من خلال الظاهرة السياسية. وهي تدرس أولا المؤسسات السياسية (مثل المؤسسة التشريعية، الأحزاب السياسية، أو جماعات المصالح السياسية)، ثانيا تدرس السلوك السياسي (مثل الإنتخابات، المظاهرات، أو مراجعة وقراءة الرسائل السياسية)، ثالثا تدرس الأفكار السياسية (مثل الليبرالية، مذهب المحافظين، أو الماركسية). والدراسات السياسية المقارنة تتعهد بدراسة كل ماسبق ذكره وأكثر بوضوح من خلال منهجية مقارنة مركزها ومستواها العقل والتفكير "
(Mahler 2000, p. 3).

Source: Lim c. Timothy, op. cit , p 12.

المواضيـــع الكبرى في السياسة المقارنـــــة The Scopes

يعتبر حقل السياسة المقارنة من أوسع حقول العلوم السياسية، حيث يستعرض الحقل قضايا وموضوعات ذات صلة بالمؤسسات السياسية، والثقافة السياسية، والإقتصاد السياسي، والتنمية السياسية في مختلف دول العالم. والباحثين في هذا الحقل يعتمدون على عدد من المناهج ويطرحون أطيافاً مختلفة ومتنوعة من الموضوعات. وللتعرف والإحاطة الجيدة بتلك المواضيع يمكن النظر إليها من زاويتين؛ أولا من زاوية الإطار النظري لمواضيع السياسة المقارنة، وثانياً من زاوية الدراسات الإمبريقية*.

الجزء النظري يتمثل في الأفكار الرئيسية المستخدمة في الدراسات السياسية المقارنة؛ وتتضمن هذه الموضوعات في: السلطة والقوة، الهيكل المؤسسي، المجتمع المدني، التغير السياسي والإقتصادي، والسياسة العامة. وبشكل نظري وموضوعي فإن هذا الجزء يتعلق بنظريات المؤسسات السياسية، والإقتصاد السياسي، والثقافة السياسية وتطوير الأيديولوجيات السياسية. فالسلوكات هي مجموع ثقافة فئة معينة، يرتبط الواحد منها بالآخر ضمن مجموعات تؤلف المؤسسات والتنظيمات، ومنظومات

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية، الطبعة الثانية، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية بنغازي، 1998، ص 17.

* Empericism: الإمبريقية تشير إلى النزعة التجريبية في البحث العلمي خاصة في الظواهر السياسية والإجتماعية.

التعابير السوسيولوجية ليست دائمة الدقة على هذا الصعيد بالمعنى الواسع للكلمة، فالمنظومة تتشكل عن طريق مجموعة من الأدوار وتربط عناصرها يجعل منها كلاً منظماً[1].

وهناك بعض المواضيع تهتم بالمفاهيم الأولية مثل: الحكومة، الأمة، والدولة، والدولة القومية، الأمة-الدولة، النظام السياسي، المدخلات والمخرجات والهياكل والوظائف والبيئات والتغذية المرتدة، نظام الحكم المحلي، والإنقسامات السياسية، والشرعية ، والسيادة، والسلطة، والقوة، والإكراه، حالة السلم، حالة الحرب، العقد الإجتماعي، والحقوق الطبيعية، والحريات المدنية....الخ. كما يركز هذا الجزء من المواضيع بطبيعة الحال على المفاهيم الهامة التي تمثل القاعدة السياسية والأيديولوجية للدولة، ومكونات النظام السياسي (النظم الفرعية).

ومن تلك المفاهيم التي يتم دراستها: السيادة والقوة، الإنقسامات في المجتمع، والمنافسة السياسية، مقاييس الديمقراطية والسلطوية، التمثيل والنظم الإنتخابية، القومية، والإثنية والهوية السياسية، والرسوخ الديمقراطي ومعوقاته، والمجتمع المدني وجماعات المصالح، الحركات الإجتماعية، الأيديولوجية والثقافة السياسية، أنظمة المعتقدات باعتبارها أحد مصادر الشرعية (الدين، الأيديولوجية، الشيوعية، و المذهب الإجتماعي، والليبرالية، الإتجاه المحافظ، والفاشية). حيث أن الدراسات السياسية تجعل من الإنسان كجماعة متفاعلة وذات بناء محوري للدراسة وتركز على الإنسان من حيث هو جماعة فيها من يَحكم وفيها من يُحكم، وتلك الدراسات تجعل من الحكومة والدولة مركزا للإهتمام بالإضافة إلى دراسة السلوك السياسي[2]، وأيضا أفكارا رئيسية أخرى مثل: صنع السياسة، والتغيّر السياسي والإقتصادي، الحكم والمحاسبة، والحكم عبر القوميات (مثل الإتحاد الأوروبي).

وتمثل هذه المواضيع قاعدة نظرية رصينة ومهمة للإنتقال إلى حالات الدراسة وكمدخل للتاريخ السياسي والسياسات المحلية فى كل دولة. على أن هناك مواضيع تشمل الدساتير الوطنية بالتحليل المقارن باعتبار أنها عقود إجتماعية، وفي هذه الحالة يتم التركيز على بعض المفاهيم مثل: المواطنون، والمجتمع، والدولة، المشاركة المدنية، الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، وتجميع المصالح، جماعات المصالح، أشكال الحكم، الإثنية، والأصولية، والأيديولوجية السياسية. ولذلك علاقة بسلوك الفرد السياسي الذي يصعب على الآخرين ملاحظته إلا أن الدراسات المقارنة تستعين بالسلوك الظاهر للأفراد والجماعات بعد تراكم ذلك السلوك الذي يكون في النهاية عبارة عن منظومة تجارب يمكن حصرها ودراستها، لأن تجاوب السلوك السياسي يكون مرده إلى استحضار تلك التجارب[3]. إذن على المستوى النظري تهدف مواضيع السياسة المقارنة إلى صياغة الإقترابات المفاهيمية لدراسة النظم

---

[1] موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، (ترجمة: جورج سعد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص 15.

[2] سعد علي إسماعيل، و حسن محمد حسن، النظريات والمذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية، الطبعة الثانية، مصر: السويس، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 65.

[3] زايد مولود الطيب، علم الإجتماع السياسي، ليبيا: منشورات السابع من أبريل، 2007، ص 66.

السياسية في عدد من التجارب السياسية وأيضا إلى شرح المداخل المختلفة في دراسة النظم السياسية وإلى استكشاف التنوع في أنظمة الحكم السياسية الفرعية مثل: أنظمة الأحزاب السياسية، الأنظمة الإنتخابية، التوازن في ما بين المؤسسات السياسية.

أما الجزء الإمبريقي فيتمثل في المواضيع التي تصف الأنظمة السياسية لبعض الدول والتى تعدّ نماذجاً سياسية، بالإعتماد على حالات الدراسة التي وقع عليها الإختيار فى كل حالة، هذا الوصف يرتكز على تبيان خصائص النظم السياسية الديمقراطية وعقد مقارنات بينها وبين الأنظمة السلطوية وغير الديمقراطية، وذلك بدراسة المتغيرات التي من شأنها التأثير على تشكيل الأنظمة السياسية المختلفة التى تعكس خبرات مختلفة عبر التاريخ والثقافة و الممارسة السياسية. حيث أن الخلفية التاريخية تطبع آثاراً نفسية تؤثر على تفكير الفرد والمجتمع وتحدد اتجاهاته السياسية وانتماءاته الفكرية، وأن تحديد معالم النظام السياسي يتم من خلال اختلاف الظروف التاريخية التي يحياها الأفراد ويعاصرونها؛ إلا أن الإختلافات والتناقضات القديمة لا تهدم بل تترسب أيضا فوقها كالطبقات الأرضية حيث تنعكس انشقاقات الأجيال السابقة في نفوس الأجيال الحاضرة، وخصوصاً عندما تكشفها ظروف معينة تمر بها هذه الأجيال[1].

ويعتبر دور مؤسسات الحكومة، والمصالح الإقتصادية، والأيديولوجيات السياسية، والهويات الإجتماعية من صميم تلك الخبرات، أي تلك العوامل التي من شأنها أن تلعب دورا في تشكيل جوهر العمليات السياسية في الدول. وتعتبر دراسة السياسات العامة فى هذه الدول أحد أهم مواضيع السياسة المقارنة، وذلك باعتبارها مدخلا مهما للتنمية الاقتصادية. فالدراسات المقارنة لا تقتصرعلى مجرد ملاحظة السياسات المحلية فى الدول بل تنشد المشاركة الفعالة في تحليل الأسباب الكامنة وراء تقدم واستقرار بعض الدول عن الأخرى سياسيا واقتصادياً، ولماذا أصبحت بعض الدول ديمقراطية، ولماذا أضحت بعض الدول نماذجاً أصلية فى تجربتي الديمقراطية والحداثة. ولذلك فهذا الجانب من المواضيع يعمل على تقديم مسح شامل للسياسات المحلية على مستوى العالم. فالباحث السياسي من هذه الناحية يجب أن يُحضّر نفسه جيدا لفحص العمليات السياسية الواسعة، كما يجب عليه أن يتجه نحو الجماهير الذين من خلال سلوكهم سوف لن يحددوا فقط مصير المؤسسات بل أيضا شكل المستقبل فيما يخص التطور السياسي[2].

ويشار إلى أن الكثير من المواضيع التي تُدرس من منظور مقارن كبنية الهياكل السياسية، وسياسات العالم النامي في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية مثلا، ترتكز على المقارنة من خلال استخدام النماذج الغربية كأطر مرجعية للمقارنات النموذجية. كما يتم تناول تلك المواضيع بالتحليل عن

[1] حمادي حافظ علوان الديلمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار نائل، 2001، ص 17.
[2] George Mct. Kahin, Guy J. Pauker, and Lucian W. Pye, Comparative Politics of Non-Western Countries, The American Political Science Review, Vol. 49, No. 4 (Dec., 1955), p 1029.

طريق توضيح كيف أثرت العوامل المختلفة مثل: الدين، والصراع الإثني، والموروث الإستعماري، على عملية التنمية السياسية في الدول الأقل نموا، وكيف أثرت العوامل ذاتها على التجارب الغربية، وفي هذه الفئة من المواضيع، يمكن أن نجد بعض الدراسات المهتمة بالقضايا المفاهيمية والمنهجية في السياسات المقارنة، وديناميات الدولة وعلاقتها بالقوى الإجتماعية، وكذلك الإقترابات المتعددة لدراسة السياسات المعاصرة؛ ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في دفع التنمية والديمقراطية، وذلك بالتركيز على الكيفية التي تشكل الإختلافات في الأشكال والهياكل المؤسسية باعتبارها المسؤولة عن الإختلافات في اتجاهات التنمية السياسية والإقتصادية؛ ولا يتأتى ذلك إلا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية القوية التي تسمح بفهم وتحليل السياسات المحلية ومخرجات السياسة في نطاق واسع من السياقات التي تمر بمرحلتي التحول والرسوخ الديمقراطي مثلا، وأهم مداخل هذه المواضيع تتمثل في هيكل الحكومة (مقارنة ما بين الأنظمة السياسية)، والأنظمة الحزبية ، والقواعد الإنتخابية.

ويتميز حقل السياسة المقارنة بالدينامية والتطور ولا يتخلف في دراسة الظواهر السياسية الجديدة التي تطرأ على مستوى العمليات السياسية، فمثلا موضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي استفاضت فيه الدراسات المقارنة، فعندما يكون الهدف هو التركيز على اكتشاف النظم السياسية على مستوى العالم، فان عملية الديمقراطية يتم تناولها على نطاق أوسع من خلال مقارنتها بالنماذج الغربية، وهذا الإتجاه وطيد الصلة بدراسات الديمقراطية، حيث تركز معظم تلك الدراسات الحديثة على التغيرات التى تطرأ على الديمقراطية. ومن خلال تبني منظور مقارن، تهدف إلى معرفة لماذا أخفقت دول العالم الثالث فى تطوير نوع من السياسات الديمقراطية يتماشى مع ماهو عليه الحال فى أنظمة الحكم الليبرالية الغربية. وذلك بالتطرق إلى عملية التحول الديمقراطي من خلال تحليل الثورة الديمقراطية التي اكتسحت العالم في الثلث الأخير من القرن العشرين.

ويتم دراسة أسباب ذلك التحول والتهديدات التي تكتنف الديمقراطية، والعوامل التي من شأنها أن تساعد على ترسيخ الديمقراطية كما هو الحال في الغرب، حيث يتم الرجوع إلى النظم السياسية الغربية في تحليل نوع التوازن بين الهيئة التشريعية والتنفيذية؛ والنظام الإنتخابي والنظام الحزبي. وأيضا قضايا المرأة والهجرة، كما يتم الإعتماد على المنظور المقارن في تحليل أصوات المواطنين والعمل الجماعي في النظام السياسي على مستوى الأنظمة الحزبية في الديمقراطيات الغربية والسلطوية التنافسية. فالدراسات المقارنة التي تتناول الديمقراطية وخياراتها يجب أن تركز على العوامل التي تميز الدول الديمقراطية عن الدول غير الديمقراطية[1]، وهنا يمكن أن يتم التركيزعلى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي، وعليه فإن الإهتمام ينصب على سلسلة من الدراسات التي تُعنى

[1] David D.Laitin, Comparative Politics: The State of the Subdiscipline, Comparative Politics, unpublished Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, APSA, (September 2000), p 07.

بالديمقراطية وكيفية تحقيقها، وأخيراً كيفية الحفاظ على الديمقراطية ونشرها للأمم الأخرى، وذلك باتباع منظور مقارن يسمح بتتبع كثير من التطورات كالصراع السياسي والتغير في المجتمعات الصناعية.

وتركز الكثير من مواضيع السياسة المقارنة على أنظمة الحكم السياسية في علاقاتها الداخلية (التوازن ما بين المؤسسات السياسية)، وعلاقاتها الخارجية (مع المجتمع والفاعلين الآخرين). وحتى الدراسات البيئية لها مكان في السياسة المقارنة وأصبح لها مداخل منذ ستينات القرن الماضي نظراً للتبعات التي تحدثها التغيرات البيئية على الأنظمة الإقتصادية والصحة العامة، الأمر الذي يستدعي تدخل الحكومة[1] من باب المخرجات وتفاعل بيئات النظام. وبالإضافة إلى ما سبق، تركز الدراسة المقارنة على الأبعاد المؤسسية والتنظيمية في إصلاح الحكم، وطرق دعم الديمقراطية (إقترابات تركز على الأفراد) مثل: دور مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية...) وذلك في الأنظمة الغربية وغير الغربية.

علاقة السياسة المقارنة بالعلوم الأخرى: Intra- and Inter-Disciplinary Studies

إن دراسة السياسة المقارنة هي دراسة وطيدة الصلة بحقول متعددة في العلوم السياسية والعلوم الإجتماعية والإقتصادية بل وحتى العلوم الطبيعية، ، فهي دراسة ترتكز على منظور تتقاطع فيه حقول معرفية متعددة فى دراسة النظم السياسية خاصة "دراسات المناطق" بالإضافة إلى "النظرية السياسية"، علم الإجتماع السياسي، والتنمية السياسية أو ما يعرف بسياسات التنمية. ومرد ذلك إلى أن دراسة أنظمة الحكم تتطلب تحليل متعدد الأبعاد يجمع بين ما هو : سياسي واقتصادي وقانوني واجتماعي وثقافي وتاريخي.....الخ. ولذلك فإن الطبيعة المعرفية التي يتميز بها حقل السياسة المقارنة إنما تنعكس بالأساس على تنوع الإقترابات التي تتبناها دراسة النظم السياسية؛ فوحدة الحقيقة الإجتماعية تقتضي ذلك، ومختلف النظم الإجتماعية من سياسية واقتصادية وثقافية ترتبط وتتكامل مع بعضها، ويترتب عن ذلك أن أي تحليل علمي للنظم السياسية ينبغي أن يأخذ بعين الإعتبار الإطار الإجتماعي الأوسع ولكن دون أن يتحول بالظاهرة السياسية إلى مجرد متغير تابع[2]. لذلك اتجهت بعض الدراسات المقارنة إلى تبني الفروع العلمية المزدوجة أو "الدراسات البينية" وهو ما يعرف بـــ"الدراسات ما بين الحقول"، كالإعتماد مثلا على إقتراب الإقتصاد السياسي من أجل تحليل دولة الرفاهة على النمط الأوروبي أو الأمريكي*، بالإضافة إلى الإستفادة من باقي حقول المعرفة العلمية الطبيعية أو الإجتماعية.

---

[1] Jerry McBeath, and Jonathan Rosenberg, Comparative environmental politics, The Netherlands, Dordrecht, published by Springer, 2006, p 03.

[2] علي الدين هلال، ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 13.

* يتضمن الإقتصاد السياسي العلاقة بين الإقتصاد والسياسة، وأكتسب هذا العلم أهمية كبيرة بين علماء السياسة المقارنة، حين سيطرت الدراسات الكمية على الحقل في ثمانينات القرن الماضي. وتهتم دراسات الاقتصاد السياسي بالعلاقة بين الحكومة والاقتصاد. فالسياسة والاقتصاد لم يكونا اطلاقا منفصلين تماما عن بعضهما ويهتم الاقتصاد بالخلاف حول

تجدر الإشارة أنه يجب التفرقة بين ما يطلق عليه الدراسات داخل وفي الحقول المعرفية "Inter-disciplinary studies" وبين نقل المفاهيم والنظريات من حقل معرفي إلى آخر "Intra-disciplinary studies" ، فالدراسة البينية تركز على ظاهرة معينة وتتناولها باقتراب شامل من حقول معرفية متعددة تتقاطع مع هذه الظاهرة أو فيها وذلك من خلال منظور مقارن، أما انتقال المفاهيم والنظريات بين العلوم فيتم من خلال استعارة نظريات حققت نجاحا؛ فالحالة الأولى ضرورية لأنها تحافظ على وحدة الظاهرة الإجتماعية، أما الحالة الثانية فهي معقدة وقد تفيد أو لا تفيد[1].

ولقد استفاد حقل السياسة المقارنة كثيرا من باقي العلوم، فقد استعار "البنائية الوظيفة" من علم الإجتماع، وقبله من الأنثروبولوجيا التي اشتقتها من مقولات البيولوجيا، وكذلك "نظرية النظم" التي تمت استعارتها من علم الميكانيكا، أو "نظرية الفعل الرشيد" من الإقتصاد وقبله من علم النفس، وكذلك "نظرية الجماعة" من علم الإجتماع، والسيبرنيتيكية من أعمال و بحوث " شانون" Claude Shannon في مجال نظرية المعلومات و النجاحات التي حققتها. وكل هذه الإستعارات أسهمت في تطوير الحقل، لكن بالمقابل كادت أن تفقده بؤرة التركيز ومحور الإهتمام[2]. فالإستعارة يجب أن تعني الإستفادة من تلك النظريات وتحويرها مع ما يناسب الظاهرة السياسية، وليس إسقاطها بالمعنى الحرفي، لأن للظاهرة السياسية خصوصية تميزها عن باقي الظواهر الطبيعية والميكانيكية أو البيولوجية.

إن الباحث السياسي مثلا عندما يرجع إلى علم التاريخ يستخدم المصادر التاريخية و يبحث فيها ويستخلص منها ويستدل بها، دون أن يعالج الأحداث التاريخية على ظواهرها، بل يجب عليه أن يركز في ذلك على أمور معينة مثل تقرير العوامل التي تسهم في تطور ونمو المؤسسات السياسية والحقائق التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الدولة والحكومة[3]. وكما نرى فإن السياسة المقارنة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلوم الأخرى، مثل الإقتصاد والتاريخ والقانون والفلسفة والإجتماع. فالعلوم الاقتصادية تتناول المسائل المتعلقة بالتحكم والسيطرة على الموارد المادية، التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على هياكل القوى السياسية، أما التاريخ فذو صلة وثيقة بالظاهرة السياسية لأن الحوادث التاريخية تعد مادة أولية لا بد للباحث السياسي من الإحاطة بها، كما يقدم القانون الإطار الفكري الذي يرتكز عليه عالم السياسة في التحليل. وتربط الفلسفة العلوم السياسة بالعلوم الأخرى، كما يزود علم الإجتماع الباحث السياسي بمختلف جوانب التطور الإجتماعي ذات الأثر المباشر على الحياة السياسية. وهذا التنوع في المصادر المعرفية للسياسة المقارنة وتشابكها مع الكثير من العلوم الأخرى أدى إلى جدل بشأن المدى الذي يمكن أن يصله حدود هذا الحقل المعرفي.

الموارد المادية بينما تهتم السياسة بشكل عام بإنتاج وتوزيع تلك الموارد، كما أن هناك علاقة تبادلية وثيقة بين الاقتصاد والحكومة في عدد من المواضيع المهمة مثل سياسة الضرائب والرفاه الاجتماعي وغيرها، فالحكومات تتخذ سياسات لحماية وتعزيز وتنظيم الاقتصاد لكنها توجه الإقتصاد في نفس الوقت.

[1] محمد نصر عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية،المنهج، مرجع سابق، ص 340.

[2] نفس المرجع السابق، ص 341.

[3] محمد نصر مهنا، الإتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة، مرجع سابق، ص 26.

حـــدود السياســـة المقارنـــــة

تعتبر السياسة المقارنة حقل دينامي، وكإطار عام فالمواضيع والبحوث الميدانية في حالة تغير مستمر ودائم، فهناك دائما مداخل ومقاربات جديدة، حركات سياسية جديدة وحتى دول جديدة تُكتشف وتفسَّر، فهذه الديناميات والتغيرات تطرح مواضيع جد مثيرة للإهتمام في السياسة المقارنة[1]. ويختلف الرأي حول حدود حقل السياسة المقارنة، فهناك من يعتبره قلب علم السياسة المعاصر ويطالب بتوسيع نطاقه ليشمل في دراساته أكبر عدد من الدول وبالتالي من المؤسسات والتفاعلات السياسية التي تخضع للمقارنة، واحتج هؤلاء بأنه ليس ثمة منطق وراء قصر مجال الإهتمام على الدول الغربية كما أنه ليس هناك معايير تحكم اختيار الوحدات موضع التحليل المقارن[2]. ففي السياسة المقارنة لا يكاد الباحث السياسي ينتهي من دراسة مواضيع حتى تظهر له مواضيع أخرى يجب من وجهة نظره كباحث البحث فيها وتدارسها؛ فبطرق متنوعة ودرجات مختلفة العولمة، هضم حقوق الإنسان، التدهور البيئي، نشوء أو نهاية الأوبئة، الهجرة العالمية، تجارة المخدرات، كلها تشير إلى نمو العالم في ظل تبعية متبادلة بواسطتها يمكن الرجوع إلى ماهو مشترك بين شعوب العالم، هذا التقاسم المشترك تطور خارج التوسع السريع للتفاعلات التي تؤدي إلى المصير المشترك[3]، وهذا هو تبرير وجوب التوسع في وحدات ومواضيع السياسة المقارنة.

فإذا كانت البرلمانات فلماذا لا تكون الأحزاب، وإذا كانت الأحزاب فلماذا لا تكون القيادة وأساليب التجنيد السياسي، وإذا كانت هذه الأخيرة فلماذا لا تكون التنشئة السياسية؛ كما أن قصر نطاق المقارنة يؤدي إلى نتائج خاطئة، فنفس المتغيرات قد تكون تابعة في دولة ما لكنها قد تكون مستقلة في دولة أخرى. غير أن هناك من يرى بوجوب وضع حد للسياسة المقارنة حتى لا تختفي حدودها مع باقي فروع العلوم السياسية، لكن لابأس إذا كان هذا التوسع من خلال التحليل المقارن للنظم السياسية[4]، لكن بشرط الحفاظ على وحدة مواضيع السياسة المقارنة التي هي قيد الدراسة. وهذا التوسع مردّه إلى التفاعل والسريع الذي أصبح يميز عالم اليوم، فالأمر كما تراه "ليهرمان" Laura Luehrmann أن أغلب الأمريكيين لديهم فكرة بأنهم هم من يؤثر على الآخرين بطرق جيدة أو سيئة، لذلك يجب رفع الوعي لديهم من أجل فهم لماذا يجب عليهم أن يهتموا أو لماذا هم بحاجة إلى فهم ماذا يجري من حولهم في العالم، حتى في الدول الضعيفة فالأمر يزداد تعقدا كل يوم، فتأثير الأحداث على ما يظهر أنه ناتج عن الدول الضعيفة سوف يؤثر على المجتمع الأمريكي سواء أحبّوا ذلك أو لا[5].

---

[1] Howard Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, USA, New York: Romwman & Littelfield Publishers, 2007, p 233.

[2] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 18.

[3] Laura Luehrmann, Comparative Politics of the Third World: Linking Concepts and Cases, 2nd edition, Lynne Rienner, 2007, p 08.

[4] نفس المرجع السابق، ص 19.

[5] Ibid, p 09.

ثانيـــا: المقارنـــة في الدراســـات السياسيـــة The Comparaison Studies

إن قابلية الإستعداد للباحث المقارن لا تكفي وحدها لفهم سؤال ما هي التطلعات وراء إجراء المقارنة، إذ يجب تكثيف الملاحظات للكيانات المستهدفة في إطار التحليل المقارن بغية تحقيق الأهداف والنتائج السليمة[1]. فالدراسة المقارنة ليست مجرد تجميع لمواضيع ودراستها، بل لها معاني من وراء تلك الدراسات فهي تستعمل المعرفة كأسلوب مقارن من خلاله يتم الوصف، التعريف وتفسير التوجهات في بعض الحالات وحتى التنبؤ بالسلوك السياسي، فالعلماء المقارنين لدى تبنيهم لمنطق المقارنة فهم معنيين بتعريف العلاقات وأنماط السلوك والتفاعلات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات مركزين على دولة أو أكثر وهم في الظاهرة السياسية يفحصون المواضيع الواحدة بعد الأخرى لاستخلاص التشابهات والإختلافات بين أو في العناصر المستهدفة من أجل تحقيق المقارنة[2].

معنـــى المقارنـــة

تعتبر المقارنة إحدى أساسيات وجوهر النشاطات الإنسانية، وهي بمثابة الأصل في أي اختيار نتخذه في حياتنا ونرجع إليها في جميع القرارات والخيارات الجيدة وذلك بالمقارنة بين ما يطرح أمامنا، فهي بذلك عملية نمارسها يوميا بطريقة واعية أو غير واعية. فالمقارنة هي أصل البحوث في العلوم الإجتماعية ضمن منظومة من أجل فهم السلوك البشري، لذلك نحن بحاجة إلى دراسة العديد من القضايا، لأنه بإمكان علماء السياسة دراسة الحكومة بمعزل عن العمليات السياسية لكنهم لن يقدروا أبدا على الفهم الكامل لما يدرسونه أو الأخذ بعين الإعتبار الخيارات التفسيرية من دون التأسيس للمواضيع التي يدرسونها سواء كانت مألوفة أو غير مألوفة. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال دمج دراسة المؤسسات مع العمليات السياسية من خلال مقارنة بين أزمنة أو دول أو مجتمعات مختلفة، وبهذه الطريقة يمكن البناء والتأسيس لأطر يمكن عن طريقها فهم وتفسير السلوك السياسي[3]. وعلماء السياسة الذين يتبنون المقارنة "Comparativists" يرتكزون في التحليل المقارن على قياس واختبار المتغيرات من أجل تفسير التماثلات والتناقضات بين الظواهر السياسية والدول باعتبار هذه الطريقة أساس المقارنة، وذلك باستخدام إقتراب واحد في السياسة المقارنة يحتوي تطور ما يسمى بالنظريات السببية "Causal theories" التي تفسر العلاقة الحتمية القائلة أن نفس الأسباب تؤدي لنفس النتائج، وهذه قاعدة راسخة في المنهج العلمي يطبقها المقارنون حتى لا يتوقفوا عند مجرد المقارنة السطحية بل يتجاوزون ذلك للوقوف الشامل ومعرفة الأسباب الكامنة من وراء العمليات السياسية وتفاعل الظواهر السياسية[4].

---

1 Lim C. Timothy, op. cit, p 20.
2 Laura Luehrmann, op. cit, p 04.
3 John McCormick, Comparative Politics in Transition, Sixth Ed, USA, Wadsworth Center Street Boston, 2010, p 01.
4 Mark Kesselman, and others, Introduction to Comparative Politics, USA, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company Boston, New York, 2009, p 07.

وهناك تنوع في مفاهيم المقارنة، وقد عرّفها "جون ستيوارت ميل" بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أوهي التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، فالمقارنة في أوسع معانيها تعني ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والإختلاف بين الظواهر[1]، وهي بمثابة البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية. أي أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة، والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والإختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية، وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الإختلاف والإتفاق[2].

كما أن المقارنة تخضع لجملة من الشروط، حيث أنه لا موضع للمقارنة بين أشياء متماثلة أو متمايزة تماما، فالظواهر التي يُراد إخضاعها للمقارنة لابد أن تنطوي على نقاط اختلاف ونقاط تقاطع، ولايصح إجراء مقارنات مصطنعة تتعمد تشويه الظواهر أو الحالات محل المقارنة، ولابد من ضرورة اعتماد المقارنة على إطار فكري يتضمن عددا من المفاهيم المترابطة تحافظ على وحدة الموضوع كما يجب أن تخضع الظواهر موضع المقارنة لمنهج بحث واحد، وذلك تحقيقا لوحدة المنهج[3].

دوافـــع وأغراض المقارنـــة Purposes of Comparaison

وفقاً لـــ "برزفورسكي" Adam Przeworski هناك إجماع بأن الغاية من وراء البحث المقارن ليست المقارنة فقط بل التفسير أيضا، فالمغزى العام للبحث عبر الدول أو القوميات هو الفهم، لأن دعامة المعرفة المقارنة تقدم مفتاح الإستيعاب والفهم بالإضافة إلى الشرح والتفسير. والسياسة المقارنة كحقل هدفها بناء نظرية تفسيرية إمبريقية الطرح، لكن هناك دائما طرح لأسئلة من قبيل ماذا بعد المقارنة؟ لماذا نقارن؟ ماهي المبررات لتبنّي صيغة المقارنة باتجاه المعرفة؟، والإجابة وفق هذا الطرح أن المقارنة تهدف إلى الضبط، فالمقارنة الضابطة هي منهج يكون وفقا لصيغة تجريبية لكنها تبقى تعاني من ضعف الإحاطة الشاملة، ولعل الغاية من وراء المقارنة الضابطة هي الإستفادة من تجارب الآخرين، فالذي تقتصر معرفته على بلد واحد هو بالتأكيد لا يعرف شيئا[4]. حيث أن المقارنة تساعدنا على توسيع معرفتنا بالمناطق التي نعرف عنها القليل، كما أنها تحسن قدراتنا التصنيفية في المعارف والوقائع السياسية وتساعدنا على اختبار الفرضيات السياسية، كما أن التعميمات في الدراسات السياسية المقارنة تمتلك إمكانية واحتمالية التنبؤ، فالقدرة على التنبؤ ليست فقط علامة على معرفة النظم بل أيضا تزودنا ببعض قواعد استنباط الدروس في ما بين الدول[5].

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر: دار هومة ، 2001، ص 70.
[2] مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 93.
[3] كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 31.
[4] Sartori Giovanni, Bien comparer, mal comparer, Revue internationale de politique comparée, Vol.1, No.1, 1999, p 21.
[5] Rod Hague, and Martin Harrop, Comparative Government and Politics: An Introduction, 6th Edition, USA, New York, Palgrave Macmillan Hound mills, Basingstoke, 2004, p 70.

مستويات التجريد	فئات المستوى الأعلى التصنيف العالمي للمفاهيم	فئات المستوى المتوسط التصنيف الطبيعي للمفاهيم	فئات المستوى المتوسط التصنيف النسبي للمفاهيم
المقارنة الرئيسية: المجال والمقاصد	مقارنات ما بين المناطق من خلال العناصر المتباينة Heterogeneous contexts * (النظرية العامة)	مقارنات داخل المناطق من خلال العناصر المتشابهة Homogerieous contexts ** (النظرية متوسطة المدى)	تحليل دولة بدولة Country by country (النظرية ضيقة النطاق)
الخاصيات المنطقية والأمبريقية للمفاهيم	1 - أقصى مساحة ممكنة 2 - أقل كمية وكثافة 3 - سلبية التعريف	1توازن تفكيك وتضاد الرموز 2التعريف بالتحليل بواسطة النوع والتفاضل	1 - أقصى كمية وكثافة 2 - أقل مساحة ممكنة 3 - المغزى الشامل

جدول رقم 01. سلم التصوير والتصنيف التجريدي للمفاهيم في الدراسات المقارنة

source: Sartori Giovanni, Concept Misformation in Comparative Politics, The American P.S.R.Vol.64 No.4,1970, p 1044

ولقد لخصّ "ماكورميك" John McCormick مبررات ومقاصد المقارنة في النقاط التالية:

- المقارنة تساعدنا على وصف الأنظمة السياسية.
- تزودنا بالقرينة والمغزى العام، أي التفسير الشامل و الصحيح للعمليات والتفاعلات السياسية سواء داخل أو عبر الدول.
- ترتكز على معنى مشترك وأسس مرجعية يمكن الرجوع إليها في حالة توسع الدراسة.
- تساعدنا على استنباط قواعد السياسة.
- تساعدنا أكثر على فهم أنفسنا ومكانتنا ومدى الحيز الذي نشغله في العالم.
- تساعدنا على فهم المجتمعات الأخرى.
- توسع خياراتنا وذلك عن طريق الإستفادة من تجارب الآخرين.
- تزودنا بشعور يوسع إدراكنا في فهم الإرتباك الذي يحصل في النظام العالمي من خلال التغيرات التي تحصل، فذلك الشعور يمكن له أن يحد من المخاطر التي تنجر عن ذلك الإرتباك التي يمكن لتأثيراته أن تهدد نمط الحياة التي نعيشها[1].

أما "تاد ليندمان" Todd Landman فيرى أن أهداف المقارنة تنحصر في وصف المحتوى الكلي للعمليات السياسية، ويضيف خاصية التصنيف النظري والإمبريقي للظواهر السياسية، وهو بذلك يوافق "سارتوري" Giovanni Sartori كما سبق وأن أشرنا، كما يرى أن المقارنة تساعد على اختبار الفرضيات بالإضافة إلى التنبأ[2]. من جانبه يرى "تيموثي ليم" Timothy Lim أن للمقارنة ثلاثة مقاصد تتمثل في المقارنة التي تمارس الضبط، وهو مرة أخرى يوافق من سبقه في طرح مفهوم المقارنة

* Heterogeneous contexts: مصطلح معناه مجموعة أجزاء أو عناصر متضادة ومتنافرة أي متباينة ومختلفة فيما بينها.

** Homogerieous contexts: مصطلح معناه مجموعة عناصر من نفس النوع (The kind) ، وتكون متجانسة التكوين بسبب نشوئها من أصل واحد.

1 John McCormick, op. cit, pp. 02-03.

2 Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, 2nd Edition, UK, Routledge London, 2005, p 04.

الضابطة، ونفس الشئ بالنسبة لهدف القدرة على الإستيعاب والفهم (للظواهر السياسية)، ويختم بخاصية إمكانية التفسير والخروج بنظرية تفسيرية عامة[1].

	المقارنة من أجل الضبط	المقارنة من أجل الفهم	المقارنة من أجل التفسير
القاعدة الأساسية	**المقارنة الضابطة**	**التـــأويل**	**الإستدلال التحليلي**
منطق و مقاربة التحليل المقارن	الباحث يستخدم سلسلة من الحالات كطريقة لإختبار(إثباتا أو تفنيدا) لصنف خاص ،فرضية، أو نظرية.	الباحث مهتم مبدئيا بحالة منفردة ويستخدم حالات متعددة أو نظريات عامة كطريقة للتعلم أكثر حول الحالة قيد الدراسة.	الباحث يستخدم حالات متعددة من أجل بناء نظريات تفسيرية متماسكة، بحالات تُدرس وتُستخدم بنمطية خطوة بخطوة وكل حالة تُسهم في تطوير نظرية عامة.
أمثلة أساسية	(1) يبدأ الباحث مع موضوع مطلوب دراسته: ارتفاع تجارة السلاح سوف تقود إلى المزيد من جرائم القتل التي لها علاقة بالسلاح.	(1) يبدأ مع الباحث بدراسة حالة مع مدخل: معدل مرتفع في جرائم القتل في أفريقيا الجنوبية.	(1) يبدأ الباحث مع نظرية عامة: النظرية البنيوية للدمقرطة.
	(2) إختبار الموضوع: الباحث يفحص سلسلة من الدول بنظام لضبط تجارة السلاح؛ فإذا كان لهذه الدول معدل مرتفع في تجارة السلاح يقابله معدل منخفض في جرائم القتل بسبب الأسلحة (والعكس كذلك)، في هذه الحالة يُفند الموضوع ويجب أن يُرفض.	(2)يستخدم النظريات الموجودة مع أو حالات أخرى تساهم في فهم الحالة قيد الدراسة؛ الباحث يستخدم سلسلة من نظريات عنف السلاح لفهم أفضل لماذا أفريقيا الجنوبية من أكثر البلدان عنفا ويستخدم الباحث أيضا حالات أخرى ليرى ماذا بإمكان هذه الحالات أن تخبره عن أفريقيا الجنوبية.	(2) يستخدم حالات متعددة لتقوية النظرية؛ مثلا الباحث يبدأ بالملاحظة في عملية الدمقرطة في المكسيك. الفحص بإمكانه أن يقود الباحث إلى إسقاط أو مراجعة عناصر النظرية ثم ينظر إلى بلدان أخرى كتايوان، بولندا وأوكرانيا، وكل حالة تستخدم كزاوية بناء في تطوير أو تقوية النظرية الأصلية.

جدول رقم02. أهداف وأغراض المقارنة

Source: Timothy C. Lim, Doing Comparative Politics: An Introduction to Approaches and Issues. Op. cit, p23.

مستـــويات المقارنـــة في الدراسات السياسية Levels of Comparaison

تختلف مستويات المقارنة من حقل معرفي لآخر، وذلك تبعاً للوحدات و الظواهر قيد الدراسة، فمستويات المقارنة في الأنثروبولوجيا تختلف عنها في علم الإجتماع، وهذا الأخير تختلف المستويات لديه عن الدراسات السياسية التي هي الأخرى تختلف فيها المستويات وفقا لتوجهات الباحثين[2]. والقيام بدراسات مقارنة حول الظواهر والوحدات السياسية في مجتمعات أو دول عديدة أمر ضروري لبناء نظرية قوية ومتماسكة وبالتالي إمكانية تحقيق غاية الوصول إلى تعميمات أكثر صدقا، وهذا الأسلوب يمثل بديلا عن التجربة في العلوم الطبيعية، فعن طريقه يسعى الباحث السياسي لضبط المتغيرات وعزلها عن تأثير باقي العوامل من أجل التوصل إلى نتائج أكثر صدقية.

[1] Lim C, Timothy, op. cit, pp. 21-22.

[2] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 120.

مستويات المقارنة	المضمون
عبر الزمان cross-temporal	مقارنة ظاهرة أو وحدة في مراحل تاريخية مختلفة
عبر المكان cross-spational	تتم من خلال دراسات المناطق سواء كانت جهوية أو عالمية
عبر الزمكان spatiotemporal	تتمثل في تقاطع المستويين السابقين
عبر الأنظمة across-regimes	تركز أكثر على الأيديولوجيات و أشكال الحكم
عبر الدول across-states	دراسة عدة دول من خلال وحدات ومتغيرات محصورة
عبرالأقاليم المحلية across-regions	هدفها حصر المتغيرات الكثيرة بدراسة إقليم أومناطق محددة
عبر المجتمعات across-societies	المقارنة بين عدة كيانات حيث كل كيان يحوي أكبر قدر من التجانس
عبرالمؤسساتacross-institutions	مقارنة المؤسسات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر
عبر الثقافة cross-cultural	تشمل المقارنة : اللغة، الدين الإثنية، التقاليد الأعراف الهوية ... إلخ

جدول رقم03. مستويات المقارنة في الوحدات و الظواهر السياسية

ثالثـــا: الإشكـــالات المعرفية والمنهجية للدراسات السياسية المقارنـــة

تم التطرق فيما سبق إلى ميزات المقارنة في الدراسات السياسية من خلال إظهار أهميتها، إلا أنها رغم ذلك تعاني العديد من الصعوبات وعديد الإشكالات المعرفية والمنهجية. فمثلا فيما يخص التعريفات فإن البحث السياسي المقارن يتطلب معرفة أكثر عن الأنظمة السياسية، كما أن نفس الظواهر السياسية قد تعني أشياء مختلفة من بلد لآخر خاصة البلدان التي تُعتبر كنماذج للمقارنة، وأيضا عزل الحالات لدراستها منفردة له ماعليه، وبالأخص في زمن العولمة حيث أن الكثير من المعطيات تتداخل فيما بينها، كما أن أي اختلاف لنتيجة اختبار لفاعل أو متغير في دولتين يهدم الكثير من أسس البحث العلمي في الوحدات والظواهر السياسية[1].

والعلوم السياسية مثلها مثل السياسة، تعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة، وهذه ليست الصعوبة الوحيدة لتجعل منها علم يدرس المواضيع بشكل يرضي الجميع، لكنها أيضا مجال واسع وصعب دراسته، وبالتالي الوقوع في التعثرات أمر حتمي في دراسة الأجزاء المفككة التي تظهر في أشكال وهيئات مختلفة، بحيث لا توجد طريقة مثلى لتفكيك تلك الأجزاء سوى المزيد من التخصص[2].

وحصر "لاندمان" Todd Landman صعوبات المقارنة في الدراسات السياسية في ستة أمور، يتمثل الأول في كثرة المتغيرات وقلة الدول الممكن دراستها، كذلك تعدد الإستنتاجات وقلة الملاحظات،

1 Rod Hague, and Martin Harrop, op. cit, p 71.
2 Thomas M. Magstads, Understanding Politics: Ideas, Institutions, and Issues, Ninth Edition, USA, Wadsworth Channel Center Street Boston, 2011, p 16.

وينشأهذا المشكل عندما تكثر الفواعل وتتعدد مفاهيمها الأمر الذي يؤدي إلى ما لا نهاية للبحوث الجارية، وحل هذا المشكل يكون بدراسة حالات منفردة وبعض الدول، ثم بالإمكان بتلك الدراسات مقارنة عدد من الدول، والمشكل الثاني للمقارنة يتمثل في تأسيس التوازن لكل من التصورات النظرية من جهة والمؤشرات العملية من جهة أخرى، فمثلا تصورات المشاركة السياسية والعملية الإنتخابية قد تخضع لتصورات ومؤشرات تختلف من دولة إلى أخرى، المشكل الثالث يتمثل في تحديد التوجهات والخيارات عند اختيار ودراسة دول بعينها دون الأخرى واستعمال الروايات والمصادر التاريخية لتوظيفها لهدف وغاية معينة من قبل الباحث، والصعوبة الرابعة هي إهمال مفاتيح المتغيرات التي تساهم في فهم وتفسير مخرجات وسلوك الفواعل[1].

أما فيما يخص المشكل الخامس فهو المغالطات البيئية والذاتية التي تنشأ عندما تنشد الدراسة صياغة الإستنتاجات حول مستوى واحد من التحليل يستخدم برهان هو الآخر مُستخلص من برهان آخر، مثلا "نظرية الثورة" قد تركز على نفسيات الفواعل الفردية التي تُسهم في سلوك الثائرين، لكن المقارنة لاختبار النظرية قد يستعمل الإحصاءات المجموعة من الدول ذات مستويات عالية من اللاعدالة والعنف السياسي، وآخر مشكل بالنسبة لعلماء السياسة المقارنة فيتمثل في القيم المتحيزة وعلى الباحث الإلمام باختلاف وخصوصيات الثقافة وكذلك مدى استعداده للبحث، كلها أمور ضرورية لقيادة واستنتاجات البحث والدراسة[2]. إلا أن أكبر المشاكل التي تعاني منها المقارنة هي كما يسميها "سارتوري" Giovanni Sartori المقارنة الوهمية أو المغالِطة، فالهدف هو الوصول لتعميمات احتمالية وليست مطلقة، حيث تطرق إلى المقاربة البنيوية الوظيفية وإلى الكثير من الخلط في المفاهيم ونادى بضرورة ضبط آليات التحليل المقارن نظرا للتوسع المتسارع الذي يشهده حقل السياسة المقارنة[3]. كما تعاني المقارنة مشكلة تحديد المتغيرات أو العناصر الأولى للدراسة كتحديد وحدة المقارنة، فالبعض يرى أن النظام السياسي ككل أكثر الوحدات السياسية ملائمة للدراسة المقارنة، وهناك من يركز على الحكومة وآخرون على الدولة.

وكوْن طبيعة الظاهرة السياسية ظاهرة إنسانية واجتماعية يعني أنها تتعلق بدراسة السلوك السياسي البشري غير القابل للضبط حتى وإن تم إخضاعه للمنهج العلمي البحت، وأيضا فيما يخص عينة الدراسة فكثيرا ما لا تعكس العينة في البحوث السياسية طبيعة وخصائص كل مجتمع الذي أخذت منه، وهو ما يؤدي إلى نتائج مغلوطة، وذاتية الباحث باعتباره جزء يتفاعل مع البيئة البحثية، فذلك يؤثر في بحثه بطريقة أو أخرى، فالخلفية الفكرية والعلمية والمجتمعية تلعب دورا في صياغة بحثه حتى وإن حاول التجرد من تلك الذاتية، بالإضافة إلى أن عدم تماسك القاعدة المعرفية للظواهر

1 Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction .2nd Edition, op. cit, p.p 37.
2 Ibid, p 51.
3 Sartori Giovanni, Concept Misformation in Comparative Politics, The American Political Science Review, Vol.64, No.4, (Dec, 1970), p 1046.

السياسية أمر يُصعب من مهمة الباحث في تذليل صعوبة إخضاع الظاهرة للبحث بسبب شح المعلومات حولها، وإذا تم تخطي ما سبق فسيساعد ذلك في فهم تطور وظيفة النظام السياسي و بالتالي فالباحث ينتقل إلى مستوى التنظير، كما أن نقص المعلومات أحيانا أو صعوبة الحصول عليها يرجع لكونها متعلقة بأمور خارجة عن سيطرة الباحث كالتحفظ على الأرشيف السري لبعض الدول.

وكثيرا ما اعترضت الباحثين صعوبة حصر العوامل والمتغيرات التي يصعب ضبطها والسيطرة عليها، وذلك راجع إلى الديناميات الواسعة والدائمة للبنية الإجتماعية والسياسية، والتي تؤدي إلى شرخ واسع بين التصورات النظرية والواقع المدروس للأنظمة السياسية، حيث المعلومات مختلفة ومتفاوتة الأهمية، ويصعب تطبيق المنهج العلمي التجريبي في حقل السياسة المقارنة، فالدراسات السياسية المقارنة رغم التطور في الدراسات الإجتماعية وبالأخص النفسية ظلت دراسات النظم السياسية تسير وفق منهج شكلي وتدهورت في كثير من الأحيان لتداخلها مع باقي فروع العلوم السياسية مثل النظرية السياسية وذلك لأنهما مرتبطان تاريخياً، والكثير من الدراسات المقارنة لم تخرج من حيز الدراسات الهيكلية والمؤسسية للأنظمة والدول، حيث أن الطفرة التي أحدثتها المدرسة السلوكية في دراسة العلوم الإجتماعية وإخضاع الظواهر للتجريب لم تحقق نجاحا كبيرا في مجال الدراسات السياسية من ناحية التجريب العلمي.

ولقد عانى حقل السياسة المقارنة منذ نشأته كثيرا من ناحية بنيته المعرفية والمنهجية، فعلى الرغم من محاولة الباحثين الزج بالأسلوب العلمي في البحث إلا أن الحقل عرف تحديات جدية في ستينات القرن العشرين، وطرح الكثير من المنظرين السياسيين أسئلة بخصوص الطموح العلمي للثورة السلوكية، وهذا ما أدى إلى نقاش جدي فيما يخص المداخل الإبستيمولوجية، لكن هذا النقاش لم يثمر وفشل في إقناع علماء السياسة المقارنة ذوو التوجه الوضعي "Positivists" بتطوير البنية المعرفية والمنهجية للحقل ومراعاة الظواهر والوقائع السياسية[1]، وهو ما أدى إلى صدامات أكاديمية بين الجيل القديم والجيل الشاب من الباحثين، فتقريبا حقل السياسة المقارنة دائما ما يشهد كل عقد من الزمان نقاشات وجدالات حول طبيعة البحث الواجب اتباعها، وتصلب كل طرف أدى في كثير من الأحيان إلى تراجع البحث الجدي للمشاكل السياسية التي يشهدها العالم، لكن هذا لا يعني أفول الحقل الذي لازال يعتبر من أوسع وأهم الفروع في العلوم السياسية.

فعالم السياسة وما يحتويه من ظواهر ومواضيع بالغة التعقيد أكبر من أن يشمله علم واحد، فهو من أكثر المجالات تعقيدا وتفككاً وهو ما أثر على العلوم السياسية، وبالأخص حقل السياسة المقارنة التي جعل منها ذلك التعقد والتفكك علماً لا نهاية للتساؤل والبحث فيه.

[1] Oren Ido, Can Political Science Emulate the Natural Sciences? The Problem of Self-Disconfirming Analysis, Polity. Northeastern Political Science Association, Vol.38, No.1, (January, 2006), p 74.

المبـــحث الثاني

البنية المنهجية في حقل السياسة المقارنـــة

The Framework of Methodology

المنهج كما يراه "رونيه ديكارت" René Descartes أنه طريقة لإحكام العقل وللبحث عن الحقيقة في العلوم[1]. وهو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة وذلك عن طريق جملة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة مقبولة[2]. كما يُراد بالمنهج في أي فرع من فروع المعرفة الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، للتوصل إلى قانون عام أو مذهب جامع، أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة، أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة وبهذا فإن المنهج يعني مجموعة الإجراءات الذهنية التي يتبعها الباحث مُقدَّما لعملية المعرفة التي سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها. فالمنهج العلمي إذن، هو مجموعة مقننة من الأدوات التي تُستخدم وفق قواعد إجرائية محددة متفق عليها من قبل المجتمع العلمي المحترف، بحيث أنها تشكل لغة خاصة بهذا المجتمع، كما يرسم علاقاته المختلفة مع مجتمعات، مهنية أو غيرها، مجاورة أوبعيدة على السواء، ولغة المنهج هي عبارة عن نظام يحدد العلاقات الممكنة وغير الممكنة في عملية الإنتاج المعرفي العلمي[3].

أولا: المنهج في السياســـة المقارنـــة

مستـــويات المنهـــج

يكتسي المنهج معنيان عند استخدامه، معنى إبستيمولوجي والآخر عملي تطبيقي، فالإبستيمولوجي يُقصد به المواقف الفلسفية والتأملية حول طبيعة الظواهر وسبل إدراك خفاياها، وهذا ما يُعرف بالمنهج الفلسفي، فالفلسفة تشبه العلم من حيث أنها تخاطب العقل البشري، ولا تتميز الأفكار العلمية عن الأفكار الفلسفية على الخصوص إلا من حيث أنها مدعمة بحجج أقوى وبراهين حسية، ويرتكز المنهج الفلسفي على الإستدلال والتبرير العقلي، والتأمل لا يصبح في الحقيقة منهجاً إلا إذا صاحبته قواعد تنظم سيره وهو نتاج عقلي تفسيري وبرهاني وهو بذلك يقترب من العلم[4]، هذا من ناحية إبستيمولوجية المنهج في شقه الفلسفي؛ أما المعنى التطبيقي والعملي فيُقصد به الجانب التقني ويدل على كل الإجراءات التي بواسطتها نحصل على المعلومات والمعطيات ونستخدمها لأغراض

---

[1] رونيه ديكارت، مقال عن المنهج، (ترجمة: محمود محمد الخضيري)، الطبعة الثالثة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1985، ص165.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان: دار اليازوري العلمية، 1999، ص 31.

[3] روجر هيكوك، وآخرون، البحث النقدي في العلوم الإجتماعية، مرجع سابق، ص 77 .

[4] وعزيز الطاهر، المناهج الفلسفية، الطبعة الأولى، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990، ص 19.

البحث، ويشمل المنهج بهذا المعنى كل تقنيات العلوم الاجتماعية والسياسية من أطر التحليل إلى التقنيات الرياضية والإحصائية والكمية، مرورا بالإجراءات العقلية والمادية في مجال العلوم السياسية.

مستويات المنهـــج في العلوم السياسية

يتضمن المنهج في العلوم السياسية ثلاث مستويات أساسية، أولها هو المنهج بمعنى المنهجية "Methodology"، أي علم طرق البحث ويقصد به الدراسة الأكثر تجريدا للأسس المنطقية لنوع معين من المعرفة أو أحد نظمها، وهو أيضا طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل من أجل الوصول إلى نتيجة معلومة[1]، وهذا الإستخدام يعالج المنهج من وجهة نظر فلسفة العلم. وبذلك فإن المنهج بمعنى المنهجية يحدد المبادئ الرئيسية لأي كيان نظري، ثم أسلوب سير هذا الكيان في عملية البحث العلمي. ولهذا لا يجب خلطها بالنظرية، لأنها تهتم في المحل الأول بالأسس العامة التي تبرهن على صحة النظريات دون التعرض إلى مضمونها؛ وثاني مستوى هو المنهج بمعنى المدخل المنهجي "Methodological Approach" وهو مستوى أقل من المستوى السابق، ويمثل إقترابات عامة لدراسة الظواهر، ويتضمن عادة العديد من أدوات البحث ووسائله. وهو بذلك الطريقة أو الوسيلة التي يستعملها الباحث بهدف الوصول إلى المعلومات. والمستوى الأخير يتمثل في المنهج بمعنى طرق البحث "Research Method"، وهذه الطرق كثيرة ويمكن أن تكون كمّية أو كيفية.

ويرتبط المنهج بعلاقة تفاعل بالنظرية، وتنبع تلك العلاقة من خاصية الإعتماد المتبادل بينهما. فكما أن النظرية بحاجة إلى المنهج للبرهنة عليها وتوسيع نطاقها، كذلك يحتاج المنهج للنظرية، هذا لدورها في توظيفه بفاعلية والمنهج هو إجراء مرتبط بطرق وأدوات تستخدم في تحقيق وتجربة وتفحيص وتقييم النظرية. ومما سبق يتضح أن المنهج يستهدف تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علميا بُغية تطوير الرصيد المعرفي المتخصص، والحصول على البيانات الأساسية لمعالجة الظاهرة علميا و التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها[2].

مناهـــج البحث في الظاهرة السياسيـــة The Methods of Research

من الضروري التفرقة بين المنهج (أدوات وتقنيات البحث) و بين المنهجية التي تمثل البنية المنطقية لإجراءات البحث العلمي، بحيث يجب إدراك بأنه لا توجد منهجية بدون "Logos"* ودون التفكير حول طبيعة التفكير ذاته، وهذه التفرقة تستلزم ضرورة التدقيق في مفهوم المنهج، أما عند استخدام المنهج فيجب عدم الفصل بين المنهجية وتقنيات البحث بحيث لو تم الفصل بينهما فلن تستطيع تلك التقنيات الإستمرار بدون المنهجية، فالتقنيات قد تكون دقيقة لكنها تظل غير منهجية، وكليهما لا

---

[1] عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص 05.

[2] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 55.

* Logos : مفردة تشير إلى إله التفكير عند أفلاطون، وبالمعنى الإجرائي تدل على المرجعية أو الإطار الكلي للتفكير.

يمكن إحلال الواحد مكان الآخر فهذا يُستخلص كضرورة للتفرقة بين المنهج والمنهجية[1]. و قسّم "ليجفارت" Lijphart المناهج التي تدرس الظاهرة السياسية إلى جانب المنهج المقارن يوجد المنهج التجريبي والإحصائي ومنهج دراسة الحالة، وهي مناهج تهدف إلى إيجاد تعميمات أمبريقية عامة وإلى التفسير العلمي عن طريق اكتشاف علاقات معينة بين متغيرين أو أكثر مع عزل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى[2].

فالمنهج التجريبي يستخدم عدة مجموعات للتجريب والضبط وذلك بعزل البعض من تلك المجموعات عن تأثيرات معينة ثم يقوم باختبار النتائج والمقارنة بينها، لكن العلوم الإجتماعية ومنها السياسية لا تهتم في أغلب الأحيان بالتجريب وذلك لاعتبارات معينة، أما المنهج الإحصائي فهو يعتمد على الملاحظة الإمبريقية للظواهر من أجل حصر العلاقات بين المتغيرات وذلك بإشراك أكبر قدر من الأرقام في مقابل عدد محدد من المواضيع، لكنه يتلقى عديد الصعوبات لاتساع المجموعات وضيق حيز المقارنة، وهو في كثير من الأحيان يعجز عن تفسير الظاهرة السياسية. أما فيما يخص منهج دراسة الحالة فهو يركز على حالات فردية أو نماذج معينة*، وكاستراتيجية للبحث يُستخدم في عدة مواضع لإثراء معرفتنا حول الأفراد والجماعات، المنظمات وكذلك الظواهر الإجتماعية والسياسية[3]، كما يساعد في التعمق في المواقع الجزئية للظاهرة لكنه محدود ويعجز عن اختبار الفرضيات والنظريات[4]، كما يُعتبر جزء من الدراسات المقارنة، عكس ماهو سائد في العلوم الطبيعية، حيث يمكن للتقنيات التجريبية عزل الفواعل خاصة الخارجية منها ضمن مركز مَخبر وبالإمكان حتى تغيير قيم تلك الفواعل[5]، والأمرغير ذلك في دراسة الظاهرة السياسية المتميزة بانفلات متغيراتها وتعقد فواعلها.

شكل رقم 01. أنواع المناهج العلمية المستخدمة في دراسة الظاهرة السياسية من منظور مقارن

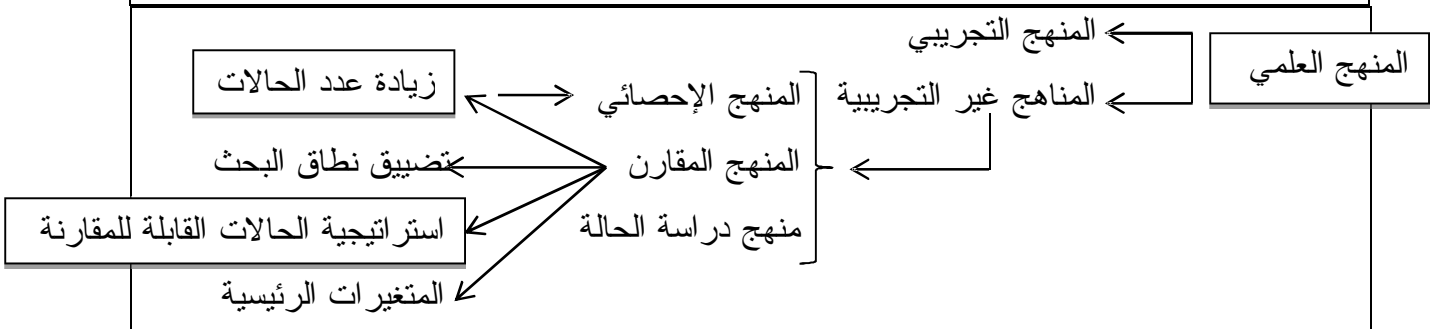

Source: Lijphart Arend, The Comparable-Cases Strategy in Comparative Research, Comparative Political Studies, vol.8, no. 2 (July 1975), p 162.

[1] Sartori Giovanni, Concept Misformation in Comparative Politics, op. cit, p 1033.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 116.

* مصطلح الحالة هنا قد يشير إلى عدة معاني، فهي قد تدل على الوحدات الملاحظة ضمن مصفوفة المعلومات، وفي أغلب الكتب تشير إلى المنهجية بمعنى تقنيات وأساليب بحث دراسة الحالة، وهي أيضا تشير إلى مزيج من مستويات القياس المتسعملة في الدراسات السياسية مثل: الحكومة، الأحزاب، الأفراد...إلخ، وأيضا من المتغيرات المختلفة مثل: سياسات الحكومة، برامج الأحزاب...إلخ، كما قد تعني أيضا دراسة الوحدات السياسية التي هي قيد الدراسة مثل: الدول، المجتمعات، القوميات...إلخ.

[3] Robert K. Yin, Case study research design and method, 3rd edition, USA, Sage publications thousand Oaks, California, 2003, p 01.

[4] John McCormick, op. cit, p 07.

[5] Mark Kesselman, and others, Introduction to Comparative Politics, op. cit, p 09.

المنهـــج المقـــارن والسياسة المقارنة The Comparative Method

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن، فالسياسة المقارنة تعني دراسة السياسة على المستوى الكلي والجزئي "Macro/micro-politics" من مثل: النسق السياسي، الدولة، والدولة-الأمة؛ أما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الإجتماعية أو السياسية[1]. و يدل تاريخ الفكرالسياسي أن المنهج المقارن قديم الإستعمال في الدراسات السياسية وخلال تطوره ارتقى من المقارنة الهاوية وغير الواعية إلى المقارنة العلمية الواعية وبفضله احتلت الدراسات المقارنة مكانة هامة في العلوم السياسية[2]، وضمن التقسيم المعروف يعتبر حقل السياسة المقارنة الحقل الوحيد الذي يحمل عنواناً منهجياً بدل أن يكون عنواناً فرعياً[3].

والمنهج المقارن هو أسلوب في البحث يتعلق بمقارنة خواص الظواهر والعناصر الجوهرية فيها، وذلك بتناول البنيات الأساسية المكونة للظاهرة؛ كما أن الهدف من وراء هذا الأسلوب في البحث هو التعمق في دراسة الظاهرة السياسية وقياس العلاقة بين المتغيرات وبرهنة الإفتراضات المطروحة في البحث لتتجلى بعد ذلك أمام الباحث مسارات واتجاهات المتغيرات ومنحى تبدلاتها ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية[4]. ويرى "ليجفارت" Lijphart بأن المنهج المقارن هو أحد المناهج الرئيسية في البحث كالمنهج التجريبي، الإحصائي ومنهج دراسة الحالة؛ وهو يهدف إلى التأسيس لافتراضات إمبريقية عامة[5]؛ ويرى أنه من الأفضل عدم استخدام المفاهيم الغامضة في المنهج المقارن مثل: الإستكشاف والتأسيس لافتراضات إمبريقية*، ويرى "ميكستروث" Theodor Meckstroth أن الوظيفة الأولية للمنهج المقارن هي اختبار تلك الإفتراضات الإمبريقية لإثبات صحتها أو تفنيدها[6]. والمنهج المقارن له معنى واسع كحقل دراسي منفصل أو حتى في العلوم الإجتماعية، وترجع إرهاصات استعمالاته إلى المحاولات المنهجية في التحليلات النظمية[7]، وهوليس مجرد مصطلح يرمز إلى التركيز على اهتمامات بحثية معينة، كما أنه يعتبر أحد المناهج العلمية وليس هو المنهج العلمي الوحيد، يُضاف إلى ذلك أنه منهج لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات إمبريقياً وليس أداة للقياس "Measurement"**،

---

[1] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 76.

[2] سعد علي إسماعيل، و حسن محمد حسن، مرجع سابق، ص 60.

[3] Arend Lijphart, Comparative politics and comparative method, The American political science review, Vol. 65, Issue.3, (Sep, 1971), p 682.

[4] مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، مرجع سابق، ص 93.

[5] Ibid, p 682.

* كما نرى فإن Arend Lijphart قد تراجع في مقال آخر له عن هذا الطرح واعترف بأن وظيفة المنهج المقارن ليست التأسيس لافترضات أمبريقية عامة بل هي اختبار تلك الفروض والخروج بنتائج تفندها أو تصدقها. وهذا يرجع دائما إلى الخاصية التي تتميز بها الظاهرة السياسية.

[6] Arend Lijphart, The Comparable-Cases Strategy in Comparative Research, Comparative Political Studies, vol.8, no. 2 (July 1975), p 159.

[7] David Collier, The comparative method, in Ada W. Finifter, ed, Political science, The state of discipline II, Washington, DC, American political science association, (1993), p 105.

** القياس يعني بصفة عامة تحديد خصائص الظاهرة المراد قياسها وتقديرها بشرط أن تكون قابلة للملاحظة والقياس وتكون هناك وسيلة محددة لقياسها، وحيث أن المفاهيم السياسية والإجتماعية مفاهيم عامة ومجردة فإن أولى الخطوات هي تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة الملاحظة وخاضعة للقياس، فعملية القياس مهمة للبحث العلمي ذلك أنها تقيم الجسور والعلاقات بين الإفتراضات النظرية والواقع الأمبريقي الذي نستهدف فهمه وتفسيره وهو بذلك يسبق الطرح الإمبريقي.

لأن هذه الأخيرة تعتبر خطوة علمية مهمة تسبق منطقيا استنباط العلاقات بين المتغيرات؛ كذلك يختلف المنهج المقارن عن أدوات وتقنيات البحث فهو منهج عام وواسع يشمل تلك التقنيات[1].

إستـــراتيجية التحـــليل المقـــارن

شكل رقم 02. استراتيجيات التحليل من منظور مقارن

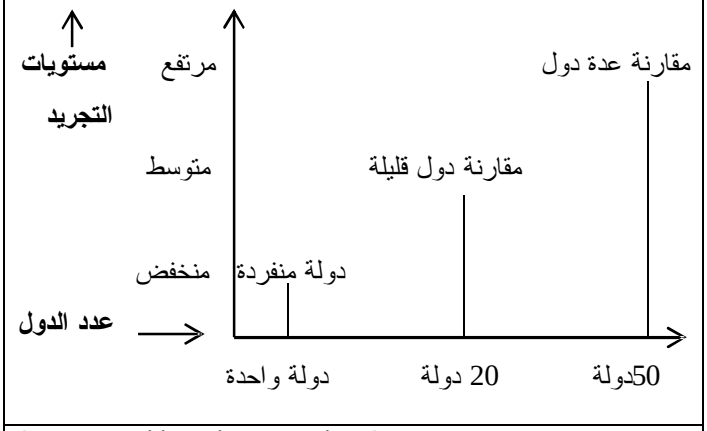

Source: Todd Landman, op. cit, p 24.

اختلف الباحثون في طرحهم حول الإستراتيجية الواجب اتباعها في التحليل المقارن للأنظمة الإجتماعية والسياسية، فقد رأى "آلموند" Almond Gabrial بضرورة تضييق نطاق المقارنة باتباع استراتيجية الإقتراب الإقليمي، وهو دراسة عدة ظواهر أو وحدات تنتمي إلى منطقة معينة[2]؛ في حين وضع كل من "بريزفرسكسي" Adam Przeworski و "توون" Henry Teune تصميم الأنظمة الأكثر تشابها والأنظمة الأكثر اختلافا، وذلك من حيث خصائص الظواهر والوحدات المكونة لتلك الأنظمة[3]. ويضيف كل من "ماتاي" Dogan Mattei و "بيلاسي" Dominique Pelassy استراتيجية مقارنة دولتين فقط. و التحليل السياسي المقارن يساعد على تطوير التفسيرات واختبار النظريات التي تبين الطرق التي تتم بها العمليات السياسية وطرق التغير السياسي، فمنطق المنهج المقارن الذي يستخدمه علماء السياسة هو شبيه للمناهج الأخرى التي تستخدمها العلوم الأكثر دقة؛ والباحث السياسي لا يستطيع أن يضع تصميمات تجريبية للتحكم في العوامل السياسية وملاحظة النتائج، ولكنه يستطيع أن يصف ويفسر التوليفات المختلفة من الأحداث والمؤسسات السياسية في مجتمعات مختلفة[4].

جدول رقم 04. تصميم خيارات البحث المقارن.

وحدة الإختلاف السياسية	وحدة الملاحظة والمستوى	أبعاد الزمن	عدد الحالات	بنية المتغيرات	أسلوب المقارنة
السياسة، الحكومة والسياسات	النظام السياسي	مُتزامن مُختلف	كثيرة قليلة	مُختلفة مُتشابهة	مابين التجمعات الإقليمية
السياسة والحكومة	مابين الأنظمة السياسية	مُتزامن مُختلف	كثيرة قليلة	مُتشابهة مُتشابهة	مابين حقب زمنية مُختلفة
الحكومة والسياسات	داخل الأنظمة السياسية	مُتزامن دَوريٌّ	كثيرة قليلة	مُختلفة مُتشابهة	مابين الدول مابين الأزمنة

Source: Paul Pennings, Hans Keman and Jan Kleinnijenhuis, Doing Research in Political Science: An Introduction to Comparative Methods and Statistics. Second edition, UK, Sage Publications Ltd London, 2006, p 46.

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 117.
[2] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 106.
[3] Adam Przeworski, and Henry Teune, The logic of comparative social inquiry, USA, Robert Krieger company, Florida, 1970, p 31
[4] غابريال ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، (ترجمة: محمد بشير المغيربي)، ليبيا: بنغازي، جامعة قاريونس، 1996، ص 22.

ثـــانيا: البحـــوث الكمية والكيفية Quantitative and Qualitative Researchs

البحث الكيفي يشير إلى طرق البحث التي تحلل المعلومات من خلال أساليب معينة كالملاحظة، دراسات الحالة والمقابلات وغير ذلك من الأساليب غير الكمية، وهذا النوع من البحوث يرتكز على ثلاث أشكال رئيسية، تتمثل أولها في أنه يختزل المعلومات عن طريق تضييق التركيز والتنظيم بتحويل المعلومات الأولية إلى معاني، وثانيها هو عرض المعلومات من خلال وصف مفصل للظاهرة الخاضعة للفحص أو الملاحظة أو كليهما معا كرسوم بيانية مثلا، وأخيرا استنباط وتمحيص النتائج[1]. ويُستخدم البحث الكيفي في السياسة المقارنة في منهج دراسات الحالة من منظور مقارن، حيث أن تحليل الحالات الكثيرة سواء الأكثر تشابهاً أو الأكثر اختلافاً يستلزم مخطط مُصمَم ومهندَس في البحوث المتشابهة لتُستعمل في أغراض البحث الكيفي[2].

الجزء	المعيار	البحوث الكيفية	البحوث الكمية
1	**مقاربات التفسير**	شرح الحالات الفردية: إقتراب " أسباب النتائج "	تقدير معدل تأثير المتغيرات المستقلة
2	**التصورات السببية**	الأسباب الضرورية والكافية: منطق رياضي	ربط الأسباب: النظرية الإحتمالية/ الإحصائية
3	**تفسير التباينات المتعددة**	ظرفية النتائج الأحادية	إضافة المسببات: ربط الأطراف المتفاعلة
4	**تجانس النتائج**	جوهر التصور: بعض الطرق السببية	غياب التصور: تضمين أكبر عدد من الطرق السببية
5	**الهدف والتعميم**	اختيار المجال الضيق: تفاديا لاختلاف الأسباب	اختيار مجال واسع لمضاعفة الإحصاء والتعميم
6	**تطبيقات الحالة المحددة**	التوجه للحالات الإيجابية بواسطة متغير تابع	اختيار عشوائي للمتغيرات المستقلة
7	**قياس الملاحظات**	تقييم محسوسية النظرية للملاحظات الفردية	مبدئيا: كل الملاحظات تُؤخذ بعين الإعتبار
8	**إستقلالية الحالات المهمة**	استقلالية الحالات المهمة: يجب أن تُفسَّر	استقلالية الحالات المهمة لايجب منحها إهتمام خاص
9	**نقص التناسب**	الحالات غير المتطابقة: تُفحص بدقة مع التفسير	الفواعل السببية غير المنتظمة تُعالج كأخطاء
10	**التصورات والقياس**	تركيز التصورات: يجب تصحيح أخطاء المفاهيم	القياس والمؤشرات: يُعتبران مركز الإهتمام

الجدول رقم 05. الفرق بين البحوث الكيفية والكمية

Source: James Mahoney, A Tale of Two Cultures: Contrasting Quantitative and Qualitative Research. Political Analysis, vol.14, (2006), p 229.

أغلب باحثي السياسة المقارنة وبالأخص ذوو التوجه الكيفي في بحوثهم يهتمون بالنتائج التاريخية وتبريرهم في تلك النتائج من حيث تقاطعها مع الحالات المتشابهة، ويدروسون كيف أن مختلف الشروط أو المسببات تتوافق معا في تركيب واحد أو تتناقض في تركيب آخر[3]. أما فيما يخص البحث الكمي في العلوم السياسة فهو يستلزم تحديد حجم الأحداث السياسية الملاحَظة في العالم ويكون

1 The Encyclopedia of political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 1400.
2 Jason Seawright, and John Gerring, Case Selection Techniques in Case Study research: A Menu of Qualitative and Quantitative Options, Political Research Quarterly, Vol.61 No2, (June 2008), p 304.
3 Ragin Charles, The comparative method: moving beyond qualitative and quantitative strategies, USA, university of California press, 1987, p 13.

التحديد بالأرقام، ثم يتم استخدام قواعد الرياضيات، الإحتمالات والإحصاءات لصنع تقارير عن العالم الذي نعيش فيه، ولا يكتفي البحث المقارن بشرح العلاقات بين الأحداث بل أيضا تحديد الغموض الذي يشوبها وهو يهدف إلى الوصف، التنبؤ، الإستنتاج أو الإستدلال السببي، وأخيرا إختبار النظريات[1].

ثالثا: الإقترابات و متغيراتها (المتغير السياسي الإقتصادي الإجتماعي) The Approachs

يقتضي التفسير العلمي للظواهر السياسية استخدام أدوات وتقنيات التحليل ومن ثمّ استنباط المفاهيم والنماذج النظرية والنظريات، وتُعتبر المقاربة بمثابة إطار تحليلي يُؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الإجتماعية، كما أنها طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها، فإذا كان المتغير هو العامل السياسي كانت المقاربة سياسية، وإذا كان المتغير قانوني كانت المقاربة قانونية وهكذا، والمقاربة هي طريقة للتقرب من الظاهرة بهدف تفسيرها[2].

فالمقاربات يمكن اعتبارها وسائط للتفسير و هي بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختبار إطار مفاهيمي معين والإهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة كما أنه يحدد نوعية المفاهيم و الأساليب التي يستعملها الباحث في دراسته؛ فالمقاربة لا تستهدف اكتشاف الظواهر أو تحديدها، أو اكتشاف قوانين حركتها، وكل ما تستهدفه هو محاولة تفسير الظاهرة المعنية تفسيراً جزئياً، أي النظر للظاهرة من إحدى زواياها فقط، وذلك كأن تحاول مثلا تفسير ظاهرة العنف السياسي في عدد من الدول، فإذا ارتكزت الدراسة على الأسباب السياسية كانت المقاربة سياسية، وإذا تم الإعتماد على كوامن الظاهرة اجتماعيا كانت المقاربة إجتماعية، وبالمثل مع باقي متغيرات الظاهرة قيد الدراسة، فالمقاربة هي إذن الإقتراب من الظاهرة من إحدى زواياها سواء كانت سياسية، إقتصادية، قانونية، إجتماعية، تاريخية ...إلخ.

ويُعتبر حل المشاكل بأنواعها التي يعيشها الفرد في يومياته أحد أهم ماشغل المفكرين قديما وحديثا، واقترح كل مفكر أو فيلسوف حل لتلك الإنشغالات من مقاربات و زوايا مختلفة فمن زاوية اليوتوبيا أو من باب مثالي يرى أفلاطون Palato* أن الإجابات تكمن في الفلسفة وبأنها هي الحل، في حين يرى "بيكون" Francis bacon** أن العلم هو السبيل لتحقيق المُراد، أما ماركس Karl Marx فينظر إلى أن حل مشاكل البشرية يوجد في الإقتصاد وتحقيق الرفاه الإقتصادي، ويرى "سكينر" B.F Skinner*** أن فهم السلوك البشري من زاوية علم النفس هو مفتاح الإجابات[1]. ويرى "جون

---

[1] George Thomas Kurian, and others, op. cit, pp. 1406-1409.

[2] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 116

* Palato(428-348 ق) من عظماء فلاسفة اليونان يرى أن السلطة يجب أن تبقى بيد الفلاسفة الملوك لحكمتهم وضمانا لإبعاد الطغاة والفاسدين.

** Francis bacon (1561-1626): فيلسوف وعالم إنجليزي يرى أن مفتاح رفاهية البشرية يكمن في العلم وإخضاع وقهر الطبيعة لخدمة البشرية.

*** B.F Skinner (1904-1990) عالم نفس أمريكي وأحد رواد علم النفس السلوكي يرى أن المجتمع يتغير وفقا لتعديلات السلوك البشري.

ماكورميك" McCormick أن النظر إلى العالم ودراسته عبر منظور مقارن يتم من خلال ثلاث مقاربات هي المقاربة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية[2]؛ ويختلف كل باحث سياسي في طرحه في دراسة الظواهر السياسية من خلال مقاربات مختلفة ويرجع ذلك إلى الخلفية والبيئة العلمية والفكرية لذلك الباحث، كما يرجع ذلك أيضا إلى طبيعة المواضيع والوحدات المُراد دراستها.

وهناك من يعتبر أن المقاربة جزء من النظرية في حين يرى آخرون أنها مرحلة تسبقها، و لقد لعبت المقاربة دورا مُهما في مرحلة الخمسينات والستينات حيث أنها بلورت الكثير من الأسس والقواعد المعرفية في علم السياسة عامة و حقل السياسة المقارنة خاصة، حيث ظهرت أهم المقاربات في تلك الفترة، وذلك باستعمالها كإطار لتصنيف وتحليل الكثيرمن المعلومات حول مختلف النظم السياسية، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من المُنظّرين و الرواد في حقل السياسة المقارنة وبفضل إسهاماتهم تم الإرتقاء بهذا الحقل من مرحلة الحدس والإنطباعية إلى الدراسات العلمية والمنتظمة.

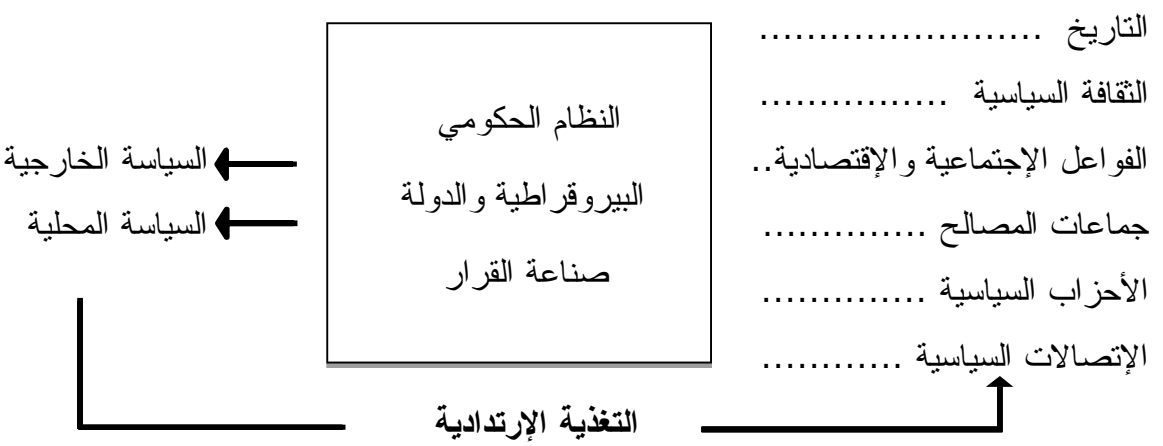

شكل رقم 03. مقاربات العملية السياسية ضمن بنية النظام السياسي

Source: Wiarda Howard, Comparative politics: critical concepts in political science. USA, Routledge Oxon, 2005. P 30.

رابـــعا: المنظـــور، المتغيـــرات ووحـــدات التحـــليل

السياسة المقارنة كحقل معرفي تحتوي على عديد المصطلحات البحثية التي كثيرا ماتم الخلط بينها عن قصد أو عن غير قصد لعدم التوفيق في الترجمة أو لتناوله من طرف غير المتخصصين، لذلك يوجد مثلا مصطلح واحد يُوظف في مستويات مختلفة، فمفردة "Approach" تُفهم وتُنقل أحيانا على أنها المنهج وأحيانا المقاربة أو المدخل أو أسلوب وتقنية بحث وهذا خاصة في الكتابات العربية؛ وفي حقيقة الأمر أن المصطلحات البحثية في السياسة المقارنة في الكتابات الغربية وبالأخص

[1] Thomas M. Magstads, Understanding Politics: Ideas, Institutions, and Issues. Ninth Edition, Wadsworth Channel Center Street Boston, USA, 2011, pp. 57-71.
[2] John McCormick, op. cit, pp. 11-20.

الأمريكية يوجد بعض الإجماع حولها، وربما الإختلاف فقط حول مدلولالتها وليس دلالتها، فمثلا المنهج المقارن يُعتبر أسلوب بحث علمي في الظواهر السياسية أما المقاربة فهي إحدى زوايا البحث والإقتراب من تلك الظاهرة باستخدام ذلك المنهج. و في هذه الدراسة قد تم دراسة البعض من المفاهيم والمصطلحات وسيتم تناول باقي أهم المفردات والتصورات المستخدمة في السياسة المقارنة من مثل المنظور، المتغيرات، وحدات التحليل، النظرية، النموذج المعرفي.

المنـــظور Perspective : المنظور هو مجموعة الرموز والمفاهيم التي يرتكز عليها الباحث عند دراسته للظاهرة السياسية، وبذلك فالمنظور يسمح باختيار المدركات وتنظيمها وتوجيها وهو كذلك مجموعة القيم والمعتقدات والتقاليد والمعاني التي تتوفر في الإطار الفكري الكلي أو في وجهة نظر الباحث باتجاه موضوع معين، ويتكون المنظور من مجموعة أسس منطقية للبحث تؤثر فيما يدركه الباحث وفي تفسيره لمدركاته، وعليه فإن المنظور يعكس تأثير القيم والتصورات الكامنة في عقل الباحث على موضوع البحث، والمدخل الذي يختاره، والنظرية التي يتبناها، والمعالجة التي يتخذها للظاهرة وعلى التفسير والتقييم؛ فهو مجموعة العوامل المسؤولة عن اختلاف الباحثين السياسيين في الحكم على موضوع واحد رغم استخدامهم لنفس المنهج ولنفس تقنيات البحث في دراستهم لموضوع أو ظاهرة واحدة. إذن فالمنظوراتية "Perspectivism"* تتلخص في أن كل معرفة هي نسبية نظرا للذاتية التي تطغى على طرح الموضوع أو الظاهرة الخاضعة للبحث والدراسة فهي تُظهر وجهة نظر الباحث من خلال المنظور الذي يرى منه العمليات السياسية.

ويرجع أسلوب البحث هذا الذي يرتكز على المنظور إلى التفسيرات التي قدمها "كانط" Emanuel Kant حول التصورات الحسية للبيانات والمعطيات التي لا تصل إلى العقل في صورتها الطبيعية والخالصة بحيث تُفهم تلك البيانات من خلال توحيدها وتصنيفها باستعمال مبادئ وتصنيفات موجودة مسبقا في العقل الذي يلعب دوراً ناشطا وخلاقاً في عملية الإدراك والفهم، وهنا تُوظَّف الخبرة المكتسبة في الحكم على الظواهر التي يدرسها الباحث[1].

المتـــغيرات Variables : هي المفاهيم التي تتغير قيمها حسب كل مستوى ضمن مجموعة وحدات معينة، وعند زيادة قيم مختلفة فإن المتغيرات تتبدل وبإمكانها أن تكون مستقلة أو تابعة والفرق بينهما يكمن في خاصية إشكالية البحث للموضوع المقارن وفي جزئية المنظور النظري المطبق، وبما أن أغلب الظواهر السياسية لها تفسيرات متعددة فإنه من الممكن أن تكون لديها أكثر من متغير مستقل

* المدرسة المنظوراتية أو النسبية هي حركة فكرية ترجع إلى الثورة التي شهدها علم الفلسفة التي بدأها كانط وتولى قيادتها في القرن 19 بعض المفكرين الألمان ومن أهمهم هيجل وماركس ونيتشه وتتمثل أهم مقولاتها الكبرى في عدم الإدراك المباشر للمفاهيم حيث تخضع هذه الأخيرة لسلطان العقل والتجارب المكتسبة، كما أن نسبية الحقيقة أهم ما يراه الفلاسفة النسبيون فهم يرون أن ادعاءات المعرفة المطلقة لا أساس لها من حيث المبدأ ووجود حقيقة نهائية يستلزم وجود مبدأ عدم وجود حقائق نهائية حول طبيعة الأمور والأشياء ولاشئ يُفسَّر خارج سيرورة التاريخ وحدود الزمان والمكان(نظرية مادية بحتة للحياة).

[1] محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 61.

يؤثر على متغير تابع له[1]، وهي تُستخدم عادة لوصف الأشياء القابلة للتغير والقياس وهي خاصية تجريبية تتخذ قيمتين أوأكثر فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كمًّا ونوعا من هنا نُظر إليها كمتغير؛ مثلا كدراسة الدور الذي تلعبه المؤسسات كمتغير مستقل في إحداث التغيير في الأنظمة السياسية، وهذا بدون إنكار باقي الفواعل غير المؤسسية كالثقافية والإجتماعية والإقتصادية التي هي متغيرات وسيطة أو تابعة في تبادلها التأثير مع المتغير المستقل[2]. ويوجد ثلاث أنواع من المتغيرات تتغير مواقعها وفقا للقيم التي تحوزها، فالمتغير المستقل هو الذي يؤدي التغير في قيمه إلى التأثير في باقي المتغيرات التي له علاقة به، في حين أن المتغير التابع هو الذي تتوقف قيمته على تأثير متغيرات أخرى، ويتوسط هاذين المتغيرين ما يُعرف بالمتغير الوسيط[3]، وهو الذي تتراوح التغيرات في قيمته بين تأثير المتغير المستقل وتأثيره هو الآخر على المتغير التابع.

نوع المتغير	التعريف	مثال
متغير تابع	الفاعل الذي نريد تفسيره	الإنتخاب على حزب ما
متغير مستقل	الفاعل الذي نعتقد بأنه يؤثر في المتغير التابع	الطبقة الإجتماعية
متغير وسيط	الفاعل الذي من خلال المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع	المواقف اتجاه سياسات الحزب

جدول رقم06. المتغيرات التابعة، المستقلة والوسيطة

Source: Hague Rod and Martin Harrop, Comparative Government and Politics An Introduction. Op. cit, p 84.

وحـــدات التحـــليل Units of Analysis:

يختلف الباحثون في حقل السياسة المقارنة في دراساتهم حول الفواعل التي يختارونها لتطبيقاتهم المقاراباتية أو النظرية في مستوى معين من مستويات التحليل، وكما تمت الإشارة إليه من قبل فإن الدراسة في السياسة المقارنة تتم على المستوى الكلي "Macro-politics" والمقصود هنا هي الوحدات السياسية التي يرتكز فيها فحص الظاهرة السياسية أو الإجتماعية في داخل أو ما بين الدولة، الحكومة، الأمة، الدولة-الأمة، النظام السياسي، النظام الإجتماعي[4]، لكن هذا لا يمنع بعض الباحثين في الدراسة المقارنة على التركيز في جزئيات الظواهر والوحدات السياسية بل إن دراسة العمليات السياسية المفصلة هي بمثابة جوهر البحث السياسي المقارن[5].

وتتقاطع وحدات التحليل في حقل السياسة تقريبا مع جل المواضيع التي تمثل بؤرة التركيز البحثي في هذا الحقل وتكاد تكون هي نفسها*، ويمكن أن يكمن الإختلاف فقط في أن الوحدات تمثل

[1] Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, Third Edition, Published in the USA and Canada by Routledge, 2003, pp. 18-19.

[2] Richard Snyder, and James Mahoney, The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change, Comparative Politics, vol.32, no.1, (October 1999), p 119.

[3] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 21-22.

[4] Lim C. Timothy, op. cit, p 05.

[5] Thomas M. Magstads, op. cit, p 18.

* يُمكن الرجوع إلى عنوان المواضيع الكبرى في السياسة المقارنة في المبحث الأول للتعرف والتوسع أكثر في معرفة وحدات التحليل.

أنواع الفواعل السياسية الرئيسية في البحث التي يجد الباحث السياسي نفسه مُجبرا على الإلتزام بها في في كامل بحثه من أجل الحفاظ على وحدة موضوعه من التفكك. ويتوقف عدد الوحدات التي يستخدمها الباحث على نطاق وحيز الدراسة فقد تُدرس وحدة واحدة في العديد من الدول أو العديد من الظواهر والعمليات السياسية، كما أيضا قد تُدرس عديد الوحدات في دولة واحدة، وهذا الأمر منوط بالباحث وبالمفاهيم والفرضيات التي يريد إثباتها والنتائج المراد التوصل إليها.

وحدات التغير	وحدات الملاحظة	وحدات القياس
الدمقرطة	الدول	مقومات المدنية والحقوق السياسية
دولة الرفاه	الحكومات الوطنية	مستويات النفقات العامة
الكوربوراتية	المصالح المنظمة	درجة الإستشارات الثلاثة
التغير الحزبي	الإنتخابات	التغير الإجمالي للناخبين
الفيديرالية	الدول المجزئة	التصميم الدستوري
الأيديولوجية	الأحزاب	محتويات البرامج الإنتخابية
الحزب الحكومي	الحكومات	بنية الحزب الحكومي
الحركات الإجتماعية	الجماعات المنظمة	السلوك الجماعي

جدول رقم07. وحدات التغير، الملاحظة، القياس واستخدامها في حقل السياسة المقارنة

Source: Paul penning, op. cit, p 28.

خامسا: مستويات التحليل Levels of Analysis

يُعبر مصطلح مستوى التحليل عن معنيين، الأول هو فكرة الوحدات وهي النظام والنظام الفرعي والوحدة والفرد، والمعنى الثاني هو بصفته مصادر للتحليل والشرح والتفسير وهي على ثلاث مستويات البنية والعملية وقدرة التفاعل[1]. وتنقسم مستويات التحليل في السياسة المقارنة إلى مستويين، التحليل الجزئي "Micro-analysis" أو ما يُعرف أيضا بالفردي والمستوى الثاني هو التحليل الكلي "Macro-analysis" أو ما يُعرف بالمستوى النظمي، فالأول يفحص النشاط السياسي للأفراد مثل معاينة ردود الجماهير، أعضاء النخبة في الحزب السياسي أو الحكومة وكذلك نشاطات الحركات الإحتجاجية والمظاهرات، أما مستوى التحليل الكلي فهو يركز على جماعات الأفراد، أبنية السلطة، الطبقات الإجتماعية، العمليات الإقتصادية وأيضا التفاعلات السياسية في الدول والأمم[2].

وبالإمكان توظيف أحد المستويين أو كلاهما، فمثلا من خلال الفرق بين استخدام أكبر عدد من الوحدات أو عدد أقل فهذا الإستخدام هو عادة بين تحليلات النماذج الكيفية والكمية، وبعض أشكال الوحدات الصغيرة يمكن أن تضم التحليلات الكيفية بالمزج بين التحليل الكلي والجزئي معا[3]. ويرى البعض أن السياسة ككل يمكن أن تُفسر بالتركيز على التحليل الجزئي للعمليات، في حين يركز آخرون على التحليل الكلي أو القوى البنيوية للتحليل الجزئي حيث أن السياسة تُصاغ بواسطة حركات الفواعل الأقل بنيوية، بينما التحليل الكلي يرى أن السياسة تُصاغ بواسطة العمليات السياسية للبُنى الأقل قوة.

[1] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 405.
[2] Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, second Edition, op. cit, p 18.
[3] Evan S. Lieberman, Nested Analysis as a Mixed-Method Strategy for Comparative Research, American Political Science Review, vol.99, no.3, (2005), p 441.

المبـــحث الثالث

النظرية في السياسة المقارنـــة

The Theory in Comparative Politics

إن العلوم الإجتماعية ومنها السياسية غارقة في الثنائيات: الثقافة والبنية، التغير والإستقرار، الديناميات والإستاتيكيات، المنهجية الفردية والجماعية، الطوعية والجبرية، الطبيعية والرسمية، الموضوعية والذاتية، الحقائق والقيم، الوحدات الصغرى والكبرى، المادية والمثالية، العقلانية واللاعقلانية وغيرها، ورغم أهمية هذه الثنائيات في التقسيمات التحليلية، إلا أنها غالبا ما تؤدي إلى نتائج سيئة، وهي إخفاء مظاهر الإعتماد المتبادل بين الظواهر؛ كما شهدت العلوم الإجتماعية في الحقب الأخيرة انفصالا في دراسة الرموز والقيم والأيديولوجيات، ودراسات العلاقات الإجتماعية، وأنماط التنظيم والمؤسسات[1].

وتتدرج هذه الثنائيات ضمن حقول المعرفة الإجتماعية والسياسية في شكل نظريات، لأنه لا بد لكل حقل معرفي من نظرية، وذلك حسب طبيعة الحقل المعرفي، والإشكالات التي تحيط بالحقل، ومساحة البحث المتاحة أمام الباحثين للتعاطي مع الظواهر المدروسة وإثراءها بالأجوبة والأطروحات النظرية، وتأثيرات البيئة والفواعل المحيطة، ومدى تقبل الموضوع للطرح النظري. وتجدر الإشارة إلى أن العلوم الطبيعية تمتلك مجالا أوسع، وبيئة أكثر خصوبة من العلوم السياسية لتوليد النظريات، لأن العلم الطبيعي يتميز باستخدام المنهج التجريبي و اقتصار موضوع دراسته على الظواهر الطبيعية الجزئية فالملاحظة الحسية لا تتناول ما هو غير محسوس، وبالتالي توصل الدراسات التجريبية إلى إصدار أحكام وصفية في شكل قوانين تكشف عن العلاقات التي تربط بين الظواهر وهنا يُعبر عن نتائج الدراسات برموز رياضية تحول ماهو كيفي إلى كمّي وذلك توخيا لتحقيق الدقة والضبط العلمي. وحاولت العلوم السياسية ومنها حقل السياسة المقارنة تحقيق التوصل إلى نظريات يمكن تعميمها لاحقا، إلا أنها عانت عديد الإشكالات والصعوبات، والأمر كما هو دائما راجع إلى التسليم بتعقد الظواهر السياسية لأنه حتى وإن نجح علماء السياسة في عمليات الوصف والتصنيف والتحليل والتفسير إلا أن التنبؤ يبقى صعبا إن لم نقل مستحيلا.

أولا: النـــظـــرية The Theory

مفـــهوم النظـــرية: في المنطق الرياضي تُعتبر النظرية بثابة نهاية الإستدلال لمجموعة من البديهيات، وهذا يشمل كل القضايا الإستدلالية المنطلقة من مفهوم ومبدأ المسلمات[2]، ويعرفها "بريث وايت" Braith waite بأنها:" مجموعة من الفروض التي تكوّن نسقا استنباطيا، بمعنى أنها تنتظم في

[1] آرون فيلدافسكي، وآخرون، نظرية الثقافة، (ترجمة: علي الصاوي)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1997، ص 55-56.

[2] Encyclopedia of Philosophy, (Donald M. Borchert, and others), 2nd edition, (Vol.09), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006, p 413.

ترتيب متتابع فيه بعض الفروض اللاحقة تكملة للفروض السابقة، فالنظرية تعدّ بمثابة مجموعة من القضايا التي تنتظم في نسق استنباطي وتتدرج على مستويات تحتل فيها القضايا أو الفروض ثلاث مستويات، المستوى الأعلى يمثل المقدمات المنطقية والمستوى الأدنى يمثل نتائج فروض المستوى الأعلى، أما المستوى الأوسط فيمثل نتائج جزئية لفروض المستوى الأعلى ويمثل كذلك مقدمات منطقية جزئية لفروض المستوى الأدنى"[1].

ويقوم الخطاب العلمي على هيكلية بنيوية تشكل البنية التحتية لشريط إنتاج المعرفة، وتضم هذه الهيكلية ثلاث مستويات أساسية تتمثل في الظواهر قيد الدراسة، المنهج والنظرية[2]، وبهذا المنطق تُعتبر النظرية بمثابة مجموعة مدمجة من القوانين والأحكام العامة التي تستطيع تأمين التفسير النظامي لحقل معرفي أو مجموعة الملاحظات التي قد تُستعمل للتنبؤ بالأحداث، ومن هذه الناحية فمركزية النظريات العلمية أو التجريبية تهدف إلى تفسير الظواهر والأحداث السياسية أو التنبؤ بها، ويُفترض أن هذه النظريات تشير إلى الكيانات والعلاقات التي هي ليست قابلة للمراقبة على نحو مباشر، غير أنها تُختبر على نحو غير مباشر عن طريق الملاحظة[3]. والتصور النظري هو محل خلاف وجدل في العلوم الإجتماعية، فالمفهوم البسيط والأحادي للنظرية غير وارد التطبيق والإستعمال فيما بين الحقول المعرفية من الإقتصاد الذي يستخدم الرياضيات إلى الأنثروبولوجيا الثقافية تبقى تفسر النظرية تماماً كأي محاولة انتظام وتفسير ظاهرة معينة؛ لكن هذا لا يعني أن النظرية لا تلعب دورا مركزيا في العلوم الإجتماعية والسياسية[4].

جوهـــر ودور النظـــرية: جوهر النظرية هو تفسير الظاهرة السياسية، بينما لا تقوم النماذج سوى بالكشف والإيحاء للعلاقات السياسية والوسائل المفيدة التي يمكن أن يستخدمها الباحث في دراسته وبحوثه[5]، فالنظرية في آخر المطاف هي عبارة عن أي مجموعة من المقولات والإفتراضات الموضوعة من قبل البشر وبالتالي هي أطروحات يمكن مجادلتها وإيجاد ما يثبت بطلانها أو صحتها وصدقها.

ويتضح مما سبق أن أي نظرية تتكون أساساً من مجموعة مداخل هي عبارة عن تعريفات للمصطلحات التي تشير إلى المفاهيم الأساسية للظاهرة أو الموضوع المدروس وهي على درجة كبيرة من التجريد، ثم تأتي الفرضيات التي هي عبارة عن تخمينات الباحث، أي افتراضه لوجود قواعد معينة في الموضوع قيد التحليل، حيث أن الظواهر التي يشاهدها الباحث تثير في ذهنه أفكارا وتصورات معينة تكون الإطار النظري لنسق المعرفة العلمية المتعلقة بالظاهرة، وهذه التصورات والفرضيات تُعد

---

[1] مصباح عامر، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 15.
[2] روجر هيكوك، وآخرون، البحث النقدي في العلوم الإجتماعية، مرجع سابق، ص 88.
[3] مصباح عامر، نفس المرجع السابق، ص 12.
[4] International Encyclopedia of the Social Sciences, (William A. Darity, and others), 2nd edition, (Vol.08), USA, Thomson, Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2008, p 343.
[5] عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 459.

بمثابة مصدر للكشف العلمي وجوهره[1]، وتلعب الفرضيات دورا كبيرا في بناء النظريات، وينظر إلى الفرض على أنه أداة تعمل على كشف حقائق والعلاقات كما أنه خطوة لترتيب وتوجيه البحث. بعدها يأتي الوصف الذي هو عرض حول أجزاء أو علاقات لشيء معين ويمكن أن يرتبط بالتصنيف والتعريف والتحديد. أما فيما يخص التحليل فهو التجزئة وتفتيت الكل إلى أجزائه الأساسية وإخضاعها إلى التجربة الكمية أو الكيفية ويمكن أن يرتبط التحليل بالشرح عكس التفسير الذي هو الآخر أحد بُنى النظرية، وهو تجميع الأجزاء في شكل الكل من الأفكار والتحليلات المختلفة إلى تركيب معقد ومتماسك؛ ومن المهم فهم تمييز أساسي بين النظرية وشبه النظرية "Meta-theory" التي تُعنى بالمعايير التي تستخدم للفصل بين مختلف معاني النظرية وأي منها يجب تقديمه على غيره من المعاني، كما أن مصطلح النظرية يُستخدم بطريقة تأسيسية كمفهوم النموذج، الإطار التحليلي و نظرة كلية "Global context"[2].

ويختلف الباحثون حول دور النظرية في البحث، حيث الخلاف حول وظيفة النظرية، هل إنها تكتفي بالوصف والتصنيف والتحليل والفهم والتفسير، أم إنها تستفيد من بناء فرضياتها للوصول إلى حقائق وقوانين تستخدمها بعد ذلك في الوصول إلى التنبؤ والتوقع، فهناك يرى بأن قيمة النظرية وصلاحيتها إنما تتوقف على صحة وواقعية الفروض التي تقوم عليها، وهناك من يرى بأن قيمتها تتحقق بقدرتها على التنبؤ. فالطرف الأول يلخص وظيفتها في تنظيم الحقائق والبيانات في إطار من الترتيب المنطقي الذي يمكن من خلاله استخلاص مدلول معين لهذه الحقائق، والتعرف على جوانب الإنتظام والشذوذ في التفاعلات بين تلك الظواهر وتحديد مقاييس الأهمية النسبية بين العوامل والمتغيرات التي تدخل في سياق تلك التفاعلات، وبذلك تقدم النظرية إطارا فكرياً يمكن على أساسه تنظيم الظواهر وتصنيفها وإيجاد العلاقات بينها؛ أما الطرف الثاني فيرى أن وظيفة النظرية هي التفسير والتنبؤ، أي أن يتجاوز الإنسان الوصف للظواهر التي تمت ملاحظتها وأن يشتغل بالتفسير السببي أو التنبؤ المبني على الوقائع والظروف المؤكدة مسبقاً، ويعتمد هذا الإتجاه على إمكانية استعمال وسائل القياس الكمي، مثل الأرقام والإحصائيات وغيرها، وينظر في الأساس إلى النظرية بأنها مجموعة من الحقائق تكتشف من خلال الفرضيات.

وبصفة عامة هناك ثلاث وظائف للنظرية في البحث العلمي: التفسير، التأويل والتنبؤ، هذه الميزات الثلاثة توافق متطلبات العلوم الطبيعية، أما فيما يخص العلوم السياسية فلم يثبت بعد وصولها إلى هذه الدرجة من النضج، فالنظرية في العلوم السياسية لم تصل إلى مستوى التطور الكافي من أجل توليد النماذج الصارمة كما هو الحال في العلوم الطبيعية[3].

---

[1] محمد عبد الفتاح العيسوي، ومحمد عبد الرحمان العيسوي ، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، القاهرة: دار الراتب الجامعية، 1996، ص 130.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،(ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة ،2008 ص 430.

[3] Denis Monière, Jean Herman Guay, Introduction aux théories politiques, Canada, Montréal : Québec, Amérique, Éditeur (Une collection développée en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi), 1987, p 19.

أنـــواع ومـــستويات النظرية: يوجد نوعين رئيسين من النظريات في العلوم السياسية، معيارية وإمبريقية. النظرية المعيارية "Normative theory" تنظر فيما يجب أن تكون عليه الأشياء في المجتمع من موقع فلسفي، وكل المدارس من اليونانيين إلى الرومان فالعصر الحاضر أسَّس المنظرون المعياريون لإطار تفكيري وتحليلي لجعل ماهو مثالي من ناحية التفكير واقعي من ناحية التطبيق من خلال طرح نظري[1]، ولقد اهتم حقل النظرية السياسية تقليديا بدراسة النظرية المعيارية التي ركزت على دراسة معايير وقواعد السلوك السياسي، حيث تمحورت هذه الدراسات حول ما يجب أن يكون عليه سلوك وتصرفات الإنسان في المجال السياسي، كما سيطرت دراسة تاريخ وتطور القيم والأهداف السياسية حيث تركز الجدل حول بعض القيم الأساسية مثل العدالة والمساواة والديمقراطية والأخلاق[2]؛ لكن من منطلق أن دور النظرية السياسية يكمن في كتابة وتفسير الواقع السياسي، فمن هذا المفهوم يكون الفرق بين النظرية الوضعية والنظرية المعيارية، فالأولى تحكم على الأفعال في حين تحكم الثانية على القيم[3].

أما النظرية الإمبريقية "Empirical theory" فهي إبستيمولوجية أو نظرية للمعرفة تدعي أن أصل كل المعارف في النهاية هو نتاج لإدراك الخبرة الإنسانية للواقع كما هو، وتفتح منهجا للتمييز بين بُنى الخبرة الصحيحة الأصلية والتي يُمكن الإعتماد عليها، وبين إظهار التشكيل الواقعي للعالم الذي هو نتيجة الخبرة البشرية، والنظرية الإمبريقية تُؤسس للظاهرة كما هي من خلال مجموعة تجارب وخبرات معينة[4]، كما أنها أيضا تؤسس للعلاقات بين مفهومين أو تصورين أو أكثر في محاولة لتفسير حدوث الظاهرة السياسية؛ والنظريات في العلوم السياسية يمكن أن تكون استنباطية "Deductive" أو استقرائية "Inductive"، الإستنباطية* تتوقف عند النتائج بواسطة الأسباب التطبيقية من أجل إعطاء مجموعة من المقدمات، أما الإستقرائية** تتوقف عند النتائج من خلال ملاحظة ومعرفة الوقائع[5]. وتنقسم مستويات النظرية في العلوم السياسية إلى أربعة مستويات، النظرية ضيقة النطاق "Narrow gauge theory"، النظرية متوسطة المدى "Middle range theory"، النظرية الجزئية "Partial theory"، وأخيرا النظرية العامة "General theory"؛ وسبب هذا التصنيف أن علماء السياسة لم يُوفقوا في النظرية التجريبية نظرا لطبيعة الظواهر السياسية لذلك بدأوا يتخلون عن النظرية الكلية واتجهوا نحو بناء نظريات جزئية تراعي المجال الزمني والجغرافي والبيئي للظاهرة.

---

1 Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, third Edition, op. cit, p 16

2 محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 89.

3 Monière Denis, Critique épistémologique de l'analyse systémique de David Easton : Essai sur le rapport entre théorie et idéologie, Canada, Les Éditions de l'Université d'Ottawa, Collection des Sciences sociales, 1976, p 50.

4 The Encyclopedia of political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 502.

* الإستنباط هو البرهان الذي يبدأ من قضايا يُسلّم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون التجاء إلى التجربة، والإستنباط كمنطق هو كل برهان دقيق أما كمنهج فهو السلوك أو الأسلوب العام المستخدم في العلوم، عكس المنهج الإستقرائي الذي يقوم على التجربة والملاحظة.

** الإستقراء هو الوسيلة المثلى التي تُستخدم في البرهنة وفي الكشف عن الأسباب ويُستخدم في العلوم الرياضية كالحساب والهندسة وبصفة عامة في كل العلوم التي تحاول معرفة العلاقات السببية.

5 Todd Landman, Issues and methods in comparative politics: An Introduction, second Edition, op. cit, p 15.

ثانيـــا: النظـــرية العامـــة General Theory

إن النظريات التي تتطور هي التي تحتوي على جانب من الحقيقة، أما تلك التي يتخلى عنها العلم نهائيا فهي التي تعتمد على الخيال وحده، وفي حالة العلوم الطبيعية لم يتم التوصل لحد الآن إلى نظرية نهائية لاتقبل التطور بحيث تكون عامة تفسر جميع ظواهر الكون[1]، ومحاولة البحث عن نظرية عامة في العلوم الإجتماعية والسياسية ليس بالأمر الجديد، فقد آمن "كومت" Auguste Comte* بوجود نظام يحكم التاريخ البشري وأن الطبيعة البشرية مُسيرة وفقاً لقوانين عالمية، ودور العلم هو استنباط القوانين حول حيثيات الظواهر الطبيعية والإجتماعية بناءاً على مقارنتها بالنموذج البيولوجي[2].

ويُعتبر وجود نظرية في العلوم السياسية أساسي وضروري إذا كان الغرض هو التنبؤ بالمستقبل، ففي حالة عدم وجود نظرية يستحيل التوصل إلى تنبؤ على أساس علمي سليم، وليس هناك شك أن النظرية العامة بهذا المفهوم تواجه مصاعب عديدة، كقياس ماهو معياري ونسبي مثل الحرية والأفكار وتعقد الحياة الإجتماعية والسلوك السياسي، وهذا لا ينفي وجود ملامح نظرية في الدراسات السياسية خاصة المقارن منها، كالدراسة النسقية "Systemic study" للحكومة والعملية السياسية[3]؛ وتستند عدد من الدراسات الحديثة في علم السياسة على الإعتقاد بأن دراسات السياسة يجب أن توظف نظرية عامة للمجتمع السياسي، أي أنه يجب التعرف على كل البناءات والعمليات الهامة في المجتمع وتفسير علاقاتها التبادلية مع السياسة والتنبؤ بمجموعة واسعة من النتائج الحكومية. ومثل هذه النظرية كما يزعم البعض ستمكن العلماء من التوصل إلى تعميمات شبيهة بالقوانين العلمية عن السياسة.

واعتبر "دويتش" Karl Dewich أنه منذ بداية القرن العشرين إلى غاية الستينات كانت النظرية العامة ضحية للتطور في العلوم الإجتماعية، فمنذ سنة 1920 لا تكاد توجد نظرية تم تطويرها، فعلماء مثل: جوزيف شومبيتر في الإقتصاد وتالكوت بارسونز في الإجتماع وايريك ايريكسون في علم النفس وليفي شتراوس في الأنثروبولوجيا و أرنولد توينبي في التاريخ وكوينسي رايت في علم السياسة، جميعهم بذلوا جهودا لبناء نظرية عامة ولكن نادراً ما وصلوا إلى المدى الذي كان عليه أسلافهم قبل 1920[4]. ورأى "بالاك" F.L Palak أن النظرية العامة لا بد أن تكون موضوعية، إلا أنه لا يمكن إيجادها لأن هناك شيئا واحدا كما يرى "ألفرود" Alfrod Weber يوفر إمكانية بناء نظرية عامة، وهو وجود عملية حضارية واحدة تقوم على النحو الرشيد غير التراجعي للمعرفة المنظمة[5]؛ وتطور المعرفة

---

[1] محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، الطبعة الثانية، مصر: ملتزم الطبع مكتبة الأنجلومصرية، 1999، ص 271.

[*] أوغست كومت (1798-1852) فيلسوف فرنسي قام بصياغة مصطلح" علم الاجتماع "في منتصف القرن التاسع عشر .وقد توقع كومت بروز علم الاجتماع "الوضعي "على نهج العلوم الطبيعية، وساهم في إرساء نقاش لانهائي على ما يبدو وأسئلة من طراز :هل بالإمكان دراسة العمليات الاجتماعية تحت منبر العلم؟.

[2] روجر هيكوك، وآخرون، مرجع سابق، ص 10.

[3] سعد محمد أبو عامود، ومحمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية، مرجع سابق، ص 17-18.

[4] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 80.

[5] نفس المرجع السابق، ص 81.

يقتضي التخلي عن النظرية العامة والتركيز بدلا من ذلك على النظريات الجزئية، والنظريات المتوسطة المدى.

ولعل أهم ما يعوز النظرية في العلوم السياسية هو قدرتها على التنبؤ، وذلك بسبب صعوبة ضبط المتغيرات التي تحكم العملية السياسية، لأن النظرية في هذه الحالة لا تستطيع وصف الواقع انطلاقا من الظواهر الملاحَظة، وأشار "إيستون" David Easton في كتابه (النظام السياسي 1953) إلى ضرورة بناء نظرية علمية في العلوم السياسية، وفي نقده للنظرية السياسية قدم ثلاث مستويات من التعميمات، الأولى تتمثل في التعميمات الجزئية التي تؤسس للعلاقات المتكررة بين متغيرين معزولين ومُعرّفين، وهذا النوع من التعميمات موجود في دراسات السلوك الإنتخابي، والمستوى الثاني نجد التعميمات الجزئية التي تضم مجموعة من الإفتراضات المستقلة التي تهدف إلى تركيب تلك التعميمات وهي تضم أكبر قدر من الملاحظات الإمبريقية، وهذا النوع من التعميمات يوجد في دراسات الأحزاب، الجماعات الضاغطة، ... إلخ، وآخر مستوى يتمثل في النظريات النظمية أو العامة التي تميز بين نوعين من النظريات من حيث أهميتها ومن حيث انسجامها، ولم يدعي إيستون بالنظرية العامة وإنما صنّفها في شكل تصور الإطار المفاهيمي "Conceptual Framework". ووضع "إيستون" خمس أسس لوظيفة النظرية العامة وهي :

1- وَضْع معايير لاختيار المتغيرات المهمة للتحليل.
2- تثبيت العلاقات فيما بين هذه المتغيرات.
3- تفسير العلاقات السببية التي تحرك العلاقات بين الظواهر الملاحَظة.
4- إعداد شبكة من التعميمات الجزئية الضيقة المتماسكة وفقا لمخطط منطقي.
5- في النهاية، الكشف عن ظواهر جديدة تبسُط آفاق واسعة للتحليل[1].

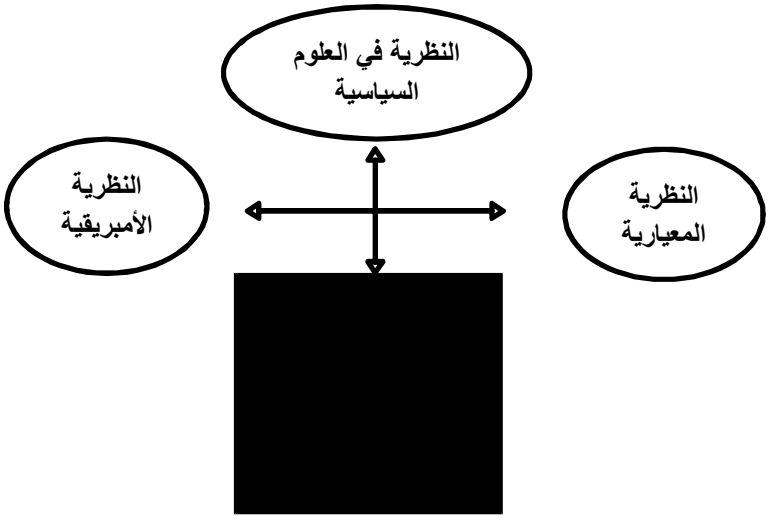

شكل رقم 04. أنواع ومستويات النظرية في العلوم السياسية

[1] Denis Monière, et Jean Herman Guay, Introduction aux théories politiques, op. cit, pp. 21-23.

ثالثـــا: موقع النظـــرية في السياســـة المقارنـــة

تجدر الإشارة أنه ولغاية الحاضر أن استخدام مصطلح النظرية في العلوم السياسية يرجع إلى دراسة النظم الفلسفية التي تطرح نماذج مثالية للحكومات والأنظمة الإجتماعية، وموضوع هذا النوع من النظرية ليس لشرح كل الظواهر وإنما فقط لكشف ووصف المعايير والقيم، فدور النظرية إذن محدود وكثيرا ما يتوقف على التحليل الأيديولوجي[1].

مفهوم النظـــرية في السياسة المقارنـــة: لقد أحدث التحليل في حقل السياسة المقارنة مرة أخرى عدة جدالات ونقاشات حول النظرية، فهذا الجدال يمثل صعوبة جديدة في السياسة المقارنة، وطرحت جملة من الإشكالات من قبيل النموذج المعرفي المسيطر، ولكن في حقيقة الأمر أن الإختلافات المنهجية والأيديولوجية هي مشتركة بين مدارس السياسة المقارنة[2]؛ لكن هذا لم يمنع من تشكل بعض المقاربات النظرية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها لم تسيطر بالكامل على الحقل ولو أن المنظور التنموي سيطر جزئياً فقط، عكس مثلا حقل العلاقات الدولية بحيث هيمنت الواقعية بالكامل على ذلك الفرع من العلوم السياسية.

والنظرية في مجال السياسة المقارنة يُقصد بها مجموعة الإفتراضات حول ظاهرة معينة تخص الوحدات التي تدخل ضمن نطاق المواضيع التي يدرسها هذا الحقل، وحتى تكون هناك نظرية في السياسة المقارنة يجب أن يكون التحليل السياسي المقارن في طليعة تلك النظرية ويجب أن يُربط بأفضل صلة من زاوية منطق البحث أو التصميم البحثي المناسب[3]، ويفضل علماء السياسة والباحثون في الأنظمة السياسية التأكيد أكثر على الإنتظامات الشكلية في دراساتهم لتلك الأنظمة، كافتراضهم بأن النظام السياسي هو مجموعة تفاعلات إجتماعية[4]، وبناءاً على هذا الإفتراض ينطلقون في بناء نظرية للنظام السياسي. ولا تختلف بنية النظرية في السياسة المقارنة، حيث أنها كغيرها من نظريات العلوم السياسية تتكون من مجموعة إفتراضات وتصورات ومفاهيم كلية، بالإضافة إلى احتوائها لمداخل معينة واشتمالها لمجموعة أوصاف وتحاليل، ويبقى الإختلاف في الكيفية التي يتم بها بناء واختبار النظرية.

بنـــاء واختبار النظـــرية: حتى يصل الباحثون في حقل السياسة المقارنة بالنظرية إلى مستوى التفسير والتنبؤ هم مجبرون لإيجاد طريقة معينة لبنية التفكير النظري، فهناك بضعة قضايا أساسية لا

---

1 Monière Denis, Critique épistémologique de l'analyse systémique de David Easton : Essai sur le rapport entre théorie et idéologie, op. cit,p 116.

2 Atul Kohli, The role of theory in comparative politics: A Symposium, World Politics, vol.48, no.1,(October 1995),p 1.

3 Keman Hans, Comparing political systems: Towards positive theory development, (Working Papers, Political Science , No. 2006/01, Department of Political Science, Vrije Universiteit Amsterdam), p 12.

4 Sheldon S. Wolin, Political theory as a vocation, American Political Science Review, vol.63, no.4, (December 1969), p 1065.

يمكن تجاوزها، فكل نظرية تتضمن على الأقل فرضية نظرية، وليس بالضرورة أن تكون حقيقية، لكن المهم هو مدى فائدتها، فالنظرية مسألة تتعلق بتعلم التفكير نظرياً أكثر من تعلم النظريات ذاتها، وهذا التفكير النظري يستدعي ضرورة الإبتعاد عن طرح المفاهيم الجاهزة بالإضافة إلى أن يحدد الباحث الغاية النهائية لشكل النظرية وهل ستكون أمبريقية أم معيارية قيمية، كما يجب الإرتكاز على مقولات السببية، فعلماء السياسة المقارنة عند دراساتهم للحالات ينشدون الكشف عن القيم الخاصة للمتغيرات[1] فالبحث في الظواهر السياسية ومدى تعقد وعدم ثبات المتغيرات لا يجب أن يُثبط من همة الباحث السياسي وعليه أن يفترض الإنتظامية في الظواهر حتى يستطيع القيام باختبار المتغيرات وإقامة العلاقات الصحيحة، كما يجب توظيف الملاحظة المكثفة والشاملة من أجل تجاوز الوصف التفصيلي، ولعل أهم شئ هو التقليل من الثقة في الإحتمالات المطلقة وتعويضها بحتمية الوقوع في الخطأ في النتائج، وبدل التمسك بالأخطاء تُعاد التجربة والدراسة حتى تثبت الفرضية الصحيحة.

إن بناء النظرية واختبارها ليس بالطريقة الإعتباطية، فالبناء هو التأسيس الصحيح لمختلف عناصر النظرية من أجل الوصول إلى النتائج السليمة، كما يلعب التبسيط النظري دورا مهما في دراسة الظواهر السياسية، فضلا عن ذلك فالنماذج المُطورة والمُقولبة في محتوى واحد، يجب إسقاطها على دراسة الحالات الجديدة، والتي يجب إخضاعها بسرعة للبناء والإختبار النظري، فالدور النقدي لتبسيط الإفتراضات لا يُعطى أهمية في كثير من الأحيان، وهذا الطرح يساهم بفعالية في بناء نظريات متماسكة تكون مفتاحا لتطور حقل السياسة المقارنة في الإتجاه الصحيح[2]، واختبار النظرية يعني الإنتهاء من عملية بناء النظرية، وبمعنى آخر لا تنظير دون الإختبار، والتجريب بمعنى الإختبار يهدف إلى صنع معرفة تطبيقية صارمة، عن طريق الإبقاء والإستمرار في مراقبة الملاحظات المتناقضة أو المؤكدة، وكذلك لملاحظة المزيد من الإختبارات القطعية وذلك بفسح المجالات الواسعة أمام ملاحظات واسعة لبناء قواعد قوية أو حتى مجال واحد أكثر تبسيطا[3].

تصنيف النظـــرية في السياســـة المقارنة: يمكن أن تصنف نظريات السياسة المقارنة بعدة طرق، فهناك تقسيمات كثيرة للنظرية وتعتمد على معايير مختلفة في التصنيف، وأغلبها تتخذ شكل ثنائيات متقابلة، منها ما يتخذ معيار شمولية النظرية، أو معيار المنهج المتبع فيها، أو معيار قدرة النظرية على تقديم الوصف أو التفسير أو التنبؤ. وفي حقل السياسة المقارنة كما سبق وأن تمت الإشارة إليه لم تسيطر نظرية بعينها، لكن يمكن القول أنه توجد ثلاث تقاليد بحثية قوية في هذا الحقل: الخيار العقلاني، المقاربات الثقافوية، والتحليل البنيوي. وعلماء السياسة المقارنة الذين يستخدمون نظرية الخيار

1 James Mahoney, Toward a unified theory of causality, Comparative Political Studies, Vol.41, No4/5, (April/May 2008), p 412.
2 Gerardo L. Munck, The regime question theory Building in Democracy Studies, World Politics, vol.54, (October 2001), p 121.
3 Harry Eckstein, Regarding politics essays on political theory, stability, and change. USA, University of California press, Berkeley and Los Angeles, 1992, p 131.

العقلاني "Rational Choice Theory" كأساس في بحوثهم يؤمنون أن السياسة والتحليل السياسي يبدأ من سلوك الأفراد، فالمنظورات العقلانية تركز على تأثيرات وسلوك الأفراد حيث الخيارات المقصودة والسببية مبنية على مجموعة من التفضيلات أو الفوائد[1]، وفي حقيقة الأمر فإن نظرية الخيار العقلاني تمثل أكثر من نظرية واحدة، لكن تماثلاتها فيما بين اختلافاتها تعني إمكانية الدمج الواضح لأغراض الأساليب النقدية في العلوم السياسية، لذلك فإن نظرية الخيار العام، العلوم السياسية الوضعية، نماذج الفعل العقلاني، والإقتراب الإقتصادي في السياسة ترجع كلها إلى ما يسمى بنظرية الخيار العقلاني[2]، التي يرجع أصلها إلى دراسات الإقتصاد الجزئي، لكنها استُخدمت في مختلف الفروع الأكاديمية، بحيث ارتكزت على دراسة تأثير التغيرات في أفعال القرارات الفردية، بحيث يتبع السلوك المصالح الفردية التي تُعتبر جوهر الإفتراض في النظرية ووحدة التحليل هي الفعل العقلاني[3].

وبعكس نظرية الخيار العقلاني فإن المقاربات الثقافوية "The Cultural approachs" تنشد فهم الظاهرة السياسية بالتركيز على المعاني والرموز المشتركة والأطر الكلية للجماعات، فالمصالح الفردية والفواعل لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضهما، فهذا الفهم الكلي للثقافات والمجتمعات بإمكانه الإلتحام وتحليله كوحدة واحدة، فبعض تلك الثقافات والمجتمعات يمكن لها أن تساعد بواسطة بعض القواعد الإجتماعية أن تُعرّف الهويات عن طريق الترميز لكل من الأفراد والجماعات نفسها[4]، وتهدف المقاربات الثقافوية إلى بناء نظريات سياسية وضعية ومثلت إقترابات بإمكانها النمو والتطبيق والتوسع، كما مثلت بديلا للهيمنة الطويلة للدراسات المؤسسية والشكلية على دراسات حقل السياسة المقارنة، وترجع إرهاصات الدراسة الثقافوية إلى الدراسة المشتركة التي أجراها كل من Sydney Verba و Almond Gabrial في كتابهما (الثقافة المدنية) The civic cultur (1963)[5]. أما فيما يخص التحليل البنيوي "The Structural analysis" فهو مثل التحليل الثقافوي يدرس الظواهر السياسية من منطلق التصورات الكلية، لكنه يركز أكثر على العلاقات التبادلية بين الأفراد، الجماعات، المؤسسات، ويهتم بدراسة المجتمع والسياسة والإقتصاد في إطار شبكة تتشكل من خلال أو بين الأفراد، وقد ساهم كثيرا علماء الإجتماع في تطوير النماذج البنيوية التي انتشرت في الدراسات النفسية والتربوية والسياسية[6]، فالتحليل البنيوي يرى أن فهم وتفسير أي ظاهرة لا يتم فقط بالإعتماد على الميزات الفردية للفعل، بل تخضع للتفسير بالإرتكاز على تفاعلات أجزاء البنية الكلية للنظام الإجتماعي والسياسي.

---

1 Todd Landman, Issues and methods in comparative politics: An Introduction, second Edition, op. cit, p 224.
2 Debu Gandhi, Rational Choice Theory in Political Science: Mathematically Rigorous but Flawed In Implementation, Critique: A worldwide journal of politics, (Spring 2005), p 81.
3 Lance Lindauer, Rational Choice Theory, Grounded Theory, and Their Applicability to Terrorism. Pittsburgh: Carnegie Mellon University, The Heinz Journal, Vol.9, Issue.02, p 05.
4 Todd Landman, ibid, p 224.
5 Harry Eckstein, A Culturalist Theory of Political Change, The American Political Science Review, Vol.82, No.3, (Sep., 1988), p 789.
6 William T. Bielby, and Robert M. Hauser, Structural Equation Models, Annual Review of Sociology, Vol.3,(1977),p139.

رابعـــا: الإسقاط النظري (كميكانيزم، كدينامية، كتفعيل)

إن بناء النظرية يحتاج إلى مجهود ذهني ينحى إلى التجريد الفكري والتركيز العقلي، وبعد أن تتبلور النظرية في شكل فرضيات وصيغ للفهم والتفسير تدخل إلى مرحلة مهمة وهي كيفية الإستفادة منها وتطبيقها من جديد على الواقع الذي استنتجت منه في البداية، فهي عملية مستمرة يتفاعل فيها الفكر والواقع وتؤثر عليها عدة معطيات.

وتُستخدم النظرية بأشكال ومعاني متعددة، فهي كميكانيزم تُوظّف في تكوين وعي وإدراك حول العمليات السياسية، أي أنها أداة موضوعية تتكون من معايير صارمة وظيفتها هي تكوين وعي حول الظواهر لغرض السيطرة عليها بشكل أفضل، وهذا يستوجب الفصل بين النظرية والمُنظر، والفصل بين النظرية والواقع، فمثلا بالنسبة لعلماء الإجتماع تُعتبر نواتج النظرية الإجتماعية للزعماء السياسيين بمثابة مخرجات النظام الإجتماعي على نحو صرف وليس كما يريده المنظر من تجريد أو تخصيص للظواهر[1]، أما النظرية كدينامية فهي تستخدم لترتبط بعلاقات بنيوية فاعلة مع العالم الواقعي، وهي ليست فقط أداة لتكوين وعي حول العالم كما هو، بل هي تكوّن إدراكا حول كيف تحول العالم إلى ماهو عليه، مع رغبة مركزية تنطوي على محاولة للتحرر عن ماهو عليه، مع تقديم رؤية للتغيير، وهذا ما أضعف النظرية في السياسة المقارنة، لأنه تاريخياً يبقى توظيف النظرية علميا في العلوم السياسية أقل وضوحا، فهي كمادة موضوع موجودة لكن كطرح علمي تتسم بالكثير من الغموض[2]. والنظرية كتفعيل فيُقصد بها أن الباحث السياسي يسعى للتنظير أكثر من استخدامه لنظرية جاهزة، وهذه الرؤية تتمحور حول إعادة النظر حول تعريف النظرية ومن هم المنظرون وما هي القضايا التي تعد مهمة كفاية ليتم حولها التنظير؛ فالتنظير يُعتبر نمط و طريقة للمعرفة، وبالتالي فالتنظير لا يختصر فقط على المنظرين أو الذين يمارسون السياسة، فليس كل شئ قابل للإختبار المباشر، طبعا إلا في الحالات الأمبريقية[3]، والنظرية توسع فهمنا حول من هم المنظرون، وذلك لأن هذه الرؤية لا تفرق بين المنظرين المهتمين بالجانب النظري وبين الفواعل السياسية التي تشكل أركان الظواهر.

ومما يُؤخذ على النظرية في السياسة المقارنة إعتمادها على طرق القياس الكمي والإستقراء، فالإحصائيات تعطي توصيفات ولكنها تعجز عن إعطاء تفسيرات ولا تستطيع سد الفجوة بين الوصف والتفسير، والتجربة لا تؤدي مباشرة إلى معرفة المسببات، كما أن الإعتقاد بإمكانية نيل دقة النتائج من خلال تجميع معلومات وبيانات أكثر وتجربة أكبر عدد من الحالات هي مغالطة، وذلك لأن المنظرين هنا لا يعملون في تجريد تام، بل تؤثر عليهم الثقافة والولاء والإنتماء لحدود نموذج معرفي معين.

---

1 Marcus Kurtz, Understanding peasant revolution: From concept to theory and case, Theory and Society, vol.29, no.93, (2000), p 95.

2 John G. Gunnell, The Founding of the American Political Science Association: Discipline, Profession, Political Theory, and Politics, American Political Science Review, Vol.100, No.4, (November 2006), p 482.

3 Calhoun Craig, Explanation in Historical Sociology: Narrative, General Theory, and Historically Specific Theory, AJS, Vol.104, no.3, (November 1998), p 856.

المبـــحث الرابع

الأنـــمـــاط النســـقيـــة

Systemic Typologies

دأب علماء السياسة المقارنة في دراساتهم على عملية التنميط "Uniformalisation" والإرتكاز على نماذج معينة سواء كانت نظرية أم تطبيقية مستقاة من الواقع وذلك من أجل الرجوع إليها في مقارناتهم وإسقاطاتهم النظرية أوالعملية للحالات التي يدرسونها، ويبقى الجدل حول ماهي تلك المعاييرالتي يُستند إليها في اختيار النماذج، وبما أن حقل السياسة المقارنة بجميع المعارف التي أنتجها منذ تبلوره كفرع في العلوم السياسية تبقى حكرا في أغلبها على الدراسات الغربية وبالأخص الأمريكية منها، وذلك نظرا لنشأة هذا العلم وتطوره في أحضان الأكاديميات الأمريكية التي سيطرت على الدراسات السياسية، و يمكن القول أنها أصبحت النموذج الأولي في أي دراسة سياسية، كما أنها أزاحت النموذج الأوروبي نظرا لبعد علماء السياسة الأوروبيين عن الواقع واكتفائهم بالدراسات الفلسفية والقانونية، ونظرا كذلك لفشلهم في مجاراة الواقع السياسي في تطوره السريع والإضطرادي، ومثال ذلك فشلهم في توقع الحرب العالمية الأولى والثانية، ولذلك أصبح بعدها النموذج الديمقراطي الليبرالي الأمريكي يحتل الأولوية في الدراسات، وهوما يطرح إشكالية تحديد النموذج "Model"، والنموذج النظري"Theoritical model" ، بالإضافة إلى النموذج المعرفي الإرشادي "Paradigm".

أولا: النمـــوذج The Model

يشير النموذج إلى تقاليد عامة أو افتراضات وأدوات تكتيكية لأنظمة علمية خاصة، وهناك رابطة منطقية تجمع بين النموذج والنظرية، فالنماذج تشغل مكان النظرية شريطة أن تكون قابلة للإثبات التطبيقي الكافي[1]، وكمفهوم إجرائي فإن النموذج وفقاً لـــ"كابلان" Kaplan Abraham هو : أي نظام (أ) هو بمثابة نموذج للنظام (ب)، إذا كانت عناصر وعلاقات (أ) تساعد في فهم (ب) بدون اللجوء إلى ملاحظة أي علاقة سببية مباشرة أو غير مباشرة بين (أ) و (ب)[2]؛ والنموذج هو عبارة صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في الواقع، أي أنه بناء مشابه للواقع وتمثيله وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة تقوم على مجموعة من العلاقات غالبا ما يُعبّر عنها بصورة رياضية، والنموذج كأداة للإدراك العلمي يجب أن يتسم بالوضوح الذهني[3].

---

[1] عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 469.

[2] Encyclopedia of Sociology, (Borgatta F. Edgar and others), Second Edition, USA, (University of Washington, Seattle), Rhonda J. V. Montgomery, Managing Editor, (University of Kansas, Lawrence), Macmillan Reference, an imprint of The Gale Group, New York, 2000, p 2023.

[3] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 16.

فالنموذج إذن هو بناء نظري نحاكي من خلاله بنية وتركيبة منظومة ما وكذلك آلية تفاعلات مكوناتها وكذا الظروف المحيطة بها، وتتنوع النماذج بتنوع الحياة الإنسانية في أبعادها المختلفة، و لكن هذه النماذج لا تمثل صورة المنظومة فقط (أي البنية الشكلية) بل آلياتها عبر الزمان والمكان، وهو ما يعني أن مساحة النموذج تضيق و تتسع طبقا لبساطة أو تعقيد بنية وآلية النظام الذي تحاكيه[1]. والنموذج أداة جد مساعدة في العلوم الإجتماعية وفي التحليل السياسي المقارن، وعلينا أن نفهم أن مصطلح النموذج يُعبر عن الحيادية، فمتى كان استخدامنا له يجب أن نتخلى عن صنع الأحكام القيمية، ويرى "فياردا" Howard Wiarda أن بناء النماذج في تحليل الأنظمة السياسية المقارنة يساعد على مايلي:

1- النماذج تساعدنا على تنظيم، كشف، وربط مختلف الوقائع، العمليات والمؤسسات.
2- النماذج تساعدنا على تفكيك الأحداث للظفر بالصورة الكلية لتدعيم منظور ما.
3- النماذج تمنحنا طريقة للتفكير أكثر وضوحا حول الأحداث المعقدة.
4- النماذج هي أدوات كشفية تعلمنا التفكير وتُخوّل لنا رؤية الأنماط.
5- النماذج تساعد على تبسيط الأحداث والظواهر المعقدة وتساعدنا على فهمها أكثر[2].

وعلى المستوى الذهني يُعتبر النموذج بمثابة صورة عقلية مجردة ونمط تصوري وتمثيل رمزي للحقيقة، وهو نتيجة عملية تجريد (تفكيك وتركيب) إذ يقوم العقل بجمع بعض السمات من الواقع فيستبعد بعضها ويبقى البعض الآخر، ثم يقوم بترتيبها حسب أهميتها ويركبها، بل أحيانا يضخمها بطريقة تجعل العلاقات بينها تشاكل كل ما يتصوره من العلاقات الجوهرية في الواقع[3].

ثـــانيا: النمـــوذج النظـــري Theoritical Model

في سنة 1954 اقترح "تارسكي" Alfred Tarski اسم النموذج النظري لدراسة العلاقات المتبادلة بين جملة من النظريات الشكلية وبين البنيات الرياضية "Mathematical structures"، وهذا التعريف يخفي في جنباته ما أطلق عليه "روبنسون" Abraham Robinson تطور الرياضيات الواقعية[4]، والنموذج النظري في العلوم الإجتماعية هو نمط العلاقة التصورية أو الرياضية الذي نكونه لإسقاط نظري لنموذج معين من العلاقات بين الواقع وبين التكميم الرياضي، مثل نماذج السلوك الإجتماعي المستخدمة في الدراسات الإجتماعية والسياسية، أي هو الصورة الذهنية المصغرة للواقع السياسي موضوع البحث، والمقصود من النظري هنا هو البناء الذهني الصرف الذي نستطيع به أن نشكل

[1] عبد القادر سعيد عبيكشي، إشكالية التحيز في تحديد المصطلح السياسي الحديث، (مذكرة ماجيستر غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 14.

[2] Howard j. Wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science, op. cit, p 25.

[3] نفس المرجع السابق، ص 15.

[4] Encyclopedia of Philosophy, (Donald M. Borchert, and others), 2nd edition, op. cit, (Vol.06), p 301.

ما عليه من علاقات الواقع من ارتباط أو توافق، وذلك في شكل صورة مصغرة من النظرية، فأغلب النظريات في السياسة المقارنة هي عبارة عن نماذج نظرية مصغرة تساعد في فهم الواقع المستهدف ونمط علاقاته، وهذا النموذج النظري يتكون من مجموعة من التصورات في شكل بناء رياضياتي.

ووصف العلاقات ليس متعلق بالتكميم الرياضي دائما، فالنماذج تبني الأجزاء المختلفة وتظهر العلاقات، وتُبسط الواقع الحقيقي لتسهيل الفهم، ولكنها لا تفسر فهي تشبه التجريد المحدود فهي ليست بنظريات عامة بل نماذج نظرية؛ وعلى الرغم من العلاقة القوية بين النظرية والنموذج النظري من جهة والواقع من جهة أخرى، إلا أنهما لا يتطابقان، ويستخدم النموذج بطريقتين فهو يمثل النظرية، و يصور الواقع من خلال تبسيطه، والتبسيط يكون إما بإهمال بعض الأشياء أو من خلال تخفيف القياس.

وفي جعلنا النظرية كنموذج نبحث عن الطرق المقترحة لرسم النظرية، وليس الواقع الذي تتحدث عنه النظرية، فالنموذج هنا هو أداة لبناء الرموز والقواعد العملية الإفتراضية التي توافق الواقع من حيث البنية أو العملية[1]، وليس الواقع في حد ذاته، أما في ما يخص علاقة النموذج بالنظرية، فهناك من يرى بأن النموذج أداة أساسية لصياغة النظرية، ووظيفتها تنتهي بمجرد الانتهاء من صياغة النظرية، وهناك من يرى بأن النظرية تمثل المرحلة الأولى لبناء النماذج النظرية، فالنموذج يبنى استنادا إلى ما تقدمه النظرية من فروض وهو قد يأتي موضحا لها، حتى وإن تم التخصيص لدراسة فواعل معينة فبناء النموذج النظري يجب أن يزيد الوضوحية والجلاء ويختزل الغموض والإبهام[2]، والقول بأن النظرية أوسع من النموذج من حيث المكونات أو وظيفتها؛ هناك اختلاف، فالنموذج لا يتضمن قضايا معرفية تقيم العلاقة بين المفاهيم والمتغيرات، وأنه لا يتضمن التعقيدات الواردة في بناء النظرية، فهو يعرض طرح أحادي يحتوي على مجرد عدد معين من التصورات و المتغيرات في البناء النظري.

واستخدام النماذج النظرية مطبق في عديد العلوم الاجتماعية، وهناك عديد النماذج المستخدمة في حقل السياسة المقارنة كالنموذج النظري الذي يشرح العمليات السياسية في النظام السياسي الذي وضعه "ايستون"[3]؛ والنموذج النظري ليس وصفا للواقع السياسي بل هو تصور ذهني لعلاقات ذلك الواقع فهومجرد وسيلة لفهمه كما أنه أداة مؤقتة للتحليل السياسي نظرا للتطور الدائم الذي يحكم الظواهر والواقع السياسي، كما أنه محدود من حيث الزمان والمكان، فالنموذج النظري مرهون بمدى تعبيره الصحيح للواقع السياسي.

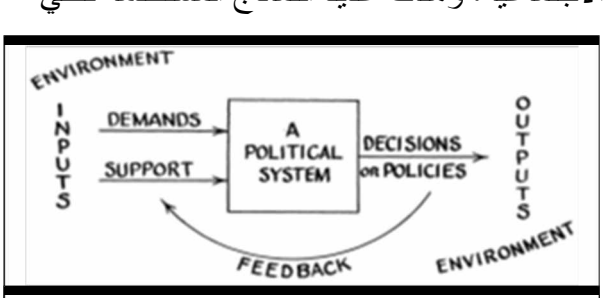

شكل 5. نموذج نظري لأداء النظام السياسي حسب دافيد إيستون

[1] Karl W. Deutsch, On Communication Models in the Social Sciences, The Public Opinion Quarterly, Vol.16, No.03, (Autumn, 1952), p 357.
[2] Tim Buthe, Taking Temporality Seriously: Modeling History and the Use of Narratives as Evidence, The American Political Science Review, vol.96, no.03, (Sep, 2002), pp. 482-483.
[3] David Easton, An approach to the analysis of political systems, World Politics, Vol.09, No.03, (Apr, 1957), p 384.

ثالثـــا: النمـــوذج المعرفي الإرشـــادي The Paradigm

برز مصطلح "Paradigm" مع فلسفة العلوم في الستينيات، ومن خلال أعمال "توماس كوهن" Thomas Kuhn* أساساً الذي يرى أن النموذج هو مجموعة من الفرضيات الأساسية حول موضوع علمي؛ فالنموذج المعرفي هو نمط تفكير في حقل استقصاء ينظم النشاط العلمي ويرسي معايير للبحث ويولد النموذج الإجماع والإتساق والوحدة بين الباحثين. وعلى الرغم من أن "كوهن" لم يقل الكثير حول العلوم الإجتماعية، إلا أن العديد من الباحثين في هذا المجال سرعان ما وضعوا يدهم على حججه بهدف تقوية الأسس التاريخية والتنظيمية والإجتماعية والسياسية لاختصاصاتهم المختلفة وتوضيحها[1].

مفهوم النموذج المعرفي الإرشادي:

استخدم "توماس كوهن" مصطلح نموذج معرفي بعدة معاني مختلفة، فهو من ناحية يُعبّر عن مجموعة من المعتقدات والقيم المتعارف عليها والتقنيات المشتركة بن أعضاء مجتمع علمي بذاته، ويشير من ناحية أخرى إلى عنصر منفصل في هذا المُركب الجامع، أي الحلول الواقعية للألغاز التي إذا مااستُخدمت كنماذج يمكن أن تحل محل القواعد الصريحة كأساس لحل الألغاز المتبقية في نطاق العلم القياسي[2]. كما أن للنموذج المعرفي دلالة على إنجاز علمي بواسطة مجتمع معرفي له خصوصية ذاتية، هذا المجتمع يطرح نموذج ينبعث أو ينشأ من تقاليد متجانسة للبحث العلمي، كما أنه أيضا طريقة أو رؤية عامة للنظر إلى العالم[3]؛ والنموذج المعرفي كمصطلح، غالباً ما يُستخدم في العلوم السياسية كما هو الحال في علم الإجتماع كبديل لكلمة النظرية أو النظرية العامة، فعلماء السياسة حاولوا تشكيل تصور ومفهوم حول النموذج المعرفي مع قصد واضح من أجل صنع وضوح فيما يخص الفرق الجوهري بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية، والسبب كما وضحه توماس كوهن هو غياب الإجماع النظري في أي حقل من حقول العلوم الإجتماعية، واليوم عندما يحاول باحث ما شرعنة نظريته أو نموذجه كإنجاز ثوري فهناك دائما يوجد باحث آخر يعرقله ولا يوافقه الرأي[4].

تجدر الإشارة إلى أن أغلب استخدامات مصطلح النموذج المعرفي في الدراسات الإجتماعية والسياسية فشلت في عكس العناصر التحليلية لتصور توماس كوهن للنموذج الإرشادي كما طرحه[5]،

---

* Thomas Kuhn: عالم أمريكي، أستاذ الفلسفة بمعهد ماساشوستس ولد عام 1922، بدأ تدريس الفيزياء وهو لا يزال طالبا للدراسات العليا، تلقى منحة دراسية لمدة ثلاث سنوات بجامعة هارفارد، بدأت إرهاصات نظريته مع سلسلة من المحاضرات عنوانها "البحث عن نظرية لعلم الفيزياء" ألقاها في معهد لوويل في بوسطن 1951، نال درجة الدكتوراه في علم الفيزياء، تحول عن الفيزياء إلى فلسفة تاريخ العلم، يقول عن نفسه "اطلاعي على نظريات علمية فات أوانها هدم جذريا بعض مفاهيمي الأساسية عن طبيعة العلم"، قدم نظريته العلمية عن حركة العلم في التاريخ في كتابه (بنية الثورات العلمية) سنة 1962. من مؤلفاته:(The Essential Tension) ، (Selected Studies in Scientific Tradition and Chang)، (The Copernican Revolution).

[1] غريفيثس مارتن، وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 199.

[2] توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، (ترجمة: شوقي جلال)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992، ص 221.

[3] Encyclopedia of Sociology, (Borgatta F. Edgar, and others), op. cit, p 2024.

[4] Robert E. Goodin, and Hans-Dieter Klingemann, A New Handbook of Political Science, Published in the United States by Oxford University Press Inc., New York, 1996, p 104.

[5] Encyclopedia of Sociology,(Borgatta F. Edgar, and others), op. cit, p 2027.

وبدل وجود إطار أو تقليد بحثي معين لتوليد النماذج والمعارف في العلوم السياسية وُجدت عدة نماذج معرفية اتسمت أغلبها بالتصارع، وهي الأنساق التي تتسم بها النماذج المعرفية وهي التنافس بين تلك النماذج. وقد تختلف النماذج المعرفية في معالجتها لموضوع واحد، فمثلا النموذج المحلي من داخل الثقافة يفسرالطباع التي تصور الأيديولوجية السائدة بين أعضاء ثقافة معينة بإيعازها إلى الثقافة المحلية، أما النموذج الخارجي من خارج الثقافة فينظر إلى محددات من خارج الثقافة المعنية ويتم طرح النماذج المحلية باعتبارها تحمل خصوصيات الثقافة المحلية والنماذج الخارجية باعتبارها كونية، وغالباً ما يتم الإفتراض أن النماذج المحلية يتم اكتشافها وليس اختراعها من قبل الباحثين، وفي واقع الأمر يمكن القول أن النماذج المحلية، هي تركيبات إقصائية، يقوم الباحث بصياغتها بناءاً على سمات بارزة في المواضيع المبحوثة، فهي ليست بحد ذاتها النموذج الأصلي وإنما تلعب إسقاطات الباحثين دورا في صياغتها[1].

ولا يوجد مطلقاً نموذج معرفي يستطيع أن يفسر كل الحقائق المتاحة، أو أن يتعامل مع كل المعلومات والعوامل المؤثرة، الأمر الذي يفرض التحديد والإختزال والإختيار، ويستحيل من حيث المبدأ ممارسة العلم بدون قدر معين من المعتقدات الأولية والإفتراضات الميتافيزقية الأساسية، وهذا يدل على الطبيعة النسبية لأي نموذج معرفي بغض النظر عن تطوره وقدرته الإقناعية[2].

والنماذج المعرفية كأنماط مرجعية أو كنظرية وإطار فكري تُستخدم في خلق مواضيع جديدة، وفي حقيقة الأمر كلمة "Paradigm" لها جذور ترجع إلى الفكر اليوناني ويوازيها عبارة المقارنة المتجاورة "Side-by-side comparison"، وفي العصر الحديث استعمل عالم اللليسانيات السويسري Ferdinand de Saussure* مفهوم النموذج المعرفي كتصور وليس كمفهوم إجرائي ووظف في مقابله مفردة(Syntagme)** بمعنى تنظيم العناصر وفق ترتيب معين لتشكل جسما مركبا، و "Paradigm" بمعنى إحلال نماذج في مكان نماذج أخرى أي استبدالها[3]، وضمن إطار فلسفة العلم يُعتبر النموذج المعرفي بمثابة النظرية، وتاريخ العلم يمكن تصنيفه أو تمييزه بواسطة النماذج المعرفية المتغيرة[4]. وتبقى فقط مسألة تقبل النماذج المعرفية الجديدة في المجتمعات العلمية التي غالبا ماتجد نفسها تتصارع فيما بينها، والأمر كما يراه "ماكس بلانك" أن الحقيقة العلمية لا تنتصر بإقناع خصومها، وجعلهم يرون النور من خلالها، ولكن تنتصر بموتهم ونشوء جيل جديد يتعود عليها، لكن يبقى هذا الأمر نسبياً[5].

---

[1] روجر هيكوك، وآخرون مرجع سابق، ص 18.

[2] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 59.

[*] Ferdinand de Saussure(1857-1913): عالم اللغويات السويسري، استندت إلى أعماله النظرية الخاصة باللغة الطبيعية أو الإنسانية كل أعمال البنيوية الحديثة، حلل الرمز إلى مكونين: الصوت أو المكون الصوتي ودعاه الدال signifier والمكون الذهني أو الفكري ودعاه المدلول conceptual signified، وهو أول من دعا إلى تأسيس علم السيميولوجيا أو السيميوطيقا وهي النظم التي تمكننا من تفسير الرموز اللغوية بشكل مقبول ودعا إلى إزاحة الكتابة حتى تكشف اللغة أو النص عن بنيته، ميز في دراساته بين اللغة كنظام نظري وبين الكلام كاستخدام يومي لذلك النظام، وسوسير يُعتبر بصفة عامة أب اللغويات الحديثة وكذلك أب المدرسة البنيوية، من مؤلفاته - دروس في علم اللغة العام -.

[**] Syntagme: مفردة فرنسية تدل على وحدة التعبير في تركيب الكلمات، أي نمط تشكل العبارت والجمل في اللغة، ويقابله في اللغة العربية علم النحو.

[3] Angèle Kremer-Marietti, Le paradigme scientifique, cadres théoriques, perception, mutation, Université de Picardie, Amiens Groupe d'Études et de Recherches Épistémologiques, Paris.

[4] William A. Darity, and others, International Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd edition, op. cit, (Vol.06), p 125.

[5] محمد نصر عارف، نفس المرجع السابق، ص 62.

بنيـــة النمـــوذج المعـــرفي Structure of Paradigm

في دراستهما " النماذج المعرفية المتنافسة في السياسة المقارنة " حدد "هولت" و"ريتشاردسون" خمسة عناصر للنموذج المعرفي كما ورد عند توماس كوهن هي[1]:

1- العنصر المفاهيمي Conceptual element: وهو منظومة المفاهيم التي تُستخدم في صياغة الفروض النظرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تحدد بؤرة البحث الإمبريقي، ولا يوجد تقنيات محددة لاشتقاق هذه المفاهيم إمبريقياً بل يتم اختبارها وتحديد مضامينها بصورة تحكمية.

2- العنصر النظري Theoritical element: للنظرية استخدامات عديدة في العلوم الإجتماعية، وفي هذا السياق النظرية هي مجموعة الفروض المترابطة منطقيا سواءا كانت بديهية ومُسلَّم بها أو حقيقة نظرية قابلة للتصديق أو التفنيد.

3- قواعد التفسير Rules of interpretation: هي القواعد التي تصف الظواهر التي تتم ملاحظتها عن طريق المرجعيات التي يتوقف عليها خطأ أو صدقية تنبؤات النظرية[2]، وفي السياسة المقارنة طبيعة الإقتراب التقليدي للتحليل السياسي المقارن هي مبنية على التضمين الجدولي "Paradigmatic embracement" للقيم النسقية لتفسير الظاهرة السياسية[3].

4- عنصر حصر بؤرة الإشكالات البحثية Puzzling element: يُعتبر بمثابة المرجعية التي يستند إليها المجتمع العلمي الذي يتبنى نموذج معرفي ما، وذلك بتحديد الإشكالات البحثية الواجب بحثها والتي سوف يكون لها دور في ترسيخ ذلك النموذج المعرفي بتطويره وإثبات صدقية نظرياته.

5- عنصر التحكم التكويني Ontologic – Predictive: يقصد به مجموعة عناصر النموذج المعرفي الذي من خلاله يستطيع تحديد العناصر المفاهيمية والنظرية ومحددات الإشكالات البحثية، كما يحدد شكل القوانين التي سوف يتم التوصل إليها، فهو بمثابة عنصر الضبط في النموذج المعرفي[4].

ويثير عبد الوهاب المسيري فكرة مسترسلة مع أهمية النموذج المعرفي التي جاء بها كوهن ويرى أن الخرائط الإدراكية أي النماذج المعرفية موضع اهتمام متصاعد بعد أن حاولت المدارس الوضعية تجاهل نظرية المعرفة، ويرى أن النماذج أوالخرائط الإدراكية والمعرفية تولد إدراكاً مختلفا من شخص لآخر ومن حضارة لأخرى لنفس الظاهرة مع وجود عقل مشترك إنساني وإلا تشظت الإنسانية[5]. لكن هذا لا يعني أن هناك توافق بين النماذج المختلفة، فقد يكون الإختلاف حتى في داخل النموذج المعرفي

---

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 63، نقلا عن Robert holt, and John Richardson, Competing Paradigms in comparative politics, in Robert holt and john turner, the methodology of comparative research.

[2] نفس المرجع السابق، ص 64.

[3] Akindele S.T. and Olaopa O.R., A critical assessment of the issue of a macro-paradigmatic influence, Nigeria: Obafemi Awolowo University, Department of Political Science, Ile-Ife, Osun State , Journal Social Science, vol.10, no.2, (2005), p 89.

[4] نفس المرجع السابق، ص 65.

[5] عبد القادر سعيد عبيكشي، مرجع سابق، ص 21.

الواحد نفسه، كما توجد عدة أنساق تحكم سيرورة النماذج المعرفية، فقد تتميز النماذج بالتجاور مثلما هو الحال بالنسبة لكل من النموذج السلوكي والنموذج ما بعد السلوكي في حقل السياسة المقارنة، أو قد يكون هناك طابع التنافس وهذا يميز أغلب النماذج السائدة في جميع حقول المعرفة الإجتماعية بل وحتى العلوم الطبيعية.

ولعلّ أكثر النماذج حدة أو التي تتميز بالتصارع الذي يؤدي في النهاية إلى اندثار أحد النماذج المتصارعة هي تلك النماذج التي تنشد مفهوم الإزاحة، ولقد تعرض المفكر الفرنسي "ميشيل فوكو" Michel Foucault في كتابه (الكلمات والأشياء) إلى مفهوم الإزاحة المعرفية "Displacement" وما يترتب على ذلك من انقطاع أو فراغ معرفي، وربط "فوكو" عملية التحولات المعرفية بوجود حالة من التفتيت والتشرذم في الفكر وفي حقول المعرفة. كما أشار "فوكو" أيضا إلى الحدث الذي يؤدي في النهاية إلى التطور أو التخلي عن المفاهيم السابقة، وسمى ذلك بالتحريك الحدثي، وعكس الإزاحة يرى نفس المفكر في كتابه (حفريات المعرفة) "L'Archéologie du Savoir" (يقصد بها أصول المعرفة) أن تطور المعرفة لا تنكر إمكانية ظهور عبارات جديدة في ارتباطها بأحداث خارجية، ومهمتها هي إبراز الشروط التي يحدث فيها ذلك الإرتباط وأن تبين على وجه الدقة طبيعته، شكله وحدوده ونظامه وقانون إمكانه[1]، فالسبيل الذي ينزع "فوكو" إلى اتباعه يتمثل في القيام بإعادة قراءة جذرية للممارسات والخطابات، وعلى خلاف تاريخ الذهنيات، تتم إعادة القراءة هذه من خلال التشديد على القطيعات والإنقطاعات الكبرى التي فعّلت الممارسة والمعرفة البشريتين.

وتتعارض إجابات "فوكو" أولا مع الإجابات التي تقدمها التصورات التقليدية، التي ترى التاريخ كانسياب خطي وتراكمي للأحداث. فهو على خلاف ذلك يرى أن "القوى التي تُفعَّل في التاريخ لا تخضع لأية غاية ولا لأية حركة ميكانيكية، إنما تخضع لصدفة الصراعات". تعني هذه الأطروحة أن الأسس الثقافية التي يقوم عليها مجتمع ما ليست محصلة أبدية للمعارف وطرق التفكير، بل هناك قطيعات جذرية في تاريخ الأفكار، وهو نفس الأمر الذي طرحه "توماس كوهن".

النموذج المعرفي في حقل السياسة المقارنة Paradigm In Comparative Politics

في إجابته حول سؤال هل يوجد نموذج معرفي في العلوم السياسية؟ يجيب "روبرت داهل" Robert T. Dahl : أولا يجب أن نتسائل هل يمكن للعلوم السياسية أن يكون لديها نموذج معرفي؟، هذا ممكن إذا توفرت إمكانية ذلك، لكن قد يكون ذلك مستحيلا، فالسياسة تعد من أعقد النشاطات البشرية، وأحد أسباب التعقد هو أن الحياة السياسة والسلوك السياسي ليس مستقرا أو ساكنا، فالوحدات السياسية هي دائمة التغير فهي ليست مثل الفيزياء حيث الذرة "Atom" أو البروتون "Proton" منذ ملايين

[1] ميشال فوكو، حفريات المعرفة، (ترجمة: سالم يفوت)، الطبعة الثانية، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987، ص 155.

السنين لم تتغير بنيتهما أو سلوكهما عن ذرات وبروتونات اليوم، وهذا غير صحيح بالنسبة للحياة والأنظمة السياسية[1]. ولقد تطرق عديد الباحثين وعلماء السياسة المقارنة إلى إشكالية النموذج المعرفي في حقل السياسة المقارنة، فـــ"شيلكوت" Ronald Chilcote في كتابه "Theories of Comparative Politics : The Search for a Paradigm"، يرى بأنه لا شئ يدعوا للإيحاء بوجود نموذج معرفي للتحليل المقارن، وهو بذلك يُقر باستحالة وجود نموذج في السياسة المقارنة، بالإضافة إلى ذلك فكل من Rober T. Holt و John Tuner في مؤلفهما "The Methodology of Comparative Research"، يريان بأن أكاديميات العلوم السياسية لازالت في مرحلة البحث عن نموذج معرفي عالمي مقبول، وحتى كل من Robert Holt وRichardson John في مقالتهما "Competing paradigms in comparative politics"، و Billy Hardgrave في كتابه "Comparative Politics: The quest for a theory"، جميعهم يرون بأن حقل السياسة المقارنة لم يحتوي بعد على نموذج معرفي كلي مهيمن على الحقل أو حتى مقبولا مبدئياً من طرف الباحثين[2].

غياب نموذج معرفي في السياسة المقارنة والعلوم السياسية بصفة عامة حفز بعض علماء السياسة المطالبين بتطوير علم السياسة إلى طرح سُلّم هيراركي (تراتبي متسلسل) "Hierarchy" من الإفتراضات يجب اتباعه ليؤسِس لنموذج معرفي يجمع علماء السياسة حوله، وهذه الإفتراضات هي:

1- العلوم السياسية وُجدت لتساعد على ترقية فهم الحقيقة فيما يخص الظواهر السياسية.
2- العلوم السياسية تبحث الإسهامات حول السياسة بإضافة التراكمات بتوسعة القاعدة المعرفية.
3- تأسيس ونمو هذه المعرفة هو بناء الآفاق والآليات التي تساهم في تفسير الظواهر السياسية.
4- بناء النظرية هو تابع لتطور التعميمات العامة فيما يختص بسلوك الفواعل السياسية.
5- تطورحجم التعميمات يكون باختبار الفرضيات السببية والزائفة التي تبرهن على نجاح التنبؤ.
6- تراكم حجم التنبؤات حول السلوك السياسي يأتي من دراسة متغيرات الحالات البسيطة والواسعة.
7- نمو حجم مواضيع المعرفة السببية بإمكانه أن يوضع في خدمة المجتمع، خاصة بواسطة صُنّاع السياسة العامة والمسؤولين في الدولة[3].

لكن هذا لا يعني أن غياب نموذج معرفي واحد هو مشكلة، بل إن تعدد النماذج يؤدي إلى تعدد التفاسير، وهذا التعدد هو في حد ذاته ميزة وذلك بحكم خصوصية الظاهرة الإجتماعية والسياسية التي تستدعي معالجتها ودراستها الإستعانة بمقاربة كلية ومن زوايا ووجهات نظر مختلفة.

---

1 Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, USA, The Johns Hopkins University Press, 2007, p 135.
2 Akindele S.T, and Olaopa O.R, A critical assessment of the issue of a macro-paradigmatic influence, op. cit, p 91.
3 Stephen Toulmin, Return to politics Perestroika and Post-paradigmatic Political Science, Review essay, Political theory, Vol.31 No.6, (December 2003), p 836.

خلاصـــة الفصـــل الأول Summary

يمثل حقل السياسة المقارنة مجال واسع من الدراسات الأكاديمية التي تجمع كل من التجريبية والمعيارية سواء من حيث استخدام المناهج أو من حيث التطبيقات وارتباطها بالواقع وبالحياة السياسية كما هي أو كما يُراد لها أن تكون، فهذا الحقل يضم مجموعة متنوعة من الدراسات الجزئية، كدراسة الدولة و دراسة النظام السياسي والحكومة والعمليات والديناميات السياسية، وغير ذلك من المواضيع التي تكاد تكون غير منتهية في هذا الحقل.

ولقد أصبحت التوجهات المنهجية للحقل في النصف الثاني من القرن أهم من معالجة وايجاد الحلول للإشكالات السياسية، ويظهر ذلك بجلاء في حالة الإندفاع من طرف علماء السياسة المقارنة نحو استخدام الأساليب العلمية من أجل نقل الحقل إلى درجة يوصف فيها بالعلمية، عن طريق الدراسات التي كانت تبحث عن استكشاف انتظامات وقوانين عامة تحكم الظواهر والسلوك السياسي للأفراد والجماعات والمؤسسات، وكان من نتيجة ذلك أن همّش هؤلاء العلماء الكثير من الأولويات البحثية، فقد جعلوا تطوير المنهج البحثي على حساب الجوهرالحقيقي للدراسات السياسية المقارنة، الأمر الذي أفقد الحقل الكثير من بؤرة تركيزه الجوهرية.

وإذا كان حقل السياسة المقارنة قد برز كفرع مستقل له مجالاته البحثية المحددة وأهدافه الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها، ومنهجيته التي يتبعها، وذلك بداية من النصف الثاني من القرن العشرين، إلاّ أن مضامين مفاهيمه الرئيسية لم يكن من السهل تجاوزها، ويرجع الفضل في ذلك إلى تنوع جماعات البحث التي شكلت ما يشبه نماذج معرفية متنافسة، فالمناهج الجديدة لم يجتمع حولها كل علماء السياسة المقارنة وهو ما كان يؤهلها لكي تشكل ذلك النموذج المعرفي، بل إن رفض تلك المناهج العلمية كان منذ البداية، خاصة من طرف أنصار التوجهات المعيارية في البحث.

لا شك أن الزج بالأساليب العلمية بمختلف مناهجها في حقل السياسة المقارنة قد ساهم في تطوير الحقل، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء دورة التطور التي تميز أي حقل معرفي، كما أنه ليس من السهل أن تهيمن مجموعة بحث معينة على الحقل، لأن الأمر يتعلق بحقل معرفي له امتدادته التاريخية وعلاقات وارتباطات مختلفة بباقي فروع العلوم الإجتماعية، وأهم إشكالية هي ما تعلق بخصوصية الظاهرة السياسية ذاتها والعوائق الإبستيمولوجية التي تقف حائلا دون أن تكتمل دورة التطور تلك لتصل إلى حقل علمي خالص.

الفصل الثاني

المعالجة الإبستيمولوجية للمعرفة ودورها في حقل السياسة المقارنة

الفصـــل الثـــاني

المعالجة الإبستيمولوجية للمعرفة ودورها في حقل السياسة المقارنة

Epistemological examination of the knowledge and its role in comparative politics

المعرفة بصفة عامة هي حوار بين العقل والموضوع المستهدف، ودراسة المعرفة هي دراسة العلاقة بين الذات والموضوع، بين الفكر والوجود، أي كل ما يتصل بطبيعة وحدود الفكر في علاقته بالواقع، ومدى قدرة الفكر على معرفة العالم والواقع المحيط به، ولقد انقسم المفكرون إلى اتجاهين رئيسيين: الإتجاه المادي بكل فروعه (الحسية، التجريبية والواقعية، الوجودية ...إلخ)، والإتجاه المثالي بكل تشعباته (الظاهراتية، الذاتية، اللامادية ...إلخ)، وقد عكست كل هذه الإتجاهات نفسها على الدراسات السياسية كونها أحد مجالات المعرفة الإنسانية[1].

المعالجة الإبستيمولوجية للمعرفة في أبسط معانيها هي معالجة الحقل المعرفي من حيث سيرورة تطوره ومدى علميته، أو بمعنى أدق هي المعالجة العلمية للنشاط والتطور الفكري، فكل مجال معرفي يعتمد على المنهج العلمي يُعتبر علما بمقاييس الشروط الإبستيمولوجية للطرح العلمي ليصل إلى نتائج علمية يقينية، والمعالجة الإبستيمولوجية للمعرفة ترتكز على جملة من الإجراءات العقلية والعملية للتفكير العقلي في البحث والإستنباط حول مواد مُستهدفة بالبحث والتدقيق، وتلك الإجراءات العقلية هي ما يعرف بالمناهج العلمية في البحث والإستقصاء. ولكي تكون المعرفة علمية وتفرقة لها عن المعرفة العادية التي تُكتسب من خلال تجارب الحياة اليومية، يتعين أن يتوفر لها ثلاث شروط : شرط أول خاص بالهدف من نشاط البحث، وشرط ثانٍ يتعلق بالسبيل الذي يُتبع في نشاط البحث، وشرط ثالث يخص النتيجة التي يصل إليها البحث[2].

ولقد عالجت الرؤية الإبستيمولوجية للمعرفة في مجال الدراسات السياسية ثلاث مستويات من المعارف، فالأولى هي المعرفة السياسية البديهية التي يكتسبها الإنسان العادي أو الممارس للسياسة عن طريق تجارب معينة متعلقة بالسياسة، وثاني المستويات هي المعرفة السياسية الفلسفية التي هي رؤية لما ينبغي أن تكون عليه الأمور والظواهر السياسية، وآخر مستوى هي المعرفة العلمية للسياسة وتتمثل في الإستنباطات التي تم إثبات صحتها بواسطة التجربة أو صدقية التنبؤ وإثبات صحة الإفتراض؛ هذا من زاوية مستويات المعرفة السياسية أما من ناحية تطور تلك المعرفة فقد اختلف علماء السياسة ومؤرخي تطور العلم في نظرتهم حول عملية التطور والتفاعل المعرفي للعلوم، فمنهم من يرى بأن

---

[1] موسوعة السياسة، (عبد الوهاب الكيالي، وآخرون)، المجلد رقم 06، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1979، ص 234-235.

[2] محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، الإسكندرية: مطبعة التوني، 1993، ص 30.

لكل مرحلة زمنية تجاربها ومعارفها وثقافتها الخاصة بها، وهناك من يرى أن تطور المعرفة هو عبارة عن عملية تراكمية متصلة، في حين يرى آخرون أن المعرفة تتسم بالإنقطاع فترة والتواصل فترة أخرى، وهناك من ينكر هذا الإنقطاع وإزاحة المعارف السابقة وأن هناك دوران للمعارف، ولكل من هؤلاء حججه وبراهينه التي يستند إليها في طرح نظريته.

والسياسة المقارنة بوصفها أحيانا فرعاً "Field" معرفياً في العلوم السياسية وبوصفها أحيانا أخرى بعلم "Science" السياسة المقارنة قد تعرضت إلى عديد المراجعات الإبستيمولوجية التي كادت أن تعصف بالحقل في كثير من المرات، وهذا يدل بأن هناك علامات عديدة على أنها وقعت في أزمة حادة، بعض المشكلات لها تاريخ طويل، في حين أن بعضها الآخر يجب أن ينظر إليه على أنه أمر بديهي في تأسيس حقل علمي ليحظى هذا الحقل بالمكانة التي تليق به في الأوساط الأكاديمية. فما حققه واهتمامه المتواصل بالفهم العلمي للمعرفة السياسية، هذا الأمر جذب طيفاً واسعا من الأكاديميين من التخصصات الأخرى إلى درجة أنه لم تعد لا حدود لمجالاته ولا لأهدافه الفكرية وبؤرة لتركيزه تكون أكثر وضوحا، فما يبدو بالنسبة للبعض على أن التعدد والمزيد من التخصص هو أمر لازم لتطور الحقل، يبدو للبعض الآخر عدم اتساق وتشتت وتفكيك تدريجي لوحدة المنهج والموضوع.

وهناك الكثير من القضايا الأساسية لها صفة منهجية أوموضوعية وقعت تحت الجدال الشديد، ما بين الوضعية العلمية "Positivism" أوالنسبية "Relativism" أو الطرح الفلسفي لدراسة الظواهر السياسية، وأيضا الأهداف التفسيرية وتلك الخاصة بالشرح والتوضيح، بؤر البحث الجزئية والكلية، التأكيد على البنية والفاعلية، المناهج النظرية والإمبريقية، وهذا المد والجزر في حقل السياسة المقارنة يرجع في أساسه إلى النماذج المعرفية السائدة في الحقل وإلى جذور تلك النماذج، فبعض رواد السياسة المقارنة تجاهلوا الأصوات التي تنادي بالتريث البحثي واندفعوا باسم الطرح العلمي إلى توسيع الدراسات إما إيمانا منهم بلزومية ذلك أو مدفوعين لأهداف خاصة بأجندات سياسية أو انتصارا لأيديولوجيات معينة، كما يرجع الجدل أو الأزمة داخل الحقل إلى فشل العديد من الدراسات في تنبؤاتها أو إلى العجز التام في تحقيق نظرية عامة في السياسة المقارنة، كما لعبت التطورات السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية دورا مهما في التجاذب الذي حصل ومازال في حقل السياسة المقارنة، ولمعالجة ماسبق طرحه تم هندسة الفصل الثاني إلى أربعة مباحث تشمل ما يلي:

المبحث الأول: الدراسات السياسية ضمن إطار حركية المعرفة العلمية.

المبحث الثاني: التطور و التفاعل المعرفي : منظور إبستيمولوجي.

المبحث الثالث: تأثير المتغيرات غير الإبستيمولوجية على حقل السياسة المقارنة.

المبحث الرابع: أصول النماذج المعرفية السائدة في حقل السياسة المقارنة.

المبـــحث الأول

الدراسات السياسية ضمن إطار حركية المعرفة العلمية

Political studies within the dynamic of scientific knowledge

لقد نالت المصطلحات المعقدة التي تشوش الرؤى وترسم مشارف المفردات السياسية والتحليلية اهتمام "دوركايم" Emil Durkheim* فيقول:"في واقعنا المعرفي الحالي، لا نعرف تماماً ماهية الدولة أو السيادة أو الحرية السياسية أو الديمقراطية أو الإشتراكية ... إلخ، إذن على أحد أن يدفعنا إلى الشهادة زوراً عند استخدامنا لهذه المفاهيم طالما لم تتم صياغتها بشكل علمي، غير أن المعاني التي ترادف معانيها تتكرر دوماً في سجالات علماء الإجتماع، ويتم استخدامها باستمرار بثقة عالية، وكأنها تعبر عن أشياء بديهية معروفة ومعرّفة بشكل سليم، ولكنها في الواقع تثير المزيد من البلبلة وتوقعنا في زوبعة من المسلّمات والإسقاطات والرغبات الهلامية "[1]؛ وهذا يشير إلى أهمية وخطورة تغييب الطرح العلمي في الدراسات السياسية، وهو أمر أدى بالعلوم الإجتماعية والسياسية بعد الإنفصال التدريجي عن الفلسفة إلى تبني روح ومتطلبات علمية المعرفة عن طريق استخدام المناهج العلمية.

والعلوم السياسية كغيرها من علوم اجتماعية معينة، كعلم الإقتصاد والجغرافيا البشرية واللغة وغيرها، تأخذ أنظمة فرعية من الحقائق الإجتماعية والسياسية وتقوم بتحليل عناصرها، كلاً على حدى، وبالتالي فإنها تتجه إلى مستوى معين من الإختبار التجريبي، على أن هناك من يرى أن العلوم السياسية تنتمي إلى علوم اجتماعية شمولية، أوالتي تنظر للقضايا الإجتماعية والسياسية من منظور شامل مثل علم الإنسان، والتاريخ، وعلم الإجتماع، وكل هذه التخصصات كافة لا تختلف كثيراً على مستوى الإبستيمولوجيا، فالتباين النسبي بينها يكمن في الظروف التاريخية لمأسستها ضمن تخصصات أكاديمية، وليس إلى اختلافات جوهرية ضمنية[2].

والمعرفة في ضوء المعرفة العلمية كثيرا ما تطرح إشكالية بناء معارف علمية زائفة، والتي هي غالبا مجرد سِيَر ذاتية للحياة، وكثيرا ما اعتُبرت العلوم الطبيعية بمثابة النموذج الأمثل للمعرفة، والنموذج الأمثل للوضوح واليقين، ومن ثمَّ الإشارة إلى باقي ضروب المعارف الأخرى بالقياس إلى العلم من حيث أنه العلامة الإرشادية الهادية[3]. ومفهوم المعرفة ليس مرادفا لمفهوم العلم، فالمعرفة تتضمن معارف علمية وغير علمية، فكل علم معرفة، إلا أنه ليس بالضرورة أن كل معرفة علما، ويفرق الباحثون بين العلم والمعرفة على أساس المنهج التفكيري الذي من خلاله تُحصَّل المعرفة[4].

---

* Emil Durkheim (1858-1917): مفكر فرنسي، اهتم بالدراسات الإجتماعية، من أهم آثاره كتاب: (قواعد المنهج).

[1] روجر هيكوك، وآخرون، مرجع سابق، ص 12.

[2] نفس المرجع السابق، ص 15.

[3] مايكل كاريذرس، لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟ الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها، (ترجمة: شوقي جلال)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1998، ص 194.

[4] محمد عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص 05.

والمعرفة "Knowledge" الإنسانية متنوعة وهي تنتظم في مجموعة من العلوم "Sciences"، سواء كانت مجردة أو طبيعية أو إنسانية واجتماعية وغيرها، ولكل علم مادته ومجاله الخاص به، لذلك تختلف مناهج البحث من علم لآخر ورغم هذا الإختلاف والتباين بين العلوم إلا أنها تتفق في بعض الأسس والخصائص العامة التي تجعل من المعرفة علما[1].

ولقد عرف تاريخ الدراسات السياسية عدة أنماط معرفية وأشكال من البحث، كانت بدايتها فلسفية وتطورت مع الزمن لتأخذ أشكال ومناهج بحث معينة، فبالنسبة لأرسطو هناك شكلان رئيسيان للمعرفة: المعرفة العلمية "Scientific Knowledge" والذكاء العملي "Practical Intelligence"، وتشير المعرفة العلمية إلى امتلاك أشياء خالدة غير قابلة للفناء، وهذه الأشياء تشير إلى مبادئ تُعتبر صحيحة بطبيعتها ولا تحتاج إلى برهان لإثبات صحتها، ومن خلال هذه المبادئ من الممكن بناء نسق استدلالي "Deductive" من الفكر، وحيث أن المعرفة العلمية قادرة على توفير فهم شامل ودقيق وغير متغير حول ما ندرسه، فإن الذكاء العملي غير قادر على منح يقين مماثل عند تناول مجالات اهتماماته، ويتعلق الفرق بين ما يقدر على إنجازه كل من هذين النمطين في التفكير بالواقع الذي يدرسه كل منهما، فالعلم يدرس الطبيعة بينما الذكاء العملي معني بتلك الأعمال الجيدة في عالم الخبرة، وعالم الطبيعة الذي يدرسه العلم هو عالم توجد فيه علاقات لا تتغير، في حين أن الثبات "Constancy" بين العوامل التي تصنع خبرة الإنسان وخاصة في عالم السياسة لا يوجد بنفس الدرجة كما هو موجود في عالم الطبيعة، وذكر أرسطو في كتابه (علم الأخلاق) "Ethics" أن موضوعات البحث في علم السياسة تختلف وتتنوع بشكل كبير بحيث تبدو قائمة فقط على العرف وليس على الطبيعة[2].

وبعد الثورة التي أحدثتها العلوم الطبيعية بفضل استخدامها للمنهج العلمي حاولت العلوم الإجتماعية ومن ورائها العلوم السياسية أن تستفيد من تلك المناهج بأقصي طريقة ممكنة، وبعد قيام علم السياسة في أواخر القرن التاسع عشر اهتم حقل العلوم السياسية بطبيعة الدولة وأنماط تنظيمها وتطورها، فهناك التوجه المؤسساتي الذي ركز على دور الدولة، وهناك التوجه القصدي الذي يستبعد غائية التطور والطبيعة البشرية، ويرجح بدلاً من ذلك التركيز على توجه مبني على العمليات السياسية، الأمر الذي يعكس التحولات في هذا الإختصاص، وقد توسعت تطبيقات المنهج العلمي بعدها إلى اختبارات نظامية من منطلق مقارن وتعاقبي، وبمعادلات اختبار الفرضيات الكمية، وبعد الجهود المتنوعة لتطوير تفسيرات مرتكزة على العلم، مثل التحليل النسقي الذي سرعان ما ثبت أنه غير قابل للإختبار، تم تبني توجه أكثر تواضعاً لا يُغفل المعايير القيمية. وقد تجلى ذلك في الكم الوفير من النظريات متوسطة المدى، التي تأخذ بعين الإعتبار الأبعاد الفردية في النظم السياسية[3].

---

[1] محمد الصاوي مبارك، البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992، ص 05.
[2] ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، (ترجمة: ربيع وهبة)، القاهرة، 2000، ص95.
[3] روجر هيكوك، وآخرون، مرجع سابق، ص 21.

كما لعبت الدراسات البينية دورا مهماً في ترقية علم السياسة على الرغم من التداخل في كثير من الأحيان بين مختلف العلوم، ومن المستبعد كون الإختلاف بين كل من العلوم السياسية وباقي العلوم الإجتماعية يعود إلى التباين في التعريف وتوظيف تطبيق المنهج العلمي؛ بدلاً من ذلك، على الباحث الأخذ بعين الإعتبار الإعتبارات والإمتدادات ما وراء الأكاديمية التي يثيرها كل اختصاص، خاصة عندما يبالغ علماء السياسة في شرعنة علمية المعرفة السياسية أمام أنصارهم وممولهم؛ وفي هذا الإطار كثيراً ما يُنظر إلى العلوم السياسية باعتبارها منهجاً تطبيقياً عند كل من المحللين والفاعلين السياسيين، ويتم اعتبار هذه العلوم وحتى عرضها على أنها تملك القدرة على تنبؤ النتائج. ويبدو وكأن استمرارية الإطراء بهذا الحقل الإختصاصي مشروطة بهذا الدور التكهني، ويبقى على الباحثين عدم الإغفال عن مزالق التبعية لأجندات «علمية» بشكل مفرط[1].

أولا: المناهج التقليديـــة في مجال بحوث المعرفـــة

لقد توصل الإنسان على مر العصور إلى حقائق ومعرفة معينة عن البيئة المحيطة به مكنته من وصف وتفسير الكثير من الأحداث والظواهر الموجودة والتي تحدث من حوله، ومثل هذه المعرفة ساعدته لأن يكون أكثر فهما لبيئته وأكثر قدرة على التحكم فيها، وكان من الضروري إزاء تزايد الحقائق والمعرفة العلمية وتنوعها وسرعة تراكمها أن تصنَف وتنظم في بناء معرفي يتضمن هذه الحقائق وما توصل إليه العلماء من مفاهيم وقوانين ونظريات وتعميمات علمية[2]، ولقد استخدم الإنسان قديما أنماطا معينة من التفكير غير العلمي، مثل التفكير عن طريق المحاولة والخطأ والتفكير المنطقي وغيرها، واستطاع أن يحصل على إجابات ويصل إلى تفسيرات معينة للظواهر من حوله، ورغم ذلك فقد ظلت لقرون عديدة عاجزة عن توفير الحقيقة كما تدعمها الملاحظات الدقيقة للوقائع[3].

وتُعتبر آراء أرسطو في الفلسفة بمثابة نقطة تحول كبرى في التفكير الإغريقي والتفكير البشري بصفة عامة، ذلك بأن تلاميذته اتجهوا من بعده إلى دراسة الظواهر الإنسانية المختلفة وإلى العناية بها، على عكس ما كان يفعل الفلاسفة السابقون الذين وجّهوا جل عنايتهم إلى دراسة المسائل الطبيعية ولو بطريقة غير علمية، وقد اعتنى كل من أفلاطون وأرسطو بدراسة المجتمع الإنساني والنظم الحكومية، ومع ذلك فإن الطابع الفلسفي كان يغلب على هذه الدراسة لديهما[4].

وقد تطورت أساليب التفكير عبر العصور التاريخية المختلفة للإنسان لتتناسب مع قدراته ومستويات تفكيره والوسائل المتاحة له، ويمكن تقسيم مراحل هذا التطور إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي المرحلة الحسية حيث اعتمد الإنسان على تجاربه الحسية في التعرف على الظواهر

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 22.
[2] فاطمة عوض صابر، وعلي ميرفت خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط 01، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص 13.
[3] نفس المرجع السابق، ص 14.
[4] قاسم محمود، مرجع سابق، ص 282.

المحيطة به، واتسمت هذه المرحلة عموماً ببساطة ومحدودية تفكير الإنسان، والمرحلة الثانية هي التي تُعرف بالمرحلة الفلسفية التأملية وهنا بدأ الإنسان يفكر أكثر في الظواهر التي لا يمكن ملاحظتها وتتسم بالغموض والإبهام فتصدى لها ودرسها عن طريق "التأمل الميتافيزيقي"، وقد استمرت هذه الطريقة طويلا إلى غاية بداية تفكك الفلسفة مع بدايات عصر النهضة وعصر التنوير في أوروبا، وآخر مرحلة هي المرحلة العلمية التجريبية، حيث أخذ الباحثون في مختلف الظواهر وخاصة الطبيعية منها يربطون بين النتائج والمسببات ربطا موضوعيا، وتحليل المعلومات المتوفرة قصد الوصول إلى قوانين علمية ثابتة تُفيد في حل المشاكل ورفع اللُبس عن ماهو مبهم[1].

وفيما يخص المناهج التي استخدمها الإنسان والتي سايرت مراحل التفكير، فقد تطورت هي الأخرى مع الزمن، فمع إرهاصات تشكل المعرفة وبدايات اكتشاف الإنسان لمحيطه ومحاولاته لفهمه، اعتمد على منهج بسيط في البحث في الظواهر السهلة التفسير، أما الذي استصعب فهمه من تلك الظواهر فقد أرجعه إلى قوى خفية، وهذا المنهج أنتج معرفة بسيطة ومُفتقدة للحقائق العلمية وهو الأمر الذي كان سبباً في إخفاق الإنسان في فهم أغلب الظواهر، بعدها لجأ الإنسان إلى استخدام منهج الخبرة والتجربة البسيطة حين يواجه الظواهر والمشاكل التي تُعيقه فيستحضر تجاربه السابقة خاصة في المواقف المتشابهة، لكن هذا المنهج يفقد فعاليته في الظواهر المعرضة لظروف وعوامل مختلفة حتى وإن كانت متشابهة، ومع تطور التفكير البشري استحدث المفكرون والباحثون منهج القياس المنطقي والإستدلال "Deduction" الذي يعتمد في حكمه على الظواهر على القياس المنطقي أو الكشف عن الظروف التي تحكم الظواهر، وهو منهج يتدرج من الأعم إلى الأخص ويعتمد على الجوانب النظرية والمنطقية والمجردة في تفسير الظواهر بعيدا عن الجانب العملي التطبيقي[2].

ومع بداية العصر الصناعي توصل الباحثون إلى المنهج التجريبي أو الإستقرائي "Induction" الذي يرتكز على تتبع الجزئيات للوصول منها إلى أحكام عامة، وقد يكون هذا المنهج العلمي التجريبي نوع من النهاية لمسيرة الإنسان بالنسبة للمعرفة مقارنة بباقي المناهج، حيث استطاع أن يفسر ويفهم الكثير من الظواهر بل وحتى يتنبأ بها، وتم تحييد المعايير القيمية لأنه في مواقف اللامبالاة الأخلاقية لا تملك أي رابطة مع الموضوعية العلمية[3]، وأصبح العلم التجريبي يمثل عاملا من عوامل التكامل القوية في العلاقات الإنسانية، ففي المستوى الأساسي الأقصى يسعى العلم إلى إقرار الحقائق الكلية أي المعرفة العامة التي يتوافر بشأنها اتفاق في الآراء والتي ترتكز على أفكار ومعلومات يكون هدفها مستقلا عن ذاتية وأهواء الفرد، ويترتب على ذلك أن يكون تقدير المجتمع العلمي أو البنى الخفية للفرد والمجتمع بغض النظر عن الجنسية، أو الأصول العرقية أو جنسه أو معتقداته السياسية أو الدينية أو

---

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان: دار اليازوري العلمية، 1999، ص 22.

[2] نفس المرجع السابق، ص 24.

[3] Max Weber, The methodology of Social Sciences, USA, (Translated and Edited by Edward A.Shus and Henry A. Finish with a Foreword by Edward A. Shils), the free press, Glenco, Illinois, 1949, p 60.

الوضع الإجتماعي، بقدر ما تكون الأفكار والملاحظات وإنتاج المعرفة مقبولة إذا كانت صحيحة و مبنية على أسس علمية[1].

إذن فقد ارتبط تاريخ المنهج بتاريخ التفكير، ذلك أن البحث يعني التفكير والمنهج يعني الطريقة، وكل تفكير بدائي كان أو غير بدائي، أصيلا أو غير أصيل، لا بد من اعتماده على طريقة تساعده في الوصول إلى النتيجة، فالمنهج لازم التفكير منذ بدايته فإذن هو قديم قدم التفكير، وفي ضوئه يأتي التأريخ لنشوء وتطور الفكر البشري تأريخا لنشوء وتطور المنهج[2].

دور علم مناهج البـــحث "Methodology" في تطور المعرفـــة:

ينبغي الإشارة إلى أن مرحلة تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الإجتماعية والسياسية تعد مرحلة مهمة في سبيل فصل المعرفة الإنسانية ككل عن الرؤية الميتافيزيقية والإقتصار على الحدس الذهني الذي تميزت به الدراسات على مدى قرون من تاريخ المعرفة أو الإعتماد على منطق القياس الذي سيطر في القرون الوسطى حيث كان منهج "منطق القياس" يعتبر طريقة مضمونة للمعرفة العلمية الموضوعية مادام شكل القياس سليما، فكل ما ينتج من معرفة يصبح صحيحا منطقيا؛ ورغم القصور الكبير والواضح في هذا المنهج إلا أنه ظل سائدا لقرون وأعاق أي تقدم في مجال المعرفة الإنسانية، ولم تتخلص البحوث والدراسات الإجتماعية من هذا القصور إلا بفضل استقلال علم مناهج البحث "Methodology" عن المنطق الفلسفي ليصبح علما قائما بذاته، وأصبح أداة وأسلوب للبحث يستخدمه العلماء والمفكرين في مختلف مجالات المعرفة، ومن الذين اشتهروا في دراسة هذا العلم هو "ويليام هوول" *William Whewell الذي بحث بالتفصيل في علم المناهج العلمية، واهتم بوضع نظرية حول الإستقراء مستمدة من تاريخ العلوم التي اتفق العلماء على وصفها بالإستقرائية، وانتهى إلى أن تاريخ الإستقراء يدل على أن الإستقراء الذي يقوم به العالِم ليس برهانا قطعيا، بل هو طريقة أخرى للوصول إلى الحقيقة، وأن الأفكار تسبق التجربة التي تُعمم نتائجها فيما بعد، وما نعده حقائق أو وقائع اليوم كانت فروضاً بالأمس، إن وقائعنا ماهي إلا نظريات قد تحققت[3].

وأصبح لكل علم من العلوم أو حتى فروعها مناهجها الخاصة بها والتي قد تشترك فيها بقية العلوم، خاصة الإجتماعية والسياسية وحتى العلوم الطبيعية من حيث المفاهيم والتصورات وأدوات البحث العلمي وأساليب التحليل، ومن هذا المنطلق اعتُمدت القاعدة العلمية التي مفادها أن كل علم يُعرف بموضوعه ومنهجه الخاص به. ومن حق العلوم الإجتماعية أن تحدد بنفسها منهجا بحسب موضوعها، فالعلوم تنطلق من أعم مفاهيم المنهجية، وتسعى إلى تطبيقها على مواضيعها الخاصة

---

[1] جون ديكنسون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي، (ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو)،الكويت : سلسلة عالم المعرفة، 1987، ص 37.

[2] عبد الهادي الفضلي، أصول البحث، بيروت: دار المؤرخ العربي، 1992، ص 13.

[*] Whewell William (1794-1866): باحث إنجليزي في علم المناهج العلمية، بحث في تطور العلوم، ألف في عديد العلوم والفلسفة، من أهم كتبه (تاريخ العلوم الإستقرائية: من أقدم الأزمنة حتى الزمن الحاضر، 1837)، (فلسفة العلوم الإستقرائية: مؤسسة على تاريخها، 1840)،(تاريخ الأفكار العلمية، 1858).

[3] موسوعة الفسلفة، (عبد الرحمان بدوي)، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ص 569.

فتصل بذلك إلى أن تنشئ في ميدانها المختص مناهج ومبادئ أكثر دقة على غرار ما حصل بالنسبة إلى العلوم الطبيعية، والظواهر الإجتماعية والسياسية هي بمثابة معطى أولي وأساسي لتطبيقات المنهج العلمي، فالظواهر الطبيعية تُفسَّر والحياة الإجتماعية ككل تُفهم.

والعلم الباحث في المنهج أو المناهج يُسمى علم المناهج "Methodology"، وإذا كان المنهج كما رأينا من قبل هو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، فإنه من الممكن أن نفهم هذا اللفظ بمعنى عام، فتدخل تحته كل طريقة تؤدي إلى غرض معلوم نريد تحصيله، وللدراسات على اختلافها مناهج، ولكن المنهج كما نريده هنا لا يطلق بهذا المعنى العام، بل يجب قصره على الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم النظرية، وتبعا لاختلاف هذه العلوم، تختلف المناهج[1]، لكن ظهرت جدلية دامت طويلا بين القائلين أن البحث في المنهج العلمي يجب أن يقدم تعاليم عامة يستوجب اتباعها من قبل كل العلماء وذلك من منطلق وحدة العقل الإنساني، وبين القائلين أن البحث في المنهج العلمي يجب أن يراعي خصوصية كل علم أو أحد فروع المعرفة وذلك مراعاة للإختلاف الطبيعي.

ورأى "كلود بيرنالد" Claude Bernard* أن العلم لا يُحصّل في المخبر ووفقا للحاجة العلمية، وثانيا أن العلم يجب ألا يسبق في ذهن العالِم بمذهب فلسفي معين يسير وفقا له في أبحاثه، وثالثا أن المناهج تختلف باختلاف العلوم؛ وتطوير علم مناهج البحث لا يقتصر على الباحثين فيه فقط، بل هي مهمة باقي العلماء في جميع الإختصاصات، والدليل أن كلود برنارد نفسه قدم لنا في كتابه (المدخل إلى دراسة الطب التجريبي) نظاما من التعاليم والقواعد العامة التي لا تقتصر على العلم التجريبي بل تصلح أيضا لتستفيد منها بقية العلوم، حتى كان لهذا الكتاب أثر في تقدم المناهج والدراسات العلمية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ووحدة المنهج من حيث أنه منهج علمي يصلح لأن يكون مرجعية لكل فروع المعرفة التي يُراد لها أن تتسم بالعلمية، بل وقد يلتقي الفيلسوف والعالِم في خط مشترك من أجل الكشف عن الطرائق العامة التي يسلكها العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة[2].

ثانيا: خصائص المعرفـــة العلميـــة وإشكالية تطبيقها على الظواهر السياسيـــة

العلوم الإمبريقية ليس بإمكانها أن تُخبر أي واحد بماذا يجب عليه أن يفعل، لكن على العكس من ذلك فهي تخبره بماذا بإمكانه أن يفعل، وفي بعض الظروف الخاصة بما الذي يتمنى أن يفعله[3]، ويتميز الإنسان بالعقل والتفكير الذي يستخدمه في مختلف النشاطات العقلية التي يقوم بها من تصور

---

[1] عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 07.

[*] Claude Bernard : (1813-1878)، عالم فيزيولوجي وطبيب فرنسي، اشتهر بتأسيسه للبحث التجريبي في البيولوجيا وذلك عن طريق أبحاثه في العديد من وظائف الجسم، من أهم كتبه (المدخل إلى الطب التجريبي) 1885.

[2] نفس المرجع السابق، ص 10-12.

[3] Max Weber, op. cit, p 54.

وتخيل وحكم وغير ذلك، فلم يصل إلى ماوصل إليه من تقدم وتطور إلا بفضل النشاط الفكري، وهذا يدل على أن تطور سلوك الإنسان ورقيه تابع لتطور فكره، غير أن التفكير الذي مكّن الإنسان من بلوغ أعلى درجة في التقدم والرقي الحضاري هو التفكير العلمي، والذي هو البحث في الظواهر المختلفة (طبيعية، بيولوجية، إنسانية) من أجل اكتشاف العلاقات الثابتة التي تتحكم فيها، أو القوانين التي تفسرها التي هي أصدق تعبير عن المعرفة العلمية وخصائصها.

ولقد وضّح "كومت" Auguste Comte أن الوصول إلى المعرفة العلمية يمر بثلاث مراحل، أو كما سمّاها بقانون الأحوال الثلاثة، حيث أن التفكير البشري، أو أي فرع من فروع المعرفة يمر على التوالي بثلاثة أحوال نظرية متباينة: الحالة اللاهوتية أو الوهمية، والحالة الميتافيزيقية أو التجريدية، والحالة الوضعية أو العلمية؛ ففي الحالة اللاهوتية، التفكير البشري الذي يوجه أساس بحوثه نحو طبيعة الكائنات الصميمية والعلل الأولى والغائية لجميع ما يصيبه، وبكلمة واحدة نحو المعارف المطلقة، ويرى الظواهر على أنها نتائج لعمل مباشر ومتواصل تقوم به ذوات خارقة للطبيعة لا تخضع لأي قانون أو فهم واقعي بإمكان العقل البشري حصره وتفسيره، وفي الحالة الميتافيزيقية التي ليست في صميمها إلا مجرد تحول عام للحالة الأولى يعوض الذوات الخارقة للطبيعة بقوى مجردة كيانات حقيقية وتجريدية مداخلة لمختلف كائنات العالم، وتُعتبر على أنها قادرة على أن تُحدث بذاتها جميع الظواهر الملاحظة، التي يتمثل تفسيرها في أن يُسند إلى كل واحدة منها الكيان الذي يطابقها، وأخيرا في الحالة العلمية[1]، فإن الفكر البشري الذي يعترف باستحالة الحصول على أفكار مطلقة، يهتم فقط بالكشف عن حقيقة الظواهر الواقعية، بواسطة الإستعمال المنظم للإستدلالات والملاحظة، وعن القوانين الحقيقية أي علاقاتها الثابتة في التباين والتشابه، فتفسير الحوادث المقصور عندئذ على حدود الواقعية، لا يعود منذئذ على سوى العلاقة القائمة بين مختلف الظواهر الجزئية، وبعض الظواهر العامة التي يعمل تقدم العلم على التقليل من عددها شيئا فشيئاً.

ولقد أرجع "دافيد هيوم" David Hume* الذي اعتنق المذهب التجريبي المعرفة الإنسانية إلى مصدرين أساسين هما: الإحساس "Sensation" والأفكار "Ideas"، ونعني بالإحساس مانطلق عليه الآثار الحسية للحواس أو الإنطباعات "Impressions"، وهناك وراء الحواس عقل لا بد أن يكون قد جُهز بقوالب تنصب فيها مادة الإحساسات فتُكوّن بذلك علماً سوياً، أما الإدراكات فهي آثار حسية، أو أفكار ومعاني أو علاقات، وكل من القسمين إما بسيط أو مركب ثم يعودان مرة أخرى إلى الإحساس والتفكير[2]. وفصّل هيوم كيفية انتاج المعرفة ورأى أنها تكمن في العلاقة التي تربط بين الأفكار أو

---

[1] The Encyclopedia OF political science, (Thomas George Kurian, and others), op. cit, p 292.

[*] David Hume (1711-1776): فيلسوف ومؤرخ إنجليزي، وأبرز ما اشتهر به في نظريته حول المعرفة هو آرائه في العلية causation في كتابه (بحث في الطبيعة الإنسانية).

[2] إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2000، ص 327.

الأشياء وضرورة الكشف عنها، ويرى بأن العِلل هي متصلة فيما بينها ولو تباعدت المسافة بين الأشياء سواء كان البُعد زماني أو مكاني، وحتى إذا لم نستطع اكتشاف تلك العلاقة علينا أن نفترض وجودها، وبالتالي فعلاقة الإتصال "contiguity" أساسية وجوهرية لاستنباط العلاقة بين العلة والمعلول[1]، وجعل "هيوم" موضوعات المعرفة نوعان رئيسيان: العلوم الرياضية والمنطقية وأطلق عليها إسم علاقات بين الأفكار، والعلوم الطبيعية وأفكارنا العملية عن حياتنا اليومية ويسميها أمور الواقع، فالأولى معرفة يقينية ولا يتوقف يقينها وصدقها على الملاحظات الحسية أو التحقيق التجريبي وإنما على القدرة العقلية على البرهنة، أما الثانية فيتوقف صدقها على الملاحظات الحسية والتجريب[2]، وصدقها احتمالي وتحتها تقع تقريبا كل العلوم الإجتماعية بما فيها العلوم السياسية بجميع فروعها. فالإختلاف المنطقي بين المعرفة الوجودية التي هي معرفة الوجود وماذا يوجد بالفعل في الواقع، وبين المعرفة الأخلاقية أو القيمية التي هي معرفة ما الذي ينبغي أن يوجد أو يكون عليه الواقع[3].

وللمعرفة العلمية جملة من الخصائص تميزها عن باقي المعارف، فالعلم كان قديما يبحث في كيفيات الظواهر والأشياء ويستند في تحديدها إلى مفاهيم فلسفية كالجوهر والعرض والماهية، أو إلى معايير أخلاقية قيمية وعرفية، وتقليديًا الدراسات العلمية للسياسة كانت تشترك مع اقتراب الحياد القيمي للسياسة، وذلك للكشف عن ماهو موجود وليس ما يجب أن يكون، والإختلافات تكمن في أن العلوم الوضعية انفصلت عن المعتقدات المُهندسة اجتماعياً، أو من المسائل الناتجة عن الفلسفة السياسية، ومعظم علماء السياسة المعاصرون حاولوا الإرتكاز على الدراسات الإمبريقية بعيداً قدر الإمكان عن النظريات القيمية والمعيارية[4].

ولكن العلم اليوم تجاوز هذه النظرة الكيفية وعوضها بنظرة كمية وأصبح ينظر في العلاقات القائمة بين الظواهر وصياغتها صياغة رياضية مجردة من الإنطباعات الحسية، ولم يبق العلم عند تحويل الكيفيات إلى كميات، بل تعداه فأصبح في الإمكان تحويل المفاهيم العلمية إلى بعضها البعض؛ والعلم يتخذ من دراسة الظواهر وسيلة للكشف عن القوانين التي تتحكم فيها، إلا أن العلماء في الواقع لا يدرسون سوى بعض الظواهر ويستخلصون منها أحكاما جزئية ثم يعممون هذه الأحكام ويطبقونها على كل الظواهر الأخرى، ومعنى هذا أن المعرفة الجزئية للظواهر لا تعبر في ذاتها عن العلم بل لا بد من ربطها بمعارف جزئية أخرى من أجل الكشف عن القانون العام الذي يصدق على كل الظواهر ويسمح بالتنبؤ بها مستقبلا، فالمعرفة العلمية إذن تتميز بالكلية والشمول، لأن العلم يتبع مناهج مستقلة عن مختلف التأثيرات الذاتية التي هي مصدر الإختلاف والتناقض في المعارف، وهذه المناهج هي في

---

[1] موسوعة الفسلفة، (عبد الرحمان بدوي)، المجلد الثاني، مرجع سابق، 1984، ص 615.
[2] إبراهيم مصطفى إبراهيم، مرجع سابق، ص 336.
[3] Max Weber, op. cit, p 51.
[4] John Gerring and Joshua Yesnowitz, A Normative Turn in Political Science, Polity , Northeastern Political Science Association, Vol.38, No.01, (January, 2006), p 102.

متناول جميع العلماء بحيث يستطيع أي عالم أن يتحقق من النتائج التي توصل إليها غيره، ولهذا كانت المعرفة العلمية قابلة للإنتشار والإمتلاك.

والنظرة التاريخية للعلم تبين أنه في تطور مستمر، فهو يختلف من عصر إلى عصر، ومن مرحلة إلى مرحلة، إذ لا يكاد يقطع مرحلة إلا ويحاول مغادرتها ولا يطمئن إلى معلومات مكتسبة إلا ويحاول اكتشاف ما فيها من نقص، وتطور المعرفة العلمية كانت بعد صراع شديد مع حالة المعرفة السائدة والسابقة التي حاربت الكثير من الرؤية العلمية التي تحاول فهم الموجودات، إلا أن هذا التطور يُعزى أيضا إلى توحد التطورية الأخلاقية والوضعية الإمبريقية التاريخية التي أوجدت مواقف صلبة في العلوم، هذه المواقف أنشدت تجريد الأعراف الأخلاقية للتشكيلات المعرفية السابقة والدفع بها باتجاه المجال الأخلاقي الخاضع للتجربة، وذلك لمنح محتوى مستقل للأعراف القيمية أملا أنه بتلك الوسيلة ستقام حالة من العلوم القيمية متحدة مع التأسيسات الإمبريقية[1]، والمعرفة العلمية ليست ثابتة أو مطلقة، بل متغيرة وتختلف من مرحلة إلى أخرى كمًّا وكيفاً، أي أنها تعكس واقعا حضارياً وتاريخياً معينا، وانتصار النزعة العلمية حدث كثورة ضد الفلسفة وليس ضد العقل والفكر وإنما كذلك ثورة ضد النظرية التي تحدّ من الفكر[2]، والدليل على ذلك هو أن قوانين العلم في العصر الحديث تختلف اختلافا أساسياً عن القوانين التي كانت سائدة في العصور السابقة، بل إن قوانين العلم الحديث نفسها عرفت تغيرات وتطورات كثيرة، فالمعرفة العلمية في تجديد مستمر وبالتالي فهي نسبية.

إن الخصائص العامة للمعرفة العلمية هي نتيجة للجهود المضنية التي يبذلها العلماء على اختلاف تخصصاتهم، ولكن هذه الجهود مبنية على شروط أخلاقية وعقلية وهي ما يُعبر عنها بالروح العلمية التي هي جملة من الصفات والخصال التي ينبغي أن تتوفر في العالِم، وهي مقومات عامة تتمثل في حب الإطلاع والمعرفة والشجاعة الفكرية والثبات والصبر، فهذه المقومات هي صفات أخلاقية توفرت عند كبار العلماء، والأمثلة كثيرة على ذلك فهم جميعا أحبّوا المعرفة ومنهم من قتل في سبيل ثباته على رأيه ولا أدلّ على ذلك من المحاكم التي أقامتها الكنائس في أوروبا في أواخر القرون الوسطى والتي كانت نتيجتها إعدام الكثير ممن تجرأوا على اللاهوت الديني بأطروحاتهم على بعض الظواهر الطبيعية والعلمية، فالعلماء واجهوا مختلف المشاكل والصعوبات التي اعترضت سبيلهم، والعبرة من سلوك هؤلاء العلماء وأمثالهم هو أن الحقيقة العلمية لا تنكشف إلا للمجدين المخلصين في طلبها.

وفيما يخص المقومات الخاصة فهي تتمثل في الصفات العقلية التي يجب أن يتصف بها الباحث العالِم، كالموضوعية التي هي نقيض الذاتية، والذاتية تتمثل في مختلف الميول والرغبات والأهواء والإنفعالات ومختلف المعتقدات والآراء الشخصية، ولهذا فالموضوعية هي التجرد من كل هذه

---

1 Max Weber, op. cit, p 52.
2 Karl Mannheim, The American science of politics: Its Origins and Conditions, USA, the Taylor & Francis e-Library, 2001, p 213.

العناصر التي تتصف بها الذاتية، والموضوعية هي تجسيد لحدة العقل وفعاليته وهي رؤية صارمة للظواهر وخالية من كل تعصب وتحيز وبعيدة عن جميع الآراء المُسبقة والآراء الشائعة؛ ومن المقومات الخاصة أيضا الإيمان بالوضعية التي تستوجب اعتبار الظواهر المشاهدة كمصدر وحيدة للمعرفة، فهي تجبر الباحث على التقيد بالظواهر موضوع الدراسة وتمنعه من التساؤلات الميتافيزقية المتعلقة بمبادئ الظواهر، كمبدأ الوجود ومبدأ الغائية، وهذا يعني أن الوضعية تقتضي الوقوف عند الظواهر وعدم مجاوزتها، بحيث أن التفسير لا ينبغي أن يكون بالعوامل الغيبية، وإنما يجب أن يكون بالظواهر الحسية، أي تفسير ظاهرة بظاهرة أخرى وهذا معناه أن الباحث العالِم لا يبحث في العلل الأولى للأشياء، ولا عن غايتها النهائية، بل يبحث عن الظواهر الواقعية ويعمل على ربطها بعضها ببعض بعلاقات مباشرة؛ فكل معرفتنا تبدأ مع التجربة لأن قدرتنا المعرفية لن تسيقظ إلى العمل إن لم يتم ذلك من خلال مواضيع تصدم حواسنا، فتسبب من جهة حدوث التصورات تلقائيا، وتحرك من جهة أخرى نشاط الفهم عندنا إلى مقارنتها، وربطها أو فصلها، وبالتالي إلى تحويل خام الإنطباعات الحسية إلى معرفة بالموضوعات تسمى التجربة[1]. كما يستوجب على الباحث الإعتقاد في الحتمية التي هي الإيمان بأن جميع الظواهر خاضعة لقوانين طبيعية ومقيدة بشروط معينة، وإذا كانت غاية التفكير العلمي هي الكشف عن العلاقات الثابتة التي تتحكم في الظواهر، فإن هذه الغاية لا تتحقق إلا إذا اعتقد العالم في حتمية تلك الظواهر، أي أنها مقيدة بشروط معينة، وأن تكرارها يؤدي إلى تكرار الظواهر المتعلقة بها، فالإعتقاد في الحتمية هو أساس قيام العلم، إذ لو اعتقد العلماء في في خضوع الظواهر لمبدأ الصدفة أو الإحتمال، لما بحثوا في الظواهر ولما استطاعوا أن يكشفوا قوانينها.

والمعرفة العلمية تستوجب توفر النزعة النقدية للباحث التي يجعله يتشكك في ملاحظاته وفروضه وفي النتائج المحصلة، فلا يعلن عنها إلا بعد النقد والتمحيص، إن العالم يشك في نفسه وأحكامه وهو بهذا يتجاوز السذاجة والتصديق السريع، ومعنى هذا أن العالِم محكوم عليه بالتواضع، فلا يعتقد بأن نتائجه نهائية وغير قابلة للنقاش والنقد وحتى الرفض، بل الإعتقاد السليم والأنسب يتمثل في إمكانية مراجعتها وتنميتها من قبل علماء آخرين.

إن التطور الذي عرفته العلوم الطبيعية في العصر الحديث، والتقدم الذي أحرزته في القرن التاسع عشر جعل منها نموذجا لكل معرفة تتوخى الضبط والدقة واليقين مما أدى إلى توسيع نطاقها وطرح إمكانية تطبيق المنهج العلمي التجريبي على دراسات أخرى تخص عالم الظواهر الإجتماعية والسياسية؛ وفي مثل هذه البيئة ظهرت حركة التجريب في العلوم الإجتماعية، وقد صارت مسألة التجريب هذه مرادفة للتطهير المنهجي، ومع وجود حركة التجريب المنطقي والفلسفة اللغوية التي تبعتها أدت إلى نمو كبير في الحركة الفكرية والتي كانت ترى بالإنفصال الكامل بين القيم "values"

[1] إيمانويل كانط، نقد العقل المحض، (ترجمة: موسى وهبة)، لبنان: مركز الإنماء القومي، بدون تاريخ الإصدار، ص 45.

والحقائق "facts"[1]، إلا أن العلوم الإجتماعية كعلوم إمبريقية للمجتمع لها إخفاق واسع، فلم تقدم حلولا واقعية لحصر المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وطُرحت مسألة إنشاء مدارس تقدم معرفة قابلة للتطبيق، لكن هذا لا يعني أن تلك العلوم ليس لها تأثير على المحاولات العامة، بل على العكس فتأثيرها اليوم موجود في كل المستويات خاصة في الخطاب السياسي[2]. وبالفعل فقد تحقق هذا المسعى وظهرت العلوم الإجتماعية ومنها انبثقت العلوم السياسية وتعددت فروعها، واستعارت من العلوم الطبيعية مبادئها ومفاهيمها وأساليبها في الكشف عن النظام الذي تخضع له الظواهر، ويبقى الإختلاف فقط من حيث الموضوع وليس من حيث المنهج، فموضوع العلوم الإجتماعية والسياسية يختلف اختلافا كبيرا عن موضوع العلوم الطبيعية، ولهذا عارض الكثير من الباحثين في بداية القرن العشرين قيام العلوم الإجتماعية، لأن للظواهر الإنسانية خصوصيات تحول دون تطبيق المنهج التجريبي عليها.

إن دراسة الظواهر السياسية بنفس الكيفية التي تُدرس بها العلوم الطبيعية أو بعض العلوم الإجتماعية التي حققت نجاحات علمية، قد طرحت على علماء السياسة أكثر من مشكل، منها ما يتعلق بصعوبات في المنهج الذي يجب أن يسلكه عالِم السياسة، وأخرى تتعلق بالموضوع لكون الباحث والمواضيع قيد الدراسة شئ واحد، أو كذلك للعقبات المعرفية وهي مرتبطة بالمجال المعرفي للعلوم السياسية، إضافة إلى التقدير الكمي أو تكميم النتائج المتحصل عليها. لذلك اصطدمت النزعة العلمية والنزعة الوضعية اللتان كانتا تدّعيان معرفة الواقع معرفة موضوعية بصعوبات كبيرة في مجال العلوم السياسية، وجاءت الثورات في العلوم السياسية من أجل أن يكون الحقل أكثر علمية بنمط صارم وأكثر نجاحا في البحوث، تلك الثورات حدثت كرد فعل للإنعطافات الخاطئة منذ البداية وجاءت لتصحيح تلك الأخطاء، والعلوم السياسية والسياسة المقارنة انقسمت على نفسها بسبب المراجعات الراديكالية للحقل سواء كانت مراجعات كلية أو جزئية[3]، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين عندما تبنت الدراسات السياسية المذهب السلوكي وحاولت تطبيق الرؤية العلمية على الظواهر السياسية، إلا أنها فشلت في معظم النتائج، وهو ماجعل الكثير من علماء السياسة يتخطون في نهاية الأمر الأبعاد العلمية، ويتجهون أكثر نحو الفهم الموضوعي لخصائص الظواهر السياسية.

وكل ذلك كان بسبب الإنطلاقات الخاطئة للعلوم الإنسانية بصفة عامة، وهذا فيما يخص طبعا الدراسات العلمية وليس باقي الدراسات، فأول ما ينبغي أن نلاحظه أن العلوم الإنسانية لم ترث حقلا معينا مرسوم المعالم، ومن الممكن أن يكون قد دُرس في خطوطه الكبرى، إنما بقي بورا، وتطويرها استنادا إلى مفاهيم علمية أو مناهج وضعية، فالقرن الثامن عشر والتاسع عشر لم يترك للعلوم الإنسانية مساحة موضوعها الإنسان أو الطبيعة الإنسانية حيزا رُسمت حدوده من الخارج، لكنه بقي فارغا،

---

[1] محمد نصر مهنا، الإتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 65.

[2] Frank Fischer, beyond empiricism: policy inquiry in post positivist perspective. Policy Studies Journal, Vol.26, NO.o1, (spring, 1998), p 129.

[3] Harry Eckstein, Regarding Politics Essays on Political Theory, Stability, and Change, op. cit, p 04.

وتكون مهمة تلك العلوم هي الإحاطة به وتحليله، فالحقل المعرفي الذي تدور العلوم الإنسانية في فلكه أو المجال الإبستيمولوجي لم يُفرض سلفاً، فليس هناك من فلسفة، أو علم تجريبي مهما كان نوعه في القرنين الثامن والتاسع عشر صادف شيئا يشبه الإنسان في طبيعة نشاطاته، ولم تكن العلوم الإنسانية لتظهر عندما تقرّر تحت تأثير عقلانية ملحة أو مشكلة علمية لم تلاق حلا، إدخال الإنسان طوعا أو كرها وبنجاح نسبي في عداد المواضيع العلمية[1].

لا شك أن البروز التاريخي للعلوم الإنسانية حصل بالتزامن مع مشكلة ما، أو حاجة ملحة، أو عقبة نظرية كانت أم علمية، وكان بالطبع لا بد من ظهورمعايير فرضها المجتمع الصناعي، وما أعقب ذلك من تأسيس لمرجعيات معينة استطاعت أن تفسر لماذا تركبت هذه العلوم وفق ظرف معين، فإن إمكانية وجودها الذاتية، وظاهرة تحول الإنسان الخالصة، فردا أو مجتمعا، إلى موضوع للعلم لأول مرة منذ ظهور البشرية وانتظامها في مجتمعات، وكل هذا لا يمكن اعتباره ولا معالجته كظاهرة، بل إنه حدثٌ في نسق المعرفة[2]. وإذا كان العلم يقوم على الموضوعية والملاحظة والتجريب، وعلى السببية والحتمية فإن تطبيق هذه المبادئ على الظواهر الإجتماعية والسياسية أمر صعب للغاية، لأن لهذه الظواهر خصوصيات لا يمكن تجاوزها، فهي تتميز بالذاتية والتغير وغير قابلة للملاحظة والتجريب وتفلت من قبضة السببية والحتمية؛ وفي مقابل هذا وُجد موقف آخر يدافع عن قيام العلوم الإجتماعية والسياسية، لأن اختلاف ظواهرها عن الظواهر المادية لا يعني في نظر أصحابه استحالة تطبيق المنهج التجريبي وإنما يعني صعوبة تطبيقه بكيفياته الأصلية، ولهذا لجأ الباحثون إلى تكييف مبادئه وقواعده مع ما يتناسب وطبيعة الظواهر الإجتماعية والسياسية. وعلى هذا الأساس أصبحت تلك الظواهر قابلة للملاحظة والتجريب والتفسير العلمي. فهذه العلوم كان لها مشروع ثابت، ولو كان مؤجلا بعض الشئ، يهدف إلى إعطاءها شكلا رياضياً، أو إلى اللجوء إلى مثل هذا التشكيل، على أحد المستويات على الأقل، فهي تعمل وفق نماذج أو مفاهيم مستوحاة من البيولوجيا والإقتصاد وعلوم اللغة، وتسعى في النهاية إلى استطلاع المظاهر التجريبية[3].

طبيعـــة الظواهر السياسيـــة والعوائق الإبستيمولوجيـــة:

تتميز الظواهر السياسية مقارنة مع غيرها بنوع من التعقيد، فهي ذات طابع مرن وغير قابل للملاحظة، ولها امتدادات متداخلة يصعب فصل بعضها عن بعض، فلا يمكن عزل ماهو نفسي عن ما هو اجتماعي أو سياسي والعكس صحيح، ويظهر تعقيد الظوهر السياسية أكثر في مستوى تداخلها مع ظواهر أخرى تتشارك في نفس مسببات الظاهرة السياسية أو في حصول نتائجها، بالإضافة إلى عدم الثبات والإستقرار، إذ التغير صفة ملازمة للظاهرة السياسية، وهناك العديد من الصفات قد تم التطرق

[1] ميشال فوكو، الكلمات والأشياء، (ترجمة: مطاع صفدي وآخرون)، لبنان: مركز الإنماء القومي، 1990، ص283.
[2] نفس المرجع السابق، ص 284.
[3] نفس المرجع السابق، ص 285.

إليها فيما سبق. وهذا على عكس الظاهرة الطبيعية أو البيولوجية التي طبقت المنهج العلمي التجريبي ونجحت فيه إلى أبعد الحدود فهي تكاد تخلو من مثل هذه التعقيدات، وتداخلها لا يمنع من عزلها بعضها عن بعض، بينما الأمر على العكس من ذلك في الظواهر السياسية لأن ما نحكم به على ظاهرة معينة في موقف معين يصعب أن نطلق نفس الحكم على نفس الظاهرة في موقف آخر حتى وإن كان التشابه في أدق التفاصيل، وتقريبا كل بحوث العلوم الإجتماعية يشوبها الشك حول النظريات الجديدة وبالأخص عند اختبارها، وهذا التململ مبني على كل من التخمينات والحدس من جهة والنواقض والتفنيدات من جهة أخرى، وللأسف فمنهجية العلوم الإجتماعية تركز غالباً على التفنيدات[1]، والظواهر الإنسانية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة متنوعة وقوانينها متعددة، فحتى على مستوى الفكر والفلسفة المقارنة لا يمكنها أن تقبل بمنهج يختزل كل وجهات النظر فلسفة واحدة[2]، فكيف بمنهج أحادي يطبق على جميع الظواهر السياسية؛ وبالتالي فتطبيق المنهج العلمي على الظواهر الطبيعية وما شابهها يكون أسهل من تطبيقه على الظواهر السياسية، لأن الظواهر الأولى خارجة ومستقلة عن البيئة التي تدرسها، في حين أن الظواهر الثانية مرتبطة أشد الإرتباط بالعالم والمحيط الذي يبحثها.

ولعل من أكبر العقبات الإبستيمولوجية التي تعترض علمية البحوث والدراسات السياسية هي الباحث السياسي نفسه وارتباطاته القوية مع أواصر الذاتية، المعايير القيمية والأيديولوجيا، فهذه الصفات الثلاث من أكبر المعوقات التي تكبل علماء السياسة وتجعلهم عاجزين أمام إنجاز دراسات تتوخى الطرح العلمي، على أنه يجب ألاّ نغفل بأنه ليس بالضرورة بأن كل طرح علمي في دراسة الظواهر السياسية سيؤدي إلى صدق النتائج، فأحيانا تغييب تلك العقبات هو ما يؤدي إلى نتائج غير واقعية، وهذا ما يجعل دراسة الظواهر السياسية أمر في غاية الصعوبة إن لم تكن مستحيلة، وهذا بسبب الميزات الفريدة التي تخص الظواهر السياسية وعلماءها على حد سواء.

والذاتية "Subjectivity" التي هي عكس الموضوعية "Objectivity"، هي ما يتعلق بذات الباحث وصلتها بموضوع البحث، فإذا كان موضوع البحث العلمي يقوم على استقلال الذات عن الموضوع، فإن هذا المبدأ لا يمكن تحقيقه بنفس الكيفية التي تتحقق بها في العلوم الطبيعية، وذلك لأن الباحث في الظواهر السياسية لا يستطيع أن يتجرد من ميوله ورغباته وآرائه الخاصة أثناء عملية البحث، فهو إذن باحث في الوقت الذي يكون فيه موضوع البحث، أو هو موضوع البحث في الوقت الذي يكون فيه باحث، وهكذا تتسرب عناصر الذاتية إلى ساحة بحوثه وتتداخل معارفه السابقة مع المعارف العلمية التي يتوصل إليها، فمن الصعب عليه أن يفهم الظواهر السياسية التي يدرسها دون أن يتأثر في ذلك بآرائه الخاصة عنها، بل إن بعض مناهج العلوم السياسية ذاتية وأكثر من ذلك متحيزة

[1] John Gerring, Case Study Research Principles and Practices, UK, Cambridge University Press, The Edinburgh Building, Cambridge, 2007, p 39.
[2] Fred Dallmayr, Beyond Monologue: For a Comparative Political Theory, Perspectives on Politics, Vol.02, No.02, (June, 2004), p 251.

عرقيا، كما هو حال بعض الدراسات التي تتبنى منهج المقارنة وتدعي العلمية ولا تغدو نتائجها أكثر من رؤية تنتصر للعرق "Ethnocentrism"، فكثير من الدراسات تجعل من النموذج الغربي الليبيرالي الديمقراطي كمرجع وحيد لمدى تطور الأنظمة السياسية، فالباحث السياسي في هذا المنهج يدرس غيره وباقي المواضيع من منطلق ذاتي، وبالتالي يستحيل التمييز في هذا المنهج بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، والعلاقة بين الباحث السياسي وموضوع الكثير من الدراسات السياسية هي في الأصل علاقة ذاتية بحكم التأثير المتبادل بينهما. والتجريبية في العلوم السياسية تطورت من خلال منهج مستعمل في الدراسات الشاذة أو غير القياسية، ليؤدي ذلك إلى قبول عام واقتراب مؤثر، وهذا التطور خضع للكتابات البحوثية الناضجة التطور، وهذا الأمر تطلب اختبارات صارمة للمتطلبات السببية وبواسطة الإبتكارات في أدوات وأساليب التجريب التي تساهم في توسع تلك الدراسات[1].

والظواهر السياسية لا تنقلب إلى وقائع علمية من تلقاء ذاتها، بمعنى أن الملاحظة أو حتى إخضاعها لبعض مبادئ التجربة العلمية لا تكفي لتحويلها إلى وقائع علمية، فلا بد أن يعتمد العلماء في ذلك على تصورات ومفاهيم قبلية وبالتالي على معايير قيمية "Criterial Values"، والدليل على ذلك هو عدم وجود اتفاق بين علماء السياسة حول الأسس الي تُبنى عليها الوقائع السياسية، ومن ثمة اختلفوا في تمييزها وتحديدها، فمثلا نجد أن موضوع شروط التحول الديمقراطي يحددها بعض علماء السياسة بتوفر حد معين من التنمية الإقتصادية أو السياسية، وبعض الدراسات ترجعها إلى تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية معا، ويرجعها البعض إلى الترسيخ عن طريق الإنتخابات، وإلى غير ذلك من أسباب وشروط ومراحل التحول إلى الديمقراطية، ونفس الأمر بالنسبة لباقي مواضيع الظواهر السياسية، وتقريبا لا توجد هناك دراسة علمية واحدة ومرجعية متفق عليها في دراسة تلك الظواهر. كما تلعب الأيديولوجيا "Ideology" دورا قوياً وتأثيرا مباشراً على دراسة الظواهر السياسية، ويُقصد بالأيديولوجيا تلك المنظومة من الأفكار والمعتقدات التي تعكس أو تعبر عن مصلحة المجتمع، وتأثيرها غالبا ما يتسلل خفية ويتستر تحت غطاء بعض المفاهيم والمصطلحات العلمية الجذابة، وأغلبية العلوم الإجتماعية تلجأ إلى التركيب السفسطائي للكلمات ذات الصدى الرنان، وبالتالي فوقوعها حتمي في متاهات عدم وضوح المفاهيم أو الأشياء التي يتم وصفها[2].

يمكن القول أن تكييف المنهج العلمي وتطبيقه على الظواهر السياسية قد اصطدم بعقبات ابستيمولوجية لاسبيل إلى رفعها، ذلك أن الباحث في العلوم السياسية لا يستطيع مهما حاول أن يفصل ذاته عن الظواهر التي يبحث فيها، ولا يستطيع أن يتجرد من آرائه ومعتقداته أو من انتمائه للمجتمع والتاريخ، فهذه الأمور رغم وعيه وإخلاصه قد تختلط بالظواهر التي يدرسها، وتتداخل مع المعارف

[1] James Druckman and Donald Green, The Growth and Development of Experimental Research in Political Science, American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006), p 634.

[2] روجر هيكوك، وآخرون، مرجع سابق، ص 101.

الموضوعية التي يدرسها؛ هذا من جهة الباحث، أما من جهة موضوع الدراسة فمن المحتمل أن يصطدم كذلك تطبيق المنهج العلمي بخصائص الظواهر السياسية ويخلق مشكلة أخرى، وهي مشكلة تعدد المناهج في العلوم السياسية أو حتى في فروعها، وتاريخ هذه العلوم شاهد على ذلك، ففي حقل السياسة المقارنة نجد المنهج الفلسفي بداية، تلاه المنهج القانوني والمؤسساتي ثم المنهج العقلاني الرشيدي بعدها البنيوي الوظيفي، وتوالت مناهج البحث الواحدة تلوى الأخرى وفي كل مرحلة يظهر منهج جديد، واختلطت مناهج البحث بين منهج إحصائي ومنهج دراسة الحالة، وبين منهج تجريبي تارة ومنهج مقارن تارة أخرى[1]، وهو تقريبا نفس الأمر لباقي فروع العلوم السياسية.

مدى علميـــة علم السياســـة والسياســـة المقارنـــة:

إن الحاضر هو زمن إعادة النظر في الأفكار الشائعة في العلوم الإنسانية (ونعني هنا ما يُعرف بالعلوم الإجتماعية، ولكن لا نقتصر عليها بل نشمل تخصصات أخرى كالعلوم السياسية)، والقانون والفن والهندسة المعمارية والفلسفة والأدب وحتى العلوم الطبيعية... إنها ليست الأفكار نفسها التي تتعرض للنقد وإنما النماذج المعرفية المستخدمة لعرضها، وبالتحديد في العلوم الإجتماعية فإن التركيز ينصب على تنظيم التخصصات من خلال قوالب مجردة ومعممة تحتوي وترشد مختلف مساعي البحث الإمبريقي التي باتت أمام تحدٍّ جدي[2].

وهذا يقود إلى القول بأن الدراسات العلمية جد مهمة في فهم وتفسير الظواهر السياسية بشكل دقيق وصحيح وبعيدا عن البحوث الهاوية واللاواعية التي كانت سائدة لمدة طويلة في الدراسات السياسية، وهناك شبه إجماع بين علماء السياسة على أن علم السياسة يعتبر علما من هذا المنظور لأنه يحاول أن ينظم معرفتنا بالعالم السياسي ويضع هذه المعرفة في ترتيب عقلاني، فحقائق علم السياسة توضع بشكل منظم وليست مجرد تجميع عشوائي لأجزاء المعرفة، ومع ذلك فليس هناك نفس درجة الإجماع حول ما إذا كان علم السياسة هو علم من منظور المنهجية العلمية الصرفة، أو حتى تطبيقها بشكل جزئي ولو مع مراعاة خصائص الظاهرة السياسية. وحتى دراسة علم السياسة اليوم من حيث تطوره العلمي والنظري أمر صعب نظرا لسرعة اتساعه، وحتى المتخصصين في فروع معينة تلاقيهم تلك الصعوبة، وهم في الغالب يتبنون وجهة النظر الغالبة ويعتمدون على التصورات المفتاحية والنظريات الأكثر جدلا في دراساتهم العلمية[3].

وفي حقل السياسة المقارنة طُرحت مسألة مدى علميته كثيرا، وذلك لكشف مدى قدرته على التفسير، بناء النظرية والتنبؤ، وكيف بإمكان مقارنة الدول أن تغدوا أكثر علمية، والتصور المفتاحي

---

[1] John McCormick, Comparative Politics in Transition, op. cit, p 07.

[2] نفس المرجع السابق، ص 28.

[3] Blais François, Introduction critique à la science politique. L'Université de Montréal, L'Université Laval et L'Université du Québec à Montréal. Politique et Sociétés, vol.16, no.01, (1997), p 178.

الذي استُخدم لفهم ذلك هو مدى القدرة على الإستدلال والإستنتاج، الذي هو استخدام الوقائع المعلومة لمعرفة الوقائع المجهولة، أو هو ملاحظة السياسة هو خلق المعرفة لاستخلاص الإستنباطات والتعميمات للسياسة مستنبَطة من الدلائل، ويتطلب التحليل المقارن منهج يلعب دورا محوريا في مهمة التفسير لعلم السياسة نفسه[1]. ونتيجة لتنوع مناهج البحث، هناك تساءل عن قدرة علم السياسة على اكتشاف قوانين علمية تحظى بالإحترام الأكاديمي وتُثبت صدقيتها، والخروج بتعميمات نظرية وتطوير نظريات لها قدرة تفسيرية و تنبؤية، لكن يبقى الجدل قائما حول كيفية الوصول إلي أي نوع من البحث العلمي الصحيح وتعميم النتائج المتوصل إليها. إلا أنه وبرغم هذه المشاكل فإن عالم السياسة لا زال بإمكانه أن يقوم بدراسة علمية مجدية وأن يستفيد من المنهجية العلمية.

وعلم السياسة يُعتبر علماً عند الأخذ بعين الإعتبار المنظور العلمي الذي لا يتوخى اكتشاف قوانين علمية لظاهرة سياسية معينة ومحاولة تطبيقها على باقي الظواهر، فلا بد من الإحاطة الشاملة بخصوصية الزمان والمكان عند دراسة الظاهرة السياسية، وبالذات في حقل السياسة المقارنة في محاولة قولبة المنهج العلمي مع ما يتناسب مع مواضيع النظم السياسية المقارنة وهذا ليس بالأمر الجديد وهناك تطور تاريخي لمحاولة إخضاع الظواهر السياسية للمنهج العلمي، وتجلى ذلك بوضوح مع المدرسة السلوكية التي هي الإتجاه المنهجي والبحثي والنظري ذو الرؤية العلمية في التحليل والتفسير والذي أخذ يطغى بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد دراسات علم السياسة، وبتبنيه لمقاربة أكثر شمولا باعتماده على دراسات علم الإجتماع والأنثروبولوجيا[2].

حيث أن علم السياسة ينتمي إلى حقول المعرفة العلمية من ناحية التحليل الإبستيمولوجي، إذ أن المعارف في تطورها التاريخي تؤدي الى المعرفة العلمية على عكس المعرفة العادية، والتحليل الإبستيمولوجي لنظريات السياسة المقارنة يستلزم عملية تفكيك متعددة الأبعاد والزوايا والمحكات لبنيتها المعرفية في مجملها، سواء في أطرها المفاهيمية أو في مستوياتها وإشكالاتها المنهجية أو مصادرها المعرفية أو أنساقها وأطرها الكلية، بحيث يتم الدوران حول هذه النظريات من مختلف الجوانب[3]، وتبقى حقيقة ينبغي التأكيد عليها، وهي أن مجال المراجعة يبقى مفتوح لأنه لا يوجد إجماع في العلم في مختلف العلوم الطبيعية والإجتماعية حتى، ولذلك حدث انفصال بين علم اجتماع المعرفة وبين علم اجتماع العلم، فالأول يركز على المؤثرات القادمة من المجتمع الخارج عن نطاق المجتمع المنتج للمعرفة، بينما الثاني يركز على المؤثرات الداخلية النابعة من المجتمع العلمي ذاته، لأن به قدراً لا يمكن تجاهله من التعدد والتنوع وتداخل الأبعاد العلمية مع غير العلمية[4].

---

[1] Landman Todd, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, Third Edition, op. cit, p 13.

[2] عبد القادر عبدالعالي، محاضرات: النظم السياسية المقارنة، (محاضرات غير منشورة)، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2008، ص 05، www.abdelaliabk.com.

[3] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 91.

[4] نفس المرجع السابق، ص 89.

المبـــحث الثاني

التطور والتفاعل المعرفي: منظور إبستيمولوجـــي

Cumulative knowledge: Epistemological perspective

اختلفت وجهات النظر في تطور وتفاعل المعرفة بل وحتى في المعرفة ذاتها، لكنها لم تخرج عن نطاق البحث في طبيعتها من حيث مميزاتها، أو البحث عن مصدرها إن كان عقليا أو تجريبيا ثم عن قيمتها من حيث تصديقها؛ ويثير التأمل في طبيعة المعرفة جملة من التساؤلات، حاول الكثير من المفكرين الإجابة عنها لكنهم لم يصلوا إلى اتفاق حول ذلك على الرغم من قدم تلك المحاولات، التي دار معظمها حول ما يترتب عن العلاقة بين الإنسان ككائن مدرك لما حوله وبين المواضيع التي تُثار والظواهر المحيطة به. وإذا سأل أحد، ماهي المعرفة؟ قد يبدوا العلم كإجابة، لأن أثره هائل وضخم على العالم المعاصر، ومنهجه منطقي وصارم ومُحصّن من الأهواء الذاتية، ومبني على التجارب الثابتة والمكررة وتنبؤاته سليمة لعديد وقائع العالم، لكن هل بالعلم وحده يمكن أن تستقيم الحياة، ماذا عن أسئلة من قبيل: لماذا؟ وما الغاية من المعرفة ...إلخ[1].

صحيح أن المعرفة العلمية نجحت وسادت وأصبحت الحل للكثير من المعضلات، وأصبحت ظواهرها تتحكم حتى في الإنسان الذي طورها، فانسياب المعلومات، التكنولوجيا بأنواعها، طمس الحدود الجغرافية وحتى الإنسانية بواسطة شبكات الإنترنت...، لكن ماذا عن القانون، الأعراف والتقاليد، الثقافة وباقي أشكال الحياة الإجتماعية؛ إذن فمن المهم جدا معرفة أكثر عن الحيز الذي تدور في فلكه المعرفة، وإعادة تمحيص المعرفة نفسها، وتموجاتها وأنماط تطورها[2].

أولا: الإبستيمولوجيـــا وتحليل تطور المعرفـــة

تشعبت الفلسفة في طورها الحديث إلى ثلاثة أفرع هي: المعرفة (الإبستيمولوجيا Epistemology)، الوجود (الأنطولوجيا، Ontology) والقيمة (الأكسيولوجيا، Axiology)[3]، والإبستيمولوجيا في اللغات الأوروبية مأخوذة من كلمتين يونانيتين هما: إبستيم "Epistem" ومعناها علم، ولوجس "Logos" ومن معانيها نقد أو دراسة؛ وتدل هذه الكلمة على فلسفة العلوم، لكن بمعنى أدق فهي ليست المناهج العلمية التي هي موضوع علم المناهج "Methodology"، كما أنها ليست توليفا ظنياً بالقوانين العلمية على منوال المدرسة الوضعية. فالإبستيمولوجيا هي الدراسة النقدية لمبادئ مختلف العلوم وفرضياتها ونتائجها الرامية إلى تحديد أصلها المنطقي، قيمتها ومداها الموضوعي[4].

---

[1] International Encyclopedia of the Social Sciences, (William A. Darity), 2nd edition, op. cit, vol.04, p 277.
[2] Ibid, p 278.
[3] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 22.
[4] موسوعة لالاند الفلسفية، (أندريه لالاند)، المجلد الأول A-G، (ترجمة: خليل أحمد خليل)، بيروت: منشورات عويدات، ط2، 2001، ص 356.

ويجب التفريق بين "الإبستيمولوجيا" و"نظرية المعرفة" على الرغم من كون الإبستيمولوجيا مدخلا لها ومساعدها، فهي تمتاز عن نظرية المعرفة بأنها تدرس المعرفة بالتفصيل وبشكل بَعْدِي في مختلف العلوم والأغراض أكثر مما تدرسها على صعيد وحدة الفكر[1]. فالإبستيمولوجيا* من حيث الإشتقاق اللغوي هي الدراسة النقدية للعلوم، أما كمصطلح فكري فليس له مدلول واحد في اللغات الأوروبية الحديثة، فهو في اللغتين الإنجليزية والألمانية يعني نظرية المعرفة، أما معناه في اللغة الفرنسية فهو يختلف عن ذلك تماما، لأن الإبستيمولوجيا تهتم بالقضايا التي يطرحها العلم وتتسائل عن قيمة الحقائق التي يتوصل إليها من حيث علاقتها بالواقع، ومعنى هذا أن الإبستيمولوجيا تهتم بالمعرفة العلمية وحدها؛ ولهذا فالإبستيمولوجيا تختلف عن نظرية المعرفة التي تنظر في المعرفة عموما وفي حدودها ومصدرها، أي أنها تبحث في طبيعة المعرفة وأصلها وقيمتها ووسائلها وحدودها، كما تختلف عن فلسفة العلوم باعتبارها دراسة تحليلية نقدية لجميع العلوم. ولهذا تكون مهمة فلسفة العلوم بوجه عام تتمثل في الدراسة النقدية التحليلية لجميع العلوم سعياً وراء الوصول إلى معرفة الأسس المشتركة بينها مما يجعلها جميعا علوماً رغم اختلاف مادة البحث بينها.

وفلسفة العلم بدورها نشأت كإبستيمولوجيا، أي فلسفة معرفية خالصة تجدّ في قطع أي صلة بينها وبين فلسفة القيمة، وتعتبر هذا معلمها المميز الذي تحرص عليه فهي منطق للمنهج الصوري الصارم أو للمنهج التجريبي المرتكز على الواقع والوقائع ولا شأن لها بالمعايير القيمية، وفلسفة العلم في جوهرها هي تساؤل دائم حول عوامل ومبررات نجاح العلم الحديث، وقدمت تفسيرا مكتملا لظاهرة العلم بوصفه فاعلية تخصصية مستقلة[2]، محكومة فقط بالأدوات الإبستيمولوجية كاللغة الرياضية والملاحظة والتجربة ودقة التفسير والتنبؤ، ويغدو تاريخ العلم وأبعاده الإجتماعية والحضارية والقيمية غير ذات صلة بالموضوع، وظل الأمر كذلك حتى الربع الأخير من القرن العشرين حيث تحررت فلسفة العلم من الإنبهار بالعلم وأدواته، وأدركت أن العلم ليس نسقاً واحد ووحيداً بل هو ظاهرة حضارية متغيرة عبر التاريخ الإنساني، وتتداخل معها العوامل الحضارية والإجتماعية والأيديولوجية، فالعلم ظاهرة إنسانية متدفقة في السياق الحضاري المتعين؛ وهكذا أسفر هذا التطور على أنسنة العلم أي النظر إليه بوصفه ظاهرة إنسانية يجب البحث في سائر أبعادها الحضارية، من قبيل سوسيولوجيا العلم، وسيكولوجية البحث والإبداع العلمي، وعلاقة العلم بالأطر الأيديولوجية والأنظمة السياسية، والدراسة المقارنة للمؤسسات العلمية وسائر علاقة العلم بالمجتمع[3].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 357.

[*] Epistemology باللغة الإنجليزية، و Wissenschaftslehre باللغة الألمانية و Epistemologia باللغة الإيطالية تُستعمل كثيرا خلافا لاشتقاقها للدلالة على نظرية المعرفة أو علم المعرفة، عكس Epistémologie باللغة الفرنسية التي تقصرها على فلسفة العلوم وعلى التاريخ الفلسفي للعلوم، غير أن سيطرة اللغة الإنجليزية جعل هذه المفردة شائعة جدا بالمعنى الألماني Erkenntnistheorie، ولتمييز الإبستيمولوجيا عن نظرية المعرفة فيُستحسن التوسيع من معنى المفردة الأولى بحيث تشمل علم نفس العلوم بالذات، لأن دراسة تطورها الحقيقي لا يمكن فصله عن نقدها المنطقي، والتفريق الذي تجريه اللغة الفرنسية بين الإبستيمولوجيا ونظرية المعرفة Gnoséologie قد يكون مفيدا، لكنه غير معمول به في باقي اللغات المذكورة. للتوسع أكثر الرجوع للموسوعات الفلسفية.

[2] ديفيد روزنيك، مرجع سابق، ص 08.

[3] نفس المرجع السابق، 09.

وعلى هذا الأساس فإن فلسفة العلوم ليست في الحقيقة علما يضاف إلى قائمة العلوم كأنه واحد منها ولكنه يأتي بعد العلوم كلها، فيحلل طرقها ومبادئها ونتائجها، ولهذا تكون فلسفة العلوم هي التي تحلل العلم ولا تكون جزءا منه، أي أنها ليست العلم نفسه. وهكذا يتضح الفرق بين فلسفة العلوم من حيث أنها تختص بالمناهج التي تبحث في الواقع، وبين الإبستيمولوجيا من حيث أنها تختص بنقد هذه المناهج ومبادئها ونتائجها وتنظر في مدى مشروعيتها، وتختلف أيضا عن نظرية المعرفة من حيث هي إطار عام تقليدي يطرح إشكالية المعرفة عموماً. وفلسفة العلوم نشأت كفرع متميز عن الفلسفة في القرن العشرين في لحظة تصادم أسلوبين من الأحداث: الأول يتمثل في انهيار تقاليد الفلسفة الكانطية*، والثاني هو أزمة العلوم والرياضيات في بدايات القرن العشرين، لكن في حقيقة الأمر فلسفة العلوم لها تاريخ طويل يرجع إلى بدايات التفكير الإنساني لدى الإغريق[1]. وبناءاً على ذلك يمكن القول أن الإبستيمولوجيا تختلف عن نظرية المعرفة وفلسفة العلوم، وقد أوضح ("لالاند" Laaland 1887-1963) ذلك كما تم التطرق إليه من قبل، ولقد استبعدت من قبل المعرفة العلمية من الدراسات الفلسفية التي اهتمت بإشكالية المعرفة وجعلتها مبحثا من مباحثها الأساسية، وظلت الفلسفة تنظر إلى المعرفة العلمية نظرة خاصة واعتبرتها مثالا للصدق والثبات، ولكن تطور العلم في العصر الحديث وما رافقه من تغيرات جذرية في مفاهيمه ومناهجه وشروطه غير نظرة الفلسفة للعلم، ونتيجة لذلك أصبحت المعرفة العلمية من بين مباحثها فظهرت أولا فلسفة العلوم بمختلف فروعها ثم تبلور أحد فروعها وظهر باسم الإبستيمولوجيا التي ترتكز على المفاهيم الإجرائية مثل مفهوم العائق والقطيعة وأسلوب الهدم والبناء.

ليس هناك شك في أن استقلال العلوم عن الفلسفة في العصر الحديث كان من أعظم الحوادث في تاريخ الفكر الإنساني، إذ ليس هناك مقارنة بين المعرفة التي كانت سائدة قبل انفصال العلوم عن الفلسفة وبين المعرفة العلمية التي ظهرت بعد ذلك، لقد استطاع العلم المعاصر أن يخطو خطوات عملاقة في الكشف القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية، وتوغل كثيرا في دراسته للظواهر الإنسانية. لكن على الرغم من ذلك لا يمكن الجزم بأن المعرفة العلمية قد بلغت ذروتها سواء في مجال المادة أو الإنسان، لأن يقينها نسبي والكثير من الظواهر لا يمكن ضبطها وهي قائمة على الإحتمال وأما نتائج العلوم الإنسانية بفروعها فهي أكثر احتمالا، ولعل هذا ما دفع ببعض المفكرين في القرن العشرين إلى الإعتراض على قيام العلوم الإنسانية، وكان "برغسون" Henry Bergson** في مقدمة هؤلاء المفكرين، حيث فصل فصلا حاداً بين مجال المادة الذي هو من اختصاص العلم ومجال الإنسان الذي هو من

---

* يُقصد بالكانطية محاولات كانط لتوضيح حدود العقل البشري باعتباره الموضوع الجدير حقا بالبحث، ذلك لأن علينا كما يقول أن نفحص الأداة (العقل) قبل أن نستخدمها في المجال التطبيقي لنعرف مدى صلاحيتها للعمل ونحذر البدء من بدايات أخرى غير الظواهر المباشرة الموجودة في الزمان والمكان، وهذا بمثابة تحذير مبكر لأخطار العلم اللامحدود، وإنه لمن الغريب والمذهل أنه بعد هذا التحذير اندفع العلم حتى كادت نتائجه أن تفني البشرية في الحربين العالميتين. وقد ألح كانط على الفلاسفة والعلماء من الإندفاع بقوله لهم: حاذروا أن تتقدموا، لكن الفلاسفة اندفعوا للبحث عن الحقيقة المطلقة، والعلماء باتجاه نيل المعرفة الكلية.

1 Encyclopedia of Philosophy, (Donald M. Borchert and others), op. cit, vol.07, p503.

** Henry Bergson (1859-1941): فيلسوف فرنسي ذو نزعة روحانية، وهو أهم ممثلي فلسفة الحياة، تأثر كثيرا بتيار نقد العلم، تعدى المذهب الممثالي والوضعي وجعله يتراجع وأرسى فوقهما تيار فلسفة الحياة، نال جائزة نوبل للآداب سنة 1927، من مؤلفاته (رسالة في المعطيات المباشرة للوعي 1889) يحتوي على نظريته في المعرفة.

اختصاص الفكر والفلسفة. وجعل معرفة الظواهر المادية من اختصاص العقل والمادة هي الميدان الذي يعمل عليه العقل مشكلا المعرفة العلمية[1]، والتي هي في معاكسة عجيبة لا تستطيع أن تدرس الظواهر الإنسانية ذاتها في نفس الوقت تلك المعرفة هي نتاج الإنسان ذاته.

وتاريخياً مختلف تقاليد دراسات الظواهر الإنسانية حاولت إبستيمولوجيًا التمييز بين الفروق الجوهرية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، ويمكن استنباط ثلاث طرق جدلية اقترنت بثلاث مدارس ارتكزت على الدراسات الإبستيمولوجية: الوضعية "Positivism" في مقابل التاريخية "Historicism"، الإمبريقية المنطقية "Logical Empericism" مقابل النظرية الجدلية "Theory Dialectical" والواقعية "Realism" في مقابل البنيوية "Constructivism"[2]. وفي حقل السياسة المقارنة اشتد الجدل أكثر قبل وأثناء وبعد الثورة السلوكية بعد التخلص من الدراسات القانونية وبعد انفصالها عن العلوم الإجتماعية، حيث خضع هذا الفرع لامتحان حقيقي واستمر الجدل ولازال وربما حان الوقت لعلماء السياسة ليأخذوا نظرة جديدة لجذور حقلهم المعرفي[3]، ففي الدراسات السياسية المقارنة الإبستيمولوجيا كالأنطولوجيا شغلت حيزا مهما في النقاش من ناحية فلسفة العلم والتمييز بينهما غالبا ما يكون غائبا في الدراسات المقارنة، فالأنطولوجيا من ناحية التأسيس الفكري فهي في هذا المجال دراسة الوجود، أي ماهو ظاهر من الظواهر السياسية أو بنية المواضيع في التحليل المقارن، وهي تهتم بالذي بالإمكان دراسته ومقارنته، وماهية التأسيس في الظواهر السياسية، بكلمات أخرى بالنسبة للسياسة المقارنة الأنطولوجيا تهتم بالدول، الأحداث، الفواعل، المؤسسات والعمليات بين باقي المواضيع والظواهر الأخرى القابلة للملاحظة والتي هي بحاجة إلى التفسير.

أما فيما يخص الإبستيمولوجيا في السياسة المقارنة فهي دراسة طبيعة المعرفة السياسية التي تدخل في نطاق مجال وحيز دراسات الظواهر والمواضيع السياسية المقارنة، أو كيف بإمكان المذاهب والباحثين معرفة العالم السياسي من خلال الوسائل والمعاني القبْلية والبَعْدية للظواهر الملاحَظة، تأثير الإدراك (العقل) والتجربة، وبعكس الأنطولوجيا، فالإبستيمولوجيا في السياسة المقارنة معنية أكثر بمدى إمكانية معرفة العالم السياسي والقواعد التي يتبعها الباحثون في معرفة ذلك العالم[4]، سواء كانت قواعد تخضع للرؤية العلمية الصارمة، وهذا من ناحية رؤية الفكر الفرنسي لمعنى الإبستيمولوجيا أو مجرد دراسات فلسفية تدرس كيف تطورت المعرفة السياسية وتنتهج أسلوب ما يجب أن يكون، أو حتى المزج بين المناهج العلمية والأخذ بعين الإعتبار المعايير القيمية كما هو حال الدراسات الحديثة.

---

[1] بوشنسكي،إ.م، الفلسفة المعاصرة في أوروبا، (ترجمة: عزت قرني)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992، ص 146.

[2] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others), op. cit, p 818.

[3] Erkki Berndtson, Schools of Political Science' and the Formation of a Discipline, (Prepared for presentation at the XXIst World Congress of the International Political Science Association, July 12- 2009, Santiago de Chile, Chile), p 18.

[4] John McCormick, Comparative Politics in Transition, op. cit, p 17.

ثانيا: التموجات الإبستيمولوجيـــة الكبرى (الرئيسيـــة)

يبدوا واضحا من الناحية التاريخية أن نمو المعارف العلمية والقدرة المتزايدة على استخدام المناهج العلمية، مرتبط ارتباطا وثيقا بنمو الإتجاه في النظر إلى الكون والكوزمولوجيا العقلانية*، فكثير من العلماء الممارسين كانوا عقلانيين، وكل من يذهب من العلماء أن المعارف الصحيحة هي فقط تلك التي نصل إليها عن طريق المنهج العلمي إما أن يكون بالضرورة عقلانيا أو من المشككين؛ والعلم سواء أخذناه بمعنى نسق المعارف المتراكمة أو بمعنى أسلوب حل المشكلات القائمة والآنية أي استخدام المنهج العلمي فهو لاعلاقة له بما هو غير ملاحَظ أي ماهو معياري[1]، ويعارض بعض المفكرين المحدثين وجهة النظر هذه ويرون أنها تعارض التقليد الغربي العريق الذي يوجب على الإنسان أن يستخدم عقله ليتفهم خبرته في شمولها ككل[2].

ومما يُلاحظ في القرن العشرين أنه حدثت ثورة كمية وكيفية هائلة في مجال المعرفة بكل أنواعها، ولو نظرنا إلى الأمر من الزاوية الكمية الخالصة لتبين أن معدل نمو المعرفة العلمية قد تسارع بصورة مذهلة، إذ تقول الإحصاءات أن كمية المعرفة البشرية تتضاعف وتراوحت بين عشر وخمسة عشرة سنة، وهو ما كان يستغرق في الماضي المئات من السنين، بل تطور الأمر في نهاية القرن العشرين وتقلصت الفترة إلى خمس سنين، ففي كل ربع ساعة هناك بحث جديد حسب الإحصائيات، ولو أنه هناك فرق بين كمّية المعرفة وكيفيتها[3].

هذا من ناحية علمية ومعيارية المعرفة، أما فيما يخص تطور هذه المعرفة أو أنماط تراتبها التاريخي أو كذلك بالأحرى الشكل الذي أخذته في تطورها وتموجاتها، هل كانت تموجات عمودية بحيث يُفضي كل تموج معرفي إلى إزاحة ما قبله من معارف، أي أن لكل مجتمع معرفي خصائصه تميزه عن المجتمع الذي سبقه وهذا هو طرح المفكر الفرنسي "فوكو" Michel Foucault، أو في شكل ثورات معرفية مثلما ذهب إليه بعض المفكرين كمؤرخ تاريخ تطور العلم الأمريكي "كوهن" Thomas Kuhn، أو أخذت شكل التموج الأفقي حيث تتطور المعارف في شكل قوالب معرفية تسود لفترة تكون إضافة لفترة لاحقة دون إزالتها على نمط تراتب معرفي متراكم وفق خط متصل، وهو ما يذهب إليه العالم المجري "لاكاتوش" Imre Lakatos ويطرح نظريته حول تطور المعرفة بمفهوم الأجندات البحثية الفرعية من نظام معرفي ككل، فالمؤيدون لهذه النظرية يرون أن المعرفة تنطلق دائما من المقولات والفروض السابقة، وتتخذ منها قاعدة لاكتشاف حقائق ومعارف جديدة، وما تاريخ العلم

---

* الكوزمولوجيا Cosmology (علم الكونيات) هي مجموعة الدراسات العليا المؤلفة من الحساب والموسيقى والهندسة والفلك والتي يشتمل عليها المنهج التعليمي بين درجتي البكالوريوس والماجستير في جامعات القرون الوسطى بأوروبا.

[1] برينتون كرين، تشكيل العقل الحديث، (ترجمة: شوقي جلال)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1984، ص 120.

[2] نفس المرجع السابق، ص 121.

[3] زكريا فؤاد، التفكير العلمي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1978، ص 148.

والمعرفة سوى مراحل متتابعة أو حلقات متكاملة يصعب فصل بعضها عن بعض، وهذا يدل على أن كل معرفة جديدة صدرت عن المعارف السابقة عليها، فالنتائج التي يُتوصل إليها في بحث سابق، تكون هي نفسها المقدمات التي يبدأ منها بحث لاحق[1]، لكن هذا التفسير التاريخي لتطور المعرفة لا يمنع من القول بأن الكثير من الإكتشافات لم تكن لتقوم لولا تجاوزها لما سبقها من معارف.

وهناك فريق آخر من المفكرين يرون أن تطور المعرفة يكون نتيجة التعارض بين الفروض والمقولات السابقة وبين ما يُكتشف لاحقا، أي أن النتائج التي يُتوصل إليها كثيرا ما تنقضها الوقائع فيما بعد وتاريخ تطور المعرفة حافل بمثل هذه التناقضات التي تدل على انفصال مراحله وتباين حلقاته، ومن هنا كان للمعرفة طبيعة جدلية التي هي الطبيعة الوحيدة التي تفسر نموها وتطورها وتقدمها، وهذا التطور محكوم على أساس الكشف عن الأخطاء الكامنة في المعارف السابقة، وهذا ما ذهب إليه كل من "باشلار" Gaston Bachelard الذي جعل النقد شرطا ضروريا لتأسيس أي معرفة جديدة، وكذلك "بوبير" Karl Popper الذي يرى بأن تطور المعرفة لا يتقدم إلا بتفنيد النظريات الخاطئة. على أن هناك فريقا ثالثا من المفكرين يرون أن تطور المعرفة وتقدمها ما هو في الحقيقة سوى دوران معرفي وما هو أيضا إلا محاولة لإعادة إنتاج لما هو قديم في ثوب جديد، أي قولبة القديم من المعرفة في شكل مقولات ونظريات حديثة تخضع للوقائع الجديدة.

الثورات العلميـــة (scientific revolutions) لتوماس كوهن Tomas Kuhn

تجدر الإشارة في البداية أن مجالات العلوم السياسية والبناءات المعرفية تتأثر في أي مجال معرفي بالبيئة الوطنية أو الجهوية أو الدولية، كما أنها تقوم بالأساس على بناءات فلسفية تُحدَّد حسب التصورات والقناعات الخاصة، مما يجعل منطلقاتها الإبستيمولوجية نسبية وحدّية في آن واحد، كما أن مضامينها ومفاهيمها ومناهجها غير مستقرة بالنظر للتطورات الحادثة في مجال النشاط الإنساني مع تزايد التعقيدات في التفاعلات الإنسانية سواء على المستوى المادي أو المعياري، وهذا ما يجعل أي مقاربة شمولية حول الظواهر السياسية صعبة المنال إن لم تكن مستحيلة[2]. وقضية التعارض بين النظريات الجديدة والقديمة أو الإنقطاع بينها هي قضية تتعلق بنظرية المعرفة مثلما تتعلق بقضايا منهج البحث العلمي، وهذان هما جوهر العلم الحديث ومعيار التمييز بين ما هو علمي وما هو غير أو قبل علمي وهما بالتالي أحد معايير التقدم العلمي ومن ثم الحضاري، والظاهرة الطبيعية أو الإجتماعية قد تكون واحدة ولكن الفارق الجوهري هو فارق معرفي من حيث محتوى العرفة ومنهج البحث الذي يقرّه العلم الحديث وبدونه تسقط عنه صفة العلمية[3].

---

[1] نجيب زكي محمود، جابر بن حيان، مصر: دار مصر للطباعة، 1961، ص 71.

[2] سالم برقوق، (إبستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان). العالم الإستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08- جانفي 2009، ص 06.

[3] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 16.

إن المعرفة والعلم ظاهرة تاريخية بمعنى اعتمادها على عوامل وعناصر وأسس تاريخية معينة، قادت لظهورها ونشأتها الأولى، وأغلب الكتب المراجعة تبدأ دراساتها منذ الإغريق الأوائل، ولا تعود في دراستها إلى الشعوب الشرقية القديمة (عرب وهنود وفرس وسومريين وأكاديين)، مع أن الظاهرة إنسانية بعمومها وشمولها وانتشارها بين كافة شعوب العالم، في كل زمان ومكان، والمعرفة العلمية الحديثة التي أرسيت أسسها في الفترة ما بين 1450-1700م هي خلاصة جهود المفكرين في الغرب وثمرة أبحاثهم. وهناك علاقة بين المعرفة والعلم وبين التاريخ وهما يخضعان لنظرتين من ناحية التطور والتراكم المعرفي في فهم وتفسير العالم والطبيعة والكون والظواهر الإنسانية، في النظرة الأولى والتي يمكن أن نطلق عليها النظرة القديمة، والثانية هي النظرة الحديثة، كما توجد هناك أيضاً نظرة معاصرة للعلم، وقد لعبت الفلسفة دورا حاسماً في هذا التطور[1].

في كتاب "هانز ريشنباخ" Hans Reichenbach الموسوم بـــ نشأة الفلسفة العلمية (1951) (The Rise of scientific philosophy) يقوم هذا المفكر برصد لبعض الفلسفات ومقارنتها بنتائج العلم الحديث، وحيث أنه من أتباع الوضعية الجديدة (أو الوضعية التجريبية) فإنه يُسلط أضواء بعض جوانب هذه الفلسفة على بعض القوانين العلمية، ليصل إلى أن الفلسفة والعلم شيئٌ واحدٌ أو مشترك، فيقارن بعض مسائل الفلسفة مثل: طبيعة الهندسة، الزمان، قوانين الطبيعة، الذرات، التطور، وسواها مع فلسفته (الوضعية الجديدة) ومع Kant والفلاسفة التجريبيين، وهذه النظرية لها أخطائها فهيكل وبنية العلوم لا تتوقف عن التطور حتى تقرن مع فلسفة ثابتة محددة، كما أن الكتاب وُضع في الخمسينيات من القرن العشرين، والمعرفة العلمية بعده تضاعفت مرات عدة، وحتى تتسق الفلسفة العلمية مع نفسها، لا بد لها أن تتوافق مع أحدث النتائج العلمية، وأخطر الأخطاء التي يمكن أن ترتكب، إما تحوير الفلسفة حتى تتفق مع العلم أو تحوير النتائج العلمية حتى تتفق مع عناصر الفلسفة العلمية[2].

ولعبت مناهج البحث دوراً فعالاً في تطور المعرفة والعلم، فقد كانت المناهج تنحو صوب تدريس العلوم التقليدية ويغلب عليها طابع الشروح والتفاسير، التي تهدف للحفظ والتكرار وليس للإبداع والإبتكار، وهذا ما ساعد أصحاب النزعة الإنسانية بالمناداة بشق طرق جديدة وأساليب مبتكرة في تناول المعرفة والعلم وفهمه وتفسيره، واستطاعت النزعة الإنسانية أن تعيد الإعتبار للإنسان ومكانته في الكون، والتي دفعت بالفنون والآداب والفلسفة والشعر والقيم والأخلاق نحو مستويات جديدة في الإعتبار، أما عن أثر العوامل الإجتماعية في نشأة المعرفة العلمية فتنصرف باتجاه التفسير الإقتصادي للتراكم المعرفي، فقد انطوت النظرة القديمة للمعرفة العلمية في حيز ضيق، أما النظرة الجديدة فارتبطت بالنهضة الصناعية كنظام سياسي، كل هذه العوامل التاريخية التي ساهمت في تغيير النظرة

[1] محمد العدوي، (العلم بين الفلسفة والتاريخ والدين)، الفكر السياسي، دمشق: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، العدد 18، خريف-شتاء 2001، ص 179.
[2] نفس المرجع السابق، ص 182.

القديمة إلى الحديثة وفي نشأة المعرفة العلمية الحديثة يمكن اعتبارها جزءاً يسيراً مما أطلق عليه توماس كوهن بـــ (النموذج الإرشادي)، وانتقال التراكم من نظرة إلى أخرى، أو نموذج لآخر، يطوي في مكنوناته مجمل العوامل التي يمكن أن تقلبه إلى ضده أو نقيضه، وتلعب الكليات الجامعية لتاريخ العلم وفلسفة العلم ومناهج العلوم دورا مهما في الطرح الصحيح لفهم كيف تتطور المعرفة والعلم، وربما يرجع الضعف المعرفي العلمي لدى الكثير من الدارسين إلى عدم التبصر بهذه الآليات والعوامل المنشئة للعلم[1].

كان الإعتقاد النمطي أن المعرفة والعلم يتطور بشكل تراكمي مستمر ومتصل، فالعلماء يصوغون النظريات ثم يثبتونها أو ينفونها بناء على الإختبار التجريبي لتنبؤاتها المشتقة من النظريات ذاتها. وللقيام بهذه المهمة يحتكم العلماء إلى إجراءات علمية تحدد ضوابط الأمانة الفكرية، والنقد المنظم، والموضوعية، فعندما تخفق نظريات قديمة تصاغ أخرى جديدة ويتم تبنيها لقدرتها التفسيرية الأقوى.

وبقيت هذه النظرة شائعة حتى جاء توماس كوهن لينسف ذلك الإعتقاد من خلال تأكيده في كتاب "بنية الثورات العلمية" على أن العلم لا يتقدم من خلال التراكم المعرفي وإنما من خلال ثورات متعاقبة تحدث على مستوى النموذج المعرفي "Paradigm" الذي عنى به تقليدا متماسكاً للقوانين العلمية، والنظريات، والفرضيات والمقاييس والمناهج والممارسات التي تشكل اقترابا متميزا للمشاكل التي تواجه حقلا معرفيا ما. ونظرية "كوهن" حول تطور النظريات العلمية كما سوف يتم توضيحه.

أولا: النموذج الإرشادي Paradigm: وهو لُب نظرية "كوهن" وقد أخذ المصطلح عنده أكثر من معنى إذ اضطر إلى تحديده بدقة أكبر عند الرد على منتقديه. والنموذج الإرشادي أو الإطار الفكري هو تلك النظريات المعتمدة كنموذج لدى مجتمع من الباحث العلمي في عصر بذاته علاوة على طرق البحث الميزة لتحديد وحل المشكلات العلمية وأساليب فهم الوقائع التجريبية. ويركز "كوهن" على الطبيعة الجمعية للنشاط العلمي مؤكدا أن العالم الفرد لا يمكن اعتباره ذاتا كافية للنشاط العلمي. وانتهى كون إلى نتائج بعيدة المدى ذات طبيعة إبستيمولوجية ومنهجية. ولا يرى "كوهن" أن هناك نقلات منطقية بالنماذج الإرشادية المنفصلة إذ يشبهها بعوالم مختلفة يعيش فيها الباحثون[2].

وهكذا، فإن النموذج هو نمط تفكير في حقل استقصاء ينظم النشاط العلمي ويرسي معايير للبحث، ويولد النموذج الإجماع والإتساق والوحدة بين الباحثين. بيد أن فترات العلم الطبيعي تقطعها فترات من العلم الثوري، إذ يواجه العلماء مشكلات أو تشوهات لا يمكن حلها من ضمن بنود النموذج المسيطر، ولا يمكن لمرحلة جديدة من العلم الطبيعي أن تستعيد مجراها إلا على أساس ثورة في النموذج ترسي

[1] نفس المرجع السابق، ص 180-181.
[2] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 11-12.

مجموعة جديدة من الفرضيات التي تأخذ بالحسبان هذه التشوهات التي استحال التعاطي معها من ضمن إطار النموذج القديم[1].

ويحاول "كوهن" الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف تنتقل وتتغيرالنظرة المعرفية من النظرة القديمة للعلم إلى النظرة الجديدة؟ وكيف تتغير المرجعيات وأسس وقواعد علمية حديثة للنظريات العلمية الجديدة؟ كيف نتحول من "كوبرنيكوس"* وجاليليو ونيوتن، إلى إينشتاين؟ وماهي الآلية التي بمقتضاها يتم التحول والتغيير؟ وهل النظريات العلمية المعاصرة هي آخر ما يمكن أن يقوله العلم في ذلك؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة يقدم توماس كوهن في تفسيره لآلية حدوث الثورات العلمية نظريته التي يسميها النموذج الإرشادي، فدراسة تاريخ العلم وسيلة رئيسية لتطور أسس العلوم ونظرياتها وإثرائها وتوسيع نطاق مشكلاتها وإمكاناتها المعرفية؛ ضمن هذا التوجه، يعتمد "كوهن" الذي يعتبر من أبرز الدارسين الذين يأخذون بالمنهج المتعدد المباحث، لدراسة عملية إنتاج وتحول المعرفة العلمية في إطار ثقافي نفسي اجتماعي تاريخي، ويرى أن هدفه الأساسي هو العمل بإلحاح من أجل إحداث تغيير في إدراك وتقييم المعطيات النمطية والمألوفة، ودعى إلى تغيير النظرة إلى التاريخ عامة، وتاريخ العلم خاصة، وإلى النظر إليه نظرة جديدة لا على أنه وعاء لأحداث متتابعة زمنياً، ومن ثم تراكمياً، بل يؤكد أن تغير النظرة يتبعه تحول حاسم في صورة العلم. والصورة الجديدة البديلة عند "كوهن" تميز بين مرحلتين من تطور العلم داخل إطار حاكم هو النموذج الإرشادي وقوامه شبكة محكمة من الإلتزامات المفاهيمية، والنظرية والمنهجية. والمرحلة الثانية هي مرحلة الثورة العلمية، حيث يتم إبدال النموذج الإرشادي بآخر جديد، تتغير معه صورة الوقائع ومعايير القبول والرفض. ولكن بين المرحلتين توجد ثلاثة آليات متعاقبة طبيعيا وهي: العلم الطبيعي، العلم غير القياسي، ثم الأزمة التي تعقبها ثورة على مستوى النموذج الإرشادي، لتنتج بعدها نموذج معرفي جديد[2].

---

[1] مارتن غريفيثس، وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 199.

* نظرية كوبرنيكوس في الفلك وعكس ماكان سائدا قبل عصر النهضة تذهب إلى أن الأرض ليست مركز الكون، وهي في الحقيقة ليست سوى كوكب صغير مثل مليارات الكواكب والأجرام التي تسبح في الفضاء، والقصة المألوفة للعالم البولندي كوبرنيكوس (1473-1543) ونظريته الشهيرة التي تقول بدوران الأرض والكواكب حول الشمس، لا العكس كما كان الرأي سائدا قبل ذلك، ولم يكن هذا العالم أول من قال ذلك، فكثير من الفلاسفة الإغريق كانوا يذهبون نفس المذهب في رؤية الكون، لكن كوبرنيكوس وضع الأساس العلمي، والدراسة الموضوعية لإثبات هذا الأمر ثم آمن جاليليو (1564-1642) (Galileo) بها عن طريق استعمال المنظار المقرب (التلسكوب) في بحثه ودراساته، فأثبت صدق النظرية واقعيا، فثارت ثائرة الكنيسة، ورأت أن خطراً داهماً بات يهدد سلطانها فبادرت إلى التصدي لأفكار جاليليو، وحرمت تداول كتاب كوبرنيكوس حتى يتم تعديل بعض العبارات التي وردت فيه على نحو كون النتائج التي خلص إليها كوبرنيكوس متفقة مع النظام الفلكي القديم عند بطليموس. ولعل أكبر شاهد على ثورة الكنيسة إزاء نظرية كوبرنيكوس، ومساندة جاليليو لها، أن منعت هذا الأخير من تدريس نظرية سلفه أو مناقشتها، كما منعت إلى جانب ذلك تداول الكتب التي كانت تشير إلى حركة الأرض ودورانها. ولقد بلغ فعل الكنيسة أقصاه، عندما كانت قراءة كوبرنيكوس من شأنها أن تعرض صاحبها للعنة والمطاردة. وأشاعت الكنيسة جواً من الإرهاب الفكري، فظلت الأفكار العظيمة والإبداعات الكبيرة حبيسة الصدور، لا يجرؤ العلماء على البوح بها أو مناقشتها أو تدريسها فقد اعتبرت بدعاً وضلالاً، وتخالف تعاليم الكتاب المقدس، وبالتالي فإن القائلين بها يتهمون بالكفر والإلحاد والتجديف بحق الله وتعاليم الدين فلا يحق لأحد يظن أنه عرف شيئاً جديداً أن يعلنه، خاصة إذا ما كان مخالفاً للمورثات القديمة. لقد بلغ تأييد النظرية حداً سارع فيه جيوردانو برونو إلى التصريح علانية بصحة النظرية وبأنها حقيقة واقعة. فما كان من رجال الكنيسة آنذاك إلا أن طاردوه في كل مكان، ثم قبض على برونو في مدينة البندقية وأودع السجون لمدة ستة أعوام وأحرق بعدها وهو حي، ويقال أنه فيما بعد أقيم له نصب تذكاري في نفس مكان حرقه، وتلاحقت الشواهد المتتالية تؤكد صحة النظرية، فاستطاع كبلر أن يؤيد مذهب النظرية رياضياً، ونيوتن فيزيائياً، وجاليليو تلسكوبياً، فازدادت الكنيسة ومحاكم التفتيش والباباوات ورجال الدين تعنتاً وقسوة بحق مروجيها، وتعرض جاليليو للمحاكمة أكثر من مرة، وأجبر على رفض النظرية أكثر من مرة ولم يرفع الحظر عن النظرية وعلمائها وكتبهم إلا في عام 1835م في روما. للتوسع أكثر ارجع إلى كتاب بنية الثورات العلمية.

[2] The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 898.

ثانيا: العلم الطبيعي (القياسي) Normal Science: ويُقصد به عندما يكتسي النموذج المعرفي قبولا في المجتمع المعرفي، وذلك في مدة زمنية معينة تكون مشروطة بمدى نجاح الأبحاث التي تتبع نموذجا معينا في إيجاد الحلول للإشكالات المطروحة[1]. وخلال فترة "العلم العادي" التي يعني بها توماس كوهن الفترة التي يهيمن فيها نموذج معرفي معين يكون لدى العلماء والمفكرين فكرة واضحة جدا عن حلول المشاكل التي يواجهونها، إلا أنه وبالتدريج تبرز مشاكل عديدة تستعصي على الحل، وعندما يتعاظم عدد هذه المشاكل يدخل العلم في مرحلة الأزمة التي يظهر فيها التحدي للنموذج المهيمن واضحا وخاصة عندما يدرك جماعة العلماء أن النموذج القائم عاجز عن حل المشاكل القائمة، وتنفرج هذه الأزمة عندما يبرز نموذج جديد من خلال ثورة علمية تحدث قطيعة معرفية مع النموذج المعرفي القديم وتعيد تنظيم رؤيتنا بطريقة لا نعد نرى معها العالم بالطرق القديمة.

والعلم القياسي هو البحث الذي رسخ بنيانه على إنجاز معرفي أو أكثر من إنجازات الماضي العلمية، وهي إنجازات يعترف بها مجتمع علمي محدد ولفترة زمنية بأنها تشكل الأساس لمارساته العلمية مستقبلا[2]. وهو أيضا النشاط الذي يرصد له العلماء جل وقتهم ويقوم على افتراض أن المجتمع العلمي يعرف صورة العالم، ويتوقف القدر الأكبر من نجاح المشروع على رغبة هذا المجتمع في الدفاع عن هذا الإفتراض حتى ولو كلفه ذلك كثيرا عند الضرورة؛ ومثال ذلك أن العلم القياسي غالبا ما يقمع الإبداعات الجديدة الأساسية لأنها تدمر بالضرورة التزاماته واعتقاداته الراسخة[3].

ثالثا: العلم الشاذ (غير القياسي) Anomaly: مفردة شاذ هنا أو غير قياسي وغير طبيعي ترجع إلى تتمييز وإدراك تلك الطبيعة التي بطريقة ما تنتهك النموذج المعرفي الذي كان يحكم العلم الطبيعي[4]، والشذوذ المعرفي هو عبارة عن مجموعة من الإكتشافات ليست أحداثا منعزلة بل إنها سلسلة ممتدة متعددة الحلقات ذات بنية متواترة الوقوع بانتظام، ويبدأ الإكتشاف مع إدراك الشذوذ أو الخروج عن القياس، أي مع وجود انطباع بأن الطبيعة قد ناقضت بصورة أو بأخرى التوقعات المرتقبة في إطار النموذج الإرشادي الذي ينظم العلم القياسي؛ وتتبع هذا محاولة قد تطول أو تقصر لاستكشاف نطاق الشذوذ، ولا تتوقف إلا حينما تتم ملائمة نظرية النموذج الإرشادي بحيث تصبح الظاهرة الشاذة ظاهرة متوقعة، وإن استيعاب نوع جديد من الوقائع يستلزم ما هو أكثر من تكملة أو ملاءمة إضافية تضاف إلى النظرية، وإلى أن يتم استكمال تلك الملائمة أي إلى أن يكتشف رجل العلم كيف يرى الطبيعة على نحو مغاير تظل الواقعة الجديدة واقعة غير علمية البتة[5].

---

[1] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others), op. cit, p 2024.

[2] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 39.

[3] نفس المرجع السابق، ص 34.

[4] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others), op. cit, p 2025.

[5] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 88.

وتجدر الإشارة أن الشذوذ لا يظهر إلا مقابل خلفية يهيئها النموذج الإرشادي، فكلما كان النموذج الإرشادي أكثر دقة كلما زودنا بمؤشر أشد حساسية يكشف عن الشذوذ، ومن ثم يتيح فرصة لتغيير النموذج الإرشادي، والملاحظ في عملية الإكتشاف العادية أن المقاومة ذاتها ضد التغير لها فائدة، إذ أن ضمان النموذج الإرشادي لن يستسلم بسهولة يعني أن المقاومة تضمن عدم تشوش فكر العلماء وصرف انتباههم بسرعة ودون موجب، وأن مظاهر الشذوذ التي تفضي إلى تغير النموذج الإرشادي سوف تنفذ إلى المعارف القائمة حتى النخاع، وإذا كان الواقع يشهد إبداعاً علميا هاماً غالبا ما يظهر في آن واحد، إنما يعد مؤشرا يدل على الطبيعة التقليدية الصلبة للعلم القياسي، كما يدل على أن هذا المشروع التقليدي إنما يمهد بصورة كاملة ومحكمة السبيل إلى تغييره هو ذاته[1].

رابعا: الأزمة Crisis: الأزمة مرحلة يضيع ويتشتت فيها الإختصاص المعرفي، وتحدث عندما تتراكم المعارف الشاذة والتي تعجز عن حل الإشكالات، ويقلّ عندها عدد العلماء الذين يشتغلون في حيز نموذج معرفي ما[2]، فخلال تطور أي علم يسود عادة شعور بأن أول نموذج معرفي إرشادي يعترف الباحثون بصحته إنما يفسر بنجاح غالبية المشاهدات والتجارب المتاحة في سهولة للأخصائي في مجال ذلك العلم[3]؛ ولقد أثبت فلاسفة العلم مرارا أن بالإمكان دائما وضع العديد من الصياغات النظرية على أي مجموعة من الوقائع المجمعة، خاصة في المراحل الأولى لنشوء نموذج إرشادي جديد وأنه ليس من الصعب بمكان ابتداع مثل هذه البدائل. بيد أن ابتكار البدائل هو على وجه الدقة الشيء الوحيد الذي نادرا ما يضطلع به العلماء اللهم إلا في مرحلة نشوء علمهم، وهي المرحلة السابقة على ظهورالنموذج الإرشادي؛ إذ أن تغيير الأدوات إسراف ينبغي ادخاره إلى الوقت الذي تقتضيه الضرورة، وعندما تعجز تلك الأدوات فعندها تحدث الأزمة التي تعصف بركائز النموذج المعرفي الموجود، ودلالة الأزمات أنها تعطي مؤشرا بأن المناسبة قد حانت لتغيير الأدوات[4].

وحدوث الأزمات لا يعني تخلي العلماء عن نموذجهم المعرفي، فتلك الأزمات شرط أولي ضروري لانبثاق نظريات جديدة، حتى وإن بلغت التناقضات أشدها، لأنه لاوجود لبحث علمي دون شواهد متناقضة؛ وهنا قد يخلص العلماء إلى أنه لا أمل مستقبلا في الوصول إلى أي حل من خلال مجال بحثهم وهو بحالته الراهنة، فتحدد سمات المشكلة وتطرح لجيل جديد من العلماء له أدواته الأكثر تطورا، أو قد تنتهي الأزمة بانبثاق مرشح جديد بديل عن النموذج الإرشادي، والإنتقال من نموذج إرشادي في حالة أزمة إلى نموذج إرشادي جديد يمكن أن ينبثق عنه تقليد جديد للعلم القياسي، وهي مسألة أبعد ما تكون عن وصفها بأنها عملية تراكمية تتحقق عن طريق تنقيح وإحكام النموذج الإرشادي

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 101.

[2] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others), op. cit, p 2025.

[3] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 100.

[4] نفس المرجع السابق، ص 114.

القديم أو توسيع نطاقه، بل إنها على الأصح تجديد أو إعادة بناء المجال فوق قواعد أساسية جديدة، وهي إعادة من شأنها أن تغير بعض القواعد النظرية الأكثر أساسية لمجال البحث، وكذلك تجديد الكثير من مناهج وتطبيقات النموذج الإرشادي لهذا المجال، وسيكون هناك أثناء فترة الإنتقال قدر كبير من التداخل، تداخلا إن لم يكن كاملا فإنه هام بين المشكلات التي يمكن حلها بواسطة النموذج الإرشادي القديم والجديد معا، ولكن سيكون هناك أيضا فارق حاسم في طرائق الحل. وعندما تكتمل عملية الإنتقال يكون قد غير أهل الإختصاص نظرتهم إلى مجال بحثهم وإلى مناهجه وأهدافه[1].

خامسا: الثورات العلمية scientific revolutions: هي سلسلة الأحداث التطورية غير التراكمية التي يبدل فيها نموذج إرشادي قديم كليا أو جزئيا بنموذج إرشادي جديد متعارض معه. فالثورات السياسية تبدأ مع تصاعد الإحساس الذي يكون في الغالب قاصرا على قطاع من المجتمع السياسي بأن المؤسسات القديمة لم تعد تفي على نحو ملائم بحل المشكلات التي تفرضها بيئة كانت تلك الؤسسات طرفا في خلقها. وبنفس الطريقة إلى حد كبير تستهل الثورات العلمية بتزايد الإحساس، وغالبا ما يكون قاصرا على فئة محدودة من المجتمع العلمي بأن أحد النماذج الإرشادية القائمة قد كف عن أداء دوره بصورة كافية في مجال اكتشاف جانب من الطبيعة سبق أن وجه البحوث الخاصة به هذا النموذج الإرشادي ذاته. وفي كل من التطور السياسي والتطور العلمي أن الإحساس بسوء الأداء الذي يمكن أن يفضي إلى أزمة يعد شرطا مسبقا للثورة. علاوة على هذا فإن ذلك التوازي لا يصدق فقط على التحولات الأساسية في النموذج الإرشادي، بل تصدق أيضاً على أبسط التغيرات المقترنة باستيعاب ظاهرة من نوع جديد[2].

إن ديناميات نمط الحركة هذا ليست جلية الوضوح تماما، وإن كان واضحا بعض الشئ بالنسبة للعلوم الطبيعية فإنه يتسم بصعوبة إسقاطه على العلوم الإجتماعية والعلوم السياسية، فالأكثر أهمية بالنسبة لهذه العلوم أن تلك الديناميات تشترك في أمور كثيرة مع نماذج الحركة متقلبة الأدوار بين أنماط الحركة الطبيعية للتطور المعرفي، فهذه الأنماط تكون قابلة للنماء فقط بحضور باقي الأنماط (إسقاط المناهج العلمية التي عملت بها العلوم الطبيعية على العلوم الإجتماعية والسياسية)، ويمكن تصنيف هذه العلاقة الجوهرية المتبادلة في حلقتين شديدتي الدوران ومترابطتين، هما الحلقة الأولى التي تتمثل في النموذج المعرفي القديم، والحلقة الثانية تتمثل في النموذج المعرفي الجديد، وهناك حلقة ثانوية وهي تتوسط الحلقتين الأولى والثانية، ولكل نمط دينامية مستقرة وهي شرط ضروري لبقائه مع الزمن؛ ويبقى فقط أن المفارقات المتراكمة هي التي تقوم بإزاحة نمط معين من حلقته الدينامية[3]. والأسباب الرئيسة لنجاح الثورات العلمية تقع خارج نطاق العلم، وأن تلك الأسباب أكثر قابلية للشرح

[1] نفس المرجع السابق، ص 123-124.
[2] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 131-132.
[3] آرون فيلدافسكي، وآخرون، نظرية الثقافة، (ترجمة: علي سيد الصاوي)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1997، ص 142-143.

والتفسير بمعايير المجتمع العلمي الاجتماعي والنفسي منها بمنطق الكشف العلمي[1]، وهاهو "ماكسي بلانك" يستعرض سيرته الذاتية في مجال العلم في كتابه (حياتي العلمية) وهو يشير في حزن إلى أن (الحقيقة العلمية الجديدة لا تنتصر عن طريق إقناع خصومها وجعلهم يرون الضوء، بل إنها تنتصر بالأحرى لأن خصومها قضوا ووافتهم المنية في آخر الأمر، وشبّ جيل جديد على ألفة معها)[2].

سادسا: النموذج المعرفي الجديد Paradigm shift: يؤكد "كوهن" حقيقة بالغة الأهمية، وهي أن المفاهيم النظرية متضمنة في عملية المشاهدة العلمية ذاتها، وتحدد طبيعتها ونتائجها. وعلى ذلك، فإن كل نظرية علمية، أو مجموعة نظريات علمية تشكل فيما بينها نموذجاً إرشادياً، وهو بمثابة الهيكل النظري والمرجعي للقواعد والمعايير والمفاهيم التي تنطوي عليها النظرية، أو مجموعة النظريات في زمان ومكان، وشروط نفسية، اجتماعية، تاريخية، موحدة، بحيث تتشكل وحدة النموذج الإرشادي. ولكن هذه النظريات ضمن النموذج الإرشادي الواحد، وغالباً ما تحتوي في جوفها على بعض الثغرات والنواقص والعيوب، فيبدأ النموذج الإرشادي الجديد يتكون في قلب القديم عن طريق سد بعض الثغرات العلمية الواضحة أو إكمال بعض النواقص ونفي بعض العيوب لأن تصبح مزايا مكتملة. وهكذا تولد نظريات جديدة، في داخل النموذج الجديد، إما بشكل تدريجي متسلسل، أو بشكل انقلاب ثوري عنيف؛ على هذه الصورة تنشأ الثورات العلمية الجديدة محل القديمة، لفشل القديمة في تقديم الحلول والتفاسير والشروح لمستجدات القضايا العلمية.

ويثبت "كوهن" بطرحه هذا أن المجتمع العلمي لا يملك تفسيرات جديدة لما يلاحظه العلماء، وبالأحرى هم يرون الأشياء من منظار مختلف، وهذا الإختلاف في التفسير أو النموذج المعرفي الجديد هو إدراك مشابه من منطلق أن نفس الرؤية بإمكانها أن تتطور وتتراكم نحو اتجاهات معرفية مختلفة وبإمكانها أن تكون مستقلة عن الأصل[3]؛ لكن تأكيد كوهن" على المجتمعات المعرفية والفواعل غير المتجاورة في تطور العلم، فهو بوضوح يُغري علماء العلوم الإجتماعية وبالأخص "علماء اجتماع المعرفة" مثلاً*، ونظرته حول التراكم المعرفي على أنه بناء يُستكشف من خلال بناء آخر يأتي بعده تعرضت إلى الكثير من التحديات والإنتقادات عبر العقود التي تلت نظريته حول تطور المعرفة العلمية، لكن هذا لا ينفي الزخم الذي أضفته حول تاريخ تطور المعرفة بصفة عامة[4].

---

[1] توماس كوهن، نفس المرجع السابق، ص 242.

[2] نفس المرجع السابق، ص 195.

[3] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others), op. cit, p 2025.

[*] علم اجتماع المعرفة العلمية "Sociology of Scientific Knowledge"هو واحد من أكثر التخصصات هامشية، ومع ذلك فإن موضوعه المعرفي، الجو التساؤلي العام، وبعض مكتشفاته لها علاقة قوية بطبيعة ومجال البحث الخاص بعلم الإجتماع على وجه العموم. في حين أن علم الإجتماع التقليدي يسأل عن كيف، وإلى أي مدى، يمكن أن تؤثر "العوامل الاجتماعية" على نتائج العقل، ويسعى إلى أن يبين أن المعرفة كانت في جوهرها اجتماعية، وبهذا، طرح أسئلة أساسية عن التقسيم الذي كان مسلما به بين العوامل الاجتماعية وبين العوامل المعرفية أو الطبيعية. هذا العمل يتتبع التطورات التاريخية لعلم اجتماع المعرفة العلمية وعلاقاته بالتساؤلات السوسيولوجية والثقافية بصورة عامة. وهو يحدد الحساسيات "المحلية" والمشكلات التي تنبع منها والتي يواجهها عن كيف تنتج المعرفة العلمية. وأخيرا، يصف عدد من أشكال النقد الموجه إلى هذا العلم والذي ظهر من خلال ممارسيه أنفسهم، مبينا كيف يكون بعض هذا النقد معبرا عن عودة الآمال القديمة للغات الذاتية من الدرجة الثانية (privileged meta-languages).

[4] Ibid, p 2026.

وعلى الرغم من أن "كوهن" لم يقل الكثير حول العلوم الإجتماعية، إلا أن العديد من الباحثين في هذا المجال سرعان ما وضعوا يدهم على حججه بهدف تقوية الأسس التاريخية والتنظيمية والإجتماعية لاختصاصاتهم المختلفة وتوضيحها[1]. وربما أن نظرية "كوهن" تصب في مجال العلوم الطبيعية، كالفيزياء والكيمياء والرياضيات وسواها، لكنها في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية، لا تحقق نفس النجاح السابق، لأن النظريات العلمية حول المسائل الإنسانية والإجتماعية تتكامل وتتعاون، فهي لا تنسخ بعضها أو تثور على أضدادها بل تتقوى وتشتد من بعضها. بديهي أن البحث العلمي يقوم على مجموعة من الركائز كالإستنتاج، الفرضية، المنهج، وغيرها من العناصر مثل الإستقراء والحدس[2].

شكل 06. نموذج "كوهن" Tomas Kuhn وتصوراته حول تطور المعرفة.

النموذج الإرشادي1 (Paradigm I) ← العلم الطبيعي القياسي (Normal Science) ← الشذوذ العلمي (Anomalies) ← الأزمة (Crisis) ← الثورة (Revolution) ← النموذج المعرفي2 (Paradigm II).

Source: Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others), op. cit, p 2025.

الإزاحـــة المعرفيـــة (The Displacement) لميشال فوكو Michel Foucault

لا تعني القطيعة أوالإزاحة المعرفية الإنفصال النهائي عن الماضي والتراث أو الدعوة لإهمال ما أنتجه القدماء من أفكار ومعارف ونظريات وفنون وأساليب، بل إن القطيعة المعرفية نتيجة حتمية للتطور التاريخي العام في مجتمع ما أو بيئة معينة، إما لأن البنيات الإجتماعية وأطر الإنتاج والسلطة والمعرفة انحلّت وتفككت، وإما لأنها تضخمت وازدهرت وقفزت قفزات أبعد واكتسبت وسائل مالية وعلمية أغزر وأصلح[3].

ويُعتبر "فوكو" Micheal Foucault أحد أبرز المفكرين المعاصرين الذين درسوا إشكالية المعرفة من حيث أصولها وديناميات تطورها والعلاقة بينها وبين نواتج الفكر والنشاط الإنساني، وهو يميز بين ظاهرتين ومرحلتين، الأولى هي مرحلة النقد التي هي عبارة عن هجمات مبعثرة ومتقطعة لمرجعية كيان معرفي ما، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توالد ضخم لنقد الأشياء والمؤسسات والممارسات الخطابية مما يمهد الطريق إلى نوع من التفكك العام في الأرضية الأصلية، وكل هذا لا يعني نوع من التجريبية الساذجة بل هو ميزة أساسية تشير واقعيا إلى نوع من الإنتاج النظري غير المركزي؛ والمرحلة الثانية هي ما يمكن تسميته عودة المعرفة، وما يحدث وينتج هو عبارة عن انتفاضة المعارف الخاضعة التي هي جملة وكتل من المعارف التاريخية الحاضرة والمختفية والمقنّعة داخل المجموعات الوظيفية

[1] مارتن غريفيثس، وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 199.
[2] محمد العيدوي، مرجع سابق، ص 191.
[3] محمد أركون، من فيصل التفرقة إلى فيصل المقال... أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، (ترجمة: هاشم صالح)، بيروت: دار الساقي، 1995، ص 07.

والنسقية، والتي أظهرها النقد بواسطة المعارف والعلوم المهمة[1]. كما يشار إلى المعارف الخاضعة بوصفها سلسلة من المعارف غير المؤهلة كمعارف مفهومة، أي كمعارف غير كافية وغير مشكّلة وتحتل مكانة دنيا من الناحية التراتبية، إنها معارف تحتية مقارنة بالمعارف والعلوم المكتسبة أو المحققة، وبظهور هذه المعارف غير المؤهلة يحدث النقد[2].

وفي الحقل الخاص بالمعرفة غير المؤهلة تتشكل ما يمكن تسميته بالجينيالوجيا، التي هي البحث في المجالات التي تشكل تحوّل بداية وأصل المعرفة، من خلال الإهتمام بمسألة الإنفصال والقطيعة واللاإستمرارية، هذه الأخيرة هي مزاوجة بين المعارف العميقة ومعارف الناس ولم تكن ممكنة إلا ضمن شرط أساسي هو إزاحة ورفع طغيان الخطابات الكلية مع تراتبيتها وأفضلياتها كطلائع نظرية[3].

ويرفض "فوكو" إضفاء طابع علمي من طراز علمية الفيزياء والكيمياء على خطاب العلوم الإنسانية، فهو خطاب يصور العالِم الإجتماعي قابلا على نحو شفاف للفهم والترشيد العقلاني من حيث الإمكان، بل ويمكن جعله منسجما متسقا من خلال قرارات إدارية وهندسة اجتماعية وتقنيات مستمدة من تحليل أداتي عقلاني للوقائع الصلبة العنيدة ولمساراتها التاريخية الحتمية المتحقق منها[4]. ولقد اضطلع "فوكو" بمهمة الإجابة عن هذا التساؤل: كيف بدأت النظريات والمعارف؟ وماهي الشروط التي حتمت ظهورها؟ كما يتسائل عن مجال ظهور المعرفة بصفة عامة والمعرفة العلمية بصفة خاصة. وهو بذلك يكشف عن مجال جديد للبحث الإبستيمولوجي، وقد أسس تخصصا جديدا أسماه أركيولوجيا المعرفة (حفريات المعرفة)، وكلمة أركيولوجيا هنا وهي تعني علم الآثار، لا تشير عند فوكو إلى علم جديد يبحث عن الأصول الأولى، بل هي تشير فقط إلى خطة إبستيمولوجية تستهدف إعادة النظر في المعرفة، وتكشف عن صور للتعقل تبرر استخدام مفاهيم العلم، كما تبحث عن نسق مستتر وراء المفاهيم في العديد من التخصصات المعرفية[5]. والتسليم بأن العلم هو تكدس للحقائق في استمرارية ونمط تراكمي إنما يعني تجاهل ممارسة الفكر والخطاب بما لها من مستويات وعتبات وقطع متعددة، ولهذا ينبه "فوكو" في مواضع كثيرة إلى أن تلك الممارسات التي سادت في العصر الكلاسيكي لا ينبغي النظر إليها على أنها إرهاص أو تسبيق للعلوم التي ظهرت في العصر الحديث بحيث تصبح هذه الأخيرة امتدادا لأبحاث سابقة عليها، وهنا تكمن نظرية الإزاحة المعرفية[6].

وفي ظل هذا النشاط الجينيالوجي فإن الأمر لا يتعلق إطلاقا بمعارضة الوجوه المجردة للنظرية، كما لا يتعلق الأمر بالطعن في أهلية النقد من أجل معارضته بشكل من أشكال العلمية المعينة من حيث

---

[1] ميشال فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، (ترجمة: الزواوي بغورة)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003، ص 34.
[2] نفس المرجع السابق، ص 35.
[3] نفس المرجع السابق، ص 36.
[4] بول فين، أزمة المعرفة التاريخية، فوكو وثورة في المنهج، (ترجمة: إبراهيم فتحي)، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 06.
[5] جعفر عبد الوهاب، البنيوية بين العلم والفلسفة عند ميشيل فوكو، الإسكندرية: دار المعارف، 1989، ص 24.
[6] نفس المرجع السابق، ص 261.

صرامة المعارف القائمة أو المؤسسة، كما لا يتعلق الأمر بالتجريبية واتباع الوضعية، بل يتعلق الأمر بتحريكٍ لمعارف متقطعة ومنفصلة وغير مؤهلة في وجه اللحظة النظرية الأحادية التي يُتصور أنها تقوم بتصنيفها وترتيبها وتنظيمها باسم معرفة حقيقية، فالقطيعة المعرفية هنا هي انتفاضة المعارف لا في وجه مضامين ومناهج ومفاهيم علم من العلوم، ولكن انتفاضة، هي مناهضة للأثار الممركزة لسلطة مرتبطة بمؤسسة ما، ولطريقة عمل خطاب علمي أو لطريقة توظيف خطاب علمي منظم[1]. ولاحظ "جان بياجيه" تقارباً كبيراً بين ما كتبه "فوكو" عن البناءات الإبستيمولوجية وبين النماذج المعرفية التي وضعها "كوهن" في كتابه (بنية الثورات العلمية)، غير أن "بياجيه" يعترف بأن ما كتبه "فوكو" كان أكثر عمقا لأنه اكتشف بناءات إبستيمولوجية تنضوي تحتها المبادئ الأساسية للعلم في حقبة معينة، في حين أن "توماس كوهن" اقتصر على وصف وتحليل الأزمات التي أدت إلى التغير[2].

ويمكن النظر إلى تصور "فوكو" لتطور المعرفة من خلال نظرته للتاريخ وذلك من ثلاث زوايا: الزاوية الأولي تنتقد بشدة النظرة الكلاسيكية للتاريخ كتحقيب وكخط مستقيم له بداية ونهاية وهو مفهوم "نيتشوي" "Nietzsche" بالأساس (نسبة إلى فريديريك نيتشه)، إذ يرى "فوكو" على العكس من ذلك أن التاريخ تقاطعات وانعراجات، ما يعني أن التاريخ بهذا المعنى ليس وحدة سردية منسجمة في غاية الإنسجام لها بداية ونهاية؛ والزاوية الثانية في فهم فوكو للتاريخ يقوم على "فلسفة للحدث" من خلال الإهتمام بجمع التقاسيم والأحداث البسيطة، والتحري عن الآثار المتخفية أو تلك التي توارت معالمها، بخاصة تلك التي علاها النسيان والتعتيم من خلال استنطاق المعالم الصامتة وبعثها من جديد. والحال أن فوكو لا يهتم بالأحداث الهامة ذلك أن ممارسة الحفر هاته تُمكّننا من الكشف عن آثار ومعالم وأطلال الوجود المتبقية أو المغيبة، لننفذ منها بعد ذلك لمعرفة زمن تشكُّلها وبوصفها خطابا سائدا؛ أما الزاوية الأخيرة فهي الربط بين المعرفة والفلسفة والتاريخ، من خلال طرح إشكالية الممارسة الفلسفية والممارسة التاريخية. ذلك أن مغزى هذا التوجه يبرره الخروج من النظرة التقليدية التي كبّلت فهم الإنسان للتاريخ من خلال تاريخ الأفكار أو ما يصطلح عليه بفلسفة التاريخ وتاريخ الفلسفة. فالحدث التاريخي بهذا المعنى لا يمكن حصره في ميلاد نظرية ومدرسة فكرية، والتاريخ بهذا المعنى ليس تحقيباً يشتغل وفق قياس المدة فحسب، كما أنه ليس تأريخا تعاقبيا يحصي مراحل تتعاقب أو يلجأ إلى تقسيم بين فترات متلاحقة فيما بينها، بل يتوخى فوكو إلقاء الضوء على التحولات التي تقسّم تاريخ المعرفة إلى مراحل معينة وكل مرحلة لها ما يميزها، وبهذا التفسير يفرق فوكو بين التراكم المتصل وبين التراكم المنفصل[3].

---

[1] ميشال فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، مرجع سابق، ص 37.

[2] جعفر عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 26.

[3] حسن المصدق، (البيولوجيا السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة: أنظمة الحقيقة وبنيات المجتمعات الحديثة في فلسفة ميشيل فوكو)، صحيفة العرب الثقافي، بريطانيا: العدد 11، الخميس 2007/07/26، ص 06.

ويرى "فوكو" أن فهمنا لتطور المعرفة مرتبط بفهمنا للإبستيمية، فهي مجمل العلاقات التي قد تربط في وقت معين بين الممارسات الفكرية التي تفسح مجالا لأشكال إبستيمولوجية ولعلوم، وعند الإقتضاء لأنظمة معقدة... الإبستيمية ليست نوعا من المعرفة أو نمطا من العقلانية يعبّر باجتيازه العلوم الأكثر تنوعا عن الوحدة المطلقة لموضوع ما، لعقل ما لعصر ما، إنها مجمل العلاقات التي يمكن اكتشافها بين العلوم في وقت معين، عندما نحللها على مستوى الإنتظامات الخطابية[1]. وأي فرع معرفي ما من فروع المعرفة أو نشاط ما من الأنشطة النظرية، ينكب البحث حاليا على رصد عواقب الإنقطاعات التي تتباين تبايناً كبيرا فيما يخص طبيعتها وصفتها، مثل الأفعال والعتبات الإبستيمولوجية التي وصفها "غاستون باشلار"، والتي تقطع الطريق أمام التراكم اللامحدود للمعارف، وتوقف نموها البطئ وتزج بها داخل زمن جديد وتفصلها عن مصدرها الإختباري ودوافعها الأصلية، وترصد نمط جديد من المعقولية وتسيطر على تحول المفاهيم وانتقالها من خلال تلك الإنقطاعات[2].

وفيما يخص المعرفة العلمية، إذا صحّ أن كل علم أيًّا كان، إذا دُرس على المستوى الأركيولوجي وكشفت أرضية وضعيته، يبرز دائما الإطار المعرفي الذي جعله ممكنا. فيما، بالمقابل قد لا يكون علما قط كل تشكيل إبستيمولوجي، إذ يجب التمييز بدقة بين ثلاثة أشياء، هناك الأفكار التي تدّعي العلمية، وهناك الأشكال المعرفية التي يمكن بتحليل أركيولوجي أن يُردّ وفقاً لوضعيتها رسْمها ووضْعها ووظيفتها، وهناك الميدان الوضعي للمعرفة، مع أنه لا يملك المقاييس الشكلية للمعرفة العلمية[3]. ويصل "فوكو" إلى نتيجة مخيبة لآمال علماء العلوم الإنسانية والإجتماعية مفادها أن هذه العلوم لا جدوى من القول بأنها علوم خاطئة، بل هي ليست علوماً على الإطلاق، فالتشكيلات التي تحدد وضعيتها وتجذّرها الإبستيمية الحديثة تمنعها كليا من أن تكون علوماً، ويرى "فوكو" أن الثقافة الغربية كوّنت تحت اسم "إنسان" كائنا يجب عليه أن يكون، لجملة أسباب مترابطة، ميداناً وضعياً للمعرفة، ودون أن يكون بمقدوره أن يكون موضوع "علم" "Science"[4].

ثالثا: التموجات الإبستيمولوجيـــة الثانويـــة (الفرعيـــة)

تعتبر قضية العلاقة بين النظريات المختلفة من حيث التوافق والتعارض هي قضية تتعلق بنظرية المعرفة، وعلى الرغم من أن الإهتمام ببحث المعرفة ومواضيعها بصفة عامة والمعرفة العلمية بصفة خاصة ليس بالأمر الطارئ، فهو أمر صاحب التفكير البشري طيلة مراحل تطوره، ويبقى الإختلاف فقط في تباين الرؤية حول حول نمطية وأشكال تغير المعرفة بأنواعها، بالإضافة إلى تعدد مناهج البحث للوصول إلى نتائج معينة فيما يخص تناول تطور المعرفة؛ وقد كان لقضية تطور المعرفة

---

[1] عبد العزيز العيادي، ميشيل فوكو المعرفة والسلطة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994، ص 16.
[2] ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء، مرجع سابق، ص 06.
[3] ميشل فوكو، أركيولوجيا المعرفة، مرجع سابق، ص 299.
[4] نفس المرجع السابق، ص 300.

العلمية أهمية بالغة في بدايات القرن العشرين، فتعددت المدارس والمذاهب الفكرية كما برزت أسماء لامعة لعدد من علماء الفلسفة العلمية ومؤرخي تطور العلم، وبالأخص مع تزايد تعقد فروع المعرفة والمعرفة العلمية، ويمكن تمييز نمطين من دراسات تطور المعرفة والعلم، فالنمط الأول يدرس العلم كفرع وكظاهرة منفصلة عن باقي فروع المعرفة، والنمط الثاني يدرس العلم وفقا لمقاربة كلية ويُنظر إليه على أنه نشاط وظاهرة اجتماعية لها تاريخها ومكانتها ضمن التطور البشري ككل.

والإبستيمولوجيا تعالج المعرفة العلمية وفقا لاتجاهين مختلفين، الأول هو الإتجاه العقلي النقدي وترجع جذوره إلى فيلسوف العقل "إيمانويل كانط"، ويمثله بصورة أدق في العصر الحديث المفكر المجري "بوبير" Karl Popper الذي يعالج النشاط العلمي بمركزية راسخة بعيدة عن الأيديولوجيا وباقي فروع المعرفة شبه العلمية، والإتجاه الثاني يسمح بتداخل ماهو غير علمي مع ماهو علمي بحت ليس من أجل إفقاد العلم بؤرة تركيزه، وإنما من أجل العمل على إلحاق فروع المعرفة غير العلمية بالفروع العلمية وذلك في محاولة للإستفادة من النتائج الموضوعية التي حققها العلم.

البرامج البحثية (Scientific research programs) إمري لاكاتوش Imre Lakatos

في العلوم السياسية عامة وفي حقل السياسة المقارنة بصفة خاصة يجدر التنبيه إلى الفرق بين "الثورات العلمية" "scientific revolutions" حسب نظرية توماس كوهن وبين "البرامج البحثية" "Scientific research" لإمري لاكاتوش Imre Lakatos*، لأن هذا يعتبر معيارا لتحديد عدد الثورات المعرفية وأشكال البرامج البحثية الجزئية التي حدثت في هذا الحقل، فصياغة برنامج بحثي جديد كالوظيفية البنيوية أو مقاربة النظام السياسي لدافيد إيستون أو الثقافة السياسية لغابريال آلموند، وهو نفس الأمر بالنسبة لباقي المقاربات والنظريات السياسية، فهي لا يمكن تأهيلها لتصبح كثورات بمعنى تحول في النموذج الإرشادي المعرفي. عكس الأمر بالنسبة للثورة السلوكية التي يمكن اعتبارها ثورة بالمفهوم الكوهني.

وعلى ضوء هذا المعيار يتم التمييز بين التموجات الإبستيمولوجية الرئيسية التي نجحت في إحداث القطيعة كما هو الحال بالنسبة للثورة السلوكية في حقل السياسة المقارنة، وبين التموجات الإبستيمولوجية الفرعية التي تكون نتيجة برامج بحثية فقط. وفي غالب الأحيان ما تأتي صياغة أجندة جديدة للبحث في هذا الحقل المعرفي على أنقاض المنجزات السابقة.

* Imre Lakatos (1922-1974): فيلسوف وعالم رياضيات مجري، أنتج أهم أعماله ما بين سنتي 1960 و 1970 ولد في المجر ثم هاجر إلى إنجلترا بد فشل ثورة 1956 بالمجر، عاش بعدها حياة حافلة وعقدة وقاسية أحيانا، مقتنع ومتأثر بالماركسية، عمل في وزارة التربية المجرية بعد الحرب العالمية الثانية ليتورط بعدها في الخلاف الذي دار حول الإصلاح التربوي قبل أن يتم توقيفه واعتقاله من طرف الشرطة السرية سنة 1953 ونجح بعدها بثلاث سنوات بالفرار نحة إنجلترا، مساره التعليمي جد حافل بالإنجازات حيث درس الرياضيات الفيزياء والفلسفة في جامعة Debrecen بالمجر وحصل على الدكتوراه سنة 1944، ونال الدكتوراه الثانية من جامعة كامبريدج ببريطانيا ومارس التدريس بمدرسة الإقتصاد، تأثر كثيرا بكارل بوبير على الرغم من اختلافهما، وتقلد لاكاتوس منصب أستاذ في المنطق سنة 1960 ونال الأستاذية في فلسفة الرياضيات سنة 1970، توفي سنة 1974 بسكتة قلبية وعلى الرغم من صغر سنه إلا أنه ساهم في قلب الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة حول العلم والمعرفة.

تنطلق نظرية "لاكاتوش" Imre Lakatos من مقولة فيلسوف العقل "إمانويل كانط" Kant التي تقول أن " فلسفة العلم بدون تاريخ العلم هي خواء وفراغ، وتاريخ العلم بدون فلسفة العلم هو تاريخ أعمى"، وهو يؤكد على ضرورة تحويل النظر من القضايا العلمية المفردة إلى قضايا النسق العلمي ككل الذي يجب اعتباره ميدانا للتجريب والتمحيص، وليس القضايا الجزئية، وهو بذلك يرى بأن مركزية العلم أو الوحدة الموضوعية والمنهجية للعلم ليست هي القضية، وإنما يتعلق الأمر بالبرنامج البحثي، كما يؤكد على العلاقة الجدلية بين فلسفة العلم وتاريخ العلم، ففلسفة العلم تُعتبر سيرورة تاريخية تتطور داخل العلم وتخضع لصيغ من التقييم والتقويم، أما تاريخ العلم فهو نسق ومشروع خارجي يخضع لأنماط معينة من التجريب والإمبريقية[1]، وتلك العلاقة بين التاريخين تُحدث نوعا من التفاعل يجعل بالإمكان النظر إلى تاريخ تطور العلم بصورة من العقلانية، ويسمح بتوفير منهج لإعادة صياغته اعتمادا على تقويم مسار العلم وذلك بالنظر إليه ليس على أساس وحدة واحدة ومتماسكة وإنما هو بمثابة وحدات تتكون من برامج بحثية والتي تُعتبر كأولوية أما تاريخ العلم كمفهوم خارجي فلا علاقة له بموضوع المعرفة العلمية ذاتها[2].

وهذه النظرية التي طرحها "لاكاتوش" بالإمكان اعتبارها بمثابة قواعد عقلانية تغطي كافة جوانب تطور المعرفة العلمية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى منهجية برامج البحث العلمي "Scientific research programs"، والتي هي عبارة عن وسيلة للقييم المقارن بين النظريات العلمية، وبالتالي جعل هذه الأخيرة بمثابة برامج بحثية التي هي مجموعة من القواعد المنهجية والموضوعية تبين الطرق الواجب اتباعها في البحث العلمي، وذلك دون تهميش وإلغاء القضايا والمواضيع الأساسية التي تشكل نواة العلم أوالنظرية بمفهومها الصلب والصارم[3]. وترتكز دوغمائية الفصل بين ماهو علمي وماهو غير علمي أو التقييم المقارن بين النظريات العلمية على افتراضين خاطئين وعلى معيار ضيق لتحديد الفرق، الإفتراض الأول هو وجود حدود سيكولوجية طبيعية بين الفرضيات النظرية من جهة، والفرضيات الواقعية من جهة أخرى، والإفتراض الثاني وجود فرضيات تكفي وفقا لمعايير سيكولوجية تدعم وجود فرضيات واقعية، ويكون هذا صحيحا إذا بُرهنت تلك الفرضيات استنادا للواقع[4].

ويظهر دور البرامج البحثية من خلال الإستفادة من ردود الفعل حول قضية أساسية يتم تحدّيها أو يتم تفنيدها، وتلك الردود هي التي تؤسس لفروض علمية جديدة دون المساس بجوهر فروض القضية الأساسية. ويرى "لاكاتوش" بأن ردود الفعل سيساهم في تطوير البرنامج البحثي إذا كانت غايته عدم المساس بالنواة الصلبة للعلم، ويتم ذلك من خلال بناء فرضيات مساعدة التي تحاول تفسير ما هو

1 Imre Lakatos, History of Science and Its Rational Reconstructions, PSA: Proceedings of the Biennial Meeting of the Philosophy of Science Association, Vol. 1970, (1970), p 91.
2 Ibid, p 92.
3 International Encyclopedia of the Social Sciences, (William A. Darity), 2nd edition, op. cit, vol.06, p 261.
4 Imre Lakatos and Alan Musgrave, Criticism and the Growth of Knowledge, Cambridge, UK, Cambridge University Press, 1970, p 173.

غامض من القضية الأساسية، وبالتالي فإن البرنامج البحثي سواء كان جيدا أم سيئاً فإنه يساهم في إرساء نظريات جديدة، وأساس التجربة لتقييم أي برنامج بحثي هو التحقق من الفرضيات المساعدة وفيما إذا كان لها دور في التفسير عن ما هو مبهم والكشف عن حقائق جديدة.

وتكون نتيجة ذلك المساهمة في نمو وتقدم المعرفة العلمية وبالتالي الزيادة أكثر في فهم الواقع، أما إذا فشلت تلك الفرضيات المساعدة في تفسير ما هو شاذ من المعرفة "Anomalies"، فإن ذلك البرنامج البحثي يصبح في حكم المنتهي منه لأنه لم يقدم أي جديد يسمح له بالبقاء، لكن لايمكن إلغاءه حتى يأتي برنامج بحثي جديد يقدم ما عجز عنه البرنامج البحثي السابق؛ وفي التفكير العلمي، النظريات تجابَهُ بالوقائع، وواحد من الشروط المركزية للتفكير العلمي هو أن النظريات يجب أن تكون مدعمة بالوقائع[1]. ويرى كذلك "لاكاتوش" بأنه لا توجد نظريات هي بحكم الصدق الدائم ويعتبر أنه توجد فقط نظريات أقل خطأ من غيرها، كما ينفي أي دور للأمور اللاعقلانية التي تحدث في سياق تطور المعرفة العلمية.

ومما يؤخذ على "لاكاتوش" أنه ألغى أي مساحة للتنافس بين النظريات، كما لا يُعطي فرصة للنظر في النظريات القائمة أو التي هي في موقع التجربة، فنظريته تفصل فقط فيما مضى من نظريات في أزمنة سابقة، فالبرنامج البحثي حسب رأيه إما أن ينجح آليا في فهم وتفسير ما عجز عنه برنامج بحثي سابق، أو يفشل في انتظار أن يأتي برنامج بحثي جديد يحل محله، لكن هذا لا يعني عدم الإستفادة من البرامج البحثية القائمة أوالجديدة حتى وإن كانت بديلة وفي طور التجريب، لأنه من الممكن بأن تصبح تلك البرامج البديلة بمثابة النظريات الصادقة والقادمة الواجب تطبيقها. و"لاكاتوش" عكس "فوكو" الذي رأى باستحالة قيام علوم على أسس معايير قيمية، و"فيرابند" Paul Feyerabend و"تولمن" Stephen Toulmin و"نوروود" Norwood Russell Hanson والكثير من العلماء الذين حاولوا جعل حقولهم المعرفية أكثر علمية[2]، يرى بأنه وحتى بعيداً عن الإستناد للوقائع، ولفهم أفضل لعملية ما بعد النهضة يجب استعمال المفاهيم المعيارية والفلسفية، وهو الأمر الذي يجعل من تاريخ المعرفة موضوع للعقلانية وحتى للمعرفة العلمية، بمثابة قوالب في شكل معرفة ذاتية[3].

التفنيـــد والإحْـــلال المعرفـــي (falsifiability) لكارل بوبير Karl Popper

لا يرى "بوبير" *Karl Raimund Popper في الإستقراء "Inductive" دليلا مفيدا لليقين، وإنما المفيد لليقين هو التحقيق التجريبي للنظريات عن طريق النتائج المستخلصة منها نفسها، وقد عارض

---

1 Imre Lakatos, Science and pseudoscience, Philosofihical Papers, vol.01, (1973), p 21.
2 Encyclopedia of Philosophy, (Donald M. Borchert and others), op. cit, vol. 03, p596.
3 International Encyclopedia of the Social Sciences, (William A. Darity), 2nd edition, op. cit, vol.04, p 339.
* Karl Raimund Popper (1902-1994): نمساوي باحث في فلسفة العلوم، درس الرياضيات والفيزياء والفلسفة بفيينا وصار أستاذا للمنطق في جامعة لندن سنة 1945، من أهم كتبه (منطق الإستكشاف العلمي سنة 1935)، (المجتمع المفتوح وأعداؤه سنة 1945)، (فقر التاريخية سنة 1957).

الرأي القائل بأن معيار العلمية والقضية وكونها ذات معنى هو إمكان تحقيقها تجريبيا، وهو ما يُعرف بنظرية إمكان التحقيق "Verifiability Theory"، فقد رأى "بوبير" أن هذا المعيار لا يصلح لتقويم وتفسير معنى القضايا الكلية (القوانين العلمية)، وقال بدلا من ذلك بما يسميه معيار التفنيد أو إمكان البطلان "Falsfiability Theory"، وهو لا يقوم على أساس أن القضايا الكلية ليست مستمدة من القضايا الجزئية، وإنما يمكن للقضايا الجزئية أن تنفي أو تفند النظريات الكلية[1].

وفيما يخص منهج إثبات الزيف فهو وسيلة للتحقق من الفروض والنظريات عن طريق تفنيدها من خلال مقارنتها مع معطيات ثم الحصول عليها تجريبيا؛ ويقوم منهج إثبات الزيف على أساس مسلمة المنطق الشكلي التي تفيد بأن أي قضية نظرية تكون زائفة إذا كان دحضها منطقيا يلزم عن كثرة من القضايا المتسقة مع بعضها ومبنية على الملاحظة، وانطلاقا من هذه المسلمة المنطقية قابل "بوبير" بين مبدأ التحقق الوضعي الجديد وبين مبدأ إثبات الزيف. ولم يفسر هذا المبدأ باعتباره وسيلة لتحديد إمكانية أن تكون القضية قابلة للفهم، بل باعتباره منهجا للتمييز بين ما هو علمي وما هو غير علمي. وذهب "بوبير" إلى أن القضايا التي يمكن من حيث المبدأ إثبات زيفها هي فقط القضايا العلمية أما غير القابلة للزيف فهي ليست علمية[2].

ووضع "بوبير" مفهومه عن العقلانية النقدية مقابل الوضعية المنطقية على الرغم من تأثره بها، وصاغ مبدأ إثبات الزيف "Falsification" بدلا من مبدأ إثبات الصدق "Verification" أو قابلية التحقق "Verifiability" والذي يشكل المبدأ الأساسي للوضعية المنطقية. ويقضي مبدأ التحقق بأن صدق أي جملة عن العالم يتعين تأكيده في نهاية المطاف عن طريق مقارنتها بالمعطيات الحسية، ذلك لأن المعرفة في رأي الوضعية المنطقية لا تتجاوز حدود الخبرة الحسية، وميزت الوضعية المنطقية هنا بين تحقق مباشر أو إثبات الصدق بصورة مباشرة لقضايا يقينية تصف تحديدا معطيات الخبرة وبين تحقق غير مباشر عن طريق رد القضية منطقيا إلى قضايا يمكن التحقق منها مباشرة[3].

ويؤكد "بوبير" أن جميع المعارف العلمية ذات طابع افتراضي وقابلة للخطأ، وواجهت نظريته عن المعرفة العلمية صعوبات جمة نبعت من أنه جعل مبدأ إثبات الزيف مبدأ مطلقا كما أنكر الصدق الموضوعي للمعرفة العلمية والتزامه بنزعة نسبية في تفسير الصدق مع الإلتزام بنزعة اصطلاحية في معالجته لأسس المعرفة، ورفض القول بقوانين موضوعية للتطور الإجتماعي وقال لا يوجد تاريخ واحد متصل للبشرية بل أعداد لا نهائية من التاريخ لأوجه مختلفة ومتباينة من الحياة البشرية، وأن البحث عن أنماط ثابتة أو متكررة للتطور التاريخي هو محاولة مآلها الفشل[4]. ولنظرية "بوبير" أهمية

---

[1] موسوعة الفسلفة، (عبد الرحمان بدوي)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ص 369.
[2] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 287.
[3] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 286.
[4] نفس المرجع السابق، ص 287.

بالغة ومازالت كذلك حتى اليوم، لأنها تُعتبر أهم عمل تنظيري في فلسفة العلوم خلال القرن العشرين وذلك لارتكازها على المنطق، ولأنها تحتوي على الأفكار الأساسية لنقد العقلانية، وهي تشرح أنه لماذا كل معارفنا حول الوقائع "Facts" تكون عرضة للخطأ، ولماذا ندرس ليس من منطلق توقع ذلك المنجَز في البحث ولكن من منطلق ذلك الإخفاق، فنمو وتطور المعرفة يكون نتيجة المحاولة والتجربة واستبعاد ماهو خطأ[1]. والمنطق بشير هنا إلى ما معناه التبسيط والتجريد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى صقل وتهذيب المشاكل الفلسفية باتجاه المعرفة العلمية من أجل أن تكون أكثر صرامة وضبطا ودقة من حيث الطرح والبحث[2].

ولقد كانت المشكلة قبل أن يأتي "بوبير" بنظريته هي أن "هيوم" David Hume أقرّ بأن التعميم الإستقرائي باطل منطقيا، ذلك أن القضايا العلمية لما كانت كلية مطلقة فإنه لا يمكن تحقيقها عن طريق أي تجميع مهما كان مقداره من الملاحظات والبيانات، ومن ثمّ قال "بوبير" بأن إمكان التفنيد والبطلان – لا إمكان التحقيق- هو معيار القانون العلمي، فهو يقرر أن القوانين العلمية لم يتم الوصول إليها في الواقع عن طريق أي نوع من الإستقراء؛ ونمو المعرفة في نظر "بوبير" يتم بفعل العقل ودور الخيال في اقتراح الفروض، وهذا أمر يجعل التنبؤ غير ممكن، كما أنه لا يؤيد الحتمية العلمية، وينجم عن ذلك في ميدان القيم أن الأحكام التقويمية ليست قضايا تجريبية وإنما قرارات أو اقتراحات[3].

وبعكس باقي المفكرين الذين يرون أن المعرفة هي حقائق ثابتة ومؤسَّسة، فإن "بوبير" لا يعنى بتبرير المعرفة أو بصدقها أو بالعوائق الإبستيمولوجية فهو يهتم فقط بمشكلة نمو المعرفة وكيفية تقدمها، فمفهوم النمو ضروري لكل من المعرفة العقلية والمعرفة الإمبريقية، وطريقة نمو العلم هي التي تجعل العالِم يميز بين النظريات التي لديه، والنمو حسب "بوبير" لا يعني المزيد من الملاحظات والتجارب، بل يتمثل في التكذيب المتكرر للنظريات وإحْلال نظريات أخرى أكثر إقناعا من غيرها.

ويركّز "بوبير" على الفرق بين مفردة "Falsification" والتي تعني دور وظيفي مؤداه التكذيب أو الإبطال، وبين مفردة "Falsifiability" والتي تعني القابلية للتفنيد أو أن النظريات هي صحيحة حتى يتم تفنيدها، فالمفردة الأولى تُستعمل في سياق النمط الإمبريقي من المعرفة، والمفردة الثانية تخص القواعد الخاصة بمراقبة الأنساق المعرفية حتى يتم إثباتها وتثبيتها حتى حين يتم تفنيدها[4].

وحاول "بوبير" أن يتفادي الصعوبات التي واجهت مبدأ التحقيق التجريبي كما قدمه الوضعيون، وذلك باستبداله بمبدأ التكذيب كمعيار لقياس صدق القضايا، ومفاده إذا لم نتمكن من تأكيد القضايا الكلية

---

1 Keuth Herbret, The pphilosophy of Karl Popper, UK, Cambridge University press, 2005, p 04.

2 Bas van Fraassen, Logic and the Philosophy of Science, Journal of the Indian council of philosophical research, vol.27, no.02, (2011), p 45.

3 موسوعة الفسلفة، (عبد الرحمان بدوي)، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 369.

4 Karl Popper, The Logic of Scientific Discovery. UK, London: Routledge Taylor & Francis Group, 2002, p 66. (Logik der Forschung first published 1935 by Verlag von Julius Springer, Vienna, Austria).

فلا أقل من محاولة تكذيبها وهذا أسهل، ومادام هدف العلم يتمثل في اكتشاف قضايا كلية صادقة، وهذا أمر لا يمكن الوصول إليه بالإستقراء، لأننا نتوصل إليه بالإستنباط "Deductive" والتكذيب، والنظريات من خلال هذا المنظور يمكن رفضها فحسب، وإحلال مكانها نظريات أخرى لها قدرة أكبر في التفسير والتنبؤ، والخبرة هنا لا يمكن لها أن تصوغ النظريات بل تساعد فقط في حذف النظريات الخاطئة، وبهذا المنطق فإن كل المعرفة البشرية هي مؤقتة وقابلة للتفنيد[1].

وفيما يتعلق بالتحليل الداخلي للنظريات وعلاقتها بالنظريات الأخرى، فإن العلاقات المنطقية داخل النظرية أو النظريات ذاتها تصبح موضوعا للرفض الإمبريقي، لأن الإختبار الإستنباطي للنظرية يُردّ دائما إلى الواقع، لهذا السبب فإن منطق المعرفة لا يهتم بمصدر الأفكار، وإنما يهتم بمدى ملائمة الأفكار للواقع. ويرى "بوبير" بأن التاريخ يستحيل أن يكون علما لاستحالة تطبيق هذه المعايير عليه، ولكنه يؤكد أن دراسة الظواهر الإجتماعية دراسة علمية قابلة للإختبار والتفنيد، وبالتالي فالمعرفة الناتجة عن ذلك هي معرفة علمية قابلة للتقدم، لكنها تبقى دائما معرفة ونظريات صادقة بشكل مؤقت حتى لحين تفنيدها عن طريق نظريات جديدة استنادا لنظريته[2].

شكل 07. نظرية "بوبير" Karl Popper وتصوراته حول تطور النظريات وتقدم المعرفة.

المشكلة (محاولة إبطال نظرية موجودة) ← الحل المقترح (نظرية جديدة) ← استنباط القضايا القابلة للإختبار من النظرية الجديدة ← الإختبار (أي محاولة التفنيد بواسطة الملاحظة والتجريب) ← الإختيار بين أفضل نظرية من بين النظريات المقترحة ← النظرية الجديدة قابلة للتكذيب والتفنيد.

[1] The Encyclopedia OF political science, (Thomas George Kurian, and others), op. cit, p 1313.
[2] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others),Second Edition, op. cit, p 822.

المبـــحث الثالث

تأثير المتغيرات غير الإبستيمولوجيـــة على حقل السياســـة المقارنـــة

Non-epistemological variables and its effects on the comparative politics

تتمركز العلوم السياسية بصفة عامة وفرع السياسة المقارنة بصفة خاصة ضمن فئات المعرفة الشكلية في العلوم الإجتماعية، والتي لها علاقة بكل الخبرات المكتسبة سواء كانت ما قبل العلمية "Prescientific" أو التي هي في مصاف العلمية، وهي تنشأ من العمليات الأولية للتفكير كعملية ومنهج المقارنة مثلا؛ وهذا التصنيف لحقل السياسة المقارنة يجعل منه حقل تشترك في بناء أركانه كل من العلوم ذات المناهج العلمية، والعلوم ذات المناهج المختلطة[1]. وبعيدا عن المعالجة الإبستيمولوجية الصارمة للمعرفة من حيث مدى علميتها، توجد هناك متغيرات أخرى غير علمية لها صلة وأثر بالغ في تطور حقل السياسة المقارنة.

وهذه المتغيرات هي التأثيرات الحضارية والتطورات الإجتماعية، كما أنها أيضا عبارة عن ظواهر سياسية واقتصادية كانت لها تأثيرات متفاوتة على دينامية تطور حقل السياسة المقارنة، ويظهر ذلك بوضوح في بعض ميادين العلوم الإجتماعية كعلم الإجتماع وعلم الإجتماع السياسي والإقتصاد السياسي، حيث كان لهذا الأخير دور مهم في إحداث منعطف غير من مفاهيم السياسة المقارنة كثيرا، وكل هذه المعارف هي نتيجة دراسات لظواهر يستلزم البحث الجاد فيها تزاوج بين مختلف المعارف، وذلك بسبب تعقد الظواهر ولا يستطيع أي حقل معرفي منفرد من الإحاطة بها جيدا وإنما يستدعي الأمر إجراء دراسات وفقاً لمقاربات كلية، ففي رسالتها التي انصبت على التحليل النقدي للجنة السياسة المقارنة خلصت "سوزان جاكوبتي" إلى أن مفكري اللجنة انطلقوا من مفهوم الوضعية المنطقية للعلم ونموذجها الرشادي، وتبنوا منهجيتها في دراسة السياسة المقارنة، وسعوا للوصول إلى نظرية عامة خالية من القيم وعند الوصول إلى النتائج لم تجد اللجنة تفسيرا كافيا للأحداث السياسية قائما على النظرية العلمية[2]. ومن المؤكد أن حقل السياسة المقارنة المعاصرة ارتبطت بالبيئة الأكاديمية الأمريكية وتطوراتها منذ الحرب العالمية الأولى، لذلك فإن التحولات الداخلية لهذه البيئة - والتي تُعد استجابة أو انعكاسات بدرجة أو أخرى لحركية المجتمع الأمريكي وتطوراته وإشكالاته – تُعتبر محددا أساسياً في تطور نظريات السياسة المقارنة، وما شهده العالم وأمريكا في النصف الثاني من القرن العشرين من حركات اجتماعية وسياسية واقتصادية وحضارية، كان لها دور رئيسي في التطور المعرفي لحقل السياسة المقارنة بالإضافة إلى النزعة العلمية سواء كانت وضعية بحتة أو نسبية[3].

---

[1] Encyclopedia of Philosophy, (Donald M. Borchert and others), op. cit, vol. 03, p 82.

[2] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 259.

[3] نفس المرجع السابق، 213.

وكل هذه الظواهر والميادين المعرفية تربط بينها علاقات ثرية، وفي بعض القضايا والظواهر هناك اندماج كامل؛ ففي تاريخ البحث في حقل السياسة المقارنة توجد هناك لحظات ثرية من التعاون ونقاط الإلتقاء بين السياسة المقارنة وباقي العلوم الفلسفية والإجتماعية والإقتصادية، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث ظهرت مئات البحوث والدراسات والمقالات العلمية ولم يسبق في تاريخ العلوم السياسية وباقي العلوم السابقة الذكر وأن حدث مثل هذا التزاوج والتأثير المتبادل، وهو الأمر الذي أحدث قطيعة مع السياسة المقارن التقليدية الأوروبية على شاكلة المعارف التي هي من إنتاج عمالقة في مختلف الإختصاصات مثل Marx, Weber, Pareto,Tocqueville[1] .

أولا: أبعاد التأثيرات الحضاريـــة والمجتمعيـــة

إن وجود حضارة يعني وجود فكر ومعرفة، لأن الحضارة وإن كانت تعني أساساً تقدم مادي، إلا أن هذا التقدم المادي لا يُتصور وجوده إلا بفضل فكر إنساني، ومن هنا كان التراث الفكري أهم عنصر من عناصر الحضارة، ولا تتبين القيمة الحقيقية لأي ثمرة حضارية إلا إذا جرّبها الإنسان في الإستعمال مرة بعد أخرى، وعرف فائدتها وتعلم كيف يصنعها إذا أراد وهذا يحتاج إلى وقت أي إلى زمن وتاريخ، ولا بد كذلك أن يتكاثر صنع الشئ ويتراكم حتى يكون له أثر في حياة الإنسان ويصبح جزءا من هذه الحياة[2].

والتطور الحضاري الغربي كان وراء الكثير مما حصل من تقدم التعليم والثقافة العامة والإتصال العلمي بين الشعوب، وازدياد عدد المؤلفين والعلماء وتفرّع مختلف المعارف والعلوم، وكل ذلك أدى إلى نضوج النظم السياسية السائدة، فالعيش ضمن حضارة معينة مهما كانت طبيعتها ودرجة تطورها تفرض على كل من يعيش في محيطها أن يحترم المؤسسات والقيم والعادات والتقاليد، ومن ثمّ فإن كل هذه تترك آثارها على التكوين العقلي للفرد، وكذلك تنعكس بعد ذلك على طريقة تفكيره واتجاهاته[3]، وهنا يظهر التأثير الحضاري على المعرفة، وفي مقامنا هنا حقل السياسة المقارنة، حيث أن أغلب ما أنتج من معرفة في هذا الحقل هو نتيجة البيئة التي نشأت فيها، وذلك منذ أرسطو وإلى العصر الحديث، فكل تلك المعارف تنطلق من التجارب الخاصة لمؤلفيها وللشعوب التي ينتمون إليها؛ وهذا هو أساس العالم الذي نعيش فيه الذي هو نتيجة لمعرفة مسلّم بها نكتسبها بالسليقة، وكل واحد منا ينظم هذه المعرفة على أساس ما هو قائم، أي على أساس التجارب الخاصة التي هي جملة من الخبرات التي نكتسبها في إطار زمان ومكان معينين، وننظم بها حياتنا انطلاقا من مشروع يليه تنظيم مشترك للمخزون المعرفي، وهذا طرح عقلاني لمدى تأثير الناتج الحضاري على الجانب المعرفي[4].

---

[1] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others),Second Edition, op. cit, p 2916.

[2] حسين مؤنس، دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص 13.

[3] حافظ علوان حمادي الديلمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار نائل، 2001، ص 22.

[4] إيان كريب، النظرية الإجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، (ترجمة، غلوم محمد حسين)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1999، ص 136.

ولقد تأثر حقل السياسة المقارنة كثيرا بالبيئة الحضارية والإجتماعية التي ترعرع فيها، فالدول تختلف في أنماطها الثقافية وقيمها السلوكية، حيث تلتزم بتدريب علماءها والباحثين فيها وفق طرق معينة لتحصيل المعرفة، أو متى وكيف وفي أي موضوع يجب للباحث أن يبحث فيه، بالإضافة إلى دوافع التمركز العرقي حول الذات "Ethnocentrism"[1]، فالباحثون في السياسة المقارنة ليسوا شيئا غير البشر، بل لهم انتماءاتهم وولاءاتهم، وقد يكون اختيارهم للإشكاليات البحثية وللدول ناتج عن روابط قومية أو مصلحية، فحقل السياسة المقارنة هو الفرع الوحيد من فروع العلوم السياسية الذي تم اتهامه بالتحيز العرقي وبالإنتصار للمشروع الغربي الديمقراطي الليبرالي، لأن السياسة المقارنة لا تخترق فقط الحدود السياسية عند دراستها للدول، بل تخترق أيضا حدود المدارس الفكرية والتقاليد الإجتماعية والحضارية.لكن هذا ليس بصورة مطلقة فمثلا الحرية والديمقراطية لا يمكن أن تقاس بمعايير واحدة، ومن هنا أدرك الكثير من المفكرين الأوروبيين في القرنين الثامن والتاسع عشر نتيجة لاستفادتهم من أبحاث الأنثروبولوجيين أن المعايير الغربية ليست هي الوحيدة وأنه لا بد من المقارنة لتطوير النظم الإجتماعية والسياسية، وأن الثورة الفرنسية لم تكن لتقوم لولا النموذج البريطاني، وثورة الميجي في اليابان فقد أشعلها إدراك نموذج حضاري آخر بني على أفكار وسلوكيات ومؤسسات وتكنولوجيا مختلفة[2]، وبالتالي فالتأثير الحضاري والإجتماعي على حقل السياسة المقارنة واضح، سواء كان ذلك التأثير انتصاراً لنموذج حضاري معين، أو للإستفادة من النماذج الحضارية العديدة الموجودة في العالم.

ويظهر هذا التأثير في الكثير من الدراسات التقليدية والكلاسيكية أو في مقاربات ونظريات السياسة المقارنة الحديثة والمعاصرة، فإذا كانت أشكال الحكم والأنظمة هي الوجه السياسي للبنية الحضارية، فإن الأشكال المختلفة لتلك الدراسات هي بمثابة الوجه المعرفي لتلك الحضارة، فأرسطو مثلا صنف أنواع الحكم وفقا لما هو موجود من بنيات سياسية واجتماعية وحضارية قائمة، فهو لم يوجدها وإنما رتّبها وصنّفها وفقا لرؤيته الخاصة، وهو نفس الأمر لأغلبية باقي النظريات؛ وكدليل أن التقاليد الحضارية والإجتماعية هي مصدر المعرفة في حقل السياسة المقارنة هو أن نظرياتها يصعب إسقاطها على غير البيئة التي نشأت فيها، فمثلا الواقع العربي والإسلامي يجد الكثير من الباحثين أنفسهم عاجزين عن إعطاء التفاسير لظواهر معينة باستعمالهم لتلك النظريات، لأن الأصل هو الإنطلاق من المنظور الحضاري للخروج بمفاهيم معينة ترتبط بالواقع، وحتى لو وجدوا إمكانية لإسقاط تلك النظريات وجب عليهم توسيع مفهوم البيئة حتى يستوعب مفاهيم الزمان والمكان والحضارة، و"البنائية الوظيفية" لـــ"غابريال آلموند" ما هي إلا محاولة لفهم وتحليل العلاقة بين الكيان الإجتماعي الحضاري وبين النظام السياسي.

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 144.
[2] نفس المرجع السابق، ص 115.

وحقل السياسة المقارنة في الكثير من أدبياته متأثر بالكيان الحضاري والإجتماعي الذي نشأ فيه، فالكثير من علماء السياسة المقارنة يركنون في بحوثهم إلى محاولة فهم العلاقة بين ذلك الكيان وبين مختلف الأنظمة، فهمٌ يصبوا أحيانا إلى اكتشاف التوازن والتوافق بين عناصر كلا الطرفين وأحيانا في محاولة اكتشاف الخلل القائم بين الكيانين، لأن الكثير من حركة الأنظمة السياسية في تماسكها أو تحللها، واستمراريتها أو تطويرها وقدراتها أو عجزها وتخبطها، متوقفة على مدى سلامة أواضمحلال الكيان الحضاري والإجتماعي، لأن العزل بين النظام والكيان يؤدي إلى اختلال خطير يُدخل المجتمع في دورات من التصادم بين النظام والكيان[1]؛ وهو أمر يظهر بوضوح في تصدع الأنظمة التي لم تنشأ في بيئتها وإنما فرضت عليها، فالأصل هو اكتشاف الوعي والذات الحضارية والإجتماعية من خلال تحديات الواقع العديدة، واكتشاف القوانين المميزة للمجتمعات كظاهرة مطروحة للبحث العلمي، وهي ظاهرة حية لها قوانينها الخاصة التي لا تنفي القوانين العامة للتطور الحضاري والإجتماعي بل يضيف إليها خصائصها، وبهذا تكون النشأة الصحيحة للأنظمة ودراستها وتطويرها ينبع من منظور سوسيوحضاري، وليس مفروضا من إطار غريب[2]، وعلماء السياسة المقارنة هنا يأملون أن تؤدي أبحاثهم إلى نوع من التوازن يضمن الإستقرار، أو إلى تغيير يؤدي إلى تصحيح الإختلال.

وبما أن أغلبية أدبيات السياسة المقارنة مصدرها هو الغرب، وعلى هذا الأساس فإن التطور الحضاري والإجتماعي الذي عرفته الحضارة الغربية قام بدور مهم في تكييف سلوك ونواتج المعرفة التي نشأت عنها، وهو الأمر الذي جعل علماء السياسة الغربيين أكثر تشبثا بالقيم الفردية والقواعد الدستورية والهياكل العامة للنظم السياسية خاصة العلماء الأوروبيين في نشأة حقل السياسة المقارنة، وهو نفس الأمر بالنسبة للعلماء الأمريكيين عندما طوروا هذا الحقل، ففي كل إنتاجهم المعرفي حاولوا تسويق وتصدير النموذج الغربي للديمقراطية الليبيرالية، وهو أمر مفهوم لأنه نتيجة للقاعدة الثقافية والحضارية[3]؛ وهكذا دأبت السياسة المقارنة أن تكون معرفة تعكس الوجه الحضاري لأي مجتمع علمي يسود، وهذا جليّ خاصة بعدما بدأت تتقوى أركان الحقل المعرفية من ناحية التأسيس النظري، فمن مواكبة الحداثة إلى ما بعد الحداثة ومن البنيوية إلى ما بعد البنيوية أو التفكيكية إلى العولمة فالكوننة، هي وغيرها من الكثير من المفاهيم الكلية التي واكبت سيرورة المجتمعات الحضارية، لم تكن السياسة المقارنة في منأى عن التأثر بتلك المفاهيم، ويتجلى ذلك في البحوث التي قام بها علماء السياسة المقارنة لأنه دون شك فإن المفكر أو العالِم، لابد وأن يتأثر بالظروف والمعطيات الموضوعية والذاتية، حيث تعكس طبيعة الظروف الإجتماعية و الحضارية نوعية التفكير و الإهتمامات التي يتصدى لها[4]؛ وهذا دأب العلوم الإجتماعية والسياسية في بُعدها عن التجرد العلمي البحت.

---

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 404.

[2] بيتر لويد، أفريقيا في عصر التحول الإجتماعي، (ترجمة: شوقي جلال)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب1980، ص11.

[3] حافظ علوان حمادي الديلمي، مرجع سابق، ص 23.

[4] مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 42.

ثانيا: دور التطورات السياسيـــة والإقتصاديـــة

لا شك أن العلاقة التي تحكم البناء المعرفي في حقل السياسة المقارنة وما يشهده العالم من تطورات سياسية واقتصادية، هي علاقة متبادلة التأثير والمهم هنا ليس من يؤثر أولا حتى وإن كان التأثير متبادلا في فترات زمنية معينة، وإنما المهم حجم ونوعية التأثير ودلالاته المعرفية والواقعية، فعلماء السياسة المقارنة وبالأخص الأمريكيون منهم ينطلقون في الكثير من الأحيان وفقاً لأجندات سياسية وخدمة لمصالح اقتصادية معينة، كما هو شأن الدراسات السياسية التي تحاول نشر وتطبيق نماذج معينة من الأنظمة السياسية؛ كما أن الفاعلين السياسيين بدورهم كثيرا ما يركنون إلى تطبيق نظريات سياسية لبلوغ أهداف سياسية واقتصادية خدمة لمصالح عامة أو خاصة، ودليل ذلك أن الكثير من السياسيين طبقوا نظرية الحكم الخاصة بكتاب (الأمير) الذي ألفه "ماكيافيلي نيكولو".

وتبرير ذلك أن السلوك البشري سواء في جانبه العملي أو المعرفي لازال يُعزى إلى تأثير بيئته أو إلى طبيعته الإنسانية، وليس إلى محددات علمية صارمة أثبتت صدق نتائجها وتنبؤاتها، فكل واحد تقريبا ممن يهتمون بالشؤون الإنسانية مثل العالِم السياسي والفيلسوف، وعالِم الإقتصاد وعالِم الإجتماع وعالِم الأجناس البشرية (الأنثروبولوجي)، ما يزالون يستمرون في الحديث عن السلوك البشري بهذه الطريقة قبل العلمية "Prescientific"[1].

إن التطور الإقتصادي الذي بدأ عن طريق الثورة الصناعية في بريطانيا سنة 1750م لعب دورا مهما في ظهور مدرسة الإقتصاد الحر بزعامة "كينييه" في فرنسا و"آدم سميث" في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر، وقد كان لمبادئ هذه المدرسة أثر واضح في توجيه الفكر السياسي وبالأخص في الفكر الليبيرالي الذي قام أساسا على حرية الفرد في المجال الإقتصادي والسياسي، ومع مرور الوقت بدأت تظهر آثار ذلك التطور الذي أدى إلى تمايز اجتماعي وتقسيم طبقي ليطال بعدها هذا التمايز النشاط الفكري والعمل السياسي، وهو ما أدى إلى ظهور فكر اقتصادي وسياسي جديد يعالج ذلك الإنقسام وأبرز متزعميه على الإطلاق هو المفكر الألماني "كارل ماركس"[2]. مما مهد الطريق لظهور أدبيات في الفكر تأخذ بعين الإعتبار التأثيرات الإقتصادية والسياسية في الطرح المعرفي وذلك يفسر ظهور في حقل السياسة المقارنة الإقتراب الذي استخدمه "ماركس" في المقارنة بين النظم والمجتمعات، فقد تشكلت الماركسية وتراكمت مع كل مرحلة، وأنتجت نظريات واقترابات تتناسب مع المرحلة القائمة، فمن الإقتراب الطبقي أو الصراعي الذي انتشر في المرحلة السلوكية وقبلها بقليل، إلى الإقتصاد السياسي والماركسية الجديدة والتبعية في مرحلة ما بعد السلوكية[3].

---

[1] سكينر ب.ف، تكنولوجيا السلوك الإنساني، (ترجمة: يوسف عبد القادر)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، 1980، ص 11.
[2] حافظ علوان حمادي الديلمي، مرجع سابق، ص 21.
[3] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 194.

كما ظهرت عدة نظريات واقترابات اقتصادية خاصة في حقل الإقتصاد السياسي، كما كانت هناك محاولات عدة للتفريق بين الإقتصاد والسياسة والإجتماع وتمت عدة محاولات للتمييز بين الإقتصاد السياسي كعلم للنظريات المحضة، وبين الإقتصاد السياسي كفن لتطبيق هذه النظريات على الواقع ودراسة آثارها على المستوى السياسي من حيث الصراع وعلى المستوى الإجتماعي من الإنقسام وهو ما اهتم به حقل السياسة المقارنة في العديد من أدبياته[1]، وقد حاول السياسيون الإستفادة إلى أقصى حد من تلك النظريات، وهذا التداخل الشديد بين ما هو في الأصل ظواهر سياسية واقتصادية وبين ما هو معرفة تتأثر بتلك الظواهر، لتكون نتيجتها علوم قد يأخذ منها الفاعلون الذين يريدون تطبيق بعض نظرياتها وفق لأهداف معينة أو لمجرد التجريب.

وقد ظهر في أواخر ثمانينات القرن العشرين ما يُعرف في حقل السياسة المقارنة بالمنعطف الإقتصادي في الدراسات السياسية، والتي تطورت وفقا لمتغيرين، يحتوي الأول صورة الإقتصاد والإعتمادات في المتغيرات الإقتصادية، والثاني يتمثل في مناهج الإقتصاد الجزئي في السلوك السياسي ونشوء المؤسسات والإستقرار والتغير[2]؛ وقد أسّس هذا المنعطف لإدخال النماذج الرياضياتية والعقلانية في أدبيات السياسة المقارنة، كنظرية المباريات مثلا التي هي عبارة عن نظرية مشتقة من الإقتصاد والرياضيات، وفي بعض الحالات والأوضاع المحددة تبدو بأنها الأفضل كنموذج تنبؤي، لأنها تهتم بالإستراتيجيات التي يتبعها اللاعبون سواء كانوا أفرادا أم جماعات أم دول، لتعظيم مكاسبهم السياسية وتقليل خسائرهم في حال الصراع مع الآخرين[3]، وقد تطورت تلك النماذج تطورا بالغا لدرجة أن مُريديها سيطروا تقريبا على جل المجلات السياسية العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما حاول علماء السياسة المقارنة دراسة العلاقة بين الظواهر الإقتصادية وبين الظواهر السياسية، ويظهر ذلك في العلاقة الوطيدة بين الإقتصاد والسياسة، وقد درسوا ظاهرة استقرار الأنظمة الشمولية التي تتبنى سياسات اقتصادية تُظهر مستوى معين من النمو الإقتصادي يُسهم في نوع من الإستقرار النسبي، لذلك جاءت العديد من بحوث السياسة المقارنة في هذا الجانب مهتمة بدول أمريكا اللاتينية التي تظهر فيها تلك الميزة بشكل واضح، كما درسوا كذلك آثار الأزمات الإقتصادية على الإستقرار السياسي والإجتماعي لتلك الدول[4]. وهذا يُظهر مدى الدور الذي تلعبه التطورات السياسية والإقتصادية في أدبيات السياسة المقارنة، وهذا في حقيقة الأمر توجه صحّي في الطرح، لأن الأصل هو دراسة ما هو كائن وفقا لمعطيات واضحة وموجودة، وليس البحث عما يجب أن يكون في طرح ميتافيزيقي أشبه ما يكون بالدجل النظري وليس التنظير العلمي.

---

[1] موسوعة السياسة، (عبد الوهاب الكيالي، وآخرون)، مرجع سابق، المجلد رقم 01، ص 237.

[2] Margaret Levi, The Economic Turn in Comparative Politics, Comparative Political Studies, vol.33, (August-September, 2000), p 823.

[3] عبد الكافي عبد الفتاح اسماعيل، مرجع سابق، ص 483.

[4] Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, The political economy of democratic transitions, USA, Princeton university press, New Jersey, 1995, p 28.

والتطورات السياسية شأنها شأن التطورات الإقتصادية كان لها هي الأخرى آثار واضحة على تطور البنية المعرفية في حقل السياسة المقارنة، فالدراسات التقليدية لم تتناول المؤسسات والدستور إلا كانعكاس لظاهرة نشوء الدولة القانونية الحديثة، كما أن اتجاه الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية نحو الطرح العلمي وتغييب الدولة ما هو في حقيقة الأمر إلا كنتيجة للصدمة التي أحدثها طغيان الدولة وتجبُّرها وتسببها في أهوال الحرب، وكان من اللازم أثناءها البحث عن مكمن الخلل ومحاولة تفسير التفاعلات السياسية وفقا لتصورات تلغي مفهوم الدولنة "Etalism"، كما تلغي المعايير القيمية حتى تكون هناك بحوث علمية تساهم في تصحيح المسارات الخاطئة في الحياة السياسية، وقد كان لاستكمال القرن العشرين بثورة علمية كبرى وبتصدر ظاهرة العولمة المشهد الإقتصادي والسياسي، دور مهم في الإنفتاح السياسي للحدود وتحطم مابقي من الحواجز التاريخية والثقافية والفكرية والمعرفية[1]. ونتيجة لما سبق فلم يبقى أي داعي لوجود النظرة الأحادية أو حتى الثنائية، بل تخطى الأمر إلى تشكيل وعي جماعي متشارك في العديد من القضايا، وهذا ما يظهر بشكل جليّ في تغير الكثير من المفاهيم في حقل السياسة المقارنة، وظهرت أدبيات جديدة تنطلق جلّها من فكرة الإنسان العالمي، كما تطورت الدراسات العالمية "Global studies" وتشابكت بواسطة جسور تربط بين العديد من الجزر النظرية "Island theories"، والتي تعقدت أكثر نتيجة ظاهرة اقتصادية وسياسية هي العولمة. وكل هذه العوامل بإمكان السياسة المقارنة استيعابها نظرا لما يتميز به هذا الحقل من مرونة وقابلية للإحاطة بجميع الظواهر السياسية التي تحدث في كل بقاع العالم[2].

وبصفة عامة، فمراجعة دراسات السياسة المقارنة منذ بداية تشكلها، يُلاحظ أنها كانت عبارة عن حقل معرفي كان له تأثير اضطرادي ومتبادل بين مقارباته وبين الظواهر والتطورات الحضارية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي صاحبته طوال دينامية تطوره، وحتى علماء السياسة و توخيا للعلمية حاولوا كباحثين الإبتعاد عن علاقاتهم مع مؤسسات الدولة لتجنب التأثير عليهم[3]؛ فمن النزعة القانونية الشكلية إلى الدراسات السلوكية وما بعد السلوكية والمعاصرة، تطورات طرحت تحولاً موضوعيا كان نتيجة البيئة المحيطة، كالتحول من التركيز على المتغيرات القانونية والمؤسسية إلى التركيز على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية. فالسلوكية مثلت مضمون المشروع الحداثي كانعكاس لمشروع حضاري عام، ثم تم تجاوزها لتأسيس نماذج ما بعد الحداثة التي اتسمت بتعددية مفرطة غيبت المعيارية وسقطت فيه كل المنظومات المعرفية، والأمر ليس إلا عملية تفكيك أفضت إلى تحولات منهجية ومعرفية في السياسة المقارنة، حيث بدأ التركيز على مفاهيم النسبية والإبتعاد عن النظرية الكبرى، وذلك تماشياً مع تقاليد ما بعد الحداثة التي رفضت النظريات الكبرى ذات النزعة الكلية.

---

[1] جيرار ليكرك، العولمة الثقافية: الحضارات على المحك، (ترجمة: جورج كتورة)، لبنان: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004، ص 469.

[2] Howard Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, op. cit, p 278.

[3] Léon Dion, Politique et science politique, Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique, Vol.08, No.03 (Sep, 1975), p 369.

المبـــحث الرابع

أصـــول النماذج المعرفية السائدة في حقل السياســـة المقارنـــة

The Origins of Paradigms in Comparative Politics

لا شك أن لكل معرفة مهما كان نوعها أصول إبستيمولوجية ترتكز وترجع إليها من حيث أساسيات وطبيعة تلك المعرفة، كما أن لها نماذج معرفية "Paradigms" هي بمثابة الإطار المرجعي والإرشادي يوجّه الباحثين في إطار حقل معرفي معين ومجتمع علمي ما؛ والإبستيمولوجيا هنا هي عكس ماهو مدرج عليه في اللغة الفرنسية "Epistemologie" والتي تعني طبيعة المعرفة من حيث مدى علميتها، فهي هنا "Epistemology" باللغة الإنجليزية تعني دراسة المعرفة، من حيث ماهيتها، ماهي؟ كيف يتم اكتسابها؟ ماذا بإمكاننا أن نعرف؟ ماهي حدود المعرفة؟ هل بالفعل بإمكاننا أن نعرف أي شئ؟ أم أن التشكيك أمر ضروري في بعض الحقائق؟ ...إلخ، وغير ذلك من الأسئلة التي تُطرح بشأن كل ما يخص المعرفة[1]؛ أما النموذج المعرفي "Paradigm" فيقصد به تقليد متماسك للقوانين العلمية، و النظريات و الفرضيات و المقاييس و المفاهيم والمناهج التي تشكل أسلوبا متميزا يتبناه مجتمع علمي معين لحل المشكلات التي تواجه حقل معرفي ما، وهذا النموذج هو الذي يحدد ماذا ندرس، وما هي الطرق والإجراءات المتبعة لمجابهة المشكلات ولتفسير نتائج البحث.

والنموذج المعرفي هو الذي يرجع ويرتكز على تلك الأصول الإبستيمولوجية المعرفية، وليس العكس، لأن هذه الأخيرة تبقى ثابتة على مرّ الزمن حتى وإن طالها التشكيك، بينما النموذج المعرفي هو مؤقت وقابل للتغير بمجرد حدوث أزمة معرفية تؤدي مباشرة إلى نموذج معرفي جديد. وعلى الرغم من أن ما قدمه "كوهن" حول النموذج المعرفي انصب في معظمه على تطور العلوم الطبيعية، حيث يعترف قائلا:

(... ولعل الأهم من ذلك كله أنني قضيت عاما كاملا وسط مجتمع متخصص يضم أساسا علماء في العلوم الإجتماعية واجهوني بمشكلات لم أعهدها من قبل تتعلق بأوجه الإختلاف بين هذا الطراز من الجماعات وبين جماعات علماء الطبيعة الذين نشأت بينهم. وأذهلني بوجه خاص كم ومدى الاختلافات الصريحة بين العلماء الإجتماعيين بشأن طبيعة المشكلات والمناهج العلمية المشروعة. وأثار كل من التاريخ والتعرف المباشر شكوكي في أن من يمارسون العلوم الطبيعية لديهم إجابات على هذه المسائل أشد رسوخا أو أكثر دواما وتحديدا، مما لدى زملائهم في مجال العلوم الإجتماعية. ومع هذا يمكن القول بصورة أو بأخرى إن ممارسة علوم الفلك أو الفيزياء أو الكيمياء أو الأحياء لا تثير جدالا بشأن القضايا الأساسية كالذي يبدو اليوم واسع الإنتشار بين علماء النفس أو علماء الإجتماع على

[1] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others), Second Edition, op. cit, p 251.

سبيل المثال، وعندما حاولت استكشاف مصدر هذا الإختلاف، قادتني المحاولة إلى إدراك الدور الذي يقوم به في مجال البحث العلمي ما اصطلحت على تسميته منذ ذلك الحين بالنماذج الإرشادية...)[1].

ورغم ذلك إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على أهمية استخدام النموذج المعرفي كمدخل لدراسة نظريات العلوم الإجتماعية، وهو ما تم بالفعل في علم السياسة والسياسة المقارنة، حيث أجريت عديد الدراسات لاستكشاف بعض النماذج المعرفية التي سادت في هذا الحقل المعرفي[2]. والمهم هنا ليس الكشف والتعريف بتلك النماذج، وإنما التعرف على أصولها وجذورها المعرفية التي تستند إليها، وتفحُص أدبيات علم السياسة بصفة عامة، وحقل السياسة المقارنة بصفة خاصة، يُبرز وجود ثلاثة اتجاهات أو مدارس فكرية مختلفة في وجهات نظرها حول طبيعة البحث السياسي وغاياته وأهدافه ومناهج بحثه، وفي واقع الأمر فإن هذه الخلافات داخل علم السياسة والسياسة المقارنة تعكس صراعا أعمق وأقدم على مستوى النموذج المعرفي وعلى المستوى الإبستيمولوجي المعرفي بين النظريات والإتجاهات المتضاربة حول طبيعة المعرفة الإنسانية بصفة عامة[3]. ويمكن تقسيم تلك الأصول إلى ثلاث مدارس كبرى في المعرفة السياسية ومنها فرع حقل السياسة القارنة، وهي:

1)- المدرسة المثالية [الفلسفية] Idealism
2)- المدرسة الوضعية [الإمبريقية] Positivism
3)- المدرسة النسبية [المنظوراتية] Relativism

أولا: المدرســـة المثاليـــة (الفلسفيـــة) Idealism

المثالية أو الطوبوية لها تاريخ عريق في الفكر الإنساني، وترجع وتبدأ أصولها مع آباء الفلسفة الأوائل منذ أفلاطون، والمثالية وفقا لتصنيف الثنائيات المتناقضة فهي لها عدة أشكال، فمثلا في الميتافيزيقا، المثالية تعني أن الإيمان هو السبيل الوحيد لمعرفة الواقع، فالمفاهيم الميتافيزيقية والإبستيمولوجية للمثالية تجتمع في شكل واحد هي الأفكار، كما أنها في ثنائية أخرى تناقض المذهب المادي والفيزيائي؛ وفي حقل علم السياسة فإن المثالية تناقض المذهب الواقعي "Realism"، ولذلك فهي تضم جملة من المفاهيم على شاكلة: التصورات البنيوية، القوانين، المبادئ، الأخلاق، المعايير القيمية...إلخ، وهي كمذهب فكري سياسي تبحث دائما فيما يجب أن يكون، وليس فيما هو كائن[4].

---

[1] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 22.
[2] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 66.
[3] محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 15.
[4] International Encyclopedia of the Social Sciences, (William A. Darity), 2nd edition, op. cit, vol.03, p.p 547-548.

والمثالية في علم السياسة لا تُطلق من باب المديح، فالمثاليون أغلبهم منفصلون عن التفكير القائم ويضعون المبادئ الأخلاقية قبل الإعتبارات العملية، ولا يتصلون إلا قليلا بالعالم المحيط بهم، وهم يرمون إلى بناء عالم مثالي خال من التناحر والصراعات كما يؤمنون بالتقدم ويرون أن آليات الديمقراطية، والنقاش تحت حكم القانون، ووفقاً لالتزام أخلاقي، هو السبيل الوحيد للممارسة السياسية السليمة، وذلك لاعتقادهم بأن ما يجمع البشر أكثر مما يفرقهم؛ ويرى البعض أن المثالية هي نتاج مجموعة معينة من الظروف الإجتماعية والسياسية والتاريخية، وليست مجموعة قواعد أخلاقية خارجة عن الزمن ومكرسة من أجل أهداف كونية، والدليل أنها حينما واجهت مشكلة سياسية ملموسة، لم تتمكن من إيجاد معيار مطلق ومجرد من كل مصلحة من أجل إيجاد الحلول للمشاكل القائمة[1].

وتطور علم السياسة طغى عليه الطابع الفلسفي والمثالي منذ البداية، وبشكل واضح منذ العصور الكلاسيكية وحتى بداية العصور الحديثة، حيث كان ينظر للسياسة طوال تلك الفترة على أنها حقل معياري وأخلاقي، وبالتالي كانت مرتبطة بفرع الفلسفة الأخلاقية، وكما هو حال معظم الفكر الكلاسيكي لم تعر الدراسات السياسية اهتماما كبيرا بالمسائل الإمبريقية، حيث انصب معظم اهتمام المفكرين السياسيين على ما ينبغي أن يكون بدلا مما هو كائن، وكان من أهم المواضيع التي حظيت باهتمامهم هي طبيعة الدولة المثالية، والعلاقة المناسبة بين الأهداف الإنسانية الميتافيزيقية، والغايات المطلقة للحياة السياسية، إلا أن هذا لا يعني انعدام بعض الدراسات الجادة، فالمثالية حتى وإن تمسكت بأن الواقع يتأسس من خلال الفكر، الروح، وبعض الذاتيات غير المادية، إلا أنها وضعت الكثير من الأسس التي تتبناها الحياة السياسية اليوم، فقد اشتد طلب علماء السياسة وحتى السياسيون أنفسهم على ضرورة التمسك ولو نسبيا بقيادة بعض المعايير القيمية والأخلاقية للتنظيم السياسي ولصنع القرار، لخلق مسافة معينة بين العالم غير الكامل وبين ذواتنا وطبائعنا كبشر[2]. وتلتقي المثالية مع اليوتوبيا "Utopias" في أن كلاهما يؤسس لمجتمع كامل ومثالي، حتى وإن كانت مثالية وضعية فإنه من الصعب جدا تطبيقها على أرض الواقع[3].

وأدبيات السياسة المقارنة حافلة ببعض المفكرين الذين ركنوا إلى المثالية في بعض إنتاجهم الفكري، منذ أرسطو الذي حلم بأن يحكم الشعب نفسه، إلى ماركس وتمنياته بأن تزول الطبقية بعد أن وضّح أسبابها، وحتى وإن تقوضت المثالية مع المدرسة السلوكية، إلا أنها رجعت بعد ذلك بقوة، فبعض المفكرين السياسيين بدأوا بمزيد من الجدية ببعض التطبيقات الممكنة للمثالية متسلحين بأدوات وأساليب علمية واقتصادية، ونجحوا بالفعل في تطبيق بعض النماذج المثالية كخلقهم مثلا لدولة الرفاه[4].

---

[1] مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 361-362.

[2] The Encyclopedia of political science, (Thomas George Kurian, and others), op. cit, p 755.

[3] Ibid, p 1733.

[4] Thomas Magstads, Understanding Politics: Ideas, Institutions, and Issues, op. cit, p 71.

ثانيا: المدرســـة الوضعيـــة (الإمبريقيـــة) Positivism

الوضعية عبارة عن حركة فلسفية تتميز بتشديدها على العلم والمنهج العلمي بصفتهما مصدر المعرفة الوحيد، كما إنها تميز تمييزاً قاطعاً بين عالم الحقائق وبين عالم القيم، والوضعية في معناها الواسع النطاق، موقف ينطوي على الفكرة القائلة إن هدف المعرفة هو ببساطة وصف الظواهر التي نختبرها، وهدف العلم الالتصاق بما نلاحظه ونقيسه[1]. ومن وجهة نظر الوضعية يُعتبر العلم عبارة عن وسيلة لبلوغ الحقيقة، لفهم العالم فهماً كافياً يمكن التنبؤ به والتحكم فيه، فالعالم والكون حتميان يخضعان لقوانين السبب والنتيجة التي يمكننا تبيّنها إذا طبقنا مقاربة المنهج العلمي الفريدة. ويؤمن مؤيد الوضعية بالمذهب التجريبي، وهي الفكرة القائلة إن الملاحظة والقياس يؤلفان جوهر العلم، ويبقى الإختبار المقاربة الرئيسة للمنهج العلمي في محاولة لتبين قوانين السلوك[2].

ولقد تجلت الوضعية بوضوح من حوالي وبعد سنة 1850م، حين كان من المطلوب تخليص الفلسفة من شائبة جميع عناصرها التي لا تقع تحت التجربة، من أجل الوصول إلى مثال معرفة صحيحة علمياً، وليس تقديم المصلحة الإجتماعية والعملية كما كان سائدا من قبل[3]؛ وارتبطت الوضعية بمؤسسها "كومت" Augoust Comte الذي أسس لنزعة عقلية بسيطة وفقاً لإرادة واعية ترتكز على إرادة الأخذ بالوقائع وعدم تجاوزها أبدا، وأن العلوم الإختبارية هي التي تمدنا بنموذج اليقين بواسطة اكتشاف وبلوغ العلاقات والقوانين التي تحكم الوقائع[4]. ووصل "كومت" إلى هذا بعد أن بيّن بأن تاريخ العلوم له ثلاثة مراحل: المرحلة الثيولوجية "Theological"، المرحلة الميتافيزيقية "Metaphysical"، وأخيرا المرحلة الوضعية، وتطور كل فرع ليس فقط محتوم "Inevitable"، وإنما غير قابل للعكس "Irreversible"، أي أن تطور أي معرفة لا بد وأن يأخذ دائما هذه التراتبية[5].

والوضعية تميز بين العلوم الإمبريقية والعلوم غير الإمبريقية مثل الرياضيات والمنطق، كما تختلف نظريات وقوانين العلم الإمبريقي عن باقي التصورات الميتافيزيقية، وأن المبادئ العلمية تستند على أسس موضوعية من الخبرة الحسية، أي أن الوضعية تؤسس لمبادئ تكشف عن المعرفة ولا تخلقها بالمفهوم الكانطي لإمانويل كانط عن طريق العقل كما كان الوضع سائدا من قبل، وبعبارة بسيطة المعرفة الوضعية تُكتسب عن طريق الخبرة والتجربة، أما المعرفة العقلانية الكانطية فيتم خلقها عن طريق العقل[6]. فإذن الإمبريقية هي نظرية تزعم أن اكتشاف المعرفة يتم ويحصل فقط بواسطة التجربة الحسية للعالم، وللإشارة فقد بدأت هذه النظرية مع دافيد هيوم واستمرت في التطور وفي القرن

---

[1] مارتن غريفيثس، وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 456.

[2] نفس المرجع السابق، ص 457.

[3] اميل برهييه، تاريخ الفلسفة: الفلسفة الحديثة (1850-1945)، الجزء السابع، (ترجمة: جورج طرابيشي)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1987، ص 29.

[4] موسوعة لالاند الفلسفية، (أندريه لالاند)، المجلد الأول A-G ، مرجع سابق، ص 1002.

[5] Encyclopedia of Philosophy, (Donald M. Borchert and others), op. cit, vol. 02, p 410.

[6] محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 57.

العشرين تمثلت في الوضعية المنطقية "Logical positivism" التي أسستها "حلقة فيينا" سنة 1928 في جامعة النمسا التي ضمت مجموعة من العلماء تشترط فيهم أن يكون الباحث الفلسفي مناصراً للفلسفة التجريبية، وقد أعلنت نفسها للعالم بكتيب عنوانه "نظرة علمية إلى العالم"، وهي تطرح أن كل قضية ذات معنى إما أن تكون متعلقة بوقائع تجربة خارجية، أو تقبل التحليل المنطقي بعيدا عن كل الأطروحات المتافيزيقية[1]. وأنصار "الإمبريقية المنطقية" هم وضعيون بمعنى أنهم كالعلماء، يريدون للإنسان أن يقف بفكره عند الحدود التي يستطيع عندها أن يقيم علمه على تجاربه وخبراته، وأن يثبت صدق أقواله إثباتا يستند إلى الملاحظة الحسية، وإذن فلا يجوز له أن يُجاوز بشطحاته التأملية هذه الحدود، بحيث يزعم ما ليس في وسعه أن يستند فيه إلى الخبرة الحسية[2].

ومفهوم الوضعية أطلق في الأصل للإشارة إلى الدراسات العلمية في العلوم الإجتماعية، لأن العلوم الطبيعية حتى وإن تطورت في سياق متصل الذي هو التجريبية "Experimentalism"، إلا أن العلوم الإجتماعية ومن بعدها الفروع التي نشأت إثرها هي التي كانت بحاجة إلى تطبيقات ذلك المفهوم[3]. حيث نجحت الكثير من الدراسات اليوم في العلوم الإجتماعية والعلوم السياسية في الوصول إلى نتائج أثبتت صدقيتها في الكثير من نتائجها، وأصبحت علوما تجريبية بفضل استخدامها للمناهج الإمبريقية، وتم دراسة وبحث العديد من الظواهر الإجتماعية والسياسية التي كان يصعب دراستها بالمناهج التقليدية، فمثلا تمت دراسة الجندرة من خلال تحليل صور المرأة في الإعلام وفي الثقافة ومن ثمّ تصنيف المعطيات وفقا لرموز وإحصاءات معينة، وكانت النتائج مرضية وتم تطبيقها في الواقع ونجح العلماء في ذلك وفقا لقيامهم بالتجربة وليس لغير ذلك[4].

وفي علم السياسة والسياسة المقارنة، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ علماء السياسة، تحت تأثير الثورة العلمية وعلى ضوء نجاحها المذهل في العلوم الطبيعية، يحلمون بتحقيق اختراق في العلوم السياسية كالذي أحدثته العلوم الطبيعية، لكي ينتهوا من الدراسات التقليدية السائدة في الحقل آنذاك والتي كانت مفتقدة للصرامة العلمية. ومع أن هذا بدأ مع الكتابات الأولى للوضعية إلا أن قيام علم السياسة على أسس إمبيريقية وعلمية لم ينبعث إلا في منتصف القرن العشرين المنصرم مع قيام "الثورة السلوكية". وقد بلغت ذروة الجدال في علم السياسة حول التوجه السلوكي قد تزامنت مع الكشف الذي جاء به "كوهن" Thomas Kuhn سنة 1962م، حيث تولدت نزعة واضحة لدى أنصار التوجه السلوكي في علم السياسة لتوظيف "نظرية توماس كوهن" للثورات العلمية لتفسير تاريخ تطور الحقل ولتأسيس أساليب البحث فيه[5]، وتم التعبير عن هذه النزعة بشكل أكثر وضوحا خلال ستينات القرن العشرين

---

[1] موسوعة لالاند الفلسفية، (أندريه لالاند)، المجلد الأول A-G ، مرجع سابق، ص 1120.

[2] زكي نجيب محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 1982، ص 235.

[3] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others), Second Edition, op. cit, p 2192.

[4] International Encyclopedia of the Social Sciences, (William A. Darity), 2nd edition, op. cit, vol.02, p 579.

[5] The Encyclopedia of political science, (Thomas George Kurian, and others), op. cit, p 503.

المنصرم من خلال بحوث أبرز علماء السياسة حينها كدافيد إيستون وغابريال آلموند، حيث بدأ توظيف مفهوم "كوهن" عن النموذج المعرفي في النقاش العام حول تطور الحقل وصعود التوجه السلوكي، وكان الهدف من وراء ذلك هو إحداث ثورة علمية في العلوم السياسية كالثورة التي أحدثها "إسحاق نيوتن" في الفيزياء، حيث أن اكتشافاته قلبت مفاهيم المعرفة والتوجه العلمي إلى الأبد، لكن على الرغم من مجهودات السلوكيين ومُنظروا الخيار العقلاني في جعل حقل العلوم السياسية أكثر "نيوتينية"، إلا أن الهيمنة لنموذج معرفي معين بقي غير مكتمل[1].

والدور الذي لعبته الثورة السلوكية كان هائلا حيث تم بلورة اقترابات جديدة وتم توظيف أساليب جديدة للبحث وانتشرت مناهج وطرق غير مألوفة سابقا، بل إن معظم اقترابات السياسة المقارنة التي لا تزال مؤثرة حتى اليوم، مثل مقاربة النظم والتحليل النسقي والوظيفية-البنيوية ، ونظرية الإتصال لكارل دويتش، ونظريات المباريات، وغيرها من النظريات والمقاربات تم وضعها كلها أثناء الثورة السلوكية انتصارا للنزعة العلمية، وهذه الثورة في السياسة المقارنة لم تكن لتوجد ولما تأسست لولا المفاهيم والمقولات الكبرى للمدرسة الوضعية، فهذه الأخيرة تُعتبر بحق المصدر الرئيسي للنزعات العلمية في العلوم السياسية، وحدث هذا النجاح على الرغم من التوجس المبرر الذي أبداه بعض علماء السياسة ذوو التوجه المعياري من الإكتشافات الإمبريقية في الظواهر السياسية[2].ولعل الأخطاء الكثيرة التي وقع فيها أنصار النموذج السلوكي والنزعة الوضعية في علم السياسة، من قبيل التوجه العلمي البحت والإصرار على توليف نظرية عامة، وجعل أنفسهم هم مركز الحقل، وليس الدراسات الدقيقة والمحدودة التي كان يجب أن تكون هي المركز، لأن الإكتشافات الدقيقة هي أسس المعرفة الدقيقة وليس التوسع غير المدروس، لأن الإصرار على حل الإشكالات السياسية وفقا لنماذج إمبيريقية وجعل كل القضايا منطقية التحليل، هو السبب في النزوع نحو نموذج معرفي آخر غير السلوكي وغير أصوله الوضعية في السياسة المقارنة، هو توجه جديد لكن بأصول هو الآخر ترجع إلى المدرسة النسبية[3].

ثالثا: المدرســـة النسبيـــة (المنظوراتيـــة) Relativism

في تطور الحقول العلمية والإنتقال من نموذج إلى آخر خصوصا في علم السياسة، تلعب المدارس الفكرية دورا مؤثرا فلا يقف الأمر عند الأشخاص الذين يمثلون ظواهر فكرية، وإنما لكي يتحقق ويترسخ التغيير ويثبت، لا بد من تحول الفكرة إلى مدرسة أو اتجاه[4].

---

[1] Shu-Yun Ma, Political Science at the Edge of Chaos? The Paradigmatic Implications of Historical Institutionalism, International Political Science Review, Vol.28, No.01, (2007), p 69.

[2] Thomas Schramme, On the Relationship between Political Philosophy and Empirical Sciences, Analyse & Kritik, (Stuttgart), vol.30, (2008), p 616.

[3] Rogers Smith, Should We Make Political Science More of a Science or More about Politics?, PS: Political Science and Politics, Vol.35, No.02, (Jun, 2002), p 201.

[4] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 302.

وعلى الرغم من اكتساب النموذج السلوكي دفعا قوياً وهيمنة على السياسة المقارنة في خمسينات وستينات القرن العشرين، فإنه كان من المتوقع أن يتعرض هذا النموذج إلى نفس الإنتقادات التي تعرضت لها المدرسة الوضعية؛ فتناول الجدل حول طبيعة البحث السياسي بين السلوكية وما بعد السلوكية يجب أن يتم على ضوء تحليل وفهم الصراع الإبستيمولوجي الأقدم والأعمق[1]، وترتكز المقولات الكبرى للنسبية على مفهوم أن كل المعرفة الإنسانية هي معرفة نسبية محكومة بالإطار الزماني والمكاني[2]. وترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر ومن الصعب إعطاء عنوان محدد لها فقد سميت بالذاتية "Subjectivism"، والذرائعية "Instrumentalism"، والمنظوراتية "Perspectivism"، والنسبية "Relativism"، والتاريخية "Historicism" التي نمت في إطار الجدل الإبستيمولوجي في الفكر الفلسفي الألماني، والتي تتمسك بأن كل الفكر الإنساني يظل افتراضات غير مبرهن عليها، وأن كل حقبة معرفية تختلف عن أخرى[3].

والنسبية ترجع إلى أي مذهب يتمسك بأن المفاهيم والتصورات تُعتبر نسبية بشروط، وأنها غير عالمية التطبيق، لأن المعرفة في كلياتها مستحيلة الإستكشاف، وقد تبنى هذه الرؤية عدة مذاهب أخرى كالبراغماتية وبعض العلوم المعيارية، والأنثروبولوجية، وبعض نظريات العلوم الإجتماعية، وفي حقل السياسة المقارنة تمثلت في المدرسة ما بعد السلوكية، وبالمجمل فقد تبنى النسبية وقوى بعض مفاهيمها أنصار ما بعد الحداثة "Postmodernism"[4]. وللإشارة يجب عدم بين الخلط المذهب النسبي "Relativism" في المعرفة وبين نظرية النسبية "Relativity theory" التي جاء بها "أنشتاين" Albert Einstein التي هي نظرية فيزيائية[5].

ولقد كان الفهم التقليدي للبحث العلمي والفلسفي يقوم على تصويره بأنه بحث عن الحقيقة من أجل الوصول إلى تصور نهائي ومحدد حول طبيعة الكل الذي يُعتبر الإنسان جزءاً منه، إلا أن المدرسة النسبية دحضت هذا المفهوم وأعطى الفيلسوف الألماني "فرديريك نيتشه" دفعة قوية للمذهب النسبي الذي يرى أن الحقبة الحديثة لا تتميز بالنهائية أو المطلق في نظرتها حول الإنسان أو العالم؛ وهو بهذا يتفق مع "كوهن" في رؤيته حول تطور العلم[6]. وفي السياسة المقارنة، اختلف علماء السياسة المقارنة حول فهمهم للمدرسة النسبية، فالبعض احتضن الفكرة بالكامل، والبعض عارض إلا أنها تجلت بوضوح بعد تراجع النموذج السلوكي، وقد بلغ أحيانا الصراع أشده بين المؤيدين والمعارضين[7].

---

[1] محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 54.
[2] نفس المرجع السابق، ص 55.
[3] The Encyclopedia of political science, (Thomas George Kurian, and others), op. cit, p 727.
[4] Ibid, p 1448.
[5] موسوعة لالاند الفلسفية، (أندريه لالاند)، المجلد الأول A-G ، مرجع سابق، ص 1202.
[6] محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 62.
[7] John Gunnell, The Founding of the American Political Science Association: Discipline, Profession, Political Theory, and Politics. American Political Science Review , Vol.100, No.04, (November, 2006), p 479.

والإتجاه ما بعد السلوكي في حقل السياسة المقارنة قد تبنى بوضوح الأسس التي تتحدى المقولات الكبرى للمدرسة الوضعية التي أودعت مبادئها وركائزها في النموذج السلوكي، لذلك أخذت بمبادئ المذهب النسبي للمعرفة حتى تجعل من البحث السياسي قابل للتطبيق الجزئي بعيدا عن البحث في كلية التصورات فيما يخص حل الإشكالات السياسية؛ كما أنها استفادت كثيرا من الإتجاهات الإقتصادية في البحث وكذلك الفلسفة الماركسية، وتمثلت أهم المقاربات التي تبنت النسبية هي مقاربة الإقتصاد السياسي، مقاربة التبعية، التحليل الطبقي، الماركسية الجديدة...إلخ، وهي مقاربات تميزت بالبحث الضيق النطاق، ولم تبحث عن بناء نماذج نظرية كلية تفسر الظاهرة السياسية تفسيرا تجريدياً كما هو الأمر بالنسبة لنموذج "دافيد ايستون" للنظام السياسي، وهو ما كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدراسات السياسية تُعنى أكثر بالتجريد المفاهيمي لوصف الحياة السياسية[1].

إن العلوم السياسية بصفة عامة، وحقل السياسة المقارنة بصفة خاصة لا يرتكز على الأصول المعرفية السابقة الذكر فقط حتى وإن كانت هي المسيطرة في البحوث السياسية، بل توجد هناك عدة أصول معرفية أخرى يرجع إليها علماء السياسة وقت الحاجة إليها، فالظاهرة السياسية أصعب وأعقد من تُفهم وتُفسر وفقاً لاتجاه فكري معين، أو من منطلق مقاربة محددة، كما أنه ليس بإمكان أي رؤية سواء كانت علمية أو غير علمية أن تفرض أساليبها لزمن غير محدد، فالكثير من الظواهر السياسية غير قابلة للتجدد وغير قابلة للملاحظة أو ضبطها ومراقبتها؛ وقد وعى علماء السياسية ذلك جيدا ولم يعد يهمهم علمية الحقل بقدر ما يهمهم فهم وتفسير الظاهرة السياسية وفقاً لخصائصها ولو مؤقتا، خاصة في عالم اليوم... عالم سقوط المفاهيم الكلية وتفكك ما هو مفكك أصلا.

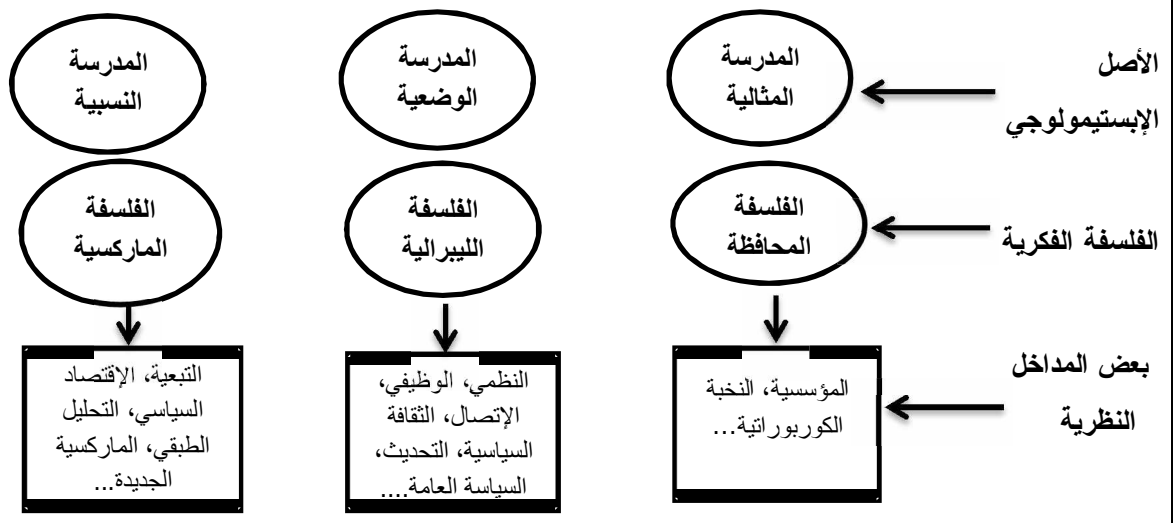

شكل 08. أصول النماذج السائدة في حقل السياسة المقارنة.

المصدر: محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 81.

[1] Gunnell G. John , Handbooks and History: Is It Still the American Science of Politics?, International Political Science Review / Revue international de science politique, Vol.23, No. 04, (Oct., 2002), p 341.

خلاصـــة الفصـــل الثاني Summary

المعرفة الإنسانية بصفة عامة هي محاولة لفهم الأشياء وما هو مبهم، فهي في النهاية مجموعة من المعاني والمعتقدات والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر المحيطة به، وتلك المعرفة بأنواعها سواء كانت بديهية مُكتسبة من الحواس والخبرة الذاتية أو الجماعية، أو فلسفية واستنباطية منطلقة من مقدمات ومسلمات معينة، أو كانت علمية سواء قرّرها العقل وفقا لتحليلات منطقية أو تجريبية إمبريقية أو استقرائية؛ هي في مجملها معرفة جاءت نتيجة البحث والتساؤل الدائم الذي صاحب الإنسان منذ القدم من أجل فهم وتفسير البيئة والظواهر التي تحيط به، سواء كانت غايته تحصيل معرفة معينة أو البحث المستمر عن الحقيقة.

والعلوم السياسية ومن بينها فرع حقل السياسة المقارنة مثله مثل باقي فروع المعرفة حاول منذ إرهاصاته الأولى ولغاية اليوم الإستفادة من مزايا المعرفة ككل أكانت علمية أو غير علمية، لكن وبالنظر إلى النجاحات التي حققتها الفروع العلمية، فقد حاول هذا الحقل الإستفادة إلى أقصى حد من تطبيقات تلك المعرفة، لكن وبالنظر إلى الخاصية التي تتميز بها الظاهرة السياسية وجد علماء السياسة صعوبات جمة في تحوير المعرفة السياسية إلى معرفة علمية لها مناهجها وأساليبها البحثية، كما أن النقد الشديد الذي تعرض إلى الدراسات السياسية العلمية من داخل علماء الحقل نفسه أثر على طموح ذوو التوجه العلمي في البحث، إلا أن ذلك لم يمنع من المزج بين الطرح العلمي واحترام خصائص الظاهرة السياسية، خاصة بعد أن وعى علماء السياسة أن تلك الظاهرة ليست المشكلة في تعقيدها بل في عدم ثبات متغيراتها حتى وإن كانت من أبسط الظواهر.

والسياسة المقارنة لا تشكل شذوذاً عن النسق المعرفي ككل، فهي مع الكثير من فروع العلوم الإجتماعية والسياسية ترجع في أصولها إلى جذور مشتركة، أما تطورها فقد خضع لعدة اعتبارات منها ما يخص تطور المعرفة نفسها والديناميات وحركة البناء المعرفي الطبيعية التي ميزتها أثناء مراحل تطورها، ومنها ما هو خارج عن نطاق تراكمية النسق المعرفي سواء كان علمي أو معياري وهو ما يتمثل في التأثيرات غير المعرفية، وتتشكل عموما من الظواهر الكلية والبيئية التي تطبع حياة الإنسان كفرد أو كجماعة، كالمنظومة الحضارية والمجتمعية ككل أو الظواهر التي تبني تلك المنظومة مثل الظواهر السياسية والإقتصادية وغيرها.

الفصل الثالث

المنعطفات الإبستيمولوجية والحركات المضادة

– البناء والتفكيك المعرفي-

الفصـــل الثـــالث

المنعطفـــات الإبستيمولوجيـــة والحركـــات المضـــادة

- البنـــاء والتفكـــيك المعرفـــي -

Epistemological curvatures: Action and reaction movements

العلم هو طريق يُسار عليه، وليس نهاية يوصل إليها، فهو منهاج قبل أن يكون نتيجة مقطوع بصوابها، وهو أيضا تيار متدفق، كل موجة فيه تتبعها موجة أخرى[1]. والمعرفة العلمية لها منهجها الخاص، فقد أقام المفكر "دافيد هيوم" ميزاناً منهجياً للتفكير العلمي، ولخّصه في عبارة مثيرة قال فيها بما معناه: تناوَلْ الكتب الموجودة كتاباً كتاباً، واسأل عن كل كتاب منها: أهو من العلم الرياضي؟ لا، أهو من العلم الطبيعي؟ لا، إذا فألق به في النار...، ولقد أراد "هيوم" بقوله هذا إن أي كلام يريد به صاحبه صدق العلوم ودقتها لا بد وأن يكون خاضعا للمنهج العلمي الصارم الذي لا بديل له، ويجب ألا نخطأ، فهو لا يقصد الكتب أو المعارف كلها، وإنما يقصد الكتب التي يدّعي أصحابها أنها من "المعرفة العلمية" وهي ليست منها في شئ[2].

ويُعتبر حجم وسرعة سير التقدم المعاصر في المعرفة، وفي الطرق الفنية للحصول عليها ونشرها يؤديان بنتائج البحث العلمي في أكثر الأحيان في الوقت الراهن إلى أن يكتسب إلى حد ما خاصية سرعة الزوال؛ فالمعرفة التي احتاج تكوينها إلى كفاح فكري هائل وإلى سنوات قد تقبل اليوم على أنها شيء واضح وعادي، وفضلا عن هذا نجد أن البحث العلمي لا يقف عند فكرة واحدة بشأن أي مشكلة، لأن كل فكرة تُقبل بوصفها شيئاً مؤقتاً نحو فهم أكمل ولكن ليس الفهم الكامل أبداً، وفي هذه الحالة من الفوران المتواصل للأفكار تخدم البيانات التي لوحظت بدقة وسجلت بطريقة موثوق فيها غرضين حاسمين، فهي تغذي خيال الشخص المعرفي، كما تطرح أسئلة جديدة يحاول عقله الإدراكي المنظم صياغتها بطريقة تنفيذية. وكل فكرة يتم اختبارها والتأكد من صحتها هي خطوة صغيرة إلى الأمام في حصيلة الفهم، والقفزات الكبرى في الفهم نادراً ما تحدث في ومضة واحدة من الإلهام[3].

وفي العلوم السياسية فعادة ما يُنظر إلى حقل السياسة المقارنة من ثلاثة زوايا أو تأسيسات معرفية وبحثية، فالإهتمام الأول يغلب عليه الطابع البيداغوجي أو الإهتمامات البحثية سواء كانت لأغراض استكشافية أو لأغراض سياسية بهدف التعرف على طبيعة النظم السياسية السائدة في العالم، وتتجلى هذه الزاوية في دراسة الدول الخارجية، ويظهر هذا بوضوح في الدراسات الأنجلو أمريكية،

[1] زكي محمود نجيب، تجديد الفكر العربي، بيروت: دار الشروق، 1971، ص 337.
[2] زكي محمود نجيب، قصة عقل، مرجع سابق، ص 101.
[3] جون ديكنسون، مرجع سابق، ص 67.

أما الزاوية الثانية فهي المقارنة النمطية بين الدول بنيّة المطابقة وتفسير الإختلافات والتشابهات بين الدول، والتركيز هنا عادة ما يكون على بناء واختبار النظرية، وثالث زاوية هي التركيز على منهج البحث مع الإهتمام بتطوير قواعد البحث المقارن، وذلك بنقلها من المقارنة الهاوية والغريزية إلى المقارنة العلمية التي لها أساليب ومناهج بحثية خاصة[1].

ووفقاً لـــ "مايرPeter Mair " فإن حقل السياسة المقارنة ليس بالإمكان فهمه إلا من خلال مفهوم مركب يضم مادة وجوهر الحقل من جهة، والمنهج البحثي من جهة أخرى، ومن خلال التأسيس على هذا المفهوم يمكن اعتبار أن تطور الحقل قد مرّ بثلاث مراحل تتمايز فيما بينها من حيث الظواهر والمواضيع المتناولة وكذلك من حيث الأساليب البحثية المتبعة في الدراسات، فالمرحلة الأولى يغلب عليها الطابع الوصفي وشملت في أغلبها دراسة الدول الخارجية، أما المرحلة الثانية فجنحت نحو التوجهات المنهجية وتغلب عليها النزعة العلمية، وفي مراحل متأخرة من التطور ظهرت الدراسات التي يغلب عليها الطابع التحليلي المقارن وهو عبارة مزيج من التركيز على الجوهر والمنهج معاً، ومن الملاحظ أن المرحلة الأولى تطورت في أوروبا، أما المرحلة الثانية فقد تطورت على أيدي علماء السياسة الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية[2].

وفي ظل هذه التطورت عرف حقل السياسة المقارنة عدة مراجعات، كادت أن تُفقد الحقل في بعض مراحله الكثير من جوهره وبؤرة تركيزه البحثي والمنهجي، وتراوح التراكم المعرفي ما بين البناء الذي يصمد لفترة، ليتم تفكيكه ولو جزئياً عن طريق حركة مضادة؛ ومما لاشك فيه أن أهم نزعة علمية أو تموج إبستيمولوجي تمثل في الثورة السلوكية ذات الخلفية الإجتماعية والأنثروبولوجية في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، كما عرف الحقل منعطفا آخر تمثل في نزعة الدراسات الكمية ذات النماذج الرياضياتية والأسس المنطقية متمثلة في نظريات الخيار العقلاني، وهي نزعة لها خلفية اقتصادية وبالضبط "الإقتصاد الجزئي" في أواخر الثمانينات، ولبحث هذه النمطية من البناء والتفكيك المعرفي تمّ حصر الفصل الثالث في المباحث التالية:

المبحث الأول: مرحلة الدراسات غير العلمية.

المبحث الثاني: التموُج الإبستيمولوجي الفاصل (مرحلة النزعة العلمية).

المبحث الثالث: المنعطف الإبستيمولوجي الثانوي (النزعة العلمية الثانية).

---

[1] Robert E.Goodin and Hans-Dieter Klingemann, op. cit, p 310.

[2] van Biezen Ingrid and Daniele Caramani, (Non)Comparative Politics in Britain, University of Birmingham, Politics, VOL.26,no.01, (2006), p 29.

المبـــحث الأول

مرحلـــة الدراســـات غيـــر العلميـــة

Pre-scientific Stage

يُعتبر حقل السياسة المقارنة من أكثر حقول المعرفة بالنسبة للعلوم السياسية الذي عرف جدلا واسعاً من خلال المراجعات والدراسات التي تعرضت له بالنقد، وذلك نظراً لقدم جذوره التاريخية بالإضافة إلى الظواهر والمواضيع السياسية التي يدرسها، وبالأخص المناهج والأساليب البحثية المتبعة في تلك البحوث؛ وأغلب علماء السياسة ينظرون إلى نطاق دراسات السياسة المقارنة على أنه نطاق قديم قدم دراسة السياسة نفسها. فالمقارنات النظمية المبكرة للأنظمة السياسية ترجع إلى اهتمامات القدماء الإغريق، مثلاً "بلوتارخ"* Plutarch يسرد قصة في كتابه (حياة الإغريق والرومان النبلاء) "Lives of the Noble Grecians and Romans" مفادها أن الباحث "ليكورقوس" Lycurgus الإسبارطي سافر كثيرا ما بين اليونان وضفاف المتوسط الشرقية مسجلاً في رحلاته هاته أنظمة الحكم السياسية القوية والضعيفة في دول المدينة "city – states" والمقابلة بينها؛ وعلى كلٍّ يبقى أهم باحثين يستحقان الذكر عند قدماء اليونان هما "أفلاطون" Platon من خلال كتابه (الجمهورية)، و"أرسطو" Aristotle في كتابه (السياسة)، اللذين يُنظر إليهما كثيراً على أنهما أول وأعظم عملين في العلوم السياسية، وذلك نظراً لتغطيتهما الكثير من مفاتيح المقاربات السياسية المعروفة مثل طبيعة القوة، الأشكال المختلفة للحكم والعلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الإقتصاد والسياسة[1].

أولا: المرحـــلـــة التقـــليديـــة

بصفة عامة تُعتبر المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة المرحلة التي سبقت الثورة أو المرحلة السلوكية في العلوم السياسية، ومما لا شك فيه أن تتبع جذور السياسة المقارنة يرجع ويصل حتما إلى الفلسفة اليونانية، حتى وإن كانت الدراسات السياسية محصورة في جانب التفلسف إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض سمات التخصص في المعرفة السياسية، والمقصود هنا طبعاً هي المعرفة ذات الصبغة التجريبية أو العلمية، ذلك أنه بعد هزيمة أثينا في الحروب "**البيلوبونيز**" انكسرت أطماعها الإمبراطورية**، فاتجه اليونانيون نحو التحصيل المعرفي، فكانت أكاديمية "أفلاطون" أول مدرسة فلسفية ولو أن "ايزوقراط" Isocrates قد سبقه وافتتح قبله مدرسة لفن الخطابة ببضع سنين، أما مدرسة

---

* Plutarch of Chaeronea بلوتارخ الخيروني (49-120.م): مؤرخ وكاتب سير يوناني ذو نزعة أفلاطونية، ولد في Chaeronea, Boeotia، تتلمذ على يد Ammonius الذي هو أفلاطوني مصري استقر في أثينا وأنشأ مدرسة سماها الأكاديمية، اهتم بلوتاركوس بأهم الموضيع التي طرحت في فترته كالفلسفة الرواقية والأبيقورية والفيثاغورسية وكذا الإهتمام بشروحات أفلاطون، بالإضافة إلى فلسفته فقد كان كاهنا ولاهوتيا في آن واحد، لكنه لم يتخلى عن التراث اليوناني بل أغناه بكل العبادات المصرية الأيزيسية التي حاول أن يوفق بينها وبين ميتافيزيقية وكوزمولوجية أفلاطون.

[1] John T. Ishiyama, op. cit, p 07.

** البيلوبونيز: هي الحرب التي وقعت بين أثينا وحلفائها من جهة، واسبرطة وحلفائها من جهة أخرى واستمرت من 431 إلى 404 ق.م وانتهت بهزيمة أثينا.

"أرسطو" في اللوكيوم "Lyceum" فقد افتتحت بعد ذلك بحوالي خمسين سنة، وتوالى بعدها إنشاء المدارس كالمدرسة الأبيقورية والرواقية "Stoicism"، وكل هذا ترك تأثيرا واضحاً على الحقب المعرفية اللاحقة وهذا بفضل الإتجاه نحو التخصص الأكاديمي[1].

ولقد لعبت تلك المدارس الأثينية دوراً مهماً في انبعاث الكثير من فلسفات باقي الحضارات اللاحقة، فكما كانت بداية للفلسفة الرومانية كذلك كان لها تأثير في نشأة التراث المعرفي الأوروبي في عصر النهضة وعصر التنوير، وبالأخص فيما يتعلق بالسياسة وغيرها من الدراسات الإجتماعية، وفي هذا الميدان كانت كتابات أفلاطون وأرسطو تُعدّ بواكير لإنتاج الفكر السياسي، وقد بدأت هذه الكتابات بخطوات بدائية ولم يكن هنالك ما يمكن اعتباره بحق مجموعة متمايزة بالصورة الواضحة المعروفة في العصر الحديث، وكانت العلوم والروابط التي تصل بعضها ببعض لا تزال في خطواتها الأولى، لكن بعدها وبالتدريج استقرت الخطوط العامة للمعرفة في الفلسفة، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإجتماعية والسياسية والنقد، وغيرها من باقي فروع المعرفة[2].

الدراســـات الكلاسيكيـــة: (أرسطـــو طاليس – نهايات القرن التاســـع عشر 1880)

باعتبار أن الفلسفة كانت تحوي جميع المعارف، فالسياسة المقارنة كتقليد بحثي في العلوم السياسية قد تأسست كجوهر وكمنهج من خلال كتابات أرسطو السياسية التي أرست القواعد الأولى لمنهج التحليل السياسي المقارن[3]. ومن حيث الجوهر فقد كان يُنظر للسياسة طوال العصور المتقدمة على أنها أنها حقل معياري وأخلاقي، وانحصرت الدراسات السياسية كفرع للفلسفة الأخلاقية، إلا أنها بعد ذلك اتجهت نحو الدراسة الدقيقة للعملية السياسية الواقعية ونحو السلوك السياسي شيئا فشيئاً، أما من ناحية المنهج البحثي فلم يُمنح الأهمية الكاملة في الدراسات السياسية المقارنة الأولى، حيث كانت أغلب الدراسات وصفية وبعيدة عن الطرح العلمي، كما كانت دراسات وصفية واستدلالية أدت إلى الكثير من النتائج الخاطئة والمختلفة بسبب مقارنة براهين ونتائج مختلف الطرق الإستدلالية للوصول إلى نتائج دقيقة أو الإسترشاد بما هو موجود في الدراسات المقارنة السابقة، إلا أنها بعد ذلك اتجهت نحو البحث الإستقرائي والتفسيري لمختلف الظواهر والمواضيع السياسية، وهنا طغت النزعة الإمبريقية والتجريبية في الدراسات؛ وطوال مراحل تطور حقل السياسة المقارنة تنازعته كما سبق وذكر ثلاث أنماط من الدراسات، نمط يغلب عليه الطابع الجوهري أو الموضوعي ونمط ثان يغلب عليه التوجه المنهجي بشكليه الكمي والكيفي ونمط ثالث يتميز بمزيج بين النمطين الأوليين[4].

---

[1] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، (ترجمة: حسن جلال العروسي)، مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 79.
[2] نفس المرجع السابق، ص 80.
[3] International Encyclopedia of the Social Sciences,(William A. Darity Jr.), op. cit, vol.06, p 326.
[4] Ibid, p 327.

إن إضفاء طابع العلمية على السياسة المقارنة سيبقى دائماً يولد الكثير من الجدل، فالمفهوم الشائع لعلم السياسة يجعله ممكن الوجود، لأن المقصود به دراسة الأنظمة السياسية دراسة منهجية وتبيّن الأحوال التي تنشأ فيها تلك الأنظمة واستخراج خصائص كل نموذج من نماذجها واستحضار العوامل التاريخية، والتعرف على كيفية القيام بوظائفها تبعا لنماذجها وأحوالها وظروفها، وبالإمكان في هذه الحالة صياغة حصاد هذه الدراسة في قالب علمي، إلا أن التزمت العلمي قد لا يقرّ هذا الرأي، باعتبار أن العلم هو مجموعة من القواعد الأزلية التي يُعبّر عنها تعبيراً رياضياتياً أو كمياً[1].

وقد لخصّ "ماكيفر" Maciver R.M هذا الجدل في نص يتساءل فيه ويجيب في نفس الوقت، حيث يقول الآتي:

(... ولكم أن تتصوروا حلم البشرية بعلم للسياسة تستوي فيه منهجية العلوم الرياضية والطبيعية وتتوفر له يقينيتها، ولكم أن تتصوروا أنهم بلغوه وأنه هداهم صراط الخلاص الإنساني، وقد بدت هذه الرؤيا لأفلاطون منذ ألفي عام، ولاحت بعدها لبرناردشو، وحسب كلّ منهما أنه اكتشف الحقيقة السياسية التي تسعد البشر في كل زمان ومكان، ولن يكونا آخر من يرى هذه الرؤيا، فهي تفتن كل من تأمل موضوع الحكومة تأملا جدياً، ويجدر بنا أن نتساءل عما يتوق إليه أصحاب هذه الرؤيا، وأن نتبين معهم طبيعة العلم الذي يريدون، أيريدون أن يكون موضوع علم السياسة: كيف يحكم البشر؟ إذا كان هذا ما يريدون، فإن معرفتنا بالموضوع واسعة، ولكنها معرفة تاريخية وصفية، وليست معرفة منهجية يقينية. أم يريدونه علماً يقرر ما يجب أن يكون عليه حكم البشر؟ فيصبح بذلك علماً بما يجب أن يكون، لا بما هو كائن. ويصبح بوسع المفكر أن يقدم من خلاله أساطيره وافتراضاته الذاتية فيتجاوز بهذا الموقف الذاتي العلم لما قبله أو لما بعد، ولا ينقص من هذا التجاوز من قيمة تفكيره الإجتماعية، لأن بحث ما يجب أن تكون عليه الحكومة ليس أقل أهمية من بحث ما هي عليه. أم يريدونه علماً لما يمكن أن يكون عليه حكم البشر، أي كما أراده وسبق إليه مكيافيلي في كتابه الأمير حين وضع المبادئ العملية لهداية الحاكم؟ إن الكثيرين من الذين اختبروا الحياة العملية من رجال الدول وصانعي السياسة ... ساروا على سنّته من بعده، فألفوا كتباً ومذكرات كشفوا فيها عن أسرار النجاح السياسي. وتصدى علماء النفس ودارسو أصول النشر والدعاية لتحليل نفسية الجماهير، وبينوا للحاكم طرق إثارتها وتهدئتها، فاتسعت بذلك معارفنا السياسية اتساعاً هائلاً، وأصبح لدينا سجلّ رائع لأفكار المؤلفين وملاحظاتهم حول الحكومة، وهذه الأفكار والملاحظات تدور في مجملها حول فن السياسة، ولكنها لا تؤلف علماً لها، وهي على غناها قاصرة على مستلزمات العلم. وليس علم السياسة وفنها واحد، فطبع السياسة الأصيل هو التغير وهنا كيف نستطيع أن نضع علما ثابتاً يسع التغيرات اللانهائية ؟ ...)[2].

وتحمل العصور المتقدمة في الدراسات السياسية الكثير من مكنونات البحوث ذات المنظور المقارن، سواء من ناحية المواضيع أو المنهج، أو من ناحية دراسة أنظمة سياسية بعينها أو دراسات تجريدية لأنظمة أو مواضيع هدفها استخلاص نماذج نمطية معينة؛ وذلك بدءاً من العصر اليوناني

[1] روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، (ترجمة: حسن صعب)، الطبعة الثانية، بيروت: دار الملايين للعلم، 1984، ص 22.
[2] نفس المرجع السابق، ص 23.

مرورا بالروماني والوسيط إلى عصر النهضة ثم عصر الأنوار والعصر الحديث والمعاصر، وكل عصر يُبرز مفكرين سياسيين لهم دراسات سياسية مقارنة لها ميزاتها الخاصة من حيث البناء المعرفي في شقيه الجوهري والمنهجي، ما بين الدراسات المعيارية والوصفية إلى الإمبريقية والتحليلية وغير ذلك، وطموح خلق نزعة علمية ترجع في أصلها إلى أرسطو في كتابه (السياسة) على الرغم من عدم وضوح الرؤية من ناحية المناهج والنتائج طوال العصور اللاحقة في حقل السياسة المقارنة[1].

وإذا كانت السياسة المقارنة هي التعرف على الأنظمة السياسية السائدة أو التي يُراد لها أن تكون، والمقارنة بينها من حيث الإختلافات والتشابهات فإن هذا النمط من المعرفة سواء من حيث النظرية والتطبيق أو الدراسة والممارسة يرجع إلى بدايات تدوين الفكر البشري، خاصة إذا كان الهدف من وراء ذلك الكشف عن النمطية والعمليات والإنتظامات بين الأنظمة أو محاولة تطبيق نموذج نظمي معين؛ إلا أن أكثر مشكلة كانت ولازالت هي سنّة التغيّر وعدم ثبات النظم، ولا ينجو من هذه السنّة إلا بعض النماذج الرئيسية*، ومن الناحية العلمية يُعتبر تصنيف البنيات السياسية أعسر من تصنيف البنيات الطبيعية، لأن البنيات الطبيعية تتفرع لأنواع وأجناس وتتوالد أشكالها الجديدة من الأشكال القديمة توالداً عفويا منتظماً، عكس البنيات السياسية التي لاعهد لها بمثل هذا التوالد الطبيعي، وبالتالي يتوجب على من ينشد تصنيفها والمقارنة فيما بينها أن يكون مُلمّاً بمختلف أطوارها الزمانية والمكانية ومختلف فواعلها وترابطاتها الإجتماعية والإقتصادية وغير ذلك، وبالأخص التغير المطّرد اللحظات التي استوى فيها تكوين نظام ما من الأنظمة السياسية[2].

يرجع عهد تصنيف الأنظمة السياسية والمقارنة بينها أو حتى المفاضلة بينها من أجل تطبيق نموذج معين إلى أمد بعيد، فالمؤرخ اليوناني "هيرودوت" يروي قصة عن اجتماع سبعة من وجهاء فارس "Persia" للتداول حول أفضل دستور لبلادهم، وكان أمامهم أن يختاروا واحدا من بين ثلاثة أشكال كانت موجودة وهي: الملكية، الديمقراطية والأوليغاركية، وأسفر تداولهم عن اختيار الملكية[3]؛ أما أفلاطون فقد أبرز أفكاره السياسية في محاوراته وهي: "الجمهورية" و"السياسي" و"القوانين"، وهو يُظهر قيم أفكاره في مواضيع شتى بأسلوب في كثير من جوانبه يرتكز على المقارنة الغريزية، ولاشك أن أفلاطون لم ينشئ الأكاديمية لغرض محدد بالذات**، ومن المبالغة القول بأنه أراد إنشاء معهد لدراسة السياسة دراسة علمية وتدريب رجال على الحكم، ففكرة التخصص لم تكن قد بلغت حينذاك

---

[1] The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian and others), op. cit, p 1085.

* لما سُئل رئيس الوزراء البريطاني السابق وينستون تشرشل عن الديمقراطية، قال بأنها أحسن الأنظمة السيئة، وهذا ما يدل أكثر على أن المفاهيم السياسية سواء من ناحية النظريات أو حتى التطبيق تبقى نسبية مهما بلغت ميزاتها وحسناتها.

[2] روبرت م. ماكيفر، مرجع سابق، ص 185.

[3] نفس المرجع السابق، ص 186.

** الأكاديمية : أول من سمى مدرسة بهذا الإسم هو أفلاطون، ولفظة الأكاديمية لها علاقة باسم البطل الأسطوري أكاديموس. وقد ظلـــت أكاديمية أفلاطون تشتغل لمدة تسعة قرون وتدرس الفلسفة ومختلف العلوم. وقد أغلقها الإمبراطور جيستينيان Justinian في العام 529 م بعد أن شعر بأن هذا التراث الباقي من العصر الكلاسيكي لايتناسب مع قيمه المسيحية.

مثل هذا المدى، وعلى الرغم من مثاليته المفرطة إلا أنه كان يراعي الجانب العلمي والعملي لأفكاره، وقد عبّر عن ذلك صراحة عندما قال:" لقد خشيت ألا أرى في نفسي في النهاية إلا مجرد ألفاظ، وأن أراني رجلا غير قادر على الإضطلاع بأي عمل إيجابي"[1]. وأفلاطون هو أول من درس الدولة من منظور طبقي مقارن، فهو يرى أن المواطنين في الدولة ينقسمون إلى ثلاث طبقات، الحراس والجنود وعامة الشعب، وقد صنفهم طبقياً وقارن بينهم ووضح كل طبقة وميزاتها ودورها في الدولة[2].

ولقد اهتم أفلاطون بالنظم السياسية التي سادت عصره ووجدها تنهار الواحدة بعد الأخرى، فحاول أن يضع نظاماً لتعاقبها وكيفية الإنتقال من نظام لآخر وذلك طبعا وفقا لمنظور يطابق بينهم، لأنه ليس بإمكانه الوصول إلى أفضل نظام إلا إذا قابل الشئ بضده، ومن خلال سلسلة من الأوصاف وصل إلى نتيجة مفادها أن أفضل نظام هو النظام الأرستقراطي*؛ ويرى أن النظم السياسية كلها يمكن أن تنحصر في خمسة أشكال أساسية هي:

1- النظام الأرستقراطي: "Aristocracy" هو أفضل أنواع الحكم عند أفلاطون، وهو حكم القلة الفاضلة ويتجه نحو الخير مباشرة، ومن ثم فهو نظام الحكم العادل.
2- النظام التيموقراطي: "Tymocracy" وهو الحكم الذي يسوده طابع الطموح من محبي الشرف، أو الطامحين إلى المجد الذين تكون وجهتهم السمو والتفوق والغلبة.
3- النظام الأوليغاركي: "Oligarchy" وهي حكومة القلة الغنية، حيث يكون للثروة مكانة رفيعة.
4- الديمقراطية: "Democracy" التي هي حكم الشعب حيث تُقدّر الحرية تقديرا عالياً**.
5- نظام الطغيان: "Tyranny" وهي حكومة الفرد الظالم أو الحاكم الجائر، حيث يسود الظلم الكامل واللاعدالة[3].

ووجهُ المقارنة التي يعقدها أفلاطون هنا بين الأنظمة السياسية ليس من حيث دساتيرها وإنما من حيث مميزاتها ومن حيث علاقة الحاكم بالمحكوم، ويقابل هذه الدراسة مقارنة على مستوى عبر الزمان "Cross-temporal" ووحدة المقارنة هنا هي الأنظمة السياسية التي سادت في عصره، وتلك العصور هي العصر الذهبي يقابله وهو أزهى العصور يقابله النظام الأرستقراطي، يليه العصر الفضي يقابله النظام التيموقراطي، ثم العصر البرونزي تقابله الأوليغاركية، بعدها عصر الأبطال وتمثله الديمقراطية،

---

[1] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 83.

[2] راسل برتراند، حكمة الغرب: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الإجتماعي والسياسي، الجزء الأول، (ترجمة : فؤاد زكريا)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1983، ص 96.

* مفهوم أفلاطون عن الديمقراطية يختلف عن مفهوم تلميذه أرسطو الذي يراها بأنها حكم الشعب ذو الأغلبية الفقيرة، أو المفهوم الحالي أي حكم الشعب من خلال آليات معروفة كالإنتخابات، فأفلاطون يرى أن الديمقراطية هي حكم الغوغاء وهي ما يقابلها حاليا مفهوم الفوضوية Anarchism، وهي النظام الذي حكم على أستاذه سقراط بالموت لاتهامه بإفساد الشباب، ومن هنا أبغضها بل وكادت أن تعدم تلميذه أرسطو بعد ثورة أثينا على الحكم المقدوني بعد وفاة الإسكندر المقدوني سنة 323 ق.م.

** Aristocracy لفظ يوناني يتألف من مقطعين Aristos أي الأفضل والأحسن وkratia بمعنى حكم أو نظام. Tymocracy مركبة من مقطعين هما Time بمعنى الشرف أو المجد و kratia . Oligarchy كذلك تتألف من مقطعين Oligos بمعنى قلة غنية و kratia. وأخيرا Democracy فـ Demos تعني الشعب و kratia كما سبق ذكره تعني حكم لكن عند أفلاطون تعني حكم الجماهير الغوغائية (الفوضوية).

[3] إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الإستبداد السياسي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1994، ص 84.

وأخيراً العصر الحديدي وهي فترة الإنحطاط يقابلها عصر الطغيان[1]؛ وبنفس العقل الغريزي المقارن لأفلاطون نجد أنه يقارن بين أنواع النظم وبين أنواع النفوس التي تحكم تلك النظم، وعدّها في خمسة نفوس كعدد الأنظمة حسب رأيه، فالرجل الطموح إلى المجد يمثل النظام التيموقراطي، والشخصية السلطوية تقابل النظم الديمقراطية، وهكذا نمطية المقارنة فيما يخص الشخصية الملكية والأرستقراطية أو نفسية الطغيان، ولهذا يتوجب على من يدرس الحكام أن يدرس الأنظمة التي ينتمون إليها[2].

والدراسة السياسية المقارنة التي تتسم بنوع من الطرح العلمي الجاد ترجع إلى أول واضع لأسس علم السياسة وهو الفيلسوف اليوناني أرسطو، وذلك من خلال مقارنته لمختلف دساتير **دولة-المدينة** اليونانية[3]، ولقد بنى أرسطو تحليله المقارن على ما قدمه المؤرخ الإغريقي "هيرودوت" من معلومات وملاحظات*، وما طوّره أستاذه أفلاطون من إطار مفاهيمي يشتمل على مفاهيم الديمقراطية والملكية وباقي الأنظمة كما سبق وتمت الإشارة إليه، وقد دمج أرسطو بين المنهج التجريبي لأفلاطون وبين دراسة حالات محددة، فقد أرسل مساعديه حول البحر المتوسط لجمع دساتير 158 **دولة-مدينة** لمعرفة أيٌّ منها يحقق الإستقرار، وأوضح ذلك في كتابه (السياسة) الذي خلق منهج للبحث العلمي في الظواهر والمواضيع السياسية بقي صامداً لعدة قرون بعده[4]؛ ومن بين تلك الدساتير هو دستور أثينا الذي اكتشف سنة 1891 وهو الدستور الوحيد الباقي من بينها، وهذه البحوث هي دراسات تاريخية أكثر منها فلسفية، وكانت بحوثا تجريبية أصيلة[5]. وقد اقتفى أرسطو إلى حد بعيد أثر التخطيط الذي وضعه أفلاطون للأنظمة في محاوراته بالنسبة لأنواع الدساتير المختلفة، غير أنه يبرز أهمية الثروة في مقابل العدد، فليس المهم أن تحكم القلة أو الكثرة، بل المهم هو مدى السلطة الإقتصادية التي يملكها من يحكمون، وبعد عرض طويل لأنواع الدساتير المختلفة يصل إلى نتيجة وهي أن أفضل دستور هو ذلك الذي تكون فيه الثروة غير مفرطة، ولا تكون شحيحة، فالدولة التي تغلب فيها الطبقة الوسطى هي الأفضل والأكثر استقراراً[6].

وتوصّل أرسطو إلى هذه النتيجة بعد أن صنف أنظمة الحكم إلى ثلاثة أنواع صالحة، الأنظمة الملكية، الأرستقراطية والشعبية، أما صيغ الأنظمة الفاسدة فهي: الطغيان، الأوليغاركية والديمقراطية[7]؛ واستخدم أرسطو كلاً من العامل الطبقي واحترام المصلحة العامة لتقييم ووصف الدساتير[8]. وللإشارة فقد سبق للفلاسفة "السفسطائيين" أن وضعوا لوائح بقوانين المدن، ومن هذا المنظور يكون أرسطو تابع

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 85.

[2] نفس المرجع السابق، ص 86.

[3] Encyclopedia of Sociology, (Borgatta F. Edgar and others), op. cit, p 1545.

* هيرودوت: مؤرخ إغريقي، عاش بعد بدء الحرب البيلوبونيزية بين أثينا واسبرطة في القرن الخامس قبل الميلاد، جال في الكثير من الدول التي مثلت مراكز للإشعاع الحضاري كالدول اليونانية ومصر وبابل، وجمع مشاهداته في مؤلف ضخم، ويُعتبر بلا منازع " أبو التاريخ". وللتوسع أكثر حول أوضاع المدن التي كتب عنها أرسطو يمكن الرجوع إلى مؤلف "هيرودوت" لكاتبه ا.ج. إيفانز: ترجمة أمين سلامة، مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، 2000.

[4] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 188.

[5] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 83.

[6] راسل برتراند، مرجع سابق، ص 145.

[7] Aristotle, Politics, book four, part 02, (Translated by Benjamin Jowett), Batoche books, Kitchener, 1999, p 82.

[8] ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص 110.

عملهم ومنهجه هنا مماثل لمنهجه في علم الأحياء، لأن قوام علم السياسة سيكون عنده هو دراسة الشروط التي بإمكانها تفسير الواقع، وليس فقط الإقتصار على الإنشاءات النظرية وإنما الإفادة من التجارب والمشاهدات، فالوقائع الإختبارية تجتمع في حُزم وفق توجهات محددة، والهدف من وراء ذلك هو تنمية النظرالعقلي في الوقائع ومعه جملة الشروط الكثيرة العدد والعظيمة التنوع التي تكشف لنا عنها التجربة[1]. ومنهج أرسطو المقارن للدساتير هو أقرب للقانون وللتصميم المؤسسي بعيداً عن الفلسفة، وهنا يُلاحظ الإختلاف بين أرسطو وأفلاطون فالمنهج الذي أقام عليه كل منهما دراسته السياسية مختلف كل الإختلاف، فأفلاطون ينظر للسياسة كما يجب أن تكون ويصرف النظر عن الأوضاع التي توجد فيها، وكان يبدأ مباشرة برؤية مركزية تتفرع منها تفصيلات مختلفة، أي يخلق نماذج جديدة من أجل جعلها نمطية التطبيق، أما أرسطو فكان منهجه تكوينياً تجريبياً، فبدراسته لمختلف الدساتير باعتبارها نظماً ممكنة للحكم، فهو كالعالِم الطبيعي يبني نظرياته وفقاً لملاحظاته[2].

لم يكن الغرض مما سبق ذكره هو بحث الفلسفة السياسية لأفلاطون أو أرسطو، وإنما الغرض هو توضيح والتلميح إلى المنهج البحثي الذي اتبعاه في دراستهما السياسية، ولو أنه كان أكثر وضوحاً عند أرسطو لأن منهجه سارت عليه معظم الدراسات السياسية اللاحقة لمدة قرون خاصة في دراسة ومقارنة النظم السياسية، على الرغم من خلو أي أثر عملي وتطبيقي لأفكارهما لأنهما حصرا الدراسة على دولة-المدينة، ويمكن القول بأن تنظيرهما فشل لكن منهجهما صمد، فالمنهج الذي عمل عليه أفلاطون على أساسه وهو قابلية العلاقات البشرية للبحث العقلي عن طريق التوجيه الحكيم، وهذا المنهج لا يمكن أن يستغني عنه أي علم اجتماعي اليوم مهما كان نوعه، وهو نفس الأمر لأرسطو ومنهجه المقارن المرتكز على الملاحظة والتجربة[3].

إن السياسة المقارنة عبر التاريخ كثيراً ما انحصرت في مقارنة نظم الحكم سواء من خلال خصائصها أو من خلال دساتيرها، حتى وإن كانت دراسات معيارية ووصفية، وبالبرجوع إلى المبادئ الأساسية لا يمكن افتراض أي متغير للحياة السياسية في بنياتها المؤسساتية دون إعطاء أي أهمية للتصورات الأولى للمنهج الأرسطي بصفة عامة وبالأخص تلك التصنيفات الثلاثية، وهو الأمر الذي تثبته العلوم السياسية الحديثة من خلال السير على المنهج الأرسطي التصنيفي والمقارن[4]. ومما لاشك فيه أن التحليل المقارن ساهم كثيرا في تقدم المعرفة السياسية، كما أن علم السياسة لم يستغن عن المقارنة في أي مرحلة من مراحل تطوره، خاصة في مقارنة النظم لأنه من غير الممكن استكشاف أي نظام سياسي إذا لم يخضع لمنطق مقارنته بباقي الأنظمة من خلال التشابهات والإختلافات، وهو أمر

---

[1] اميل برهييه، تاريخ الفلسفة: الفلسفة اليونانية، الجزء الأول، (ترجمة: جورج طرابيشي)، ط 02، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1987، ص 319.
[2] عبد الرحمان بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 125.
[3] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 189.
[4] Donald S. Lutz, Principles of Constitutional Design, Cambridge University Press, The Edinburgh Building, Cambridge, UK, 2006, p.p 08-13.

سار عليه معظم المفكرون السياسيون منذ أرسطو[1]. وعلى الرغم من كون المعرفة السياسية المقارنة كفرع للفلسفة الأخلاقية أو القانون طوال قرون وبالأخص في الجامعات الأوروبية، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود الكثير من أدبيات وبحوث مقارنة حول التنظيمات والمؤسسات والدساتير السياسية[2].

وتاريخياً يمكن دراسة تطور السياسة المقارنة من خلال منهجها وموضوعها، ومن ناحية الظواهر والمواضيع كانت أسبق من جهة توسع نطاقها خاصة دراسة المؤسسات التي تُعتبر أقدم موضوع للدراسات السياسية المقارنة، على أن المنهج المقارن تطور ببطء سواء في التحليل المعياري في بداياته أو التحليل العلمي الإمبريقي في البحوث المتقدمة، وطوال مراحل التطور جمعت السياسة المقارنة خصائص مشتركة كمحاولة تنميط النظريات والإستفادة من تطور مناهج البحث بالإضافة إلى تقنيات التحليل السياسي، وبعد أن عرفت السياسة المقارنة توجّهات منهجية في مراحل مختلفة انصب الإهتمام أكثر على التنظير وتقنيات جمع المعلومات وتقنيات تحليل وترجمة تلك المعلومات وهي توجهات علمية وضعية أكثر منها معيارية وصفية[3].

إن الكثير من التقدمات المركزية التي حدثت في العلوم السياسية كانت نتيجة لرغبة ونزعة في تحسين نمط الحياة السياسية وفهمها أكثر، ولا مكان لأي فرع في العلوم السياسية لعب دوراً من أجل تحقيق ذلك أكثر من السياسة المقارنة[4]، واستمرت أدبيات السياسة المقارنة على منهج أرسطو الذي من خلال تحليله تأسست الكثير من القواعد الرئيسية للبحث السياسي مثل النظرية، الإفتراضات، التحليل والتجريبية، بالإضافة إلى أن الإشكالات التي بحثها والمناهج التي استخدمها لازالت جارية في الدراسات السياسية[5]. وفي العصر الروماني المبكر عرفت الدراسات السياسية المقارنة تطوراً آخر ساهم فيه ثلاث مفكرين سياسيين وهم: "شيشرون" Cicero*، "بوليبياس" Polybius و"تاسيتوس" Tacitus[6]، فالإنجاز الأول لشيشرون هو فكرته حول القانون الطبيعي، ويرى بأن القوانين شمولية وتعمّ الجميع بما فيهم المجتمعات خارج روما، كما اهتم بالإتجاهات المعيارية حول أفضل شكل للحكومة، أما دراسته المقارنة في كتابه (الجمهورية والقوانين) فقد أكد فيها على أن النظام المختلط الأرستقراطي والملكي ونظام الأغلبية الشعبية "Polity" أي الديمقراطية هو أفضل نظام للجمهورية الرومانية[7].

---

1 Jean Blondel, The Central Role of Comparative Politics in Political Analysis, Nordic Political Science Association, Scandinavian Political Studies, Vol.28, No.02, (2005), p 186.

2 Pierre Favre, La connaissance politique comme savoir légitime et comme savoir éclate Les enseignements objets politiques dans les facultés françaises a la fin des années 70, Revue française de sociologie, Vol.24, No.03, (Jul – Sep, 1983), p.p 498-499.

3 Landry Réjean, Les traditions de recherche en science politique, Revue Québécoise de science politique, Politique, n.23, (hiver, 1993), p 07.

4 Edward D. Mansfield and Richard Sisson, The Evolution of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative and International Politics, USA, The Ohio state university press, Columbus, 2004, p 01.

5 Harry Eckstein, Regarding Politics Essays on Political Theory, Stability, and Change, op. cit, p 60.

* Cicero, Marcus Tullius (106-43 ق.م): سياسي وخطيب روماني، مارس السياسية ودافع بشدة عن مبادئ الجمهورية، وبسبب ذلك توفى إعداما.

6 Howard Wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science, op. cit, p 213.

7 John T. Ishiyama, op. cit, p 09.

أما دراسة "بوليبياس" (201-120 ق.م) في كتابه (**التواريخ**) "The Histories" حول النظم السياسية فقد كانت سابقة لرؤية شيشرون، ومقارنته المنهجية مزجت بين التاريخ والتجربة النظمية الحاضرة، حيث ركز على دورة التاريخ وتفاعلها مع الدساتير، وتطور هذه الدساتير الرتيب من حسن إلى سيء، من ملكية إلى حكم استبدادي، ومنه إلى حكم أرستقراطي إلى حكم أوليغاركي، ومن حكم أوليغاركي إلى ديمقراطية معتدلة ومنها إلى حكم الغوغاء، والملاحظات التجريبية هي التي وضعت هذه الرؤية في صورتها الأصلية التي استندت إلى أحوال دول المدينة[1].

أما المؤرخ السياسي "تاكيتوس" Cornelius Tacitus (56-120 م) فقد انتقد الإشادة بالدستور المختلط، ورأى باستحالة تطبيقه وأعاب على شيشرون محاولة إقحامه لنظريته المستمدة من المصادر الإغريقية في التاريخ الروماني، وهو ما كانت نتيجته تحول الإمبراطورية الرومانية بعد مقتل قيصر "روما" من جمهورية إلى دكتاتورية في عهد "أنطونيو" وهو نفسه الذي أصدر حكم الإعدام بحق شيشرون سنة 46 ق.م[2].

وكان أثر سقوط روما سنة 410 م بيد قبائل "القوط الجرمانية" بليغاً على الفكر ومعه المعرفة السياسية التي انحصرت إلى حد كبير لتفسح المجال أمام الفكر الديني، لكن على الرغم من ذلك صمدت مناهج البحث التي بناها الأوائل وبالأخص منهج أرسطو، وذلك التثبيط أثر على الدراسات المقارنة التي أفلتت تقريباً في العصر الوسيط وفي القرون الوسطى بعدها، وعولجت القضايا السياسية من خلال الأبحاث اللاهوتية وفي هذه الفترة برز أهم مفكر وهو القديس "أوغستين" والذي بفضله انتقل معظم الفكر القديم إلى العصور الوسطى*، وأهم ما بحثه من وجهة نظر مقارنة لم تقتصر على نظم سياسية بعينها وإنما كانت مقارنته أعم شملت المقارنة بين الأمم المسيحية وغيرها من الأمم، ورأى بأن كومنولث الأمم المسيحية هي أرقى ما يمكن أن تصل إليه البشرية، وقد أصبحت هذه الفكرة جزءاً رئيسياً من الفكر المسيحي وترسخت أكثر فيما بعد خاصة أثناء الحروب الصليبية، بل ولازالت حتى اليوم تأخذ مجراها في الفكر الغربي[3]، وحاول أوغستين أن يُثبت أن المملكة المسيحية كنظام هي بمثابة المُنتَج النهائي للتطور البشري، وهذه الرؤية تعتبر أوضح فكرة عنده فيما يخص القضايا السياسية ولو من منظور ديني[4].

وفي الفكر السياسي للقرون الوسطى حاول أكويناس Thomas Aquinas (1225-1274م) استخدام منهج أرسطو في التجريد، والخروج بمبادئ عامة كالعدالة والحرب العادلة والمنفعة العامة،

---

[1] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، (ترجمة: حسن جلال العروسي)، مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 52.
[2] موسوعة السياسة، (عبد الوهاب الكيالي، وآخرون)، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص 514.
* Aurelius Augustine (354-430 م): القديس أغستين أحد كبار أباء التفكير المسيحي، ولد بسوق اهراس بالجزائر التي كانت ولاية رومانية، وبعد حياة عابثة انتقل إلى حياة الفكر خاصة بعد أن قرأ لشيشرون، ويُعتبر ما كتبه من كتب بمثابة الأسس التي بنى عليها المسيحيون دولهم وحضارتهم، توفي في عنابة.
[3] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، نفس المرجع السابق، ص 88.
[4] John T. Ishiyama, op. cit, p 10.

وقد توصل إلى هذه التجريدات بالبحث المقارن بين المسيحيين وغير المسيحيين، وكذلك فعل "ماكيافيلي نيكولو" في تحديده لسياسات أميره، فقد حاول الوصول إلى تجريد لمفهوم القوة وتطبيقاته[1]، وقسّم في كتابه الأطروحات "Discours" الأنظمة السياسية السائدة في الإمارات الإيطالية إلى ستة أنواع ما بين أشكال نظم جيدة وعندما تفسد تتحول إلى صيغ أنظمة أخرى، فالجيدة هي الملكية المستنيرة، الأرستقراطية والديمقراطية، وعندما تفسد تتحول على التوالي إلى أنظمة ملكية استبدادية، أوليغاركية وحكم الغوغاء وهي النظم الفوضوية[2].

والإحياء الحقيقي للدراسات السياسية المقارنة حدث عندما تغير العالم، خاصة عند اكتشاف العالم الجديد في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر، وهي فترة احتكت فيها أوروبا بمختلف الأنظمة السياسية وبالأخص الأنظمة الشرقية منها كالصين، بالإضافة إلى الإمبراطوريات المحلية في نصف الكرة الأرضية الغربي، وفي نفس الوقت نشأت دول حديثة في أوروبا بعد حرب المائة سنة بين الكاثوليك والبروتستانت في القرنين السادس والسابع عشر، وهي الحرب التي أنشأت تقريباً معظم دول أوروبا المعروفة في حدودها الحالية، نتيجة ثقافات سياسية وأنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، إضافة إلى إعادة بعث المنهج العلمي أثناء النهضة وما تلى ذلك من اكتشافات علمية، وكل ما سبق ذكره كانت له إشارات إرشادية خلقت مرحلة جديدة في حقل التحليل السياسي المقارن[3].

في القرن السادس عشر قام الفرنسي بودان Jean Bodin (1529-1596) وسيراً على أثر أرسطو بتوسيع أعمال ماكيافيلي، ودرس الحكومات الأوروبية وعقد مقارنة بينها على أساس شكلها ودورها وعمقها الإجتماعي وخرج بمفهومه المركزي حول نظرية السيادة القائمة على القوة غير المقيدة وغير المجزئة من أجل صناعة قوانين الدولة[4]، وقد أوضح ذلك في كتابه(المؤلفات الستة للجمهورية) 1578 "Six Livres de la République" أي في أواخر القرن السادس عشر[5]؛

أمّا "مونتسكيو" Montesquieu Charles-Louis (1689–1755) في القرن الثامن عشر فيعتبره غابريال آلموند "أب ورائد علم السياسة المقارنة الحديثة"، وذلك بسبب اكتشافه لأهمية دراسة الدول الأجنبية ومقارنتها مع بعضها من أجل الوصول إلى حقائق ونتائج معينة[6]، ولقد درس "مونتسكيو" بلاد فارس ورجع بالوقت إلى روما وكذلك مختلف الدول الأوروبية وبالأخص إنكلترا من أجل مقارنتها مع دولته الأصلية فرنسا وأوضح ذلك في مؤلفه الشهير (روح القوانين) سنة 1748، وتوصّل إلى أن

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 189.
[2] The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 987.
[3] John T. Ishiyama, op. cit, p 10.
[4] Rod Hague and Martin Harrop, Comparative Government and Politics: An Introduction, op. cit, p 07.
[5] The social science Encyclopedia. (Adam Kuper and Jessica Kuper), op. cit, p 1435.
[6] Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 84.

الأنظمة السياسية تنقسم إلى جمهورية، ملكية واستبدادية، والأنظمة الجمهورية بدورها تنقسم إلى أرستقراطية وديمقراطية[1]، وبالإضافة إلى استخدامه المقارنة فلقد لجأ مونتسكيو إلى تحليل الظواهر السياسية بالإستناد إلى إظهار تأثير المتغيرات البيئية على الظاهرة السياسية (جو، محيط جغرافي، سكان، طريقة العيش، الأعراف والتقاليد)[2].

و"مونتسكيو" في الواقع أهمل أهمية العقد، وأوحى بنسبة اجتماعية متعارضة تماماً مع قوانين أخلاقية بديهية وقدّم خطته لدراسة أنظمة الحكم بالنسبة لكلتا البيئتين، الطبيعية والإجتماعية، لكنه افتقر في مقارنته للأنظمة إلى دقة المعرفة والتجرّد[3]، فعلى الرغم من أنه أول من درس النظم غير الأوروبية إلا أنه قصر نقائص النظم السياسية على المجتمعات الآسيوية، وطوّر مفهوم الإستبداد ليلصقه بها، كما أنه يرى بأن الجمهوريات هي تلك النظم الديمقراطية والأرستقراطية التي شهدها الإغريق والرومان، والملكيات هي النظم الأوروبية في عصره، والإستبداد خاص بالشرق الذي اعتبره البيت الطبيعي للطغيان، سواء في الصين أو تركيا وفارس[4].

وفي القرن التاسع عشر لعلّ أهم دراسة سياسية مقارنة هي تلك التي قام بها "توكفيل" Alexis de Tocqueville (1805–1859) في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" سنة 1835 الذي قام فيه بالمقارنة بين النظام الأمريكي وباقي النظم الأوروبية التي عارض فيها الملكيات والأرستقراطيات الهشّة[5]، ويرى بأن الخطر الداخلي على النظم الديمقراطية يأتي من طغيان الأغلبية وليس من طرف طغيان الأقلية[6]، وعارض التصنيفات القديمة (الطغيان والإستبداد) ويرى أنها لا تنطبق على المجتمعات الجديدة القائمة على المساواة وسمّاها بالمجتمعات الديمقراطية، لكنه في نفس الوقت حذّر من أخطار الحرية التي تؤدي إلى الإستبداد الديمقراطي[7]. ويشترك مع مونتسكيو في أن لهما نفس الخلفية الإجتماعية والطبقية كما اتبع نفس منهجه الذي هو منهج أرسطو في تصنيف النظم السياسية طبقاً لمعيارين هما: وجود الحرية أو عدم وجودها وعدد الذين يشاركون في العملية السياسية، أما منهجه فهو إجراء المقارنة على مستويين: مقارنة داخل الوحدة عبر الزمان ومقارنة دولتين من خلال دولة ثالثة[8].

لقد استعمل أرسطو المقارنة في وصفه للأنظمة والدساتير للمدن اليونانية، كما استعمل ماكيافيلي المقارنة في دراسته للممالك الإيطالية، ومونتسكيو في دراسته للأنظمة السياسية وعلاقة البيئة والأخلاق بها، ومونتسكيو في دراسته للنظم الأوروبية، ودي توكفيل من خلال مقارنته بين الولايات

---

[1] Robert E.Goodin and Hans-Dieter Klingemann, A New Handbook of Political Science, op. cit, p 60.

[2] حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص 05.

[3] جورج سباين، تاريخ الفكر السياسي، الكتاب الرابع، (ترجمة: على إبراهيم السيد)، مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 25.

[4] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 191.

[5] The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 1670.

[6] Karl Mannheim, op. cit, p 242.

[7] إمام عبد الفتاح إمام، مرجع سابق، ص 49.

[8] محمد نصر عارف، نفس المرجع السابق، ص 193.

المتحدة ودول أوروبا. وفي هذه الدراسات الكلاسيكية الأولى كما برز في دراسة علم السياسة في إرهاصات ظهوره في الفكر الغربي، فقد اقتصرت الدراسات المقارنة كما لاحظنا على حالات محدودة في القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية، وقد اتسمت تلك الدراسات بالتركيز على الجوانب القانونية والأطر الشكلية للدساتير، وطرق انتقال السلطة، وتركز الموضوع حول الحكومات لذا اشتهر هذا الحقل الدراسي وإلى حد الآن في العديد من الأقسام في علم السياسة بدراسة الحكومات المقارنة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن كل الدراسات السياسية المقارنة السابقة كانت تحت إما جناح الدراسات الفلسفية في المراحل الأولى أو كفرع للفسفة الأخلاقية بعد بداية مرحلة تفكك الفلسفة مع بداية عصر النهضة، ومن بعدها بقيت تلك الدراسات أيضا تسيطر عليها النزعات التاريخية أو الإقتصادية، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية بداية تشكل علم مستقل للدراسات السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو الأمر الذي أعطى دفعة قوية للدراسات المقارنة على الرغم من استمرارية نفس نمط المقارنة للدراسات القديمة. ومما يُلاحظ أنه في القرن التاسع عشر انحرف التحليل المقارن عن الأسلوب الذي اتبعه العلماء السابقين، فقد اهتمت الدراسات المقارنة بتفسير التطورات السياسية في ضوء الأفكار الخاصة بالتقدم المستمر، والسمو العرقي والتفاؤل الديمقراطي[2].

وقد ساهم في هذا الإستقلال المعرفي تلك التطورات والأحداث السياسية والإقتصادية والثقافية التي عايشتها المجتمعات الأوروبية، والتي اتفق على تسميتها بعصر الإصلاح والتنوير، التي تجسدت أهم نتائجها خلال القرن الثامن عشر الثورة الفرنسية سنة 1789، بالإضافة إلى التطور الإقتصادي في بريطانيا، و شهدت ألمانيا خلال تلك الحقبة الزمنية تقدما ثقافيا ملحوظا، فقد أدى تعدد هذه الأحداث التاريخية والسياسية ومظاهرها الإجتماعية والثقافية، وذلك مع بداية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر، إلى ظهور مجموعة متنوعة من الدراسات السياسية التي تم تصنيفها في إطار النظريات السياسية الحديثة، وقد كانت انعكاسا لمرحلة تاريخية وسياسية جديدة وهي مرحلة العصر الحديث[3]؛ وخلال هذه المرحلة الحديثة ظهرت مجموعة جديدة من العلماء السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين الذين يصنفون تحت علماء مرحلة العصرالحديث، ووضعوا الكثير من النظريات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي عبرت عن ملامح الحياة في المجتمعات الحديثة، وكان لها تأثيرات لاحقة امتدت تداعياتها حتى الحاضر، بل ومازال الجدل حولها إلى الآن بين مؤيد ومعارض، كما هو الحال حول التوجهات النظرية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية المهمة، حيث أن الإختلاف في وجهات النظر العلمية هو أساس تقدم هذه العلوم وبالأخص مع نشأة علم السياسة كحقل مستقل[4].

---

[1] عبد القادر عبدالعالي، محاضرات : النظم السياسية المقارنة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة،2008، ص 10 .abdelaliabk.com.

[2] كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 20.

[3] مولود الطيب زايد، مرجع سابق، ص 47.

[4] نفس المرجع السابق، ص 48.

الدراســات السياسيــة فــي ظــل تشكــلها كعلــم قائــم بذاتــه:

كانت الدراسات السياسية وحتى منتصف القرن التاسع عشر عبارة عن مجموعة من الأدبيات المعيارية والإستنباطية يغلب عليها الطابع الفلسفي وكانت تهدف في مجملها إلى وضع تصورات عن الوضع السياسي الأمثل وكيفية إقامته، وظل هذا الوضع السائد حتى فترة نهاية القرن التاسع عشر والذي شهدت فيها الدراسات السياسية الإرهاصات الأكاديمية الأولى لخلق كيان مستقل لها، والسياسة لم تتجه نحو اتخاذ صفة العلم سوى في هذه الفترة أسوة بغيرها من العلوم الإجتماعية وبفضل التطورات المثيرة في نمو العلوم الطبيعية، وقد اقترح المفكر المثالي "سان سيمون" عام 1813 أن تتحول السياسة إلى علوم "وضعية"، وأن تستند بالتالي إلى الدليل الموضوعي عوضاً عن المفاهيم الذاتية، لكي يكون في إمكانها استكشاف القوانين، وذلك من خلال الملاحظة والإختبار والتجريد[1].

وقد حاول "أوغست كومت" أن يدعم رؤية "سان سيمون" في تحويل السياسة إلى علم "الفيزياء الإجتماعية" وتابع عالم الإجتماع البولندي "لودفيك غميلويتز" هذا المنحى متأثراً بالداروينية الإجتماعية، وعلى الرغم من أن "فيلفريدو باريتو" قد ترك تأثيراً قوياً على علم السياسة من خلال دراسته في حقل علم النفس الإجتماعي في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، إلا أن الدراسات مالت في معظمها نحو الطرح القانوني خاصة في أوروبا، على عكس علماء السياسة الأمريكيين الذين تأثروا بدراساتهم العليا بالجامعات الألمانية التي كانت تُدرس السياسة بطريقة منظمة مبنية على تحديد المفاهيم ونحت التعريفات، وإجراء المقارنات ورسم الإستنتاجات، بحيث تبلور استقلال علم السياسة عن التاريخ والإقتصاد والفلسفة الأخلاقية، وقد تأثر "وودرو ويلسون" وغيره من علماء السياسة الأمريكيين بالمناهج العلمية لتطوير علم السياسة من منهج الدراسة الجامدة للمؤسسات السياسية إلى التركيز على الحقائق السياسية من خلال وقائعها القابلة للملاحظة[2]. وكانت محاولة فصل علم السياسة عن الحقول المعرفية الأخرى كالتاريخ والفلسفة والقانون هي بمثابة الخطوة الأولى في هذا الإتجاه، والذي دُعّم فيما بعد باستحداث أقسام أكاديمية متخصصة لعلم السياسة في بعض من الجامعات الغربية. وأصبحت الجامعات تعترف بعلم السياسة كعلم أو فرع من العلوم الإجتماعية منذ نهاية القرن19، وترسخ هذا الإعتراف بإنشاء كل من المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام 1872 "Ecole Libre des Sciences Politiques" على يد Emile Boutmy، ومدرسة لندن لعلم الإقتصاد والسياسة "London School of Economic and Political Science" سنة 1895 على يد Sidney Webb، وقد تأكدت أهمية هذا العلم باعتماده كمادة للتدريس في الجامعات الأوروبية عامة والأمريكية خاصة[3].

---

[1] موسوعة السياسة، (عبد الوهاب الكيالي، وآخرون)، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص 368.

[2] نفس المرجع السابق، ص 369.

[3] محمد نصر مهنا، علوم السياسة: الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص 13.

وفي أمريكا يُعتبر "ليبر" Francis Lieber (1798-1872) أول عالِم سياسي وهو ليبيرالي ألماني هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكرّس وقته من سنة 1827 إلى سنة 1832 في كتابة "الموسوعة الأمريكية" في ثلاثة عشر جزءاً، كما جعل مفهوم الدولة أحد أساسيات علم السياسة في أمريكا حيث منحها فكرة التجريد وفرَق بينها وبين شكل الحكومة التي هي جزء من الدولة فقط، وقد عُيّن "ليبر" كبروفيسور للتاريخ والعلوم السياسية في جامعة كولومبيا سنة 1857 كأول شخص يُمنح هذا اللقب في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وبعدها تأسّست العلوم السياسية كحقل مستقل عندما أنشأ "بيرجز" John Burgess أستاذ القانون الدستوري كلية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا سنة 1880، والتي احتوت على أقسام التاريخ، السياسة وقسم الإقتصاد الذي أسّسه "باكستر" Henry Baxter Adams من قبل في جامعة "Johns Hopkins" سنة 1870، وقد استمرت البحوث من ناحية الدراسات السياسية المقارنة في مناصرة الدراسات الشكلية، إلا أن الدراسات انتقلت من الأخلاقية إلى التاريخ[2]. فألف (Burgess: العلوم السياسية والقانون الدستوري المقارن، 1891)، و (Baxter: دراسات في التاريخ والعلوم السياسية)، وأوجدت جامعة كولومبيا أول جريدة بحثية سنة 1886 وهي (دورية العلوم السياسية) "Political Science Quarterly (PSQ)"، والتي صرّح فيها "مونرو" Edmund Munroe في أول عدد لها بأن علم السياسة هو علم الدولة سواء في هياكلها أو وظائفها، أو سواءاً كدراسة تاريخية أو دراسة مقارنة[3].

وعُرف علم السياسة منذئذ على أنه "علم الدول" وكان المنهج المتبع في الغالب منهجاً استنباطياً، وكان يهدف علم السياسة والمشتغلين به إلى محاولة تطوير المؤسسات الحكومية. وقد سار على هذا النهج الكثير من علماء السياسة مثل: "موزس" Bernard Moses في جامعة كاليفورنيا، و "وودرو" Woodrow Wilson الذي ألف (الدولة، The State, 1889)، و"ويلوجبي"(W. W. Willoughby: فحص لطبيعة الدولة، 1896).

ولعله من الملفت للنظر أن هذا المفهوم ظل مرتبطاً بعلم السياسة حتى وقت قريب، وفي الوقت ذاته كان للتطورات التي شهدتها أوروبا وأمريكا حينئذ دور مهم في إثارة مجموعة من التساؤلات المهمة التي تدور في إطار محاولة معرفة المتغيرات المؤثرة في مجريات التغيير السياسي كالعادات والتقاليد وأنماط السلوك والتراكيب الإجتماعية السائدة ودورها في عملية البناء الإجتماعي والسياسي، ولعل كتابات مونتسكيو، ودي توكفيل، ماركس، وإيميل دور كايم، وباريتو، وموسكا وميشلز وفيبر وغيرهم كانت بمثابة المحاولات للإجابة على مثل تلك التساؤلات[4].

---

1 International Encyclopedia of the Social Sciences, (Darity A. William, and others), op. cit, vol.06, p 311.
2 Ibid, 311.
3 Smith Munroe, Introduction: The Domain of Political Science, Political Science Quarterly , vol.01, no.01, (1886), p 02.
4 The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 1280.

ولقد ظلّ هذا هو حال علم السياسة حتى بداية القرن العشرين، ولعل المتغير الوحيد الذي يمكن ملاحظته على مسار هذا العلم في هذه المرحلة هو غلبة الدراسات الدستورية البعيدة عن أسلوب التحليل في المعالجة، وبالتالي فلقد ظلت الفجوة قائمة بين الواقع السياسي والنظم الدستورية، كما اتخذت دراسات نظم الحكم طابعا نظرياً وقانونياً لا علاقة له بالواقع الفعلي لهذه النظم، فقد اتجهت بعض الدراسات إلى تمجيد أو نقد المذاهب الديمقراطية والأرستقراطية والإشتراكية والفوضوية دون اهتمام بالنظم التي تتبنى هذه المذاهب؛ كما اتجهت دراسات أخرى إلى معالجة نظم الحكم في بعض الدول من منظور قانوني، أي في حدود ماهو مبيّن بالوثائق الدستورية، وهذه الدراسات عمدت إلى الوصف المؤسسي الشكلي إما لنظام بعينه أو لعدة نظم دون مقارنة بينها[1].

ثانيا: الدراسات غير الشكلية (1900 – 1950) – شبه حركة مضادة –

لقد انحصرت معظم أدبيات السياسة المقارنة التقليدية في التطرق إلى البناء المؤسسي، والتركيز على التبريرات المعيارية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها، وبذلك اقتصرت تلك الأدبيات على المفاهيم الجامدة والجافة في السياسة، فبقيت تلك الدراسات وصفية ظاهرية لم تغص أو تتعمق في تناول المؤسسات والظواهر السياسية غوصاً تحليلياً، كما لم تعمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا العمليات الملازمة للظاهرة السياسية[2].

إرهاصات الدراسات العلمية في السياسة المقارنة:

أدى وجود عوامل عديدة للإهتمام بعلم السياسة وقد اقترن ذلك الإهتمام بالمزيد من الإتجاه نحو الدراسة الإستقرائية لمختلف الظواهر السياسية كالأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط والمصالح وغيرها، خاصة في الولايات المتحدة حيث غلبت فيها النزعة المنهجية لدراسة الوقائع والجزئيات إلى درجة أحدثت تطوراً منهجياً جديداً جعل علماء السياسة فيها يتبنون نظريات جديدة.

وقد ظلت دراسة النظريات السياسية التقليدية غالبة في أوروبا إلى أن تأثر العلماء والمفكرين السياسيين في أوروبا بالمناهج الإستقرائية والتحليلية الأمريكية مما أحدث تحول تدريجي لصالح هذا الإتجاه؛ فدخول علم السياسة الجامعة كعلم قائم بذاته لم يتحقق في هذه الفترة إلا في الولايات المتحدة الأمريكية، وسبب ذلك أن تلك الجامعات لم تكن لها تقاليد راسخة تقف عائقاً أمام التجديد، كما هو حال الجامعات الأوروبية، فتقدّم علم السياسة في أمريكا أكثر من أي مكان آخر في هذه الفترة، وقد شمل هذا التقدم الأبحاث السياسية والمناهج البحثية على حد سواء[3].

---

[1] كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 21.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 27.

[3] سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الثانية، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص 56.

لقد بدأ علماء السياسة منذ العام 1900 السعي لتطوير الأسس التطبيقية للسياسة، وقد كان هؤلاء العلماء يقتفون في ذلك أثر أرسطو الذي كان يعتقد بأهمية ارتكاز النظريات السياسية على المنهجية والتجارب، وتمخَّض عن هذه الإسهامات تطور كبير في الدراسات الوصفية والتحليلية والكَمية، وانتشر بفضل هذه الإسهامات استخدام علماء السياسة للمناهج التطبيقية في العلوم السياسية، إلا أن ما يشوبها هو ضيق نطاق الدراسة وغياب المقارنة الحقيقية[1].

وقد نشطت منذ بدايات القرن العشرين حركة الدراسات غير الشكلية بشكل متصاعد، إلا أن هذا لا يعني الإلغاء التام للدراسات الشكلية، وقد ساهم في هذه الحركة عدة أسباب، من بينها ظهور التاريخية "Historicism" كحركة موازية للتوجهات الشكلية في الدراسات السياسية، والتي تزامنت مع نشأة الإمبريقية الحديثة في العلوم الإجتماعية وتبعتها التاريخية الراديكالية "Radical Historicism" كامتداد لفلسفة التاريخ أو حتى للعلوم الإجتماعية، وأساليب التاريخيين في العلوم السياسية هي تفسير التطبيقات في سياق مفردات وصفية، وذلك بالإستناد إلى القوانين والإرتباطات والمقارنات، ويرون أن أدوات العلوم السياسية تؤخذ من الدراسات التاريخية للماضي وتُطبق على الحاضر، ومن أتباع هذا التوجّه نجد: "سلاون" William Sloane، "ماكي" Jesse Macy ،"ماوزس" Bernard Moses، وكلهم كانوا أساتذة في جامعات أمريكية، وأشهر مقولاتهم: (التاريخ هو الماضي السياسي، والسياسة هي الحاضر التاريخي)[2].

كما كان للدراسات الوصفية مكانة في البحوث السياسية في هذه الفترة فنجد كل من "جرين" J. R. Green و"ستوبز" William Stubbs حيث وبالإضافة إلى النزعة التاريخية نجد أنهما يُجرّان إلى الجدل الفلسفي القائم بين المثالية والوضعية، فالوضعيون ساروا على خطى "أوغست كومت"، ستيوارت مل، بالإضافة إلى "فان رانكي" Leopold Von Ranke في التوجهات المنهجية العلمية، أما المثاليون فركنوا إلى النزعة الهيجيلية "Hegelianism" وإلى فكرة التنظيم الإجتماعي في تفسير التطورات التاريخية، والتاريخيون الأمريكان سلكوا نفس نهج المدرسة الألمانية (كارل ماركس وهيجل)، ومن بينهم "بيرجز" John Burgess الذي يرى بأن الدولة القومية هي تتمّة للتاريخ السياسي، و "هربرت آدم" Herbert Adams الذي علّل كيف أن الديمقراطية الأمريكية تطورت خارج سياق المفهوم الجرماني[3].

وعلماء السياسة استخدموا الوصف وتقنيات التطورية التاريخية لتفسير التطبيقات السياسية لتوعية الجمهور ولتوجيه صانعي القرار، وأبرزهم في أمريكا هو "دونينج" William Dunning الذي أرسى منهج العلوم السياسية في جامعة كولومبيا، وذلك باستخدامه منهج الإستقراء التاريخي ليبرهن

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 57.

[2] Mark Bevir, Political Studies as Narrative and Science, 1880-2000. Political Studies, vol.54, no.03, (2006), p 05.

[3] Ibid, p 07.

على أن التاريخ يؤثر على الخبرات والمؤسسات السياسية[1]. وأدبيات السياسة المقارنة لم تخرج عن السياق الذي أخذته العلوم السياسة بصفة عامة في تطورها، ونجد أن الكثير من الدراسات المقارنة التاريخية ارتكزت على التحليل الإجتماعي والطبقي، فماركس اهتم بالنظم غير الأوروبية وقارن بينها وبين النظم الأوروبية، ولم يعقد مقارنته على من يحكم ومن لا يحكم وإنما على من يملك ومن لا يملك، كما تجاهل ماركس كل العوامل الميتافيزيقية في تفسيره لتطور المجتمعات، كما فرّق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، كما قسّم السلطة إلى: سلطة تقليدية، كاريزمية وعقلانية[2].

وعلى عكس ماركس عقد "فيبر" Max Weber مقارنته على الدين، الثقافة والجماعات وليس الإقتصاد فقط[3]، وقارن في كتابه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية 1905) بين الأمم الغربية والأمم الشرقية من حيث تاريخ اقتصادياتها ودياناتها[4]، وفرّق "فيبر" بين الجماعات على أساس الزراعة، التجارة، الصناعة والحرفية، وبين جماعات المصالح الإقتصادية وبين جماعات المصالح السياسية وقارن بينهما، واستنتج أن كل منهما يُنتج نوع معين من السلطة[5]؛ وفيما يخص الطرح العلمي فقد لعبت مؤلفات "فيبر" Weber (منهجية العلوم الإجتماعية 1904، دراسات نقدية في منطق العلوم الثقافية 1905، الحياد الأخلاقي في علم الإجتماع والإقتصاد 1917) دوراً مهماً في زرع أدبيات الروح العلمية في بحوث العلوم الإجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السياسية المقارنة عرفت حركة مضادة للتاريخية تمثلت في الحركة ما بعد التاريخية "Post-Historicism" وفي الدراسات المؤسسية بالإضافة إلى الدراسات الجزئية، وهي الدراسات التي تقتصر على جزء من المؤسسات وتقدمه على أنه أهم مكوّن في بنية الدولة، وهي دراسات تقريباً كلها جاءت مع نهايات ق19، ("روختر" Wilhelm Roscher: الأرستقراطية والديمقراطية؛ التاريخ الطبيعي للملكية 1892)، ("وولسي" Theodor Woolsey: الدولة بين النظرية والتطبيق 1878)، ("وودرو" Woodrow Wilson: الدولة: عناصر التاريخ والسياسة التطبيقية 1895)، ("ماين" Henry Maine: القانون الغابر 1861؛ تاريخ المؤسسات 1874)، ("جانكز" Edward Jenks: التاريخ المختصر للسياسة والدولة 1900؛ التاريخ المختصر للسياسة والأمة 1919)، ("سيلاي" John Seeley: مدخل للعلوم السياسية 1896)، ("اوبنهايمر" Oppenheimer: الدولة 1914)؛ وكلها كانت عبارة عن دراسات مقارنة قانونية ومؤسسية سواء كانت معيارية أم إمبريقية.[6]

---

1 Ibid, p 10.
2 Monière Denis, Jean Herman Guay, Introduction aux théories politiques, op. cit, p 38.
3 Jeffrey Haynes, Routledge Handbook of Religion and Politics, USA, Routledge Taylor & Francis Group, 2009, p 176.
4 Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, (Translated by Talcott Parsons), Routledge, London and New York, Taylor & Francis e-Library, 2005, p 21.
5 Furseth Inger and Pål Repstad, An introduction to the sociology of religion: classical and contemporary Perspectives, Great Britain, Ashgate Publishing Limited Gower House, 2006, p 36.
6 Howard Wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science, op. cit, 229-234.

بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت الدراسات المقارنة أكثر تعقيداً، ويلاحظ أن ظهور النظم الشمولية بعد الحرب وجه الأنظار إلى دراسة النظم السوفيتية والفاشية والنازية من حيث خصائصها ومدى تعارضها مع النموذج الديمقراطي الغربي؛ رافق ذلك احتجاج على المنهج التقليدي في تناول نظم الحكم، بالإضافة إلى النزعة التعددية التي أقحمت باقي الفواعل السياسية في التحليل السياسي وفي هذه الفترة، ظهرت بعض الكتابات السياسية المقارنة، من ذلك: ("بانتلي" Arthur Bentley : عملية الحكومة 1908)، ("ماكيفر" M. Maciver: الدولة الحديثة 1926)، ("بيرد" Beard Charles: الحكومة الأمريكية والسياسة 1910؛ مدينة أمريكا الحكومية 1912، التفسير الإقتصادي للدستور1913)، ("برايس" James Bryce: الديمقراطيات الحديثة 1921)، ("ماكليود" W.C. Macleod: أصول الدولة 1924؛ أصل وتاريخ السياسة 1921)، ("كاتلن" Katlin Says: مبادئ السياسة 1930)، ("لاسكي" Laski Harold : دراسات في مشاكل السيادة 1917؛ السلطة في الدولة الحديثة 1919، قواعد السياسة 1925، الديمقراطية الأمريكية: شرح وتفسير 1948)[1]، ("فاينر" Herman Feiner: الحكومة الحديثة بين النظرية والتطبيق 1932)، ("فريديرك" Carl Friedrich: الحكم الدستوري والديمقراطية 1937)، ("سايت" Edward Sait: المؤسسات السياسية 1938)، إلا أن هذه المؤلفات اقتصرت على النظم الغربية، وظلت مخلصة إلى حد ما للمنهج القانوني الشكلي إلى حد كبير[2].

وقد شهد علم السياسة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الكثير من التحولات النوعية في مساره، فلقد شكلت كتابات تشارلز ميريام، وهارولد لاسويل، ومارتن كابلن أولى هذه التحولات، فبدلا من التركيز على الجوانب الهيكلية والقانونية للمؤسسات السياسية اتجه الجهد نحو وضع أسس علمية جديدة لمسار هذا العلم تنطلق من تقرير حقيقة أنه يجب على الدراسات السياسية المقارنة أن تتعامل مع السلوك الإنساني وعدم تهميش باقي الفواعل السياسية. ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يزداد ارتباط هذا العلم بفروع العلوم الإجتماعية الأخرى، وازداد الإهتمام بالنتائج بدلاً من التركيز على منطقية الأفكار، وكذلك الإهتمام بالمؤسسات التي تشارك السلطة السياسية في الوظائف السياسية كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح ودور الأفراد والنخبة وغيرهم من الوحدات السياسية؛ ومن خلال تطور منهج البحث المقارن من الدراسات الشكلية المقارنة إلى الدراسات العلمية المقارنة احتلت السياسة المقارنة مكانة هامة في العلوم السياسية، وكان لا بد من محاكاة منهج العلوم الطبيعية على الرغم من صعوبة استخدام مبادئ ثابتة وعدم الوصول إلى نتائج على درجة عالية من الدقة[3].

كما لعبت الهجرة المتبادلة بين أوروبا وأمريكا دوراً مهماً في تبادل الخبرات المعرفية، خاصة بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها، وكانت فترة الهجرة في النصف الأول من القرن

---

[1] Ibid, p 241.

[2] كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 21.

[3] سعد إسماعيل علي، و حسن محمد حسن، مرجع سابق، ص 60.

العشرين، فاستفاد الأوروبية من النزعة المنهجية للأمريكيين واستفاد الأمريكيون من الإرث الضخم في المعرفة السياسية التي كانت موجودة في أوروبا وبالأخص المدرسة الألمانية منها، سواء من ناحية المنهج أو الموضوع، ومن الأمريكيين الأوائل في السياسة المقارنة نجد "لورنس" Lawrence Lowell الذي درس في أوروبا وألف كتابا بعنوان (الحكومات والأحزاب في القارة الأوروبية سنة 1897) متأثراً بالمنهج القانوني الشكلي للدراسات الأوروبية آنذاك، ونشطت الهجرة باتجاه أمريكا بعد أزمة الديمقراطية في أوروبا[1].

وأهم العلماء الذين هاجروا وكانت لهم بصمة في السياسة المقارنة في البداية هم: ("فريديرك" Carl J. Friedrich هاجر سنة 1926 وألف الحكومة الدستورية والسياسة 1937 ؛"فاينر" Herman Finer هاجر سنة 1935)، كما نجد أيضاً ("ليو شتراوس" Leo Strauss، "أرندت" Arendt Hannah، "ايهرمان" Henry Ehrmann ، "كيرتشماير"Otto Kirchheimer ، "لازارسفيلد" Paul Lazarsfeld، "سيجموند" Neumann Sigmund، "دويتش" Karl Deutsch، "لويشنشتاين" Loewenstein، "ايبنستن" William Ebenstein، "آينودي" Mario Einaudi، "فاينر" Herman Finer، "هيرتز" John Herz، "نيومن" Franz Neumann، "كارل هنري" Henry Karl) وهؤلاء كان لهم تأثير قوي في إثراء البحث الإمبريقي؛ أما الذين ساهموا في إثراء الطرح النظري في السياسة المقارنة نجد من بينهم (" هوركايمر" Max Horkheimer، "أدورنو" Theodor Adorno ، "هيربرت" Herbert Marcuse، "فروم" Erich From)، وكلهم فرّوا من ألمانيا سنة 1933 هروباً من النازية، وكانت أهم أعمالهم تطوير النظرية النقدية للمجتمع من وجهة نظر الماركسية الجديدة، والإشتراكية الوطنية بالإضافة إلى الشخصية السلطوية[2].

وهؤلاء الذين هاجروا كلهم علماء ومفكرون سياسيون تقريباً من أصل جرماني، وقد كان لهم دور بالغ الأهمية في تطوير العلوم السياسية والسياسة المقارنة في السنوات اللاحقة، حتى أن أحد أهم علماء السياسة الأمريكيين وهو "لابالومبارا" Joseph LaPalombara يقرّ بفضلهم حين يقول:(أن "نيومن" Sigmund Neumann جاء ليرينا أنه كيفما كانت البنيات التصورية، فإنه بالإمكان تطوير رؤية حول تطور العمليات السياسية، وطريقة واحدة لترك الأشياء مؤسَّسة في الواقع ستكون كفيلة لاختبار الأفكار، في مقابل فهم أفضل حول كيف أن الغرب تطور، وخصوصاً أنظمة أوروبا السياسية)[3].

---

1 Gerhard Loewenberg, The Influence of European Émigré Scholars on Comparative Politics, 1925–1965, American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November 2006), p 597.
2 Ibid, p 599.
3 Ibid, p 601.

ولقد لعبت الجمعيات والدوريات التي تهتم بالدراسات السياسية دوراً مهماً في النقلات المختلفة التي عرفتها العلوم السياسية عامة والسياسة المقارنة بصفة خاصة، ولعل أن أهمها قد نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات مختلفة من أبرزها التوجهات المنهجية في البحث في الجامعات الأمريكية، هذه الجمعيات والدوريات المتخصصة هي كالآتي وفقاً لتراتب زمني:

- ASSA (American Social Science Association): الجمعية الأمريكية للعلوم الإجتماعية، تأسست سنة 1865، كانت عبارة عن جمعية هاوية لدراسة السياسة، وانتهى دورها سنة 1903 مع تأسيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية APSA[1].
- PSQ (Political Science Quarterly): دورية العلوم السياسية، أول إصدار لها كان سنة 1886، وكانت تابعة لجامعة كولومبيا، واقتصرت توجهاتها في البداية على علم الدولة.
- AHA (American Historical Association): الجمعية الأمريكية للتاريخ.
- PSSA (Professional Social Science Associations): الجمعيات المختصة في العلوم الإجتماعية، تأسست مع نهايات القرن 19، وتفككت فيما بعد إلى عدة جمعيات.
- APSA (American Political Science Association): الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية تأسست سنة 1903، في "Tulane" بجامعة "New Orleans, Louisiana", وأول رئيس لها هو "جودنو" Frank Goodnow وفي مئوية تأسيسها سنة 2003 ذاع صيتها في أكثر من مئة جامعة، وقد ترأسّها منذ نشأتها أبرز علماء السياسة مثل: ("مريام" Charles Merriam، "وودرو" Woodrow Wilson، "آلموند" Almond Gabriel، "لازويل" Lasswell Harold، "بيرد" Charles Beard، "داهل" Dahl Robert، "ايستون" David Easton، "آيلو" Heinz Eulau، "هنتجتون" Samuel Huntington، "لووي" Theodore J. Lowi، "شاكلار" Judith Shklar ، "أورلاندو" Vladimer Orlando Key، "فريديرك" Carl Friedrich)، وهي حالياً تضم 37 قسم في مختلف المهام التنظيمية والدراسية، (أقسام، فروع، بحوث منهجية، حقول معرفية مختلطة ...إلخ)، وأغلب نشاطات الجمعية تُنشر في ثلاث مجلات: (The American Political Science Review، Perspectives on Politics، PS: Political Science and Politics)[2].
- APSR (American Political Science Review): الدورية الأمريكية للعلوم السياسية، أول إصدار لها كان سنة 1906، وفي سنة 2006 أي بعد مرور مئة سنة على تأسيسها أصدرت عدداً خاصاً تطرقت فيه إلى أهم منجزاتها البحثية من ناحية القضايا السياسية والمناهج البحثية.

---

[1] John Dryzek, Revolutions Without Enemies: Key Transformations in Political Science, American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November 2006), p 488.

[2] International Encyclopedia of the Social Sciences, (Darity A. William, and others), op. cit, vol.01, p 101.

- SSRC (Social Science Research Council): مجلس بحوث العلوم الإجتماعية، تأسس سنة 1923، تأسس بدعوة من لجنة الأحاث التابعة لـــ APSA، وأول رئيس له هو Charles Merriam، وفي سنة 1949 تم إنشاء أهم لجانه وهي "لجنة السلوك السياسي" والتي انبثقت عنها فيما بعد لجنة السياسة المقارنة[1]. وهناك الكثير من الدوريات المتخصصة في مجال حقل الدراسات السياسية المقارنة سواء التي اعتنت بالقضايا السياسية أو بالمناهج البحثية تم إنشاءها طوال القرن العشرين وسنقتصر على بعض العناوين في الدوريات المتخصصة التي تصدر في أمريكا: PS: Political Science / Comparative Political Studies / Comparative Politics Comparative / Perspectives on Politics / journal of theoritical politics/ and Politics Comparative Social / American Journal of Political Science / Social Research / Comparative Research Methods / Research

التوجهـــات الوضعيـــة فـــي علـــم السياســـة:

يُعتبر عالم الإجتماع الفرنسي "أوغست كومت" واضع أسس المذهب الوضعي، والذي يُنكر أهمية الفلسفة بوصفها منهجاً للمعرفة ولتغيير العالم الموضوعي، و"الوضعية" حركة في الفلسفة السياسية والعلوم الإجتماعية ترى أن المعرفة الوافية لا تتحقق إلا باستخدام الأسلوب العلمي في البحث عن الحقيقة من خلال الملاحظة وإخضاع النظريات للتجريب، أي نشر الروح العلمية في البحوث[2]، وتُجمع كل المدارس الوضعية وحتى في علم السياسة على الحقائق التالية:

- ضرورة الإقتصار على الوقائع فقط.
- التخلي عن كل مفهوم مُسبق سواء في الفلسفة أو في العلوم.
- الإقرار بنوع من اليقين في العلوم التجريبية.
- اليقين بأن الفكر وحده لا يمكن أن يصل إلى وضع قوانين وعلاقات.
- معيار الحقيقة هو التحقق الوضعي والتجريبي[3].

لقد لعبت "الوضعية" التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر دوراً مهماً في العلوم السياسية، وبالأخص في النصف الثاني من القرن العشرين، ولم تتراجع إلا بعد النقد الحاد والشديد الذي تعرضت له، بسبب أنها كادت أن تُفقد الدراسات السياسية جوهرها عن طريق استخدامها لمناهج بحثية تخص أساساً العلوم الطبيعية، إلا أن هذا لا يعني أنها أدّت دوراً سلبياً خاصة في حقل السياسة المقارنة، والتي بفضلها وُجدت إقترابات سياسية لازال يُعمل بها حتى اليوم؛ كما كان لظهور "الوضعية المنطقية" أو

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 250.
[2] عبد الكافي عبد الفتاح اسماعيل، مرجع سابق، ص 488.
[3] موسوعة السياسة، (عبد الوهاب الكيالي، وآخرون)، المجلد السابع، مرجع سابق، ص 294.

"الوضعية الجديدة" التي تأسست إثر حلقة فيينا سنة 1928 التي جمعت شلّة من كبار المفكرين الألمان الذين عرضوا أفكارهم في كتيب بعنوان (النظرة العلمية إلى العالم. حلقة فيينا)، والذين هاجر أغلبهم بسبب الإضطهاد النازي إلى إنكلترا وأمريكا التي أنشأوا فيها "دائرة معارف العلم الموحد" سنة 1939، كما أنشئوا قبلها مجلة "المعرفة" سنة 1930 وكان تأثيرهم قوياً في منتصف القرن العشرين[1].

المدرسة الوضعية الجديدة هي الوحيدة التي تمثل الإتجاه التجريبي تمثيلاً حقيقياً في القرن العشرين في الفكر الغربي، وترجع أصولها إلى المذهب الوضعي التقليدي عند "كومت" و"جون ستيوارت مل"، ومن قبلها إلى المدرسة التجريبية الإنجليزية أو المدرسة الإمبريقية في القرن الثامن عشر، أما مصدرها المباشر فهي المدرسة التجريبية النقدية الألمانية، كما لعبت مدرسة "نقد العلم" في فرنسا دوراً مهماً في التأثير على المذهب التجريبي في مختلف المعارف[2].

ويرى الوضعيون أن المعرفة العلمية هي التي تزودنا بجميع معارفنا، وأن الميتافيزيقا بنمطها التقليدي ليست سوى "ثرثرة لفظية فارغة"، ويقترن تأكيدهم على الملاحظة التجريبية بمعيار المعنى الذي يرتبط بالبراغماتية التي يمارسها العالِم في مختبره، ويتمثل هذا المعيار في مبدأ مشهور هو مبدأ قابلية التطبيق والتحقيق، الذي يذهب إلى أن معنى القضية هو طريقة تحقيقها[3].

والوضعيون في العلوم السياسية يدّعون أن كل بحث سياسي متشابه من حيث المنهج والإختلاف فقط في القضايا المبحوثة، فهناك منهج علمي واحد يبدأ بتشكّل الفرضيات ثم تليها الملاحظة الإمبريقية أو التجريب الذي يقود إلى تكذيب أو تحقيق الإفتراضات الأولية، فالتراكم المعرفي يحدث نتيجة قبول أو رفض الفرضيات وفقاً لنتائج الإختبارات الإمبريقية[4].

وقد تمّ تأسيس مجلس الأبحاث في العلوم الإجتماعية SSRC في أمريكا من أجل تشجيع البحث السلوكي في الإقتصاد والإجتماع والعلوم السياسية باستخدام المناهج الإحصائية والإمبريقية، وتُعتبر جامعة شيكاغو الرائدة في استخدام المناهج العلمية، وذلك بفضل "مريام" Charles Merriam الذي ترأس الجامعة من سنة 1923 إلى سنة 1940 ودعا بقوة إلى تطبيق المناهج الوضعية في البحث، ففي كتابه (الأوجه الجديدة للسياسة، 1925) طالب فيه باعتماد أكبر على الإحصاءات والملاحظة والتجارب، وإعادة بناء أسس المنهج في التحليل السياسي، وظهر ذلك أيضا في مؤلف آخر (السلطة السياسية، 1934) ، ونفس الشئ بالنسبة لمعظم تلاميذته وزملائه، وكلهم احتضنوا المناهج العلمية ومن أبرزهم: "أورلاندو كي" V.O. Key، "ترومان" David Truman، "قوزنيل" Harold Gosnell (الآلة السياسية، 1937)، "فاينر" Myron Weiner، "لوشن بي" Lucian Pye، "ليبرسن" Avery Lieberson،

---

[1] بوشنسكي،إ.م، مرجع سابق، ص 82.

[2] نفس المرجع السابق، ص 81.

[3] راسل برتراند، حكمة الغرب: الفلسفة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 22.

[4] International Encyclopedia of the Social Sciences, (Darity A. William, and others), op. cit, vol.06, p 312.

"هيربرت" Herbert Simon، "آلموند" Gabrial Almond، "بريتشت" Herman Pritchett[1] ، و "لازويل" Lasswell Harold الذي بالغ في مؤلفه (علم الأمراض النفسية والسياسة، 1930) من حيث إنشاده للعلمية، ولخصّ السياسة في معادلة رياضية : (P = r{d}p)

(private emotions displaced upon public objects and rationalized in terms of public interest equals politics)

أي: (العواطف الخاصة تُزاح عند المقاصد العامة وعقلنتها في حدود المصلحة العامة = سياسة). إلا أنه ركن بعدها لدراسة العمليات السياسية بعيدا عن الطرح التقليدي، وذلك في كتابيه (السلطة والشخصية غير الآمنة، 1948)، و(السياسة: من يحصل على ماذا، متى، وكيف، 1936)[2].

المعيارية	الوضعية	حلّ الإشكاليات
الأفعال والقيم التي تفرض نفسها	**قوة المنطق (العقلانية) + الملاحظة الإمبريقية**	**الحلول الممكنة: معيارية + وضعية**
الفلسفة السياسية	**الإجتماع السياسي**	**السياسات العامة**
جدول رقم 08. الأساليب الثلاثة للتحليل في العلوم السياسية		
Source: Réjean Landry, Les traditions de recherche en science politique, Politique, n.23, (1993), p 10.		

لقد ظهرت أدبيات الوضعية في الحركة السلوكية في علم السياسة وحقل السياسة المقارنة التي فرضت نفسها بقوة بعد خمسينات القرن العشرين، حيث رأى السلوكيون أن الأحكام القيمية نسبية تتحدد بالزمان والمكان وهناك إمكانية للوصول إلى معرفة موضوعية حول الوقائع السياسية بواسطة اتباع منهج العلم الحديث، وأن التقاليد الإمبريقية توفر أساساً قوياً ومتيناً لعلم حقيقي للسياسة، إلاّ أن نفس الإنتقاد الذي تعرضت له الوضعية وأدى إلى انحصارها تم توجيهه إلى السياسة المقارنة مع نهايات ستينات القرن الماضي، وهو ما أدى إلى انبثاق توجّه جديد يُعرف بما بعد السلوكية[3].

الخصائـــص العامـــة للمرحلـــة مـــا قبـــل السلوكيـــة:

ميزت الدراسات السياسية المقارنة التقليدية عدة خصائص، وتتراوح ما بين خصائص موضوعية وخصائص منهجية، ويمكن تحديد الخصائص العامة للدراسة المقارنة لنظم الحكم قبل الحرب العالمية الثانية في النقاط التالية:

[1] Michael T. Heaney and John Mark Hansen, Building the Chicago School, American Political Science Review, Vol. 100, No.04,(November 2006), p 589.

[2] Gabriel A. Almond, Who Lost the Chicago School of Political Science?, Perspectives on Politics, Vol.02, No.01 (Mar, 2004), p 92.

[3] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 54.

1- **هيمنة التحليل التاريخي والدستوري للدولة:** بالإضافة إلى سيطرة توجهات النظرية المعيارية وعدم الإهتمام بالواقع السياسي إلا قليلاً، وكذا سيطرة الطرح الأيديولوجي على الدراسات[1].

2- **سيادة الطابع الغربي**: فالنظم السياسية الغربية بالذات كانت محط البحث المقارن.

3- **غلبة الطابع القانوني – الشكلي**: ذلك أن الدراسة ركزت على المؤسسات الحكومية، أي على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في النظم موضع المقارنة من منظور دستوري دون اهتمام يذكر بالمؤسسات غير الحكومية كالأحزاب والجماعات الضاغطة.

4- **الإتجاه نحو الوصف وليس التحليل**: فالدراسات السياسية المقارنة بوجه عام لم تكن تتجاوز الوصف إلى التفسير[2].

5- **غلبة الإتجاه المحافظ**: نزعت السياسة المقارنة إلى الإهتمام بما هو ثابت في نظم الحكم، أي وصف التطور الذي مرت فيه المؤسسات السياسية وانتهى فيها إلى وضعها الحاضر.

6- **غياب الإهتمامات النظرية**: إذ لم يهتم علماء السياسة المقارنة ببناء نظرية إمبريقية لنظم الحكم، ولم يعرف عن أحدهم أنه حاول صياغة فروض أو تعميمات تقبل الإختبار.

7- **الجمود المنهجي**: فقد تميز مجال السياسة المقارنة بقصور منهجي شديد.

وهي بعض السمات العامة التي ميزت الدراسات السياسية المقارنة قبل الحرب العالمية الثانية، والتي يمكن تفسيرها بأن السياسة ذاتها لم تكن تعتبر آنذاك علما تجريبياً وإنما علما انطباعياً، بالإضافة إلى أن الدراسة الوصفية والقانونية لمؤسسات الحكم لم تكن تتطلب تقنيات بحثية معقدة[3].

أما "مكريدس" Roy Macridis فيرى أن الدراسات السياسية المقارنة قبل المرحلة السلوكية بها الكثير من النقائص الموضوعية والمنهجية، وقد قام في بداية خمسينات القرن العشرين بتقييم لأدبيات حقل السياسة المقارنة وخلص إلى النتائج التالية:

1- **دراسات سياسية غير مقارنة:** فالكثير من الدراسات في حقل السياسة المقارنة في المرحلة التقليدية تدّعي المقارنة لكنها ليست كذلك، والدراسات كانت في نطاق بلد واحد، أو عبارة عن وصف مقارن لعدد من المؤسسات في عدة دول.

2- **دراسات وصفية:** تنحصر أغلب الدراسات في وصف المؤسسات السياسية الشكلية، (James Shotwell: حكومات القارة الأوروبية)، (Harold Zink and Frederick Ogg: حكومات الدول الخارجية الحديثة)، (Fritz Marx: الحكومات الخارجية)، (John Ranney and Gwendolen Carter: القوى الخارجية الأساسية)، (Daniel Witt: المؤسسات السياسية

[1] Jean Leca, La science politique dans le champ intellectuel français, Revue française de science politique, Vol32, No4, (Année, 1982), p 659.

[2] كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 22.

[3] نفس المرجع السابق، ص 24.

المقارنة)، وهناك نوعين في الإتجاه الوصفي للدراسات المقارنة هما: الدراسات التاريخية كدراسة (Arnold Zucher: الدستورية والإتجاهات الدستورية منذ الحرب العالمية الثانية)، والدراسات القانونية كدراسة (Guetzevitch Mirkine: الدساتير الأوروبية)[1].

3- **دراسات ضيقة النطاق:** أغلب دراسات الأنظمة الحكومية الخارجية اقتصرت على فحص مؤسسات الدول الغربية بالإضافة إلى الإتحاد السوفياتي بعد نشأته، (Karl Friedrich: الحكومة الدستورية والديمقراطية، الحكم الدستوري والسياسة 1938)، (Herman Finer: الأحزاب السياسية، الحكومة الحديثة بين النظرية والتطبيق 1932)، (Maurice Duverger: الأحزاب السياسية 1954)؛ ويؤخذ على هذه الدراسات أنها ذات توجهات أيديولوجية وتحيزات فكرية معينة[2].

4- **دراسات ساكنة:** لا تأخذ بعين الإعتبار تغيرات ونمو الفواعل الدينامية كالأحزاب وجماعات الضغط والرأي العام ...إلخ[3].

5- **دراسات أحادية الطرح:** أغلب وأهم دراسات الأنظمة السياسية للدول الخارجية تتناول المؤسسات السياسية لنظام واحد، أو تتحدث عن وحدة أو مؤسسة واحدة في نظام سياسية ما؛ وقد ظهر هذا في كتابات علماء سياسة مثل: John Marriott, Arthur Keith, James Bryce, Ivor Jenning, Harold Laski, Frank Goodnow, W.A. Rodson, Abbott Lowells, Barthelemy Joseph, Woodrwo Wilson, وغيرهم ممن تناولوا الأنظمة السياسية في جزئيات معينة مثل: (Robert Scalapino: الديمقراطية والحركة الحزبية في اليابان قبل الحرب)، (Barrington Moore: سياسة السوفيات: معضلة السلطة)، (Alex Inkeles: الرأي العام في الإتحاد السوفياتي)، (Merle Fainso: كيف تُحكم روسيا)[4].

ويمكن القول أن سمات الحقل مع بداية نهاية النصف الأول من القرن العشرين تمثلت في بداية الإقتراب القانوني الشكلي في الأفول، أما التوجهات السلوكية فقد أخذت تتقوى في المدرسة الأمريكية، أما في أوروبا فقد كان لا يزال التحليل الطبقي يسيطر[5].

كما أن الكثير من الدراسات المقارنة التقليدية ركنت إلى المحافظة على الأنظمة القائمة، مع الحذر من التغير والثورات، كما أن الرغبة في التعميمات النظرية لم تبرز وذلك بسبب غياب التجريد والدراسات الإمبريقية[6].

---

1 Howard Wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science, op. cit, p 126.
2 Ibid, p 128.
3 Patrick O'Neil, Essentials of comparative politics, USA, New York and London: W.W. Norton Company, 2004, p 05.
4 Bernard susser, Approaches to the study of politics, USA, Macmillan, 1992, p 24.
5 Monière Denis, Jean Herman Guay, Introduction aux théories politiques, op. cit, p 40.
6 محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 207.

وتطورت دراسة النظم السياسية تبعاً للتطور في مفاهيم العلوم السياسية ومناهجها البحثية، وأصبحت دراسة السلطة والوظائف التي يتم ممارستها في النظام السياسي، أي العمليات السياسية والنشاط الذي يتم في هذا النظام جانباً رئيسياً عند محاولة فهم أي نظام سياسي، وقد تضاءلت إلى حد ما أهمية دراسة التركيبات العضوية أو المؤسسات الشكلية التي تمارس السلطة، وبمعنى آخر فقد أصبح معيار فهم النظم السياسية هو دراسة وفهم الوظائف التي تمارسها والمؤسسات الموجودة في المجتمع، ومن أجل ذلك كان لا بد من تطوير مناهج البحث والتحليل السياسي[1].

المراحل / الدراسات السياسية	1929-1925		1941-1939		1954-1952	
	عدد المقالات	النسبة	عدد المقالات	النسبة	عدد المقالات	النسبة
الخارجية والحكومة المقارنة	67	% 31	76	% 29	182	% 43
النظرية السياسية	46	21	67	25	116	28
الإدارة العامة	16	07	44	16	89	21
العلاقات الدولية والقانون	21	10	34	13	80	19
السياسة، الأحزاب والجماعات الضاغطة	15	07	27	10	47	11
الرأي العام، الإقتراع والإنتخابات	23	11	25	09	37	09
القضايا التشريعية	25	11	11	04	29	07
القانون العام والحكومة الأمريكية المشرِّعة	22	10	25	09	28	07
الإدارة	51	23	36	14	28	07
القضايا القانونية	51	23	47	18	24	05
الأبحاث والبيبليوغرافيا	09	05	19	07	19	04
التعليم وتدريس المواطنة	04	05	09	03	06	01
	04	02	06	02	15	04
	04	02	03	01	02	01-
إجمالي عدد المقالات المنشورة	218	% 100	262	% 100	418	% 100

جدول رقم 09. تطور الدراسات السياسية المقارنة في مقالات مجلات العلوم السياسية خلال ثلاث مراحل في أمريكا (USA)

Source: Waldo Dwight, Political science in the united states of America. USA, UNESCO, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1956, p 38.

[1] محمد سعد أبو عامود، ومحمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، 20.

المراحل / الدراسات السياسية	1941-1939		1954-1952	
	عدد الكتب	النسبة	عدد الكتب	النسبة
الخارجية والحكومة المقارنة	37	% 16	43	% 19
النظرية السياسية	32	14	45	20
الإدارة العامة	64	28	73	33
العلاقات الدولية والقانون	30	13	38	17
القضايا التنفيذية	16	07	09	04
القضايا التشريعية	08	03	11	05
الرأي العام، الإقتراع والإنتخابات	18	08	16	07
السياسة،الأحزاب والجماعات الضاغطة	14	06	17	08
الحكومة الأمريكية	25	11	32	15
القانون العام والتشريع	22	10	20	09
الإدارة	51	22	46	21
القضايا القانونية	24	10	13	06
الأبحاث والبيبليوغرافيا	00	00	00	00
التعليم وتدريس المواطنة	01	0.4	00	00
إجمالي عدد الكتب المدونة	231	% 100	219	% 100

جدول رقم 10. موقع الدراسات المقارنة ضمن الكتب المنشورة في مرحلتين في أمريكا (USA)

Source: Waldo Dwight, op. cit, , p 42

الفترة	جوهر الموضوع	الحقل المعرفي	المفكرون السياسيون
الفترة اليونانية	**دولة - المدينة**	**الأخلاق**	**أفلاطون، أرسطو**
الفترة الرومانية	**الجمهورية**	**القانون**	**شيشرون**
العصر الوسيط	**المدينة كما تصورها الكتّاب**	**الدين**	**أوغستين، توماس أكويناس**
النهضة	**السلطة والسيادة**	**الفلسفة**	**ماكيافيلي**
صعود الليبرالية	**العقد الإجتماعي**	**الفلسفة**	**هوبز، لوك، مونتسكيو، روسو**
القرن التاسع عشر	**الدولة**	**القانون**	Burgess
		الإقتصاد	**كارل ماركس**
القرن العشرين	**السلطة والسلوك السياسي**	**السلوكية**	Bentley, Lasswell
نهايات القرن العشرين	**النظام السياسي**	Cybernetic	**دافيد ايستون**

جدول رقم 11. تسلسل بعض التصورات السياسية التي أدت إلى تطوير مفاهيم حقل السياسة المقارنة.

Source: Monière Denis, Jean Herman Guay, Introduction aux théories politiques, op. cit, p 43.

المبـــحث الثـــاني

التمـــوُج الإبستيمولوجـــي الفاصـــل (مرحلـــة النزعـــة العلميـــة)

The scientific stages

انبثقت المعرفة السياسية مع المعلم الأول "أرسطو" وتشكلت في كتابه (السياسة) المعالم الأولى للسياسة المقارنة، ثم جاء بعده الكثير من المفكرين السياسيين الذين أدّت إسهاماتهم إلى تطوير الحقل، فمكيافيلي، مونتسكيو، هوبز وآدم سميث اعتُبروا أسلاف الحقل في عصر النهضة والتنوير، والمنظرون الكلاسيكيون في العلوم الإجتماعية "ماركس" Karl Marx، "فيبر" Max Weber ، "باريتو" Vilfredo Pareto، "خيتانو" Gaetano Mosca، "ميشلز" Robert Michels أسَسوا أجندات البحث في السياسة المقارنة، بالإضافة إلى أسلوب التحليل ومقارنة الرؤى النظرية، وبالنسبة للمؤثرين الأوائل في العلوم السياسية والدراسات المقارنة "اكستن" Eckstein Harry، "آبتر" David Apter، "داهل" Robert Dahl، "ليبست" Seymour M. Lipset ، "دويتش" Karl Deutsch ، "آلموند" Gabriel Almond، "ايستون" David Easton، "فيربا" Sidney Verba ...إلخ، فقد اعتمدوا على ذلك الميراث المعرفي لإعادة بناءه "Reabuild" وإعادة إحيائه "Reinvigorate" بمشاركة وتحفز العديد من علماء السياسة المقارنة، مع توجهات نظرية ومنهجية جديدة غير تلك التي طغت على أدبيات الحقل لقرون خلت[1].

الدولـــة	الكاتـــب	أهـــم المؤلفـــات
بريطانيا	آدم سميث (1723–1790) دافيد ريكاردو (1772–1823) جون ستيوارت مل (1806–1873)	ثروة الأمم 1776. في مبادئ الإقتصاد السياسي والتكلفة 1817. مبادئ الإقتصاد السياسي 1848 / دروس في الحكومة النيابية 1861.
فرنسا	أوغست كومت (1798–1857) أليكسس دي توكفيل (1805–1859) هربرت سبنسر (1820–1903) إميل دور كايم (1858–1917)	مسلك في الفلسفة الوضعية 1842. الديمقراطية في أمريكا 1835 / النظام البائد والثورة الفرنسية 1856. مبادئ علم الإجتماع 1876 / توزيع العمل في المجتمع 1893. قواعد منهج علم الإجتماع 1895.
ألمانيا	كارل ماركس (1818–8318) ماكس فيبر (1864–1920)	البيان الشيوعي 1848 / برومير الثامن عشر لبونابارت لويس 1852. رأس المال 1867. الأخلاق البروتيستانتية وروح الرأسمالية 1905 / الإقتصاد والمجتمع 1914. تاريخ الإقتصاد العام 1923.
إيطاليا	فيلفريدو باريتو (1848–1923) كيتانو موسكا (1858–1941) روبرت ميشلز (1876–1936)	العقل والمجتمع: رسالة في علم الإجتماع العام 1915. الطبقة الحاكمة 1923. الأحزاب السياسية: دراسة اجتماعية للإتجاهات الأوليغارشية في الديمقراطية الحديثة 1915.

جدول رقم 12. أهم النظريات الإجتماعية والإقتصادية الكلاسيكية التي أسّست أجندات البحث في السياسة المقارنة

Source: Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 34.

[1] Mark Lichbach, and Alan Zuckerman, Comparative politics: rationality, culture, and structure, 2nd Ed, USA, Cambridge: Cambridge University press, New York, 2009, p 03.

والسياسة المقارنة كانت ضمن الدراسات المكثفة بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب الإدراك التدريجي لأهمية هذا الحقل وكذلك لإدراك علماء السياسة الأمريكيين أنهم شكلوا نموذج معرفي في العلوم السياسية وذلك بعد أن أدركوا أن أوروبا قد تراجع دورها المعرفي في الفكر السياسي ؛ وكذلك مع تقسيم العلوم السياسية وأضحت السياسة المقارنة إحدى أهم فروعها، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته "لجنة السلوك السياسي" التابعة لمجلس بحوث العلوم الإجتماعية "SSRC" في تحفيزها لتطبيقات السياسة المقارنة باستعمال تقنيات البحث المتطورة في الدراسات السياسية، وقد تعاظم شأن الحقل بعد مع إنشاء "لجنة السياسة المقارنة" والتي ساهمت كثيراً في تطور الحقل لاحقاً[1].

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لم تعد الأفكار السياسية التي شغلت علماء السياسة من قبل من اهتمامات الباحثين في حقل السياسة المقارنة، حيث أن الدراسات اتجهت فيما بعد إلى تركيز بؤرة البحث مع إعطاء أهمية قصوى للمنهج العلمي في البحث السياسي، وهو الأمر الذي سيغير جوهر الدراسات السياسية المقارنة كثيراً مع اندفاع علماء السياسة بمشروعهم العلمي في الدراسات السياسية المقارنة من أجل إعادة صياغتها ونقلها من دراسات معيارية وشكلية إلى دراسات علمية وإمبريقية، ومن المتفق عليه على نحو عريض أن السلوكية "Behaviouralism" تُعتبر من أكثر الإقترابات حضوراً في التحليل السياسي بعد فترة الحرب العالمية الثانية، فهي تعتمد على الطرح العلمي واستغلال وحدة المنهج بين العلوم العلوم الإجتماعية والعلوم الطبيعية، والكثير من نماذج الإقترابات السلوكية مستمدة من العلوم الطبيعية، كما تمسّك السلوكيون دائماً على فرضية نجاح تنبؤ العلم في الظاهرة السياسية، وهذا التنبؤ مُؤسَّس على التفكير الإستنباطي أو الإستقرائي، وفي السياسة المقارنة القول بأن الأنظمة السياسية لا تشبه الأنظمة الطبيعية سيتم إغفاله بشكل كبير، وأفضل طريقة لفهم الأنظمة هي التسلح المنهجي لأنه سيؤدي في النهاية إلى دقة تفسير الديناميات السببية[2].

أولا: الثـــورة السلوكيـــة Behaviouralism (1921 – 1966)

بعد النجاح الهائل الذي حققته العلوم الطبيعية من حيث دقة النتائج بسبب استخدامها لمنهج علمي صارم، أخذت بعض العلوم الإجتماعية في تبني بعض مبادئ ذلك المنهج رغبة في تحقيق طفرة معرفية لتلك العلوم ومن بينها العلوم السياسية، والتي فاضت أدبياتها السابقة بالدراسات المعيارية والوصفية؛ وعلى ضوء تحقيق بعض العلوم كعلم النفس لنتائج تقارب في توصيفها النتائج اليقينية، وكذلك علم الإجتماع الذي نهل من المنهج البيولوجي وطبّقه في البحوث الإجتماعية؛ وقد تبلور عن هذه الدراسات العلمية والتطبيقية مدرسة جديدة في بحوث العلوم الإجتماعية وهي المدرسة السلوكية التي بدأت مناهجها البحثية في الإنتشار منذ بدايات القرن العشرين، وعلى الرغم من إرهاصاتها الأولية

[1] Harry Eckstein, Regarding Politics Essays on Political Theory, Stability, and Change, op. cit, p 103.
[2] Hay Colin, The Interpretive Approach in Political Science, Political Studies Association, BJPIR, VOL.06, (2004), p 143.

التي بدأت منذ العشرينيات في العلوم السياسية، إلا أنها لم تبلغ أوجّها إلا في العقدين المواليين للحرب العالمية الثانية، حيث أن معظم المقاربات السياسية سواء صمدت أم تراجعت بعد ذلك قد تم صياغتها في هذه الفترة. وقد تمّ التفائل بالدراسات السلوكية في علم السياسة بصفة عامة والسياسة المقارنة خاصة، وبالأخص بعد التغييرات الكثيرة التي تم إدخالها على الحقل سواء في بنيته الجوهرية أو منهجه البحثي، ودافع السلوكيون بشدة عن آرائهم، وبالأخص مع صدور فكرة النموذج المعرفي لتوماس كوهن سنة 1962 في كتابه (بنية الثورات المعرفية)، حيث رأوا أنهم بالفعل قد أسّسوا لنموذج معرفي جديد في العلوم السياسية، حتى أن أحد رواد السلوكية وهو "داهل" Robert Dahl صرّح بذلك سنة 1961 بالقول أن السلوكية سوف تختفي تدريجياً، لكن فقط بمعنى أنها سوف تزول ببطء كنمط متميز، لأنها سوف تصبح، بل أصبحت بالفعل جزءاً من البناء الأساسي للحقل، فالنمط السلوكي لن يختفي لأنه قد أخفق وإنما سيختفي لأنه نجح. وأن من يستخف بهذه النظرة سوف يكون ضحية لعدم مقدرته على قراءة مستقبل السلوكية وهو انتصارها لامحالة[1].

الإقتـــراب السلـــوكي في الدراســـات السيـــاسية:

يجب أولاً التفريق بين السلوكية كمدرسة في العلوم السياسية، وبين السلوكية كثورة في علم السياسة؛ فالسلوكية كمدرسة في العلوم السياسية تعود إلى بدايات القرن العشرين نتيجة تحمس علماء السياسة للتطبيقات الإمبريقية في الدراسات السياسية، حيث ظهرت الكثير من أدبيات الدراسات السياسية مغايرة للمنهج التقليدي، وهو ما تُوِّج سنة 1949 بإنشاء "لجنة السلوك السياسي" التابعة لمجلس بحوث العلوم الإجتماعية، أما الثورة السلوكية في علم السياسة فقد استُعمل لأول مرة في أواسط الخمسينات بواسطة جيل من الباحثين مثل "داهل" Robert Dahl و "ترومان" David Truman الذين صمّموا على إعادة هيكلة عمق حقل علم السياسة الذي حُكم عليه أنه متأخر مقارنة بباقي العلوم الإجتماعية بسبب دورانه في فلك القانون والفلسفة والتاريخ من حيث جوهره، والوصف المعياري من حيث منهجه؛ وقد انطلق هؤلاء تحت تشجيع الحكومة الأمريكية والعديد من المنظمات الرئيسية، وتُعتبر الثورة السلوكية بمثابة قطيعة إبستيمولوجية مع ماضي الحقل المعرفي والمنهجي[2].

ويرى "والدو دوايت" Dwight Waldo أن الثورة السلوكية جاءت رفضاً لـــ: الوصف، التجريد، التحليل المؤسسي، الإستنباط، الدراسات التاريخية، التقدير المعياري؛ ولتُقرّ ما يلي: التفسير، جمع المعلومات الدقيقة، السلوكيات الملاحَظة والواقعية، الإستقراء، تحليل الظواهر السياسية الحالية، الحياد البديهي، وهذه الثورة بالتوازي مع ما سبق ذكره، فهي مؤطَّرة بالتنمية النمطية للمناهج الإحصائية

[1] Robert Dahl, The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest, American Political Science Review, vol.55, (December, 1961), p 770.
[2] Loïc Blondiaux, Les tournants historiques de la science politique américaine, Politix, Vol.10, No.40, (année, 1997), p 13.

والرياضياتية، وبإرادة تفسير المفاهيم الإمبريقية للحياة السياسية بواسطة المناهج، النظريات ومعايير البراهين المقبولة، وكل ذلك عن طريق العلم الإمبريقي الحديث[1].

على الرغم من هيمنة السلوكية على الدراسات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذورها ترجع إلى بداية العشرينات، حيث بدأ علماء السياسة الأمريكيين في استخدام مصطلح "السلوك السياسي"، وفي حقيقة الأمر أن أول من ألّف كتاباً حول السلوك السياسي لم يكن عالِم سياسة، بل كان صحفي أمريكي هو "كينت" Frank Kent الذي نشر كتاباً سنة 1928 تحت عنوان (السلوك السياسي: القانون الآني غير المكتوب، الأعراف، ومبادئ السياسة كتطبيق في الولايات المتحدة)، ثم جاء "تانجستون" Herbert Tingsten وهو سويدي ليُثبّت المصطلح سنة 1937 في عمل بعنوان (السلوك السياسي: دراسات في الإحصاءات الإنتخابية)؛ وسرعان ما أخذ المصطلح في الإنتشار في الأوساط الأكاديمية بالجامعات الأمريكية، ويعود الفضل في ذلك بشكل مباشر إلى العالم السياسي "مريام" Charles Merriam الذي قال أثناء ترأسه للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية سنة 1925 : (ذات يوم قد نأخذ زاوية أخرى غير زاوية الدراسات الشكلية، كما فعلت علوم أخرى، ونبدأ النظر إلى السلوك السياسي كموضوع رئيسي في التحليل)؛ وفي العقد التالي أخذ الكثير من زملائه وتلاميذته بتبني السلوك السياسي في الأبحاث السياسية وأهمهم ("كي" V. O. Key ، "ترومان" David Truman، "قوزنيل" Gosnell Harold، "آلموند" Gabrial Almond، "لازويل" Lasswell Harold، "هيربرت" Herbert Simone). وكلهم تخرّجوا من "مدرسة شيكاغو"، بالإضافة إلى "كاتلن" George Catlin من جامعة " Cornell " الذي تبنى نفس الرؤية وهي المزيد من استخدام المنهج العلمي الإمبريقي[2].

وعلى الرغم من أن المدرسة السلوكية قد بدأت على المستوى الفكري منذ بداية القرن العشرين، وعلى المستوى التأسيسي منذ عشريناته، إلا أن الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من أثار مثلت نقطة تحول أساسية، أخرجت النموذج المعرفي التقليدي تماماً من ساحة البحث الأكاديمي، وأتاحت الفرصة لهيمنة الحركة السلوكية على العلوم السياسية، وأصبح من المنطقي القول بحدوث ثورة سلوكية، إلا أن ذلك لا يعني أن التخلي عن النموذج المعرفي السابق لا يعني انتهاء مكوناته[3]؛ وهو ما يشير إليه بوضوح أحد أهم أباء الثورة السلوكية وهو "ترومان" David Truman حين يقول: " أرفض القول بأن دراسة اتجاه السلوك السياسي يعني رفض المعرفة التاريخية ... المعرفة التاريخية على الأرجح ستكون تكملة رئيسية للملاحظة الآنية في السلوك السياسي"[4].

---

1 Ibid, p 14.
2 Robert Dahl, op. cit, p 763.
3 محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 248.
4 Robert Dahl, op. cit, p 768.

والنموذج السلوكي تبلور في العلوم السياسية وفي حقل السياسة المقارنة نتيجة ثورة بعض علماء السياسية ضد النموذج التقليدي القانوني والشكلي غير المقارن الذي كان معظمه معياري ووصفي، والذي ركز فقط على أشكال الحكومات وأعطى أهمية خاصة للمعايير القيمية بدل توظيف الحقائق في التحليل السياسي والإهتمام بالأشكال غير الرسمية للسلطة وللعمليات السياسية التي تنشأ من مختلف الفواعل السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وكذلك الإهتمام ببناء نظريات علمية تهدف إلى التفسير الدقيق والتنبؤ اليقيني من أجل تعميمها، وقد أصبحت دراسة السلوك السياسي إحدى الميادين الهامة للبحوث السياسية التي تتناول الظواهر السياسية الآنية، لاسيما بعد أن تطورت المناهج العلمية التي اهتمت بالمقاييس الكمية والتجريبية لدراسة الواقع الفعلي للظاهرة السياسية[1].

وتتضمن دراسة السلوك السياسي تصرفات الأشخاص وجماعات الأفراد والتنظيمات وردود فعلهم فيما يتعلق بشؤون الحكم، وذلك عن طريق البحث التجريبي الذي تتكون وحدات التحليل فيه من الأفراد والجماعات لا من عناصر البناء الشكلي، وقد أخذ الإقتراب السلوكي في الهيمنة على الدراسات السياسية شيئاً فشيئاً، وقد كان لإسهامات كل من "لازارفيلد" Lazarsfeld Paul في كتابه (خيار الشعب، سنة 1940)، وكذلك "لان روبرت" Robert Lane (الحياة السياسية، سنة 1959) بالإضافة إلى (Lasswell, Cantril McClosky, Adorno, Almond, Lipset,) ... وغيرهم، وهم في حقيقة الأمر علماء سياسة واجتماع ونفس واقتصاد وكان لهم دور مهم في إرساء الإقتراب السلوكي في العلوم السياسية، وذلك بفضل هذا الإقتراب الجديد الذي يمثل الإتجاه المنهجي الحديث الذي أسهم في تطوير دراسة السلوك السياسي للتنظيمات السياسية الكبرى، مثل الدولة والأحزاب السياسية من ناحية، وفهم السلوك الفردي والجماعي والمنظماتي وتفاعلهم في إطار العمليات السياسية مع المؤسسات والتنظيمات والنظام السياسي ككل من ناحية أخرى[2]. وفي الخمسينات كان قد أصبح الإقتراب السلوكي من أهم المداخل البحثية في مجال الدراسات السياسية، وذلك بفضل إصرار السلوكيين على ضرورة توجيه مجال هذه الدراسات نحو التحليلات الإمبريقية وعدم قصورها على التصورات النظرية أو المعيارية الفلسفية المجردة، كما أكدوا على ضرورة تتوجه البحث العلمي السياسي نحو دراسة السلوك الفردي والجماعي الواقعي، وأن يسعى لاستخلاص النتائج الدقيقة وتطبيق التعميمات النظرية[3].

تجدر الإشارة إلى أن هناك من يميز بين لفظين في السلوكية، اللفظ الأول هو "Behaviorism" والتي ترجع في جذورها إلى نظرية في علم النفس جاء بها عالم النفس "واطسون" B. Watson (علم النفس كما يراه السلوكي 1913)، والذي استبعد كل ماهو غير محسوس في التحليل السلوكي، بالإضافة إلى عالِم نفس آخر وهو الأمريكي "سكينر" Skinner. B.F والذي كان له دور مهم في تأسيس "علم

[1] مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 66.

[2] Robert Dahl, op. cit, p 769.

[3] نفس المرجع السابق، 68.

النفس السلوكي"؛ أما اللفظ الثاني فهو "Behavioralism" والذي يشير إلى مدرسة فكرية بدأت تسود منذ بدايات القرن العشرين في العلوم الإجتماعية، وهيمنت بقوة على الدراسات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وتعود في جذورها إلى كتاب "جراهام" Graham Wallas سنة 1908 تحت عنوان (الطبيعة الإنسانية في السياسة)، حيث أشار إلى النقص الذي تعانيه الدراسات السياسية في أيامه من عدم وجود أي محاولة لمعالجة الأحداث السياسية في علاقتها بسلوكات الطبيعة البشرية، وقد انطلقت في علم السياسة مع العشرينيات بواسطة مدرسة شيكاغو وعلى رأسها "مريام" Charles Merriam[1].

والعلاقة بين كل من اللفظين Behaviorism و Behavioralism في أن كليهما يركزان على الفاعل البشري وسلوكه كمصدر رئيسي للمعلومة حول كيفية حدوث الأشياء في العالم كما هي، وكلاهما يفترضان أن منهجية البحث المبنية على العلوم الطبيعية هي أيضاً ملائمة لدراسة الأحداث البشرية، وكذلك التركيز على المنهج البحثي والمنهج العلمي الذي يجمع بينهما تماثل ضئيل والذي سوف يمثل سوء فهم من طرف علماء السياسة مع لفظ السلوكية المشتقة من علم النفس[2]. وقد وضع "ايستون دافيد" الأسس العامة التي تقوم عليها هذه الحركة في العلوم السياسية وحدّدها في النقاط التالية:

1- تقوم السلوكية على اكتشاف الإنتظامات في السلوك البشري الذي يؤدي في النهاية إلى وجود تماثلات في السلوك السياسي، وبالتالي توفر فرصة للتعميم النظري.
2- التثبت من صدقية تلك التعميمات بواسطة الإختبارات الإمبريقية[3].
3- السلوكية تُظهر رغبة عارمة في ضرورة صلابة وتماسك المناهج من حيث جمع وتحليل المعلومات، وحتى تلك المناهج لا تخلو من الإشكالات، لذلك يجب فحصها وتنقيتها من أجل إيجاد الوسائل الصارمة في البحث، وهنا يظهر التكميم "Quantification" كوسيلة ممكنة ومعقولة لتوظيفها في الحقل البحثي، ومن هنا فقد توسعت طرق البحث لتشمل التقنيات الإمبريقية، الإستفتاء، المقابلة، النماذج العينية، عقلنة النماذج، تحليل الفواعل ... إلخ.
4- التناسق والنمطية، ولا يتأتّى هذا إلا بواسطة تنميط الفهم بواسطة الملاحظة الموضوعية والنظريات المتماسكة التي تهدف إلى الفهم والتفسير والتنبؤ.
5- تحديد القيم بواسطة التقييم الأخلاقي والتفسير الإمبريقي، والكثير من السلوكيين يطبقون افتراضات المدرسة الوضعية وبالأخص الوضعية المنطقية التي تقول بإمكانية بحث الحياد القيمي ممكن، ولا بد من الفصل بين القيم وبين الوقائع، وهذا المنطق يفرض على الباحث أن يكون متحرراً من كل الإعتبارات القيمية عند دراسة الظاهرة السياسية[4].

---

[1] The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 1559.
[2] David Easton, Political Science in the United States: Past and Present, International Political Science Review, Vol.06, No.01, (1985), p 137.
[3] Ibid, p 138.
[4] Ibid, p 139.

6- السلوكية تتبنى زاوية العلم البحت "Pure science" كمقابل للتطبيق البحثي، حيث أن تطبيق المعرفة يمثل جزءاً من التفسير النظري تماماً كما يحدث في أي مؤسسة علمية، غير أن تفسير السلوك السياسي عملياً يكون هدفه النهائي هو حل المشاكل وخدمة قضايا المجتمع.

7- إدراك ضرورة تكامل الحقول والفروع المعرفية فيما بينها، لأن تجاهل علم السياسة لنتائج باقي العلوم الإجتماعية لا يكون في صالحه، فمثلاً علم النفس والإقتصاد لم يقدم نتائج مهمة إلا بعد الإستفادة من التحليل والمعلومات المشتركة مع باقي العلوم[1].

وقد تبلور في حقل السياسة المقارنة مثله مثل باقي فروع العلوم السياسية اتجاهين شكّلا بنية الحقل المعرفية، وهما: اتجاه ينزع نحو تطبيق المنهج العلمي في البحوث السياسية، والإتجاه الثاني ينزع نحو تغيير اهتمامات السياسة المقارنة الجوهرية، أي تغيير وتوسيع المواضيع وأجندات البحث السياسي التي تدخل في نطاق الدراسات المقارنة؛ وهو الأمر الذي سيغير الكثير من بنية الحقل سواء من حيث موضوعه أو من حيث منهجه البحثي.

منهـــج البـــحث (النـــزعـــة الكميـــة – الإمبريقيـــة):

تبدو الثورة السلوكية أكثر تأثراً بالعلوم الطبيعية الأخرى، وذلك من خلال إصرارها على تبني الطرق الإحصائية ومختلف أدوات القياس الكمي لدراسة وتحليل الظواهر ومختلف فواعل الأنظمة السياسية، وقياس مختلف متغيرات العمليات السياسية، بحجة أنه لا يتم الوصول إلى نتائج علمية موثوق بها حول الظاهرة السياسية إلا إذا تم إخضاعها للقياس الكمي، حيث أن جمع المعلومات وتحليلها لا يكون إلا بواسطة منهج علمي دقيق، وهذه الرؤية هي بمثابة التعبير عن الإتجاه العلمي في دراسة السلوك السياسي بواسطة منهج إمبريقي تجريبي. فالمعرفة العلمية هي تلك المعرفة التي لا تعترف بالمسلّمات بل تعترف فقط بالفروض القابلة للإختبار الإمبريقي، ولا مكان إلا لما هو قابل للملاحظة، والمعرفة السياسية لا تتقدم إلا بتطوير البحث السياسي عن طريق دراسة الواقع، فالتنظير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة الوقائع، والنظرية العلمية هي نظرية مُثبتة بالتجربة، والتجربة لا تتم بمعزل عن الواقع[2]. والسمة الرئيسية للمعرفة العلمية في العلوم السياسية أنها تتعامل مع الوقائع، وأنه يمكن التعبير عنها بواسطة مجموعة من المؤشرات الكمية، والبحث العلمي ينطلق من إشكالات معينة يليها افتراض ماهو ممكن لحلّها، ثم اختبار تلك الفروض إمبريقياً، يبقى فقط أن المعرفة العلمية تتسم دائماً بتغيّرها وتطوّرها، فلا مجال هنا للنتائج القطعية للظاهرة السياسية[3].

---

[1] Ibid, p 140.

[2] سليمان عصام، مرجع سابق، ص 58-59.

[3] علي الدين هلال، (العلم والمنهج العلمي)، المجلة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. العدد السادس عشر، خريف 2007، ص 05.

شكل رقم09. تصاعد التحليل الكمي قبل/بعد الثورة السلوكية	**شكل رقم** 10. تدهور التحليل المعياري بعد الثورة السلوكية

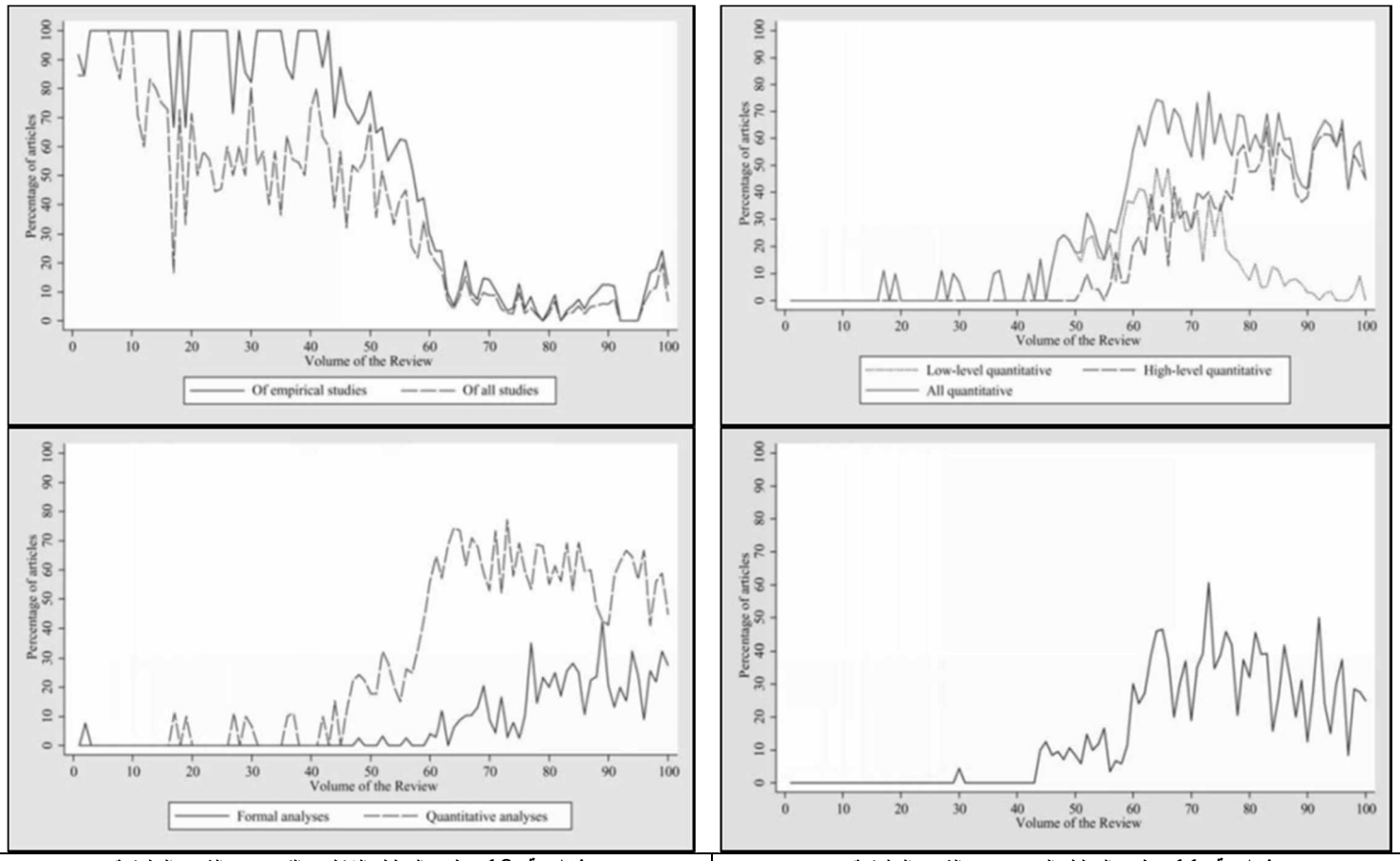

شكل رقم 11. تطور التحليل المسحي بعد الثورة السلوكية	**شكل رقم** 12. تطور التحليل الشكلي والكمي بعد الثورة السلوكية

منحنيات توضح تطور أدوات المنهج العلمي في العلوم السياسية قبل وبعد الثورة السلوكية، وذلك في المجلة العلمية APSR التي تصدرعن الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في الفترة مابين 1906 و 2006 (100 عدد). أي خلال قرن من النشر.

Source: Lee Sigelman, The Coevolution of American Political Science and the American Political Science Review. American Political Science Review , Vol.100, No.04, (November 2006), p.p 468-469.

نلاحظ من خلال المنحنيات كيف أن أدوات المنهج العلمي الإمبريقي في البحث السياسي أخذت في التطور بعد الثورة السلوكية، وليس هناك غموض في أن الثورة الحقيقية في علم السياسة انطلقت مع استعمال التحليل الكمي في الدراسات كعنصر جوهري للإقتراب السلوكي في التحليل السياسي، أما فيما يخص التحليل الإحصائي والمسحي فقد بدأ في حقيقة الأمر قبل الثورة السلوكية، حيث اقترن بالدراسات الإقتصادية، النفسية والإجتماعية التي احتضنت المناهج الكمية، والتي استفادت منها الدراسات السياسية[1]. كما أن توسع استعمال المناهج العلمية في التحليل السياسي يرجع إلى تجدّد مختلف نظريات الحياة السياسية، وتزامن ذلك مع تطور العلوم الإجتماعية وفروعها، خاصة مع إبعاد المدرسة القانونية، لأن التجريبية العلمية تستلزم دراسة الواقع السياسي أكثر من التنظير له[2]؛ فمع الوقت أصبحت النظرة العلمية هي المسيطرة على الدراسات السياسية وتطورت أكثر مع الثورة السلوكية التي أوجدت جوّاً أكاديمياً مشحوناً بالجدل حول المقاربات الإبستيمولوجية[3].

1 Lee Sigelman, The Coevolution of American Political Science and the American Political Science Review, American Political Science Review , Vol.100, No.04, (November 2006), p 476.
2 Jacques Donnedieu De Vabres, La Science politique contemporaine, Revue française de science politique, Vol.02, No.02, (Année, 1952), p 389.
3 Oren Ido, Can Political Science Emulate the Natural Sciences? The Problem of Self-Disconfirming Analysis, op.cit,p74.

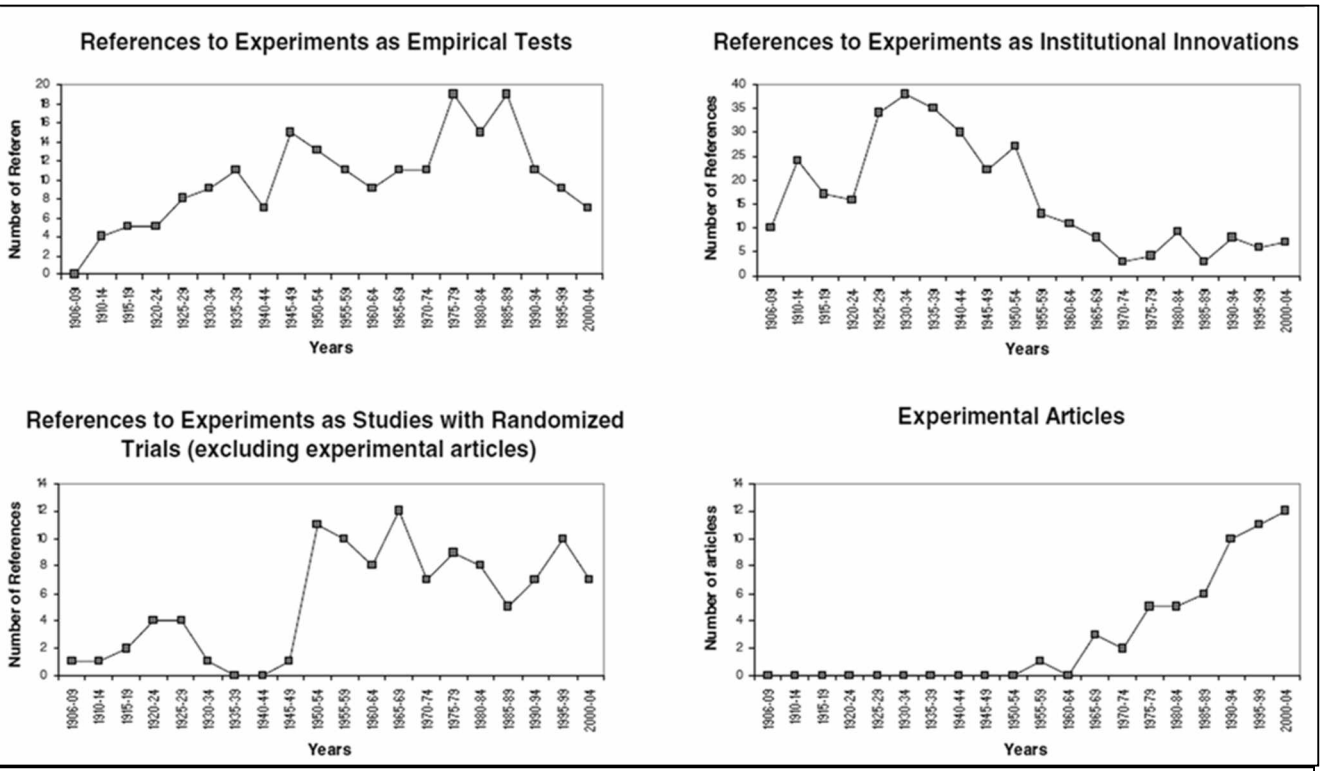

شكل رقم 13. تطور النزعة التجريبية في المجلة العلمية APSR التي تصدر عن الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية من سنة 1906 إلى 2006.

Source: Druckman N. James and Donald P. Green, op. cit, p 628.

ولعبت النزعة التجريبية دوراً مهماً في الإرتقاء بالدراسات السياسية إلى مصاف العلمية، ونلاحظ في المنحنيات البيانية كيف أن أول تصاعد في استعمال مختلف الأساليب الإختبارية حدث مع بداية الثورة السلوكية، وهذه النزعة هدفت إلى ثلاثة أمور هي: البحث عن الوقائع، اختبار التنبؤات وهي بمثابة مرآة التي ينظر من خلالها المنظر السياسي للكشف عن دقة أبحاثه، وأخيراً مقارنة نتائج الإختبارات فيما بينها؛ وهذه الأهداف غالباً ما تُعتبر تكملة للملاحظة البحثية عن طريق لعب دور التحكيم بين الصراع الذي ينتج بين نتائج الإختبارات[1].

وتُعتبر محاولة تعميم نتائج تلك الإختبارات بواسطة النظريات العامة ربما المحاولة التي أدت في كثير من الأحيان إلى سقوط الدراسات السياسية من أساسها، وهذا الأمر يعزوه "كريك بيرنارد" Bernard Crick إلى عدم فهم علماء السياسة الأمريكيين للمدرسة الإمبريقية البريطانية كما يفهم علماء السياسة البريطانيين الطرح العلمي في الدراسات السياسية، فالأمريكيون اندفعوا نحو أيديولوجية العلمية "scientism" أما المدرسة البريطانية فعلى الرغم من ابتكارها للنزعة العلمية الإمبريقية إلا أنها لم تهمل المنظور الثقافوي في العلوم السياسية[2].

[1] James Druckman and Donald P. Green, The Growth and Development of Experimental Research in Political Science, op. cit, p 629.

[2] Adcock Robert and Mark Bevir, The History of Political Science, Political studies review, Vol.03,(2005), p 01.

وفي حقل السياسة المقارنة بدأت الإهتمامات الجوهرية والمنهجية في التغير بعد حالة طويلة من عدم الرضى على الطبيعة المحيّرة للطرح العلمي في الإقتراب التقليدي، بالإضافة إلى التطورات المختلفة التي بلغت ذروتها في بدايات التوجهات السلوكية، والإهتمام بالإعتبارات العلمية والتوجهات المجهرية والجزئية في الدراسات السياسية المقارنة؛ وباختصار فمنذ رفض الميتافيزيقية والنموذج المعرفي التقليدي غير المقارن وغير العلمي في العلوم السياسية حيث كان التحليل السياسي المقارن كُلاً مركباً (معياري، وصفي، تاريخي،...)، تطوّر الأمر بعدها حيث لجأ علماء السياسة المقارنة إلى المزيد من الدراسات ذات الطرح العلمي، وهو أمر كانت نتيجته تشكل نموذج معرفي جديد في الحقل، وجرى الإحتفاء به في ذروة الجدل الذي أنتجه كتاب توماس كوهن حول النموذج المعرفي، حيث قام علماء السياسة المقارنة بإسقاط المفهوم الكوهني على نموذجهم الجديد، بدعوى أن النموذج التقليدي أصابه الشذوذ العلمي والأزمات التي عصفت به، وهو ما أدى في النهاية إلى ثورة علمية أطاحت به[1].

وكان من نتيجة هذا التغير وتأسُس النموذج المعرفي الجديد أن اتجه التحليل السياسي المقارن بطموحه نحو التأسيس للتنميطات العامة للسلوكيات السياسية واختبار الأراء الإفتراضية، غير أن ما يُعيب هذا التوجه الجديد هو النزعات الأيديولوجية، وهو الأمر الذي سيُقوض فيما بعد من أركان النزعة العلمية في الدراسات السياسية المقارنة، وبالأخص مع المنظور التنموي[2].

ويشير "آلموند" Gabriel Almond في معرض حديثه عن النموذج السلوكي في الدراسات السياسية بأنه أنتج ثلاث افتراضات إبستيمولوجية ومنهجية استقاها من النموذج العلمي الصارم وهي:

1- غرض العلم هو استكشاف الإنتظامات، وفي النهاية قوانين العمليات الإجتماعية والسياسية.
2- التفسير العلمي يعني استنتاج الإفتراضات الجزئية للأحداث الفردية من خلال غطاء القوانين.
3- الطرح العلمي يرتبط بالعلاقات بين أحداث العالم المرتبطة بالتصورات الفيزيائية للعلاقات السببية.

وهذه الإفتراضات الثلاثة ترتبط ببعضها، وأي تطبيقات جوهرية في الدراسات السياسية التي تطمح إلى المصاف العلمي يجب أن تأخذ ذلك بعين الإعتبار[3]؛ وهذه الرؤية مأخوذة من المدرسة الوضعية في العلوم الإجتماعية التي تهدف إلى معالجة المعايير القيمية كحقائق إمبريقية، لأن البحث الإمبريقي يهتم بالوقائع أما البحث المعياري فيهتم بالقيم[4]. ولقد كان هدف علماء السياسة ومن بينهم علماء السياسة المقارنة تحويل الدراسات السياسية إلى علم قابل للتحقق من خلال توظيف المنهج العلمي، واعتبار السلوكية والأساليب البحثية المستحدثة في المنهج المقارن كالتحليل الكمي والإعتماد على الإحصاءات والبيانات كمرادف للطريقة العلمية لدراسة السياسة، ولا سبيل إلى ذلك إلا باستخدام

1 Akindele S.T. and Olaopa O.R, op. cit, p 89.
2 Ibid, p 90.
3 Gabriel Almond, and Stephen J. Genco, Clouds, Clocks, and the Study of Politics, World Politics, vol.29, No.04, (July 1977), p 497.
4 John Gerring and Joshua Yesnowitz, A Normative Turn in Political Science, op. cit, p 103.

المنهجية العلمية التي تنطلق من مجموعة من الإفتراضات إلى اختبارها ثم بناء نظريات نسقية وتعميمها تجريبياً؛ ويتم الإعتماد على هذه الطريقة حتى تأخذ المعرفة العلمية السياسية في التراكم، وهذا هو منطق السلوكيين، ففهم الظاهرة أو الواقعة السياسية يبدأ بتفسيرها إمبريقياً ثم وضع قوانين تحكم متغيراتها ثم تعميمها في أي مكان كان، لكن لم يكن هدف تشارلز ميريام ومدرسته من وراء نداءه لدراسة السلوك السياسي هو إلغاء خاصيته والقيام بالتجارب عليه*، فالهدف كان هو فهم نمط السلوك وكيفية عمله مؤسساتياً، وفي حقيقة الأمر أن تراكم قوانين الوقائع دائماً وأبداً دون إعادة فحصها أو تنقيتها كما هو الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية لا يعدو سوى كونه تراكم للمعلومات، وهذا لا يشكل علماً، لأن أحد أهم سبب تقدم العلوم هو تنقيتها من الأخطاء والشذوذ الذي يصيب قوانينها، والأفضل للظاهرة السياسية هو وصفها وتحليلها انطلاقاً من خصائصها، لكن حتى الوصف يبقى وصفاً ولا يرقى إلى المستوى العلمي[1].

لكن هذا لا يُنقص من أهمية الإقتراب والثورة السلوكية، والتي على الرغم من قصر مدتها (امتدت خلال خمسينات وستينات القرن العشرين)، فقد كوّنت معظم المحتوى العلمي للعلوم السياسية اليوم، كما أن السلوكية نقلت الحقل من المرحلة التقليدية الشكلية في دراسة الدولة، المؤسسات والقانون إلى دراسة السلوك البشري، ومنهجياً أنشأت بنية قوية للإقترابات الكمية والوضعية، كما حاولت بناء نظريات عامة عن طريق الكشف عن الإنتظامات التي تحكم الظاهرة السياسية، وفي نفس الوقت بدأ علماء السياسة يشعرون بتأثير فلسفة العلم في بحوثهم من خلال أعمال "كوهن" Thomas Kuhn و "بوبير" Karl Popper، حيث بدأوا يفهمون بالتدريج أن المعرفة العلمية في الدراسات السياسية تكون باستدراك الأخطاء وقابلية التفنيد، بالإضافة أن الثورة السلوكية هي التي نقلت الدراسات من مرحلة ما قبل العلمية إلى المرحلة العلمية[2]. إن أهم أدوات المنهج العلمي التي استخدمها علماء السياسة المقارنة أثناء الفترة السلوكية تتمثل في تدعيم المنهج شبه التجريبي الذي هو المنهج المقارن بتكنيكات بحثية جديدة تهدف أساساً لاختبار الآليات السببية للوقائع والظواهر السياسية، كالتحليل والقياس الكمّي سواء للمتغيرات أو الفواعل أو الوحدات، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي والمسحي الذي يعتمد بصورة كبيرة على المنهج الإحصائي، وفي ضوء هذه الدراسات الإختبارية الإمبريقية يتم ضبط المسببات الآلية التي تحكم الظواهر السياسية ليتم بعدها الخروج بتعميمات نظرية[3].

* The "Chicago School" refers to Charles Merriam himself, Harold Gosnell (1896–1997), Harold Lasswell (1902–78), Leonard White (1891–1958) and Quincy Wright (1890–1970). The label is also extended to graduate students trained at Chicago, such as Gabriel Almond (1911-2002) V. O. Key Jr. (1908–63), David Truman (1913–2003), and Herbert Simon (1916–2001), who holds the distinction of being the only political scientist ever awarded a Nobel Prize, in economics.

1 Stanley Hoffmann, Tendances de la science politique aux États-Unis, Revue française de science politique, Vol.07, No.04, (Année, 1957), p 920.

2 Shu-Yun Ma, op. cit, p 61.

3 The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 1303.

ويشكل المنهج المقارن أحد العناصر الجوهرية في تصميم البحث الإمبريقي في الدراسات السياسية المقارنة بالإضافة إلى عناصر الضبط والتحكم والتعميم، وتُعتبر عملية تحديد كيفية لقياس متغيرات أي ظاهرة سياسية أحد أكبر العقبات في وجه الباحث السياسي المقارن، خاصة مع تغير قيم تلك المتغيرات من بلد لآخر وتسمى تلك بالعملية الإجرائية "Operationalization process" وتتوقف على النجاح في تأسيس وتطوير قياس المتغيرات المجردة ذات البعد المعقد والمركب مقارنة بالمتغيرات البسيطة غير المجردة ذات المؤشرات القابلة للقياس، والعملية متعددة المراحل وبالتالي ازدياد احتمالية الوقوع في الخطأ خلال المراحل والأنماط المختلفة للقياس وارد[1].

ويتأثر قياس المتغيرات بالعوامل التالية: عدم ثبات أساس لكيفية تحديد المتغيرات مقارنة بالعلوم الطبيعية حيث ثبات معاني المفاهيم والمتغيرات، وأيضاً يرتبط قياس المتغيرات في السياسة المقارنة بخبرات، تحيزات، فرضيات، والمرجعية الفكرية التي يدين لها الباحث بالولاء، وأخيراً كلما تغيرت الأهداف التي يتوخى الباحث تحقيقها كلما تغيرت الأسس التي بموجبها يتم قياس المتغيرات[2].

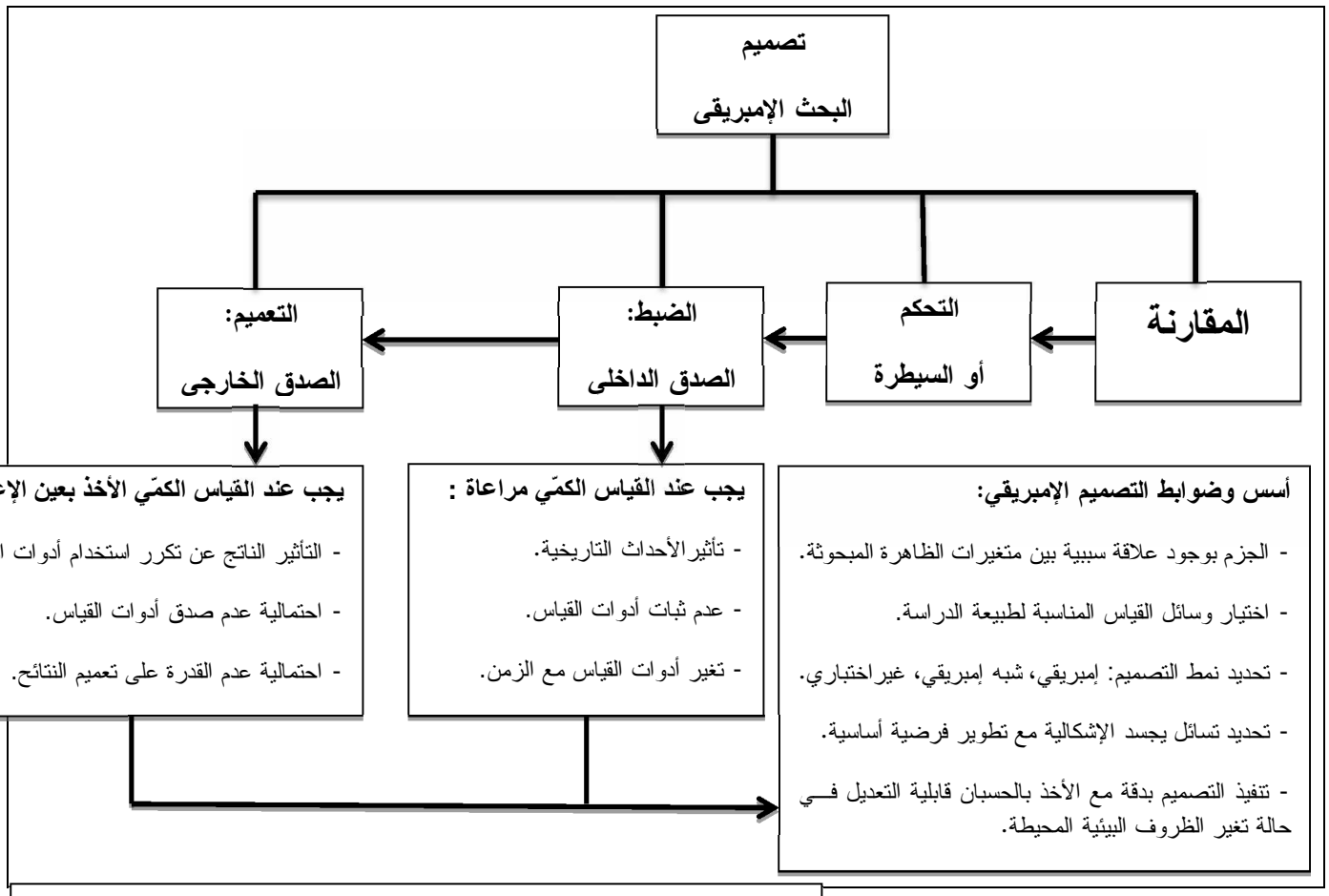

شكل رقم 14. خطوات، أسس وضوابط البحث الإمبريقي في الظاهرة السياسية.

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم، مرجع سابق، ص 82.

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، (تصميم البحث في إطار علم السياسة)، المجلة العربية للعلوم السياسية بالإشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم 20، خريف 2008، ص 70.

[2] نفس المرجع السابق، ص 69.

الأجنـــدات البـــحثية والتـــأسيس النـــظري:

في سنة 1950 شنّ "مكريدس" Roy Macridis هجوماً قوياً ضد السياسة المقارنة التقليدية، متّهماً إياها بكونها عبارة عن دراسات قانونية وشكلية أهملت العمليات السياسية غير الشكلية، وبكونها دراسات وصفية وليست تحليلية واقتصرت على منهج دراسة الحالة في حين كان يتوجب أن تكون مقارنة غير مزيّفة وغير مصطنعة، كما أنها انحصرت في دراسة الدول الغربية؛ وقد شكل نقد "مكريدس" حينها تأثيراً قويّاً على الباحثين الشباب، بالإضافة إلى تأثير الثورة السلوكية، لتتجه السياسة المقارنة بعدها نحو التركيز على دراسة الفواعل غير الرسمية؛ وخلال الفترة ما بين أواخر سنة 1950 وأوائل سنة 1960 توسعت الدراسات المقارنة لتشمل أكبر عدد من الأمم، كما أن نهاية الإستعمار ومضاعفة عدد الدول المستقلة في العالم قد فتح فرص بحث جديدة لاستكشاف مختلف الدول في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط[1].

ويشير "آلموند" Gabriel Almond إلى أن حقل السياسة المقارنة اتسم قبل الحرب العالمية الثانية بثلاث ميزات، الأولى أن الحقل كان يتميز بضيق نطاق الدراسات المقارنة، حيث أن جل الإهتمام كان منصبّاً على الدول الغربية، ولم يتم الإهتمام بدول آسيا و أفريقيا إلا في دراسات معزولة وضيقة، وثانيا أن الإقتراب الذي كان مهيمناً ركز فقط على دراسة جزئيات أنظمة الدول الخارجية، وثالث ميزة هي أن الحقل كان شكلياً ومنكبّاً على دراسة أشكال المؤسسات ومعاييرها القيمية، بالإضافة إلى سيطرة الأفكار السياسية والأيديولوجيا[2]. وقد بُذلت عدة جهود من أجل القيام بنقلة نوعية للحقل تغير من بنيته الجوهرية أو المعرفية، وتمثلت هذه الجهود في البحث عن المزيد من المواضيع الشاملة، البحث عن الواقعية في الطرح والإبتعاد عن المعيارية، البحث عن الضبط والدقة في الدراسات المقارنة، وأخيراً البحث عن نظام نظري يحكم بإطاره الفكري والمنهجي حقل السياسة المقارنة[3].

تزامنت الجهود للقيام ببناء وجه جديد للسياسة المقارنة مع الزخم الذي أعطته الثورة السلوكية للدراسات السياسية، خاصة مع الأعمال الثلاث الأولى التالية لـــ: "كابلن" Abraham Kaplan و "لازويل" Lasswell Harold في كتابهما (السلطة والمجتمع، 1950)، و "ترومان" David Truman (عملية الحكومة، 1951)، و "ايستون" David Easton (النظام السياسي: البحث باتجاه وضع للعلوم السياسية، 1953)؛ بالإضافة إلى أعمال "لندبلوم" Lindblom Charles و "داهل" Robert Dahl (السياسة، الإقتصاد والرفاه، 1953)، و "دويتش" Karl Deutsch (الوطنية والإتصال الإجتماعي، 1953)؛ هذا ونهاية تُضاف ثلاثة أعمال أخرى تُعدّ بمثابة تثبيت أركان السلوكية في الدراسات السياسية

---

[1] Howard Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, op. cit, p 255.
[2] Gabriel Almond and Powell, G, Bingham, comparative politics: A Developmental approach, USA, Boston: little brown, 1966, p 02.
[3] Ibid, p 06.

مع بداية الستينات، وتتمثل هذه الأعمال في عمل لـــ "داهل" Robert Dahl وهو عبارة عن مقالة نُشرت في المجلة الأمريكية للعلوم السياسية APSR سنة 1961 تحت عنوان (الإقتراب السلوكي في العلوم السياسية)، و "آيلاو" Heinz Eulau (الإقناع السلوكي في السياسة، 1963)، وأخيراً "استون" David Easton (إطار للتحليل السياسي، 1965)[1]. وقد تأسست الأجندات الجديدة للسياسة المقارنة في تقرير لمشروع مجلس بحوث العلوم الإجتماعية "SSRC" في ملتقى علمي جمع عدة جامعات في جامعة "Northwestern"، وذلك بفضل المساهمة الكبيرة للأوراق البحثية التي تقدم بها "هانس كوهن" Hans kohn و "آلموند" بالإضافة إلى "مكريدس" في سنة 1952، وفي نفس الجامعة تم إعلان "ولادة السياسة المقارنة الحديثة"، وتم إنشاء "لجنة السياسة المقارنة" بتحفيز من مجلس بحوث العلوم الإجتماعية "Committee on Comparative Politics"، والتي ترأسها "آلموند" من سنة 1954 إلى غاية 1963، والتي سوف تعلب دوراً هاماً في تطوير الحقل خلال سنوات قليلة[2].

والسياسة المقارنة الحديثة لم تعد كسابقتها حيث أنها بخلاف المدرسة الأولى، اختلفت عنها في اعتماد وحدة تحليل مغايرة، فبدل اعتماد المؤسسة أو المنظمة أو الدولة وحدة للتحليل، اتجهت إلى اعتماد السلوك أو التفاعل بديلاً في وحدة التحليل، أي التركيز على الجانب السلوكي التفاعلي في العملية السياسية، وتهدف من راء ذلك إلى الوصول إلى تعميمات نظرية بخصوص السلوك الإنساني، تدعمها أدلة تجريبية قابلة للاثبات، بناءاً على الملاحظة وتتبع الإنتظامات السلوكية، حتى تتمكن من فهم السلوك الانساني والعملية السياسية وإمكانية التنبؤ به، فالمنهج السلوكي ينظر للظاهرة السياسية كظاهرة حركية تقوم على تفاعلات البشر في موقف سياسي معين[3].

وتغيرت الكثير من وحدات التحليل السياسي، حيث أن دراسة السلوكيات غير الشكلية لها علاقة بالأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الإتصال الجماهيري، والتنشئة السياسية، وهي كلها عبارة عن مفاتيح يتم توظيفها لتحليل النظم السياسية[4]؛ وكذلك حل مفهوم النظام السياسي أو النسق السياسي "Political system" محل الدولة، وحلّ مفهوم الوظائف "Functions" بدل السلطات، والأبنية بدل المؤسسات، بل أعيد صياغة المفاهيم التقليدية مثل المؤسسة في إطار التوجه المؤسسي الجديد ليتطابق مع المفهوم السلوكي. ونتيجة لذلك فالنظام السياسي في هذا الإطار ليس له وجود واقعي ملموس، بل هو مفهوم مجرد وأداة تحليلية تنطبق على العديد من المواضيع والظواهر السياسية، ولتعبّر عن الأشكال المختلفة لوجود وممارسة السلطة عبر نطاق الدولة أو ما فوق الدولة أو في داخل الدولة[5].

---

[1] Joshua Berkenpas, The Behavioral Revolution?" History and Myth in American Political Science, (unpublisher Paper presented on the Panel "Public Knowledge: Historical Perspectives on the Discipline and Its Publics", at the Western Political Science Association's annual meeting in Portland, March 2012), p 04.

[2] Harry Eckstein, Regarding Politics Essays on Political Theory, Stability, and Change, op. cit, p 103.

[3] عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 08.

[4] Gerardo Munck, and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 43.

[5] عبد العالي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 08.

وقد أراد جيل جديد من علماء السياسة المقارنة التأسيس لاقتراب غير ذلك الإقتراب الذي سيطر عليه القانونيون والشكليون، أرادوا حقل سياسي مقارن يركز على العمليات الدينامية وغير الشكلية، مثل: الرأي العام، جماعات المصالح، الأحزاب السياسية، متغيرات العملية السياسية، المدخلات الوظيفية، صنع القرار، وعمليات التغيّر[1]؛ وكذلك توسيع البحوث التي تهتم بما يحدث من عمليات داخل الجهاز الحكومي سواء كانت عمليات فردية أو عمليات جماعية مشتركة، بالإضافة إلى الإهتمام بالمؤسسات والمنظمات فوق الوطنية " Super-national "، كلها مواضيع كانت من صلب اهتمامات الحقل في مرحلته الجديدة[2].كانت أولى محاولات البناء المعرفي لهذه السياسة المقارنة الجديدة هو كتاب "روي مكريديس" وهو الذي اهتم كثيراً بالنقد المنهجي للحقل (دراسة الحكومات المقارنة، 1955)، وله أيضاً كتاب آخر بالإشتراك مع "براون" Brown Bernard (السياسة المقارنة: نقاط وقراءات، 1961)، وقد بلغ الحقل النضج من ناحية التأسيس لرؤية جديدة في البحث المقارن مع ظهور كتاب (السياسة في المناطق النامية، 1960) لمؤلفيه "كولمن" James Coleman، و"آلموند" Almond Gabriel ، حيث نحى هذا الكتاب منحى جديد في مقارنته لمختلف دول العالم[3]؛ وقد جاء هذا الكتاب من أجل إرساء تخصص أصيل في السياسة المقارنة الجديدة وهو دراسات المناطق "Area Studies"[*].

وكان من أهم المشاريع البحثية للسياسة المقارنة في المرحلة السلوكية هو مشروع " دراسة التنمية والتحديث"، في محاولة تنظيرية لخلق نظرية عامة والقيام بتعميمها، وكانت من أهم الأعمال في هذا المجال هي المجلدات الخمسة التي أنتجتها لجنة السياسة المقارنة وهي: (Pye Lucian: الإتصال والتنمية السياسية، 1962)، (LaPalombara Joseph: البروقراطية والتنمية السياسية، 1963)، (Dankwart Rustow و Robert ward: التنمية السياسية في تركيا واليابان، 1964)، (James Coleman: التعليم والتنمية السياسية، 1965)، (Pye Lucian و Sidney Verba: الثقافة السياسية والتنمية السياسية، 1965)[4]. كما ظهرت عدة أدبيات تتناول المنظور ومن أهمها: (Rostow Walt Whitman: مراحل التنمية: بيان غير شيوعي، 1960)، (Pye Lucian: تصورات للتنمية السياسية، 1966)، (Levy Marion: الحداثة وبنية المجتمعات، 1966)، (Lipset Seymour: الإنسان السياسي: القواعد الإجتماعية للسياسة، 1959/ بعض الأسس الإجتماعية للديمقراطية: التنمية الإقتصادية والشرعية السياسية، 1959)، (David Apter: سياسة التحديث، 1965)، (Weiner

---

[1] Howard Wiarda, Rethinking political development: A look backward over thirty years, and a look ahead, Studies in comparative international development , vol.24, No.04, (winter 1989- 90), p 65.

[2] Fryer A. K. Political science as a science, Papehs and proceeding of the royel society of Tasmania, (VOL.99), p 131.

[3] محمد حسان شفيق، مرجع سابق، ص 06.

[*] نشأ تخصص دراسة المناطق(Area studies) تحت تشجيع الحكومة الأمريكية التي جعلت حاجتها لمعرفة دول العالم إحدى متطلبات أمنها القومي، وتم ذلك تحت بند " تعليم الأمن القومي الأمريكي" سنة 1958، ونشأت عدة مراكز لدراسة المناطق كان نتيجتها إنشاء "جمعيات لدراسة المناطق"، جمعية الدراسات الآسيوية (AAS) تأسست سنة 1941، جمعية ترقية الدراسات السلافية (AAASS) تأسست سنة 1948، جمعية الدراسات الأفريقية تأسست سنة 1957، وفي نفس السنة جمعية دراسة أمريكا اللاتينية (LASA)، وأخيرا جمعية دراسة الشرق الأوسط (MESA) سنة 1966.

[4] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 257.

Myron: التحديث وتطور الديناميات، 1966/ الأحزاب السياسية والتنمية السياسية، 1966)، (Inkeless, A: صنع الإنسان الحديث: في أسباب ونتائج التغير الفردي في ستة دول نامية، 1964).

وستصبح النظرية التنموية "Developmentalism" في هذا الوقت من أكثر البحوث إثارة للجدل والأهمية ليس في حقل السياسة المقارنة فقط بل وفي العلوم السياسية كلها، وهذا المنظور الجديد هو من سيؤسس لتصورات تساهم في تثبيت نموذج معرفي، وبالإضافة إلى الإهتمام الأكاديمي فقد تطلعت الخارجية الأمريكية إلى إيجاد نظرية غير اشتراكية للتنمية من بسط نفوذها في دول العالم في ظل تخوفها من المد الشيوعي[1].

منهج المقارنة	عدد الدول	دراسات	نتائج
دول كثيرة	48 إلى 135 دولة	Lipset 1959; Cutright 1963; Cutright and Wiley 1969; Dahl 1971; Jackman 1973; Bollen 1979; Helliwell 1994; Burkhart and Lewis-Beck 1994; Boix 2003 ; Boix and Stokes 2003; Przeworski and, Limongi 1997; Przeworski 2000	رؤية ضعيفة: الديمقراطية مساعدة للتنمية؛ رؤية قوية: التنمية مسببة للديمقراطية. ما إن تتأسس الديمقراطية، فإثراءها يمنعها من الإنهيار.
دول قليلة (المنهج الكمي)	06 إلى 23 دولة	Lerner 1958; Neubauer 1967; Landman 1999, 2006; Mainwaring and Perez-Liñan 2002	Lerner: الديمقراطية مساعدة للتنمية؛ أما الباقون فيؤكدون بأنه لاعلاقة بين التنمية والديمقراطية.
دول قليلة (المنهج الكيفي)	04 إلى 37 دولة	De Schweinitz 1964; Moore 1966; Rueschemeyer 1992	الديمقراطية مُنتج متميز عن الأحداث التاريخية التي على الأرجح لن تتكرر في المستقبل
دراسات لدولة واحدة	دولة واحدة	Waisman 1989; Putnam 1993; Holm 1996; Kaviraj 1996;Moon and Kim 1996	فواعل محددة من الدولة؛ جزئياً: الثقافة السياسية؛ وهناك شروط تحكم العلاقة بينهما.

جدول رقم 13. التنمية والديمقراطية في دراسات سياسية من منظور مقارن (1958 – 2003)

Source: Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction .3ed, op. cit, 127.

وفي محاولة لعلماء السياسة المقارنة لإضفاء طابع العلمية على الحقل، فقد سعوا إلى تطوير نظرية وضعية يمكن تعميمها فيما بعد، لذلك فرّقوا بين دراسة المواضيع الجديدة غير الرسمية كالأحزاب وجماعات المصالح وغير ذلك، وبين محاولة التنظير الذي يسعى إلى تجريد المفاهيم وبناء أسس شاملة ومجردة للعمليات السياسية الخاصة بالنظم بما أن الأمر يتعلق هنا بمقارنة الأنظمة السياسية، وستلعب النظرية النظمية لدافيد ايستون، والإتصالية أو نظرية الجماعة لكارل دويتش، بالإضافة إلى البنيوية الوظيفية لغابريال آلموند دوراً مهماً في ذلك، وهي تقريباً كلها مستمدة من علم الإجتماع في دراسة النظم الإجتماعية[2]. وكان الهدف من وراء ذلك إيجاد أنماط عامة للنظم السياسية

[1] Howard Wiarda, Is comparative politics dead? Rethinking the field in the post-Cold War era, Third World Quarterly, Vol.19, No.05, (1998), p 937.

[2] Hans Keman, Comparing political systems: Towards positive theory development, (Working & unpublished Papers, Political Science No. 2006/01, Department of Political Science Vrije Universiteit Amsterdam), p 08.

تُحكَم بواسطة قوانين وضعية وتنبؤية، والسبيل الوحيد إلى ذلك هو تجريد التصورات لبناء نظرية بإمكانها أن تفسر الوقائع التي تحدث في أي دولة بنفس الطريقة وبنفس المفاهيم[1].

والأصل في النظام أنه ظهر في مجال العلوم الطبيعية لكنه سرعان ما انتشر استخدامه في مختلف فروع المعرفة، حيث جرى التعامل مع مختلف وحدات التحليل في العلوم الإجتماعية ومن بينها العلوم السياسية، بصفها وحدات تُعبّر عن أنساق قائمة بذاتها، وفي السياسة المقارنة أصبح النظام السياسي لا يُعبّر كما في النموذج التقليدي عن البنى الشكلية للدولة ومؤسساتها، بل أصبح يُشير إلى شبكة التفاعلات التي ترتبط بظاهرة السلطة من حيث منطلقها الأيديولوجي، أو القائمين على ممارستها كالنخب، أو الإطار المنظم لها وهي المؤسسات[2]. والسلوكية كمنهج واسع في العلوم الإجتماعية قد فتحت المجال أمام السياسة المقارنة لتستفيد من باقي فروع تلك العلوم، والتأثير القوي أتى من علم الإجتماع، وبالفعل فالتصورات الفيبيرية والبارسونيزية "Weberian-Parsonian concepts" لعبت دوراً محورياً في البنيوية – الوظيفية لتهيمن مع الوقت كشبه نظرية في السياسة المقارنة، والجدير بالملاحظة أن أغلب من كتبوا في هذا المجال تدربوا كعلماء اجتماع من قبل، كما لعبت الأنثروبولوجيا بعض الدور في التأثير في البنيوية الوظيفية، كما نجد بعض دلالات علم الإجتماع النفسي في دراسات الثقافة السياسية بوضوح في كتاب (الثقافة السياسية، 1963) لكل من "آلموند" و "فيربا"[3].

طبّقت الدراسات المقارنة النموذج الوظيفي على الدراسات السياسية، ليس كمفهوم مؤسسي وإنما كمفهوم علمي لأن جذور هذا النموذج ترجع إلى علم الأحياء "Biology"، وكان ذلك التطبيق من أجل تحليل النشاط السياسي غير المؤسسي، كما تم اختزال الأحكام القيمية وإنجاز قاعدة تصورية متجانسة ودائمة في الدراسات السياسية المقارنة[4]؛ ولقد كانت إسهامات "بارسونز" Talcott Parsons (لخّص نظريته البنيوية الوظيفية في كتابه: النظام الإجتماعي، 1951) نقطة انطلاق أساسية للعديد من العلماء الذين جاءوا بعده، والتي كانت نموذجاً تحليلياً للتحليلات الوظيفية، حيث اهتمت بدراسة النظم والمشكلات والظواهر السياسية، ولقد ميّز بارسونز الوظائف السياسية "Political Functions" على أنها أهم حاجات النظام الإجتماعي ككل، والتي تعمل على استمرارية وجوده والمحافظة على بقاءه[5]. وكان من الواضح أن "بارسونز" وآخرون طوّروا مفاهيم "النظام" للمقارنة بين مختلف أنواع المجتمعات والمؤسسات، وذلك بالبناء على بعض نظريات علماء الإجتماع كدوركايم وفيبر، واستنباطاً من هذه المصادر وغيرها يُعتبر دافيد ايستون الرائد الأول الذي أدخل مفهوم "النظام" في علم السياسة[6].

---

[1] Mark Blyth, "Great Punctuations: Prediction, Randomness, and the Evolution of Comparative Political Science, American Political Science Review, vol.100, no.04 (November 2006), p 493.

[2] علي الدين هلال، ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 10.

[3] Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 44.

[4] Denis Monière, Critique épistémologique de l'analyse systémique de David Easton : Essai sur le rapport entre théorie et idéologie, op. cit, 37.

[5] مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 64.

[6] Robert Goodin and Hans-Dieter Klingemann, op. cit, p 73.

ويرى "ايستون" أن الدراسات السياسية بحاجة إلى تطوير نظرية عامة، فبالإضافة إلى التوجهات الإمبريقية للتنظير التي اعتبرها أقصر طريق لفهم الحياة السياسية فهو يرى كذلك أنه لفهم القرارات التي تُصنع وتُنفذ من قبل المجتمع، يجب الكشف عن الإنتظامات البنيوية التي تحكم وظائف مختلف المؤسسات، ودراسة طبيعة ونتائج التطبيقات السياسية، وبفضل تلك الإنتظامات يمكن دراسة أي وحدة أو ظاهرة سياسية بنفس القوانين[1]. كما أن ايستون عرّف بوضوح منظور التحليل النظمي بمفهوم ومعطيات "بارسونز"، وهو الأمر الذي عبّر عنه "ميهان" E. Meehan بوضوح حين يقول: "مثل بارسونز، إيستون كان يبحث عن نظرية عامة من خلال إطار مفاهيمي موحّد من أجل تحليل الحياة السياسية، ومثل بارسونز فقد اشتغل على "النظام" و"الإستقرار"[2]. فأعمال "بارسونز" و "ميرتن" Robert Mertonو "ليفي" Marion Levy إذن قد لعبت دور الوسيط في نقل هذا النموذج النظمي إلى السياسة المقارنة من أجل دراسة النظم، أما بالنسبة لمفهوم الوظيفية فقد استمدت من الأنثروبولوجيا والتي مهدت لها كل من "مالينفسكي" Malinowski Bronislaw و "رادكليف" Radcliffe Brown[3].

ويُعتبر "غابريال آلموند" في حقل السياسة المقارنة من الأوائل الذين طوّروا نظرية البنيوية الوظيفية في علم السياسة، وكان الهدف مثله مثل ايستون هو تطوير نظرية عامة، كما أنه على الرغم من إدخاله النظرية إلى الحقل إلا أنه استنبط تصوراتها كما هي في علم الإجتماع، والذي سادت فيه في تلك الفترة أجواء من الإذعان للتوجه الوظيفي والتحليل التزامني الوظيفي بشكل يجعل دور الجماعات الإجتماعية مقتصراً على الأنساق المغلقة المعتمدة على التراتب السبرنطيقي "Cybernetics" وقد تأثر علم الإنسان البنائي بدوره بالبيئة السائدة مع شيوع النماذج الهندسية البيانية للتنظيم الإجتماعي وفقاً لأساليب تعميمية على حساب تلاشي الإنسان في حتمية كونية[4]؛ حيث أن أي نسق اجتماعي أو سياسي، وعلى أي مستوى يجب أن يفي بأربعة متطلبات إذا كان يريد البقاء وهي كالآتي:

1- **التكيف:** إن كل نسق يجب أن يكيف مع بيئته.
2- **تحقيق الهدف:** لا بد لكل نسق من أدوات يحرك بها مصادره كي يحقق أهدافه.
3- **التكامل:** يجب عى كل نسق أن يحقق التواؤم والإنسجام بين مكوناته، وكذا تلافي الإنحراف.
4- **المحافظة على النمط:** يجب على نمط أن يحافظ على التوازن فيه بقدر الإمكان[5].

وقد استُعملت كلمة البناء "Structure" والوظيفة "Function" في العلوم الإجتماعية قبل العلوم السياسية نتيجة تراكم اصطلاحي ومعرفي لهذين اللفظين في محاولات فهم المجتمع وتحليله، من خلال مقارنته وتشبيهه بالكائن العضو أو الجسم الحي، كالخلية مثلاً حيث أن انهيار أو عطب أحد أجزائها

---

1 David Easton, An approach to the analysis of political systems, World Politics, Vol.9, No.03, (Apr, 1957), p 383.
2 Denis Monière, Critique épistémologique de l'analyse systémique de David Easton : Essai sur le rapport entre théorie et idéologie, op. cit, p 140.
3 Gabriel Almond, A Developmental Approach to Political Systems, World Politics, Vol. 17, No.02. (Jan, 1965), p 184.
4 روجر هيكوك، مرجع سابق، ص 102.
5 إيان كريب، النظرية الإجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، مرجع سابق، ص 69.

سيعطل الكل؛ فالبنية يُقصد بها تلك العلاقات المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال أدوار معينة، أما "الوظيفة" فهي الدور الذي يؤديه الجزء ضمن الكل، وقد ساهم في تطوير نظرية البنيوية الوظيفية عدة مدارس فكرية، ولعبت أفكار "باريتو" دوراً مهماً وهو الذي قدم نموذجاً استقاه من الميكانيكا، ولو أنه استخدم المنفعة بدل الوظيفة؛ والخلاصة أن البنيوية الوظيفية ظلت منذ نشأتها تعتمد على العلم الطبيعي خاصة علوم الحياة والكيمياء والميكانيكا[1].

وقد برزت من ناحية التنظير العديد من الدراسات وبالأخص في التنمية والتحديث، والتي جاءت من طرف علماء اجتماع مهتمين بالدراسات السياسية، وذلك دلالة على أن المقارنة النظمية للمجتمعات كالأنظمة السياسية والفرق هو في المخرجات السياسية التي استعملت في التحليل النظمي، ومن أهم الذين اهتموا بدراسات التنمية والتحديث من منطلق التحليل النسقي ("ليبست" Seymour Lipset، "بيل" Daniel Bell، "توران" Alain Touraine، "سالزنيك" Philip Selznick، "شيلز" Edward Shils، "كنفارس" Converse Philip، "داهرندورف" Ralf Dahrendorf، "كورنهازر" Arthur Kornhauser)، وغيرهم من الذين اهتموا أيضاً بالمشاكل الإثنية، البدائية "Primordialism"، والحاجة إلى فهم القيم المركزية للمجتمع والتصورات المختلفة للثقافة السياسية[2].

وهناك بعض المحاولات التنظيرية في السياسة المقارنة، وظهر أبرز طموح نظري في كتاب (سياسة المناطق النامية، 1960) لغابريال آلموند وجيمس كولمن، وأيضاً في كتاب (الثقافة المدنية، 1963) لآلموند وفيربا، وهي دراسات أنشدت تطوير نظرية عامة للسياسة وذلك بالإعتماد على البنيوية الوظيفية[3]، وأغلب أدبيات السياسة المقارنة استخدمت الشبه نظرية من أجل اختبار الفرضيات، كما أن بعض الأدبيات لجأت إلى التنظير على المدى المتوسط "Mid-range theories" من أجل إنتاج اختبارات إمبريقية، مثل دراسة Lipset في كتابه (الإنسان السياسي، 1959) والذي كان نتاج دراسات مفصلة حول العلاقة بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية، لكن هذا النوع من النظريات كان يهدف فقط إلى تنظير جزئي وقصير المدى وهي نظريات أقل تفسيراً ولا تعتمد على البنيوية الوظيفية؛ وقد شكل هذين النوعين من النظريات نفس مدرسة التحديث التي ترسّمت معالمها في السنوات اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي صاغت مختلف مفردات الإجتماع الإقتصادي "Socioeconomic" والتغيُر السياسي، تلك الشبه نظريات "Metatheories" والنظريات متوسطة المدى لم تكونا مرتبطتان ومن ثمّة فتوأمة أهداف تعميم نظرية عامة واختبار الفرضيات لم تكونا قد التقيتا[4].

---

[1] عبد المعطي عبد الباسط، اتجاهات نظرية في علم الإجتماع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1981، ص 109.
[2] Robert Goodin and Hans-Dieter Klingemann, op. cit, p 384.
[3] Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 44.
[4] Ibid, p 45.

ومن خلال تعانق الإقتراب البنيوي الوظيفي والإقتراب النظمي والإقتراب الإتصالي أو فكرة الجماعة، حاول باحثو السياسة المقارنة استخدام الفيزياء الكلاسيكية للبحث عن القوانين العامة ذات التطبيقات الكونية لصياغة أطر مفاهيمية وأطروحات للتصنيف والتنميط ووضع افتراضات قابلة للإختبار بين أنماط المفاهيم، وذلك في سبيل تفسيرات مجردة وكونية للظاهرة السياسية تساعد على فهم أفضل وتسمح بإمكانية التنبؤ[1]. كما أن هذه المحاولات التنظيرية ساهمت في إرساء البنى الأولى للتقاليد النظرية الأربعة والموجودة في حقل السياسة المقارنة إلى اليوم وهي:

1. **النظريات البنيوية:** وهي النظريات التي تفسر كيف أن تفضيلات الفواعل مبنية بواسطة البيئة الإجتماعية، مثل بعض الإقترابات النظرية المبنية على أعمال علم الإجتماع والأنثروبولوجيا.
2. **النظريات الثقافوية:** وهي تفسر كيف أن أعراف مستويات المجتمع تشكل المخرجات السياسية.
3. **النظريات الماركسية:** ترجع إلى الفكر الماركسي ومفادها أن الفواعل في المجتمعات هي الطبقات، وهناك من يرى أن النظريات الماركسية هي نفسها النظريات البنيوية.
4. **نظريات الخيار العقلاني:** لها خلفية اقتصادية تقوم على مبدأ ترشيد السلوك وفقاً لحسابات المنفعة[2].

لقد مثلت الثورة السلوكية أهم فاصل ابستيمولوجي في العلوم السياسية والسياسة المقارنة، وذلك بفضل الطرح العلمي الذي انتهجته، بالإضافة إلى الكم الهائل من الإثراء المعرفي الذي غير جوهر الدراسات السياسية المقارنة؛ إلا أنها لم تكد تمر أقل من عقدين حتى اشتدّ النقد والسخط على المنهج الذي لم يعط أي أهمية لخصائص الظاهرة السياسية، خاصة معيارية قيمها وعدم ثباتها، بالإضافة إلى أن السلوكية لم تولي أهمية لحل الإشكاليات السياسية والمجتمعية، وكان جلّ اهتمامها البحث العلمي والإستقرار والمحافظة على الوضع القائم كما هو، وبدت الحاجة إلى التغيير أكثر من ضرورية، خاصة في ظل تصاعد الصراع بين التوجهات الأكاديمية في الجامعات الأمريكية وذلك لعدة أسباب، فظهرت إلى الوجود ما اصطلح عليه بالمرحلة ما بعد السلوكية.

ثانـــيا: الحركة المضادة – ما بعد السلوكية Post-Behaviouralism (1967-1988)

ليس ثمة من ينكر أهمية تأثر دراسة الظاهرة السياسية بالمناهج والأساليب العلمية، وكذلك الإثراء المعرفي نتيجة الإستفادة من باقي فروع العلوم الإجتماعية، إلا أن العديد من علماء السياسة لمسوا مغالاة وعلمية في محاولة لإخضاع المعايير القيمية التي تميز السلوك البشري للحتمية والعقلانية وتكميمه بشكل لا يتناسب مع النوازع الطبيعية والمعقدة للظواهر السياسية؛ وقد برز هؤلاء النقاد مع مطلع الستينات الذين استهجنوا أساليب السلوكيين خاصة في محاولتهم البحث عن نظرية عامة تفسر وتحكم السلوك السياسي. واستطراداً، لئن أخذ البعض على السلوكيين فشلهم في استنباط قوانين علمية

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 258.

[2] The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 1302.

عامة ثابتة تفسر وتتنبأ بالسلوك السياسي، فالجواب نجده عند "آلبرت أنشتاين" الذي أجاب عن سؤال لماذا لا تكون السياسة مثل الفيزياء في استنباط القوانين؟ بقوله " لأن السياسة أصعب من الفيزياء "[1].

لقد هيمنت السلوكية تدريجياً على التخصص، لكن ذلك لم يجعلها بمنأى عن الإنتقادات التي تصاعدت حدّتها مطلع الستينيات. هذه الإنتقادات لم يكن لها من دور سوى تأكيد هيمنة "السلوكيين" ونجاحهم في إعادة صياغة أجندة البحث في علم السياسة، وهو ما أقرّ به حتى المناوئين لهم والذين كانوا مهمشين في هذا الحقل المعرفي. وحتى "**الشتراوسيين**" (نسبة إلى "Leo Strauss ") كانوا أشبه بطائفة معزولة في النظرية السياسية*، وبخلاف هؤلاء، فقد تنامى النقد الموجه ضد السلوكية من جهات أكاديمية أخرى، لكن هذه المرة فإن مصدر النقد لم يكن من "التقليديين ذوي النزعة التاريخية"، بل من باحثين يطالبون بدور إيجابي لعلم السياسة، من خلال إعطائه لمسة نقدية وتوجيه اهتمامات الباحثين نحو قضايا المجتمع، وذلك بدعوى أن السلوكيين تورطوا من خلال ما أسموه بالحياد القيمي في تعزيز الوضع القائم في السياسة الأمريكية[2].

نـــقد إبستيمولوجـــي للثـــورة السلوكيـــة:

مع هيمنة الإقتراب الإمبريقي في علم السياسة التي تطورت خلال فترة الثورة السلوكية بالبناء على التوجهات الوضعية في فلسفة العلم، بدات تلوح بعد ذلك بوادر الإنتقاد الحاد لهذه الهيمنة مع نهاية الستينات وبدايات السبعينات، حيث ظهر اتجاهين نقديين شغلا دوراً رئيسياً في تحدي النزعة السلوكية، الأول اتجه بانتقاد السلوكية من حيث أنها فشلت في معالجة أهم المواضيع السياسية، وابتعادها عن قضايا المجتمع واستبعادها لأهم فواعل العملية السياسية، وكذلك معارضتها لكل ما من شأنه أن يهدد استقرار الديمقراطية الليبرالية كالحركات الحقوقية[3]، أما الإتجاه الثاني جاء مع التفسير الكوهني لتطور العلم، فكما احتفى به السلوكيون وادّعوا بفضل تفسيرات توماس كوهن بأنهم هم أصحاب النموذج المعرفي الجديد، كذلك استعمله من انتقدهم بنفس الحجة وهي حدوث أزمة في ذلك النموذج المعرفي وعجزه عن التفسير، الأمر الذي يؤدي إلى حتمية استبداله[4].

ويُعتبر "شيلدن" Sheldon Wolin هو أكثر من وضّح هذه النقطة، حيث أنه رأى بأن السلوكيين انخدعوا حين اعتقدوا بأنهم شكلوا نموذجاً جديداً وهم في مرحلة العلم الطبيعي، وعلى العكس من ذلك يرى "شيلدن" بأن السلوكيين لم يقدموا ما يشفع لهم بأن يكونوا أصحاب ذلك النموذج الجديد، ويتسائل

---

[1] موسوعة السياسة، (عبد الوهاب الكيالي، وآخرون)، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 370.

* لا يجب الخلط بين Leo Strauss وهو عالم سياسة أمريكي مختص في النظرية السياسية ومن أشد المعارضين للتوجه السلوكي، وبين Claud levi strauss وهو عالم أنثروبولوجيا فرنسي.

[2] John Dryzek, Revolutions Without Enemies: Key Transformations in Political Science, American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November 2006), p 490.

[3] Michael T. Gibbons, Hermeneutics, Political Inquiry, and Practical Reason: An Evolving Challenge to Political Science, American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November 2006), p 564.

[4] Ibid, p 565.

بغرابة عن: أين هي تلك الهيمنة النظرية التي تؤطر النموذج؟، ويستنتج بأن السلوكية لم تكن سوى نموذج أيديولوجي ومجرد إصرار على منهجَة المعرفة "Methodism"، وبعيدة كل البعد عن النموذج العلمي الذي يتفق ويجتمع حوله مجتمع علمي ما[1]. وانتقاد السلوكية قد بدأ وهي في أوجّها، وأول عمل قام بالنقد كان لـــ "وينتش" Peter Winch في كتابه (فكرة العلوم الإجتماعية وعلاقتها بالفلسفة، 1958)، حيث عمل على إعادة إحياء وإعادة صياغة التركيز الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر) على البعد التأويلي للتفسير الإجتماعي، وبالإعتماد على آخر عمل لـــ "فيتنجشتاين" Wittgenstein حاول "وينتش" أن يبرهن أن السلوك الإجتماعي والمؤسسات مبنيان على نحو واسع بواسطة تصورات الأفكار، المعايير القيمية التي تحكم سلوك الفواعل، وتفسير الفعل يجب أن يرتكز على كل تلك التصورات التي تشكل سلوك الفاعلين[2].

والمثير أن السلوكية ومنهجها العلمي في علم السياسة وقعت في تناقضين، فالإدعاء بالعلمية لم يصل إلى غاياته في البحث السياسي، والإدعاء بالنموذج الجديد لم يلغي أي نموذج قديم في الدراسات السياسية، بل على العكس، فبعض المفاهيم التقليدية هي من سوف تزعزع النموذج السلوكي، وهذه الأخيرة لم تكن سوى تركيز البحث على "السلوك السياسي"؛ مرافعة منهجية لصالح "النزعة العلمية"؛ رسالة سياسية فحواها تشجيع "النزعة العلمية"؛ و تصور تنظيمي لـــ"النظام السياسي". وبالرغم من أن "السلوكيين" يركزون على الفرد باعتباره وحدة للتحليل إلا أنه لم يكن هناك مشكلة في دراسة "الأفراد العاكفين في إطار المجموعة على تحقيق الأهداف الجماعية[3].

وقد انتقد "شتراوس" Leo Strauss بشدة السلوكيين ويُعتبر من أعنف النقاد للمنهج العلمي السلوكي حيث يقول بأن هذا المنهج ينظر إلى البشر كما ينظر المهندس إلى مواد بناء الجسور، وبدلاً من فهم الأنشطة السياسية فإنه يعالجها دون أصلها كظواهر سياسية، ويؤكد شتراوس بأن السلوكيون يدّعون فقط الحياد القيمي وهم فعلاً ملتزمون بأحكام قيمية ضمنية؛ ويشير ساخراً من أسلوب السلوكيين بأنه نيروني (نسبة إلى Nerow الذي احترقت روما على يده)، بمعنى أنهم قد ابتعدوا كثيراً عن دراسة السياسة كما هي في الواقع، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور السلوكية شيئاً فشيئاً، فالسلوكيون يجهلون أنهم أنهم ابتعدوا فعلاً عن الواقع، كما يجهلون أن روما تحترق، أي يجهلون أن السلوكية بدأت في الإنحدار[4]. لكن على الرغم من ذلك فقد تبنّى "الإتجاه السلوكي" التعددية في شقها المتعلق بالمصالح لا القيم، أي ذلك التعدد الذي يقبع تحت مظلة التوافق حول المنطلقات بين المصالح الإقتصادية المتعارضة. ومع وصول الستينيات ظهرت كتابات عديدة تشيد بانتصار السلوكية، وأعطى ذلك انطباعا بأن "السلوكية" ثورة تحصلت على رضا الأكاديميين بفضل نجاحها في إعادة صياغة أجندة البحث،

---

1 Wolin S. Sheldon, op. cit, p 1064.
2 Michael T. Gibbons, op. cit, p 565.
3 John Dryzek, op. cit, p 489.
4 محمد نصر مهنا، علوم السياسة: الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص 116.

كنتيجة لإسهامات المؤيدين والخصوم على حد سواء. لكن مع ذلك يحق لنا التساؤل: إذا كانت السلوكية ثورة معرفية، فضد من أعلنت هذه الثورة؟ كان خطاب الثوريين يتحدث عن توجيه ثورتهم المعرفية ضد "علم السياسة التقليدي" الذي يتعمد المنهج التاريخي والمغالي في واقعيته (باستعارة وصف "دايفيد إيستون" David Easton)؛ لكن من هم الباحثون الذين وسمت أعمالهم بـــ"التقليدية"؟ ذلك سؤال لم يجب عنه السلوكيون الذين ظلوا صامتين إزاء هوية خصومهم، أو الأعمال والمؤلفات التي تمثل هذا "الإتجاه التقليدي" في علم السياسة، فكتاب "قارصو" Garceau Oliver سنة 1953 الذي يتضمن مراجعة استعراضية يخلوا من أية إشارة سلبية كانت أم إيجابية لهوية الخصوم (خصوم السلوكية). لكن أعنف هجوم علمي ثوري على الوضع القائم في حقل علم السياسة كان قد شنه "دايفيد إيستون" في سنة 1953 من خلال كتابه: "النظام السياسي"، وهو ما حدا بـــ "جانيل" Gunnell John لاعتبار "إيستون" أبرز منظر في الإتجاه السلوكي، ويمكن استشفاف نقمته على الوضع القائم في كتابه، والذي يتحدث فيه عن حالة عدم الرضا بين أخصائيي علم السياسة، وقد أثار محتوى الكتاب سجالا فكريا كبيرا، لكن المثير في الأمر هو أنه لم يُشر إلى أي عالم سياسة أمريكي يمكن إدانته بالمغالاة في الواقعية والإخفاق في التنظير. في حين عدَّدَ "إيستون" بالمقابل عدداً من علماء السياسة لكونهم استثناء عن قاعدة التقليديين وهم: Simon، Merriam، Herring، Appleby، Laswwell، Gosnell، Eldersveld. حتى وإن حاول "إيستون" تقديم نموذج عن خصومه فأشار إلى "برايس" James Bryce رغم أن كتابات هذا الأخير تعود إلى نصف قرن مضى، كما انتقد لجوء منظري علم السياسة إلى تاريخ الفكر السياسي لكنه لم يجد من يدينه بذلك سوى George Sabine مؤلف كتاب (تاريخ النظرية السياسية، 1937)[1].

وقد تعرضت البنيوية الوظيفية إلى نقد شديد كذلك، فما اعتبره آلموند كمن سبقه من علماء الإجتماع والأنثروبولوجيون من أن البنية أشبه بظاهرة من الظواهر التجريبية التي يمكن ملاحظتها بالنسبة لكل مجتمع، قد عارض كلود ليفي شتراوس مثل هذا التصور للبنية، فهي عنده ليست مجرد ظاهرة ناتجة عن ارتباط البشر ببعضهم، بل هي في المحل الأول نسق "System" محكوم باتصال داخلي، وهذا الإتساق لا يمكن ملاحظته بالنسبة لنسق مغلق أو منعزل عن غيره، وإنما يتسنى اكتشافه فقط عن طريق دراسة التحولات "The transformations" التي بواسطتها يتم اكتشاف الإنتظامات في الأنساق المتباينة[2]، والفرق بين ليفي شتراوس ومالينوفيسكي وبراون في رؤيتهم للبنية مختلف، فما اعتبره هذين الأخيرين من أن البنية تشكل الأسلوب المميز الثابت الذي يكونه الأفراد والمجتمعات بأنفسهم، اعتبره "شتراوس" مجرد نسق وكل نسق محكوم بنظام شيفرة متى نجح العالم في فك شيفرتها نجح بالتالي في ترجمتها إلى نسق آخر[3].

---

[1] John Dryzek, op. cit, p 489.

[2] محمد مجدي الجزيري، البنيوية والعولمة في فكر كلود ليفي شتراوس، ط 04، مصر: دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 25.

[3] نفس المرجع السابق، ص 26.

وفيما يخص ادّعاء السلوكيين بأنهم خصوم للنموذج التقليدي، فقد أصدر سنة 1984 "إيستون" مؤلفاً آخر يتحدث فيه عن علم السياسة التقليدي (باعتبار أنه ساد خلال عشرينيات القرن العشرين)، وقال أنه بالغ في الإهتمام بالأحزاب وبمجموعات الضغط على حساب الدولة، وكنموذج للتأكيد على مزاعمه أشار إلى "بنتلي" (عملية الحكومة، 1908) و "بندلتون" Pandelton Herring (تمثيل الجماعات قبل الكونغرس، 1929)، مغفلاً حقيقة أن "بنتلي" اختفى من المشهد الأكاديمي سنة 1953، وقبل حدوث ذلك فإن "بنتلي" نفسه تحول إلى واحد من المتحمسين للسلوكية. أما "هيرينغ" ورغم أنه عاش حتى فترة صعود الإتجاه السلوكي في الخمسينيات، إلا أنه لم يعارض "السلوكيين" بل ساهم بشكل فاعل عام 1949 في تأسيس "لجنة السلوك السياسي" تحت مظلة "مجلس البحث في العلوم الإجتماعية"، والتي ترأسها هو شخصياً، وقد كانت هذه اللجنة المدخل الذي نفذ من خلاله "السلوكيون" إلى الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية "APSA"، كما كان لها دور حيوي في تمويل الثورة السلوكية ورعايتها مؤسساتياً. وفي مؤلفه هذا جدد "إيستون" مآخذه على التقليديين مثيرا خلطهم للحقائق والقيم، وإطنابهم في وصف الظواهر السياسية دون تقديم تفسيرات وافية، يضاف لذلك كله إسهامهم بالقليل من النظريات الفضفاضة، وانتهى "إيستون" إلى اعتبار كتاب "القوى المتوازية لـــ"فينسود" Merle Fainsod بمثابة النظرية غير المعلنة لـــ "التقليديين"، و"فينسود" في كتابه هذا حاول تفسير عملية صنع السياسة بالقول أنها محصلة تفاعل قوى تدفع في اتجاهات مختلفة. وإذا كان هذا هو جوهر علم السياسة التقليدي في هذه الفترة، فلا يوجد أي مبرر إذن ليدخلوا في سجال مع السلوكيين، وأكثر من ذلك فإن صاحب هذا المؤلف (فينسود) أصبح لاحقا رئيساً لـــ "APSA" في ذروة هيمنة السلوكيين، بل وساهم هو نفسه عام 1968 في الحفاظ على انتصار "الباراديجم" السلوكي بصفته رئيسا لـــ "الجمعية الأمريكية لعلم السياسة" "APSA" عبر تضييق الخناق (بطريقة ذكية ودفاعية) على "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد" من خلال وضع شروط معينة للمشاركة في المؤتمر السنوي لـــ "APSA" تستبعد المنخرطين في مسعى تجديد علم السياسة[1].

وإذا تم استبعاد "علم السياسة التقليدي" الذي يعتمد على "المنهج التاريخي"، لا يمكن إيجاد أي مصدر للخصومة بين "السلوكية" والخصم الآخر المفترض: التحليل المؤسساتي القانوني باعتباره نقيضا آخر لـــ "النزعة العلمية" التي يدّعي "السلوكيون" الدفاع عنها. لقد سبق لـــ "بنتلي" و"ويلسون" من بين باحثين آخرين أن تهجما على المبالغة في السطحية من خلال "التحليل القانوني المؤسساتي"، لكن لم يكن هناك باحث واحد في معسكر "المناوئين للعلمية"، فمعارضة "النزعة العلمية" كانت توجها هامشيا في هذا الحقل المعرفي، وتأكد ذلك أكثر لدى تأسيس "APSA" عام 1903، حيث أشارت إلى أن أحد أهداف تأسيسها هو: "تشجيع الدراسة العلمية للسياسة"[2].

---

[1] John Dryzek, op. cit, p 489.
[2] Ibid, p 489.

والدراسة العلمية ذات المنهج الكمي الحسابي، أبعدت السلوكيين عن المشاكل السياسية الرئيسية، فهذا المنهج باعتماده على الأرقام في تغطية الظواهر السياسية دفعتهم في متاهات إمبريقية، وأبعدهم عن التحليل الواقعي، وبالتالي التوصل لإدراك المشاكل السياسية في المجتمع[1]. وهناك أربعة حجج يقدمها الفريق من علماء السياسة الذين لا يؤمنون بخضوع السلوك لمبدأ السببية، أو إمكانية الدراسة العلمية للسلوك، وهي:

- **أولا:** أن السلوك فردي، ولذلك فليس هناك مجال لاستخلاص قوانين أو مبادئ عامة للسلوك، وبالتالي إسقاط إمكانية التنبؤ.
- **ثانيا:** حتى إذا هناك نظام سببي تخضع له الظاهرة السلوكية، فإن هذا النظام على درجة من التعقيد بحيث يستحيل اكتشافه أو وصفه وتحليله.
- **ثالثا**: في الظواهر الطبيعية تتحدد الظاهرة بمقدمات سببية سابقة لها، ولكن في السلوك البشري يوجهه أغراض وأهداف مستقبلة، وعلى هذا فالذي يحدد السلوك السياسي هي البيئة المحيطة.
- **رابعا:** إذا كان السلوك السياسي يخضع لمبدأ السببية وبإمكانية التنبؤ به، فإنه من العبث جعله تحت الإختبار الإمبريقي، لأن خيارات السلوك هنا صفرية ومعدومة[2].

وحتى أدبيات السلوكية في علم السياسة لم تأت بجديد، فهي كلها مستقاة من فروع علوم أخرى، وسارت في نفس الطريق الذي سلكه بعض العلماء خلال الأربعينات والخمسينات، والذين كانوا يتوقعون أنه في المستقبل سوف يتطور علم موحد في العلوم الإجتماعية كلها، وذلك من خلال المفاهيم المشتركة والمنهج الموحد الذي سوف يؤدي إلى انطلاقة علمية جديدة، لكن تبين بعد عشرين سنة أن هذه التوقعات غير واقعية[3]. ولم يكن هدف علماء السياسة الأمريكيين بتبنيهم للسلوكية سوى إشاعة الطرح العلمي في الحقل، وقد جرّبوا في ذلك السبيل استخدام ألفاظ ومصطلحات مثيرة وأغلبها تركن إلى الرطانة "Jargon" (لغة غير مفهومة)، وذلك لشرح مفاهيم هي في أصلها بسيطة وسهلة في جذورها اللغوية[4]. وطالما أن السلوك، والعلم، والتعددية والنظام هي أهم سمات "السلوكية" فإنه لا مبرر لاعتراض التقليديين عليها، ذلك أن البحوث التي تناولت السلوك على المستوى الفردي ذاع صيتها خلال الثلاثينيات والأربعينيات، وتزعّمها "هيرينغ"، "قوزنيل"، "لازويل" "لازرفلد"، وحتى الباحثين الذين لم يدرسوا "السلوك" لم يبدوا اعتراضاً على القيام بذلك. لقد كانت النزعة العلمية قائمة حتى قبل مجيء "السلوكيين"، حيث تصاعدت خلالها حدة النقاش بين "ذوي النزعة العلمية" و"المهتمين بالقضايا الإجتماعية"، وبين هذه التجاذبات كانت "التعددية" بمثابة واقع إمبريقي أقرّته "النظرية غير المعلنة

---

[1] محمد حسان شفيق، مرجع سابق، ص 19.

[2] محمد عماد الدين اسماعيل، المنهج العلمي في تفسير السلوك، ط 04، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، 1989، ص 197.

[3] جون ستروك، البنيوية وما بعدها: من ليفي شتراوس إلى دريدا، (ترجمة: محمد عصفور)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996، ص 60.

[4] Jean Meynaud, introduction à la science politique, Paris : Librairie Armand Colin, 2 édition, 1961, p 147.

للتقليديين"، إذن ما الجديد الذي جاءت به السلوكية؟ فحتى تصور النظام السياسي الذي جاء به "إيستون" قدم مصطلحات جديدة، ولكنه لم يقدم بنظرية جديدة شاملة لعلم السياسة[1].

ما الذي يجعل من السلوكية ثورة إذن؟ الإجابة هي أن "السلوكية" قامت بإحداث تغييرات جذرية في توجهات قائمة سلفاً في علم السياسة، هذه المجالات المنتقاة هي السلوك، العلمية، التعددية، الوصف مقابل التفسير في الجوانب النظرية. بدءاً بالسلوك، حيث اعتمد السلوكيون على الدراسات المسحية التي تستند إلى مجتمع إحصائي أوسع، كما عمد إلى زيادة وتيرة الدراسات الكمية التي تصدرت صفحات الدوريات العلمية الرئيسة في التخصص. لكن ومن جهة أخرى، فإن سيطرة السلوكيون على التخصص ساهم في تراجع الدراسات المخصصة لتحليل السياسة العامة للحكومة[2].

أما النزعة العلمية الجديدة للسلوكيين فقد ساعدتهم على تحصيل موارد جديدة لتمويل أبحاثهم لاسيما من "الصندوق القومي للعلوم". لكن هذه النزعة العلمية لم تكن في منأى عن الإنتقاد، فقد تصدى لها الكثير من علماء السياسة مثل: "بي" Christian Bay و"كريك" Bernard Crick وكذلك "ريكي" David Ricci، فـــ"كريستان بي" رأى أن السلوكية فشلت في أن تكون في خدمة قضايا المجتمع وحل الإشكالات السياسية، وبدلاً عن ذلك راحت تتشد الصرامة العلمية على حساب جوهر العلوم السياسية[3]، أما "كريك برنارد" فاستهجن إلى جانب العديدين انتهاك الطرح العلمي لخصوصية الظاهرة السياسية، ورأى بأن سيطرة السلوكية تزامنت مع بداية انتشار الإنتاج العلمي الأمريكي، وهو الأمر الذي وفر لها غطاءاً وأكسبها دعم التمويل من المؤسسات الحكومية[4].

وبخصوص النقطة المتعلقة بالتعددية أي التركيز على عدة فواعل في مسعى التحليل، فقد طغى مجال دراسة السلوك على دراسة المؤسسات، لكن دون أن تسقط المؤسسات من أجندة البحث، وبالتالي، فإن ما تجدر ملاحظته على هذه التحولات التي جاء بها السلوكيون، هو أنها لا تحمل في طياتها تغييرا جذريا بل مجرد تحول في التركيز على جوانب دون أخرى. وبذلك فإن مجال النظرية، هو المجال الوحيد الذي حمل الجديد وأكسب السلوكية صفة الثورة، وهو ما نجم عنه إرساء النظرية السياسية كتخصص مستقل ومؤطر للبحث في علم السياسة، لقد كان المنظرون قبل الثورة السلوكية بمثابة المحاورين المحوريين في النقاشات التي دارت حول هوية علم السياسة. لكن مع بداية الخمسينات، فإن المفكرين الذين هاجروا للولايات المتحدة من أمثال "هانا آرندت" Hannah Arendt، "إيريك فوجلين" Eric Voeglin و"ليو شتراوس" Leo Strauss أوجدت طبقة جديدة من المفكرين المناوئين لليبرالية. خاصة مع الأخير الذي حمل بشدة على السلوكيين الذين لا يؤمنون إلا بما تقتضيه

1 John Dryzek, op. cit, p 490.
2 Ibid, p 490.
3 Christian Bay, politics and pseudo politics: A Critical Evaluation of Some Behavioral Literature, American political science review, vol.59, no.01 (March 1965), p 40.
4 Michael Kenny, History and Dissent: Bernard Crick's The American Science of Politics, American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006), p 549.

الملاحظة، فهم مثل علماء البرية "Zoologists" الذين لا يرون سوى الحوت الكبير يبتلع الصغير، أو كالمهندس الإجتماعي الذي يهتم ببناء فقط ببناء المفردات[1]؛ وقد كان الحل الملائم للجميع هو انفصال النظرية السياسية عن المجالات الأخرى لعلم السياسة، وبذلك سينأى السلوكيون بأنفسهم بعيدا عن أية انتقادات قد تطال الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، لقد نجح "السلوكيون" بذلك في استبعاد الآثار السلبية لدخول المناهضين لليبرالية إلى الحقل المعرفي. ومن بين المنظرين الرئيسيين، فإن "داهل" Robert Dahl هو الوحيد الذي تمكن من الصمود والبقاء تحت مظلة التقليد البحثي المهيمن في علم السياسة، ذلك لأنه ظل وفياً للتقليد الليبرالي الأمريكي، واعتبر نفسه بأنه الوحيد الذي استطاع أن يستفيد من التوجهات الإمبريقية دون إلغاء إيمانه بالتصورات المعيارية في علم السياسة[2].

وبخلاف التحول في مجالات الإهتمام، فإن الجديد الذي حملته السلوكية كثورة تتمثل في إعادة صياغتها لتصور التعددية، من تعددية (المنظومات القيمية) إلى تعددية المصالح، وقد تبنت السلوكية هذا المفهوم للتعددية باعتباره مُوجّهاً معيارياً (أو نظرية معيارية) على الرغم من ادعائها المستمر بالتزام الحياد وعدم التأثر بأية قيم لدى إنجاز بحوثهم العلمية. لقد هيمنت هذه النظرية الجديدة وحلت مكان المعيارية التي سادت لفترة طويلة وحتى الذين دافعوا بقوة عن "الدولاتية"، و شنّوا حملة ضد التعدديين في العشرينيات، إلا أن صوتهم خفت خلال الخمسينات، رغم حضورهم الأكاديمي البارز في علم السياسة. ذلك لأن الحرب العالمية الثانية أماطت اللثام عن الجانب الرهيب للدولة، لا سيما وأن الأمر يتعلق بدولتين يتسم بناءهما بالكمال (ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشية)، ومع اندلاع الحرب الباردة مع الإتحاد السوفييتي الذي عمد إلى التدخل في كل مناحي الحياة)، فإنه كان من الصعب إقناع أي كان بإعادة صياغة السياسة الأمريكية عبر إعطاء دور أكبر للدولة مثلما يدعوا إليه "المنظور الدولاتي"[3].

لا يعني ذلك أن تفوق "السلوكيين" كان من دون عقبات تذكر، فقد أشار "إيستون" في كتاب نشره خلال التسعينيات أنه كان هناك شعور بالإقصاء في أوساط "السلوكيين" إلى غاية نهاية "الخمسينات"، وتجلى ذلك بوضوح في ضآلة فرص النشر في دورية "Review" وفي المناصب القليلة التي حظي بها "السلوكيون" في "APSA"، غير أن وجهة نظر "إيستون" لم تكن صحيحة كليا، فهذه لم تكن مظاهر إقصاء متعمد بل مجرد إرهاصات لتأسيس مرحلة لم تتبلور بعد في شكلها النهائي. والدليل أن "قارصو" Oliver Garceau نشر "الإعلان السلوكي" عام 1951 في أبرز دورية آنذاك Review، وبوصول عام 1955 كان ثلة من أعلام السلوكية قد تمكنوا من نشر دراساتهم دون صعوبة: "كامبيل" Angus Campbell، "جيمس دايفيس" James C. Davies، "ألدرزفلد" Samuel Eldersfeld، " أويلاو"

1 Leo Strauss, What is political philosophy ?, New York, Free press, 1959, p 90.
2 Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 12.
3 John Dryzek, op. cit, p 490.

Heintz Eulau، "ف. أ. كي" V. O. Key، "آفيري لايزرسن" Avery Leiserson، "وارن" Warren Miller، "ويليم ريكر" William Riker، و"هيربرت سيمون" Herbert Simon[1].

المــؤتمر من أجــل علــم سياســة جــديدة:

تزامن هذا المؤتمر بالتوازي مع صعود الحركة ما بعد السلوكية في علم السياسة، وهذه الحركة واكبت ظهور توجه عام جديد في الفكر البشري يهدف إلى تجاوز الحداثة، وعقلنة قطائعها التاريخية الرئيسية، وصولاً بها إلى الحداثة البَعدية أو ما بعد الحداثة التي بذرت الفكرة الأولى القائلة بأن الإنسان لم يعد سيداً في مملكة العالم، ولم يعد يهيمن في وسط الكينونة، وهو الأمر الذي يحكم على العلوم الإنسانية بصفة عامة بعدم الإستقرار في أساسها، وما يفسر صعوبتها وعدم ثباتها، وعدم دقتها كعلوم وإلفتها الخطرة مع الفلسفة، واستنادها بشكل غير محدد إلى مجالات فروع معرفية أخرى، وطابعها الثانوي والمشتق، بالرغم من ادعائها دوماً الشمولية، ليس كما يُشاع غالباً وهو كثافة موضوعها وتوسع جوهرها، وليس هو الوضع الميتافيزيقي، بل هو التعقيد الإبستيمولوجي[2].

ولقد جعلت السلوكية إدراك العالِم السياسي كملاحظ سلبي يصف ويفسر ما هو موجود في العالم السياسي، وما بعد السلوكية تحدّت خرافة الحياد القيمي مُلمحة إلى أن كل بحث نظري تتخلله المعايير القيمية، كما أن هذه الحركة الأخيرة لم تكن تنتوي التفريق بين الواقع السياسي كما هو وبين تحليلات علماء السياسة[3]؛ على أن البعض لم يكن يرى في هذه الحركة سوى ادعاء آخر للعقلانية وانتقاد الطرح العلمي، وطرح تفسيرات واهية للواقع ليس سوى من صنع عقل البحث السياسي بعيداً عن الواقع[4].

لقد أثمرت الإنتقادات التي تم توجيهها للسلوكية ظهور ما يسمى بـــ "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد"، والذي حاول تحديد ملامح المرحلة المقبلة في علم السياسة وإعادة توجيهه. تم تنظيم المؤتمر سنة 1967 خلال الاجتماع السنوي لـــ APSA، وتزعّمه: "باشراش" Peter Bachrach، "بي" Christian Bay، "لووي" Theodore Lowi، "برينت" Michael brent، "وولفي" Alan Wolfe، "شيلدن" Sheldon Wolin، وقد قدم المؤتمر مرشحاً لرئاسة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية APSA[5]. كان من بين أعضاء المؤتمر عدد من المنظرين السياسيين العازمين على جلب النقاشات والإنتقادات حول الديمقراطية الليبرالية الأمريكية إلى قلب النقاشات الأكاديمية بعد أن كانت معزولة في محيط تخصص العلوم السياسية، ولتسويق طرحهم عمد أعضاء هذا "المؤتمر" إلى تغطية ما يرونه قصور في "الإتجاه السلوكي"، حيث توجهوا نحو الإهتمام بالقضايا الإجتماعية والأزمات السياسية، كما طالبوا بعلم سياسة

---

[1] Idem, p 490.

[2] ميشال فوكو، الكلمات والأشياء، مرجع سابق، ص 286.

[3] Encyclopedia of Govermnent and Politics, (Mary Hawkesworth and Maurice Kogan), USA, Routledge, Taylor and Francis Group, 2002, p 34.

[4] Ibid, p 35.

[5] John Dryzek, op. cit, p 490.

يتخذ موقفاً جماعياً موحداً من القضايا السياسية المثيرة للجدل مثل: حرب فيتنام، التمييز العنصري، والفقر، إضافة إلى قضايا البيئة والمرأة[1].

لم يكن "روبرت داهل" يظن وهو يعلن واثقاً انتصار النموذج السلوكي سنة 1961 بأنه لن تمر سوى بضع سنوات حتى بدأ ذلك النموذج في التعرض للإنتقاد الذي بلغ أشده مع النصف الثاني من عقد الستينات، حين تحدى مجموعة من الباحثين السياسيين الأمريكيين سلطة جمعية العلوم السياسية في مؤتمرها السنوي[2]، ورغم أن المؤتمرين لم يجمعوا على رفض النزعة العلمية، إلا أنهم رأوا بضرورة إعادة ترتيب الأولويات، لتكون "العلمية" في المرتبة الثانية بعد الإلتزام بقضايا المجتمع؛ ومدى صلاحية نتائج الأبحاث لمعالجة هذه القضايا. وبرروا موقفهم هذا بكون مسألة تفسير السلوك السياسي لا تشكل حقيقة مركز الثقل المعرفي في علم السياسة، وبذلك يبدو واضحا أن "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد" جمع بين الأهداف الفكرية والأهداف السياسية، ولو أن أهدافه السياسية كانت أوضح مقارنة بـــ "السلوكيين"[3].

سخّر أعضاء المؤتمر أكثر جهودهم لمسعى إصلاح "APSA"، وقدموا مرشحين لمنصب الرئيس ولعضوية مجلس الجمعية، لكنهم أخفقوا في الحصول على الرئاسة رغم نجاحهم في الإستحواذ على بعض المقاعد في المجلس. وتجدر الإشارة إلى أن بعض رواد "المؤتمر" من أمثال "لووي" Theodore Lowi، و "كاتنلسن" Ira katznelson، تمكنوا من الحصول في فترات لاحقة على منصب الرئاسة باعتبارهم مرشحين رسميين. وأخذت المقاومة من جانب "السلوكيين" تشتد لا سيما وسط "APSA" التي يهيمنون عليها بشكل شبه كلي، ففي 1968 قاموا بتجميد عمل كل لجان العمل التي دعا إلى تشكيلها أعضاء "المؤتمر". لكن إيستون عمل على التخفيف من حدة التوتر بين "السلوكيين" و"المؤتمريين"، فخلال مداخلته له أمام "APSA" عام 1969 بصفته رئيسا للجمعية تحدث عن "ثورة جديدة في علم السياسة"، بإمكانها أن تجعل التقنيات التي طورها "السلوكيون" و"نظريته للنظم" على حد سواء في خدمة المشكلات الإجتماعية[4].

لم ينجح "إيستون" في ردم الهوة بين المعسكرين، إلا أنه نجح في إرساء تخصص ثانوي في علم السياسة وهو السياسات العامة. وهكذا ظل السلوكيون في إطار APSA متشبثين بمقاومتهم للتغيير الذي بشر به "المؤتمر من أجل علم سياسة جديدة"، إلا أن ثقتهم في النفس قد تزعزعت كثيرا، وهم الذين استماتوا في مقاومة تسييس "حقل علم السياسة"، وهي النقطة التي أثارها "أويلاو" Eulau في تقريره كرئيس لـــ APSA عام 1972: "إننا لم ننظم أنفسنا في إطار الـــ APSA من أجل ممارسة السياسة".

---

1 Idem, p 490.
2 The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 1284.
3 John Dryzek, op. cit, p 491.
4 Idem, p 491.

وفي الإتجاه ذاته، صرّح "راني أوستن"" Austin Ranney بخصوص تعيين خليفة له على رأس "APSA" أن الصورة واضحة جدا في ذهنه، وهي أن يخلفه رئيس لا يمت بصلة إلى "**المؤتمريين**"[1].

إن المؤتمر، وبدل ن يتوجه نحو تشييد روابط مع التيارات الإجتماعية والسياسية والتي تحمل ثقافة مناوئة له، فقد كرس جهوده على الصعيد المهني، مما دعا "لوي" Lowi إلى تسميته بـــ "المؤتمر من أجل جمعية جديدة لعلم السياسة"، ومع إخفاقه في الحصول على رئاسة الجمعية فقد تراجع طموح أعضاء "المؤتمر" وأصبح تنظيمهم مجرد قسم عادي ضمن أقسام APSA يعمل على تمويل لجان عمله بشكل ذاتيا، أما المجلة العلمية التي قام "المؤتمر" برعايتها (علم السياسة الجديد) "New Political Science" فقد ظلّ انتشارها محدود، ولم يظهر اسمها ضمن ترتيب أبرز 115 دورية علمية في التخصص. وبالرغم من شن المؤتمر من أجل علم سياسة جديدة هجوما كاسحا على "السلوكية" لكنهم جوبهوا بمقاومة شرسة، وبالنظر إلى معيار قياس مدى نجاح "الثورات المعرفية"، فستكون أسباب إخفاق ثورة "المؤتمريين" في أنهم لم يتمكنوا من إعادة صياغة أجندة البحث في علم السياسة، كما أن أجندة البحث التي اقترحوها لم يكن معترفاً بها في أوساط الباحثين، بالإضافة إلى أن المناهضين لهم لم يكن يتعين عليهم تبني صيغة توفيقية، بل اكتفوا بتجاهل طرح مناصري "المؤتمر" (ما يدل على ضعف طرح جماعة "المؤتمر")[2].

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول نجاح تلك الثورة الجديدة، إلا أن الدراسات السياسية لن تكون بعدها ضمن هيمنة نموذج واحد، فلم يعد بإمكان السلوكيين أن يسيّروا الحقل وفقاً لرؤيتهم الجوهرية أو لتوجهاتهم المنهجية، وأصبحت ما بعد السلوكية واقعاً معرفياً يتوجب على علماء السياسة عدم تجاهل الأسباب التي أدت إلى ذلك التمرد داخل حقول العلوم السياسية. ويرى آلموند غابريال أن ما بعد السلوكية اهتمت أكثر بتطبيقات السياسة العامة دون الإهتمام بالنشاط السياسي، ورأى بأن عالِم السياسة ليس عالِم اجتماع ليهتم بتلك التطبيقات[3].

ولقد أعلن دافيد ايستون بداية مرحلة ما بعد السلوكية على الرغم من بداياته وتوجهاته العلمية وهذا يُعتبر تحول هام، لكنه دعا إلى انتقال هادئ وأن التحول سبق وأن حدث بإنشاء الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية[4]. ولخصّ ايستون المبادئ التي قامت عليها ما بعد السلوكية في النقاط التالية:

1- الجوهر أو المواضيع والقضايا يجب أن تسبق المنهج ولها الأولوية عليه، كما أن الإهتمام بمشاكل المجتمع وحل الإشكاليات السياسية أهم من التركيز على أدوات البحث العلمي.

---

1 Idem, p 491.
2 John Dryzek, op. cit, p 491.
3 Gabrial Almond, Separate Tables: Schools and Sects in Political Science, PS: political science and politics, vol.21, no.04, (April 1988), p 840.
4 John Gunnell , The Founding of the American Political Science Association: Discipline, Profession, Political Theory, and Politics, op. cit, p 485.

2- العلم السلوكي قائم على إخفاء أيديولوجية لإمبريقية محافظة، والإقتصار حصرياً على وصف وتحليل الوقائع لإعاقة فهم نفس الوقائع بمحتوى آخر، ويجب أن يتحول الأمر إلى إقامة أيديولوجية اجتماعية محافظة بدل النزعة العلمية والتجريدية المنفصلة عن الواقع.
3- ما بعد السلوكية قائمة على كسر الحواجز التي سككت عنها اللغة السلوكية، وذلك من أجل مساعدة علم السياسة على إدراك الحاجات الفعلية للبشرية في وقت الأزمات.
4- البحث عن بناءات لتنمية القيم هو أمر غير قابل للفصل في علم السياسة، ويستحيل تطبيق الحيادية في العلم فمعرفة حدود المعرفة تقتضي إدراك مقدمات قيمية.
5- يجب على الباحثين السياسيين تحمل مسؤولياتهم حول كل الأحداث التاريخية وحماية والدفاع عن القيم الإنسانية، وهذا يقتضي حرية البحث والتحليل والتخلي عن التقوقعات السابقة.
6- يجب العمل على إعادة صياغة المجتمع من خلال تحويل المعرفة إلى برنامج عمل.
7- المنظمات العلمية، المنظمات المهنية، الجمعيات المحترفة، وحتى الجامعات نفسها يجب ألا تبقى بعيدة عن الصراعات التي تحدث يومياً في الساحة الإجتماعية والسياسية، بل يجب أن تُسيّس المهنة ومؤسسات البحث "Politicization of the professions"[1].

لم تكن الحركة الما بعد سلوكية لتكون لولا الصراع الأكاديمي الحاد الذي شهدته الجامعات الأمريكية خلال الستينات، ولولا ذلك الصراع والتنافس الخفي الذي يحكم النماذج المعرفية في علم السياسة، وكذلك كان للتوجهات السياسية دور في صياغة الإفتراضات ومعايير الإطار الفكري المرجعي الذي وجّه الدراسات السياسية السلوكية، والذي هو أصلا مشتق من الإطار الفكري والعملي للنظام الديمقراطي الليبيرالي، وليس مشتقاً من نظرية عامة، والتحليلات الإمبريقية قد يحدث وأن تقدم تفسيرات لأسباب حدوث الوقائع السياسية بالصورة التي تحدث بها، لكنها لا توفر تحليلات نقدية لنوعية واتجاه الحياة السياسية بصفة عامة، فالنظريات الكبرى لا تأتي نتيجة حدوث أزمات في تقنيات التحليل، بل تأتي من حدوث الأزمات في العالم الواقعي[2].

تـــأثير البيئـــة غير الأكاديميـــة على حقـــل السياســـة المقارنـــة:

تُعتبر حركة الما بعد سلوكية من منظور "توماس كوهن" لتطور العلم، حركة لم تؤسس لنموذج جديد، كما أنها لم تمثل بديلاً للتيار السلوكي بمعناه الواسع، ولكنها مجرد تنبيه لعلماء السياسة إلى ضرورة أخذ القيم ومقتضيات السياسة العامة والإهتمام بقضايا المجتمع بعين الإعتبار، وليس الإهتمام فقط بالتكنيك على حساب المضمون، والحياد الأكاديمي على حساب التحول الإجتماعي المضطرد،

[1] David Easton, The New Revolution in Political Science, American Political Science Review, vol.63, no.04, (1969), p 1052.
[2] Wolin Sheldon, op. cit, p 1080.

خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى فشل المنظور التنموي في العالم الثالث مع بدايات سبعينات القرن العشرين[1].

في الوقت الذي انهمكت فيه الحكومة الأمريكية بحروبها الخارجية أثناء الحرب الباردة، وابتعاد علماء السياسة عن دراسة الحلول للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية، بدأت في أواخر الستينات وبدايات السبعينات تتشكل بؤر تذمر من طرف المجتمع ككل ضد السياسات الأمريكية في نفس الوقت الذي بدأ فيه المشهد الأكاديمي يرزح تحت وطأة ضغط من طرف جيل من العلماء يرفضون الدراسات السياسية كما هي قائمة، ففي هذا الوقت بدأت الإحتجاجات تتوسع وأخذت تنظم نفسها في مجموعات، فكثرت الجمعيات المدنية كما ظهرت الجمعيات النسائية وجمعيات حقوق الإنسان وحتى المنظمات العنصرية[2]، وظهرت موجة سخط عارمة ضد حرب فيتنام وخاصة المنظمات المطالبة بحقوق السود، مثل منظمة "القوة السوداء" التي تأسست سنة 1966، بالإضافة إلى "الربطة الوطنية لتقدم الملونين"؛ وفي وسط هذا الحراك المجتمعي الواسع لم يجد علماء السياسة من مناص سوى النزول من أبراجهم العلمية العالية، والتكلم بلغة بسيطة تكون في خدمة المجتمع[3].

وفيما يخص العالم الثالث فقد بدأت مع نهاية الستينات تتدهور أوضاعه، وتنتشر فيه النظم السلطوية والنخب العسكرية والمشكلات الإقتصادية والإنقلابات العسكرية، وكلها عوامل زادت من عمق التخلف وانهيار جهود التنمية، وانتشار الفقر وهيمنة الشركات الدولية على اقتصادياته وترسخ قيم التبعية وسياساتها، وبهذا سقط النموذج الحداثي الذي كان علماء السياسة المقارنة ينشدون إسقاطه على العالم الثالث، وذهبت معه مشاريع الرشادة والديمقراطية والعلمنة[4]. ولقد لعب النشاط السياسي غير الرسمي دوره في إجبار الباحثين السياسيين على عدم تجاهل إفرازات المنظومات القيمية لذلك النشاط، فذلك النشاط السياسي يتم بين أجهزة محددة تعترف لها البيئة الإجتماعية بأنها تملك حقاً مقبولاً بالتصرف وفقاً لقواعد محددة، خاصة مع تراجع الدراسات الكلية وبداية إلقاء الضوء على ما هو مجزأ، أي الدراسات السياسية الجزئية "Micro-politics"[5].

بعد فيتنام وفضيحة "ووتغريت" والتدهور النسبي للولايات المتحدة في السبعينات، كان الإحساس طاغياً بأن أمريكا لديها القليل مما تستطيع تقديمه للعالم، ومع انهيار الكثير من النظم التي عوّلت عليها السياسة المقارنة أثناء السلوكية وتدهور الكثير من النماذج والمداخل الفكرية التي استندت إليها، أدى إلى بروز وتزايد الإحساس بأن الإطار الفكري للتصورات الترابطية كالعلاقة السببية بين الإقتصاد والديمقراطية لم تتحقق معظمها، وفي واقع الأمر فإن الإنقلابات العسكرية خلال الستينات أزاحت

---

[1] كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 27.

[2] James McCAuley, An Introduction to Politics, State and Society, USA, California, SAGE Publications, 2003, p 177.

[3] موسوعة السياسة، (عبد الوهاب الكيالي، وآخرون)، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص 281.

[4] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 284.

[5] عبد الفتاح إسماعيل عبد الكافي، مرجع سابق، ص 476.

الحكومات المدنية الديمقراطية عن السلطة، كما أن ارتفاع مستوى التعليم والتعبئة والحركية الإجتماعية لم تؤد إلى الإستقرار والديمقراطية، ولكنها أدت إلى الإضطرابات والتعسف والقسر السياسي، وهو أمر أدى إلى ضرورة إحلال تفسيرات وافتراضات جديدة تحل محل الإفتراضات والمداخل السابقة في حقل السياسة المقارنة التي فشلت في تفسير الكثير من الوقائع والظواهر السياسية[1].

المرحلة	التركيز الجوهري (المواضيع)	المنهج المقارن
المرحلة الشكلية-القانونية ما بين الحربين العالميتين	التصميم المؤسسي والنظام السياسي. **مواضيع التحليل:** الأنظمة الرئاسية مقابل البرلمانية، الأنظمة الفيديرالية مقابل المركزية، أشكال النظم الحزبية، الوسائل القانونية والشرعية، الأنظمة الديمقراطية، الفاشية والشيوعية.	منهجية دراسات دول قليلة أو مفردة. الوصف الشكلي التاريخي والتحليل الهيكلي، **وحدة التحليل:** دول فردية، غالباً أوروبا وأمريكا الشمالية
الثورة السلوكية 1960 - 1940	السلوك السياسي. تفسير أنماط التنمية السياسية، الديمقراطية، الإستقرار والعنف السياسي. **مواضيع التحليل:** جماعات المصالح، الأحزاب، الإنتخابات، صنع القرار، قواعد اللعب، الأعمال العسكرية، الفلاحية والطلابية.	مقارنة عدة دول. المؤشرات ما بين الوطنية. توظيف التحليل الكمي. البحث عن قوانين تعميمية. **وحدة التحليل:** دول فردية ومفردة (نماذج جهوية وعالمية).
إحياء المؤسسية 1980 - 1970	العلاقة بين المؤسسات والفواعل السياسية. **مواضيع التحليل:** الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الثورة، التبعية السياسية والإقتصادية، الإحتجاج والمظاهرات السياسي، مخرجات وآليات السياسة العامة، دولة الرفاه (welfare state).	مقارنة دول قليلة. استعمال التقنيات الكمية والكيفية. حدود الإستنتاجات للدول الفردية خارج نطاق المقارنة. **وحدة التحليل:** دول فردية ومفردة (نماذج جهوية وعالمية).
الإكليكية الجديدة 1990 ← **الحاضر** (eclecticism: **استعمال العناصر الفردية في التحليل المأخوذة من مختلف الأنظمة)**	البنيات الفردية، المؤسساتية والثقافية للسياسة. **مواضيع التحليل:** التحول الديمقراطي، التصميم المؤسسي، الحركات الإجتماعية، العولمة (الأبعاد السياسية، الإقتصادية والثقافية)، الشبكات العابرة، الإنتشار السياسي والثقافي، الإرهاب، حقوق الإنسان، القانون الدولي، القضايا البيئية.	منهجية دراسات: دول عديدة، قليلة، فردية. التقنيات الكمية والكيفية. التعميمات العالمية، مثل استنتاجات جهوية أو ضيقة النطاق. **وحدة التحليل:** دول فردية ومفردة (نماذج جهوية وعالمية).

جدول رقم 14. تطور السياسة المقارنة: القضايا المعالجة والمناهج المهيمنة.

Source: Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, 3 ed, op. cit, p 304.

تحول الأولويات البحثية والتنظيرية:

حركة ما بعد السلوكية منهجياً في علم السياسة بدأت مع مطلع سبعينات القرن العشرين، وهي حركة ترى من زاوية البحث السياسي القائم على الملاحظة وتحليل الظواهر السياسية ليس بمنأى عن التحيزات القيمية والنظرية، إلا أنها سارت في طريق الدراسات البحثية التي تستند على الإستنتاجات القوية من خلال البحث الإمبريقي[2].

[1] محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 286-287.

[2] Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, 2nd Edition, op. cit, p 249.

عنوان "الما بعد" في علم السياسة مثله مثل ما بعد الحداثة ضمن السياق الفكري العام، فكما واكبت السلوكية في توجهاتها المنهجية والجوهرية الموضوعات الكبرى للحداثة، فقد ارتبطت ما بعد السلوكية بما آل إليه التفكير البشري في أواخر القرن العشرين وركونه إلى ما بعد الحداثة، نتيجة عدم الرضى عما وصلت إليه الأوضاع السائدة، فمفردة "الما بعد" تعني أن مرحلة التطور قد بلغت مراحلها الأخيرة ضمن السياق الكرونولوجي[1]؛ و الما بعد السلوكية في علم السياسة من ناحية التوجهات المنهجية تقتصرعلى الأولويات التالية ضمن مقابلات ثنائية:

1- المعيارية في مقابل الإمبريقية.
2- الوصف في مقابل التفسير.
3- الإستدلال في مقابل الإستقراء.
4- التحديد في مقابل اليقينية.(النظريات متوسطة المدى وشبه النظرية بدل النظرية العامة).
5- التأويل في مقابل الإستكشاف.(التعليل بدل محاولة اكتشاف قوانين عامة).
6- التوجهات الحكومية في مقابل التوجهات السياسوية. (السياسة العامة بدل السياسة الكلية).
7- الفهم في مقابل التغيير[2].

في المرحلة الما بعد سلوكية أصبح الحقل أكثر تجزؤاً وتشظّياً وانقسم إلى عدة حدود غير متماسكة من حيث الرؤية البحثية والمنهجية، وما بعد السلوكية دمرت التركيز الجوهري وإدراك الإلتزام العلمي الذي بنته الثورة السلوكية من خلال تحدّيها للقواعد العلمية المنهجية، خاصة أن معظم أقسام وكليات العلوم السياسية فشلت في تعليم الطلبة لقاعدة تدريبية على القواعد الصارمة للتقنيات البحثية وتحليل المعلومات الكمية[3]، لأن الأمر لم يكن يتعلق بمواد خالية من الحياة حتى وإن كانت نشطة كالذرات مثلاً حيث تطبيق أساليب المنهج العلمي في غاية الوضوح، وحتى الإدعاء بالتحرر من القيم ونهاية الأيديولوجيا بالإضافة إلى الكثير من الإنتقادات، كل هذا عصف بالركائز الأنطولوجية والإبستيمولوجية التي شيّدتها السلوكية، وهي نفس الركائز التي قوضت الحركة الوضعية في فلسفة العلم التي نادت باليقينية والمطلق لتحل محلها الحركة النسبية لتحد من اندفاع تلك الحركة[4]. و تجدر الإشارة إلى أن ما بعد لم تمثل تياراً واضحاً في الإطار الأكاديمي، كما أنها لا تمثل حركة بعينها فلم يُعرف أي منظمة أقامت لنفسها كيان على أنه يمثلها، وأيضاً لم تشكل انفصالاً تاماً عما سبقها من أطر مفاهيمية، بل هي تمثل مرحلة زمنية هادئة من مراحل التطور[5].

---

1 Krestin Renwick Monroe, Contemporary empirical political theory, USA, Berkeley: University of California press, 1997, p 74.
2 Ibid, p 75.
3 Shu-Yun Ma, op. cit, p 70.
4 David Easton, Political Science in the United States: Past and Present, op. cit, p 142.
5 Aldo Ponce, The Behavioralist Empire and its Enemies. University of Connecticut, (unpulished paper: sheds light on the reasons that explain the dissatisfactions because of the behavioralist dominance within American political science academia), p 06.

الدراسات السياسية المقارنة كانت ضمن الفروع التي اعتراها التغيير مع بدايات مرحلة ما بعد السلوكية، وتقريباً لنفس الأسباب التي أدت إلى التغير في أدبيات العلوم السياسية بصفة عامة، ففي رسالتها للدكتوراه التي انصبت على التحليل النقدي لأدبيات لجنة السياسة المقارنة خلصت "جاكوبيتي" Susane Jacobitti إلى أن أدبيات لجنة السياسة المقارنة انطلقت من مفهوم الوضعية المنطقية للعلم ونموذجها الرشادي بالإضافة إلى تبني منهجيتها والسعي إلى نظرية عامة للقيم، وعند الوصول إلى النتائج لم تجد اللجنة تفسيراً كافياً للأحداث السياسية قائماً على النظرية العلمية، فاضطرت إلى استخدام تفسيرات علم السياسة التقليدي[1]. ومع إقرار فشل السلوكية في فهم وتفسير الكثير من الوقائع والظواهر السياسية، بالإضافة إلى فشل النموذج التنموي والذي تعرض إلى انتقاد شديد كما سنرى، فبدأت أدبيات السياسة المقارنة تنحوا نحو التغيير، خاصة مع بداية عودة مفهوم الدولة بقوة باعتبارها وحدة تحليل أساسية وليست مجرد صندوق افتراضي لمدخلات ومخرجات، وذلك بفضل التحليل الماركسي الذي عاد مع نهاية الستينات بالإضافة إلى التحليل المؤسسي، وظهرت العديد من المؤلفات مثل ("بولنتزاس" Nicos Poulantzas: السلطة السياسية والطبقات الإجتماعية، 1968)، ("ميليبند" Ralph Miliband: الدولة في المجتمع الرأسمالي، 1969)، وغير ذلك من المؤلفات التي تحدّت التحليل النظمي[2].

وقد توسعت وانتعشت مقاربات عدة جديدة في حقل السياسة المقارنة، خاصة التي لها علاقة بما بعد الحداثة وبالدراسات البنيوية في السياسة، وهي اقترابات في أغلبها ترتبط بالوقائع السياسية والإجتماعية، كما أصبح يُنظر إلى غاية الأمور وليس إلى وسائل تحقيقها، وتم العودة إلى دراسة المؤسسات لكن هذه المرة من باب التحليل والتصميم المؤسسي، والذي مثلته المؤسسية الجديدة التي ارتبطت بالكثير من الباحثين السياسيين أهمهم ("مارتش" James March و"أولسن" Johan Olsen: إعادة استكشاف المؤسسات، 1984)، ("تاجيبيرا" Rein Taagepera و"شوجارت" Matthew Shugart، 1989)، ("جروفمن" Bernard Grofman و"ليجفارت" Arend Lijphart: اختيار نظام سياسي: مقاربات وخيارات، 1984)؛ وكان هذا الإقتراب الجديد يهدف إلى تبيان أهميته التي أهملها السلوك السياسي كما أهمل كذلك المقاربات البنيوية مثل أنواع النظم الإنتخابية[3]، وتم العودة إلى التحليلات التاريخية نظراً لأهميتها في التحليل السياسي إضافة إلى دراسة صنع القرار والإهتمام بالتنمية الديمقراطية ووسائل تحقيقها كالثقافة السياسية أو مستويات الرفاه، وغيرها من الإقترابات التي تؤكد على دور الفواعل التي أهملتها السلوكية، وجاء هذا التأكيد من أن تكون تطبيقات السياسة المقارنة أكثر واقعية، ولكي تكون كذلك كان يجب الإهتمام أكثر بالتصميم المؤسسي والقواعد السياسية[4].

---

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 259.

[2] International Encyclopedia of the Social Sciences, (Darity A. William, and others), op. cit, vol.06, p 313.

[3] John Ishiyama, Comparative Politics Principles of Democracy and Democratization, op. cit, p 21.

[4] Ibid, p 22.

لقد وفرت أوضاع النظم السياسية في السبعينات فرصة واعدة لعلماء السياسة المقارنة، حيث أن عشرات الدول عرفت موجة تحولات ديمقراطية بعد أن تحكمها أنظمة دكتاتورية لمدة عقود أو حتى تلك التي لم تكن كذلك، على الرغم من عدم خلو تلك الدراسات من الربط بين التصنيع والرأسمالية تارة وبين الديمقراطية تارة أخرى، إلا أنهم استفادوا من أخطاء السلوكية حيث انهم هذه المرة حاولوا تطوير نظريات لها إدراك أعمق بالتاريخ والجغرافيا[1].

ومع عودة مصطلح الدولة والمؤسسية، خاصة مع الأخير الذي غيبته المدرسة التعددية التي ركزت فقط على الفواعل، والسلوكية التي أخرجتهما تماماً من ميدان البحث، عاد هذا المفهوم لكن ليس كالدراسات التقليدية حيث التركيز فقط على الأبنية والأشكال، بل بإعطاء أهمية قصوى للفواعل السياسية والإجتماعية، وقد عالج الباحثون إشكاليتين، الأولى أثر هذه المؤسسات على النشاط، وذلك من خلال اكتشاف أثر المؤسسات على سلوك الفاعلين، على استراتيجياتهم، خياراتهم، هوياتهم، طبيعتهم وحتى على وجودهم، الثانية هي التعرف على أصول المؤسسات وأشكالها وذلك بفحص إنتاجها وإعادة إنتاجها ضمن سياق تاريخي ومكاني معين[2]. وربما عودة المؤسسية ارتبطت بالنتائج المتراكمة عن التحولات الكبرى في المؤسسات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية مع ازدياد تعقدها، وقد ظهرت هذه العودة في عدة دراسات أهمها: ("بادجيت" Padgett John: العقلانية المقيدة في بحث الميزانية، 1980) في الإقتصاد، ("كجيلبرج" Kjellberg Francesco: المأسسة السياسية، 1975) في دراسة الحكومة المحلية، ("ايفرت" Everett Robinson: العدالة العسكرية في القوات المسلحة الأمريكية، 1976) في دراسة النخبة، ("رايت" Wright William: مقارنة النماذج الحزبية، 1971) في الأحزاب، ("سكوفرونيك" Skowronek Stephen: بناء أمة أمريكية جديدة: توسع قدرات الإدارة الوطنية، 1982) في الإدارة الوطنية، ("مارتش" March James و"أولسن" Johan Olsen : إعادة اكتشاف المؤسسات: القواعد الأساسية للسياسة، 1989)، (Evans Peter, Deitrich Rueschemeyer, Theda Skocpol: عودة الدولة: استراتيجيات التحليل في البحوث الجارية، 1985) في الدراسات التاريخية المقارنة للدولة[3].

وعُرف التحليل المؤسسي في هذه المرحلة بالمؤسساتية الجديدة وانقسمت إلى ثلاث أقسام، المؤسسية التاريخية، نظرية التنظيم (الإجتماعية)، ومؤسساتية الخيار العقلاني، ويُعتبر هذا الأخير الفرع الوحيد في المؤسساتية الذي ينتهج الطرح العلمي الذي يهدف إلى اكتشاف القوانين التي تحكم سلوك المؤسسات، وذلك بواسطة اختبار عدة نماذج نظرية تدخل في إطار نظريات الخيار العقلاني[4].

---

1 Jeffrey Kopstein and Mark Lichbach, op. cit, p 09.
2 André Lecours, L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité?, Politique et Sociétés, Montréal, vol.21, n.03, (2002), p 03.
3 James March and John P. Olsen, The new institutionalism: organizational factors in political life, The American Political Science Review, vol.78, no.03, (Sep1984), p 734.
4 Mellen Immergut, The Theoretical Core of the New Institutionalism, Politics & Society, Vol.26, No.01, (Mar 1998)p05.

	مؤسسية الخيار العقلاني	المؤسساتية الإجتماعية	المؤسساتية التاريخية
المصـــالح	الفواعل يختارون الإستراتيجية المناسبة وفقاً لمصـــالحهم (نظرية مأزق السجين، مأساة الجمهور، المباريات)	الفواعل لايعرفون مصـــالحهم، حدود الوقت المعلومة تـــدفعهم للإعتماد على نتيجة قواعد لعبة الآخرين (العقلانية المقيدة)	تفسيرات الفواعـــل لمصـــالحهم، وتُصـــاغ بواسطة تضامن منظمات ومؤسسات التـــي تتبع آثار تاريخها الخاص.
العمليـــــة السياسية	بدون قواعد تنظيم، ليس بالإمكان بلوغ مصـــلحة عامـــة، قواعد لشرعنة الإقتراعات، الفصل باتجاه حق الحكـــم...، تأثير المخرجات.	العلاقات داخل وخارج التنظيم تصـــيغ المخرجـــات، إنجـــاز وإعادة تنظيم الإدارة، وأدوات السياسات.	العملية السياسية تُبنـــى بواســـطة الدســـاتير والمؤسسات السياسية، وأبنية الدولة، علاقات المصالح بين الدولة والجماعـــة، الشـــبكات السياسية، ومصادفات التوقيت.
المعيارية	Elster: نهايات العقلانية المستقلة هي بلا جدوى بـــدون رسم وسائل العقلانية./ Buchanan and Tullock : رفع الفعالية مـــن خـــلال توحيـــد قاعـــدة الإقتراعـــات./ Riker: الجمهور سوف لن يدرك كُنهـــهُ، الديمقراطيـــة تكون مقيدة بالمراجعات والتوازنات.	Perrow: تضـــمين قـــوة البيروقراطية والعقلانية المقيدة.	Lowi: الديمقراطية المُشرعة مبينة علـــى تقوية أبنية التشريع، مشاورة القواعد، عـــدم خصوصية المخرجات، الحاجة إلى فلســـفة عامة.
الفواعـــل	العقلانيّ	المعرفة المقيدة	التأملات الذاتيـــة (الأعـــراف الإجتماعيـــة، الثقافية والتاريخية، لكن مع كبح التقليد).
القـــوة	القدرة على تنشيط الفعل الفردي والأحادي.	الإعتماد علـــى الوضـــع فـــي التراتب التنظيمي.(الهيراركية)	الإعتماد علـــى الإدراك بواســـطة الدولـــة، الوصول إلى صنع القرار، التمثيل السياسي، وعلى الأبنية الفكرية.
الآليـــــات المؤسساتية	بناء الخيارات من خلال القواعد (الإعتماد علـــى أعـــراف الخلاف والجدل)	بنـــاء خيـــارت وحســـابات المصـــلحة مـــن خـــلال الإجراءات، الروتين، الكتابات، الهياكل (متضمنة الأعراف)	بناء الخيارات، حساب المصالح، وتكـــوين الأهداف بواسطة القواعد، الأبنية، الأعراف والأفكار.

جدول رقم 15. أنواع المؤسساتية الجديدة: الإختلافات والتشابهات.

Source: Mellen Immergut, The Theoretical Core of the New Institutionalism, Politics & Society, Vol.26, No.01, (March, 1998), p 18.

والمؤسساتية الجديدة بأنواعها (المؤسساتية التاريخية، الإجتماعية، الخيار العقلاني)، كل هذه الإقترابات جاءت كرد فعل على المنظورات السلوكية، وكلها تهدف إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في تصاميم وقرارت المخرجات الإجتماعية والسياسية، وقد رسمت صور مختلفة عن الوقائع والعمليات في العالم السياسي[1]. ومع كل هذه الإختلافات تنبع أهمية اقترابات المؤسساتية الجديدة في أنها تحسن فهمنا للواقع السياسي على الرغم من بعض نقاط قوة وضعف لتلك الإقترابات، خاصة مشكلة العلاقة بين المؤسسات والسلوك السياسي، وقد برز اقتراب مؤسساتية الخيار العقلاني كاقتراب يُعنى بالطرح العلمي من خلال تطويره لعقلنة وترشيد السلوك والسعي لتعميمات عامة لتصورات معينة من أجل بناء نظرية نمطية لغايات تنبؤية[2]. وفيما يخص أجندات السياسة المقارنة الرائدة في هذه الفترة فيُعتبر كتاب Lipset Seymour و Stein Rokkan (التصدعات البنيوية، النظم الحزبية وتشكيلات الإقتراع، 1967) بمثابة بداية لمجالات بحث جديدة، والغريب في الأمر أنها دراسة في علم الإجتماع السياسي، حيث لطالما بقي علم الإجتماع يمثل مصدراً مهماً لأجندات البحث في السياسة المقارنة، كما أن هذه المرحلة تصدّرها في الحقل الكثير من الباحثين الشباب مثل (Samuel Huntington: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، 1968)، (Giovanni Sartori: الأحزاب والنظم

[1] Petter Hall and Rosemary C. R. Taylor, Political science and three new institutionalism. Political studies, vol. XLIV , (1996), p 936.
[2] Ibid, p 950.

الحزبية، 1976)، (Lijphart Arend: سياسة التوفيق: التعددية والديمقراطية في الدول المنخفضة، 1968)، (Philippe Schmitter وGerhard Lehm-bruch : نزعات باتجاه كوربوراتية وسطى، 1979)، (Stepan Alfred: الدولة والمجتمع: البيرو من منظور مقارن، 1978 / وبالإشتراك مع Linz Juan: سقوك الأنظمة الديمقراطية، 1968)، (Guillermo O'Donnell: الحداثة والبيروقراطية السلطوية: دراسات في سياسات أمريكا الجنوبية، 1973)، (Skocpol Theda: الدول والثورات الإجتماعية، 1979)، وحتى لجنة السياسة المقارنة تغيرت أدبياتها ومن أهمها في بداية هذه الفترة هي (Binder Leonard: في لحظة حاسمة: السلطة السياسية والطبقة الثانية، 1971)، (Charles Tilly: التكوين في الدول الوطنية بأوروبا الغربية، 1975)[1]، وغيرها من الأجندات التي في أغلبها تدرس: التغير، البيروقراطية، الثورة، العنف، العسكرية السلطوية، الحركات الإجتماعية، الدولة، علاقة الدولة بالمجتمع، التمسك بالقيم الليبرالية، تطوير دراسة جماعات المصالح إلى مفهوم الكوربوراتية، تنظيم الإنتخابات، التكوين في الأحزاب، العلاقة بين فروع الحكومة[2].

وفي المنعطف الما بعد سلوكي بدأ علماء السياسة يرْكنون إلى التزام كبير بالإقترابات التي تُعنى بالقضايا العامة التي تهم المجتمع، ولم تعد تهمهم كثيراً قضية المنهجية و"العلم الصرف"، ولم تعد موضوعات الحداثة ومشروع التنمية السياسية يحظى بالأولوية البحثية[3]، وإلى جانب اهتمامه بالمؤسسية انتقد "هنتغتون" بشدة المنظور التنموي والفرضية التي سقاها علماء السياسة المقارنة الأمريكيين القائمة على مبدأ أن الإصلاح الإقتصادي يقود إلى الإصلاح الإجتماعي والسياسي، ورأى بأنه لا علاقة بين التطور الإقتصادي والإستقرار السياسي، وبرّر ذلك بأن الخلفية الفكرية للأمريكيين تفتقر إلى ضرورة وجود نظام سياسي، الأمر الذي جعلهم يعمّمون بشكل استثنائي، فهم لا ينظرون إلى ضرورة قيام السلطة وتراكم القوة، بل إلى الحد من السلطة وتوزيع القوة[4].

وكان من نتيجة الإنتقادات الموجهة إلى النموذج السلوكي وأدبياته أن توسعت وتبلورت اقترابات جديدة، فظهرت نظرية التبعية، الكوربوراتية، الإقتصاد السياسي، المؤسسية الجديدة، السياسة العامة، التحول الديمقراطي، البيروقراطية السلطوية، الماركسية الجديدة[5]، وقد أوجد هذا التنوع المقارباتي نقاش صحّي انعكس على الواقع السياسي والمنهجي في حقل السياسة المقارنة، وظهرت ثلاث أولويات منهجية تمثلت في مواصلة إعادة تهذيب هذه الإقترابات المختلفة، بذل جهود لبناء جسور تواصل بين تلك "الجزر النظرية"، وأخيراً العمل على توحيد العناصر المتعارضة التي تشكل النظريات[6].

---

1 Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 47.
2 Ibid, p 49.
3 James Farr Jacob and Hacker Nicole Kazee, The Policy Scientist of Democracy: The Discipline of Harold D. Lasswell, American Political Science Review, Vol.100, No.04,(November 2006), p 584.
4 صامويل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة: سمية فلو عبود)، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 13 – 15.
5 Howard Wiarda, Rethinking political development: A look backward over thirty years, and a look ahead, Studies in comparative international development ,vol.24, No.04, (winter 1989- 90), p 72.
6 Ibid, p 75.

وبالإضافة إلى عودة مفهوم الدولة والمؤسسية فقد تم إعادة الإهتمام بالمجتمع، وذلك من خلال الدراسات التي تسلط الضوء على التداخل بين الدولة والفواعل الإجتماعية، وأهم دراسة كانت لـــ (Migdal Joel: مجتمعات قوية ودول ضعيفة: علاقات الدولة-المجتمع وقدرات الدولة في العالم الثالث، 1988)، وركز الباحثون في هذا المجال حول كيفية تنظيم وتطور المجتمعات نفسها في النشاط السياسي[1]. كما تم التعظيم من دور المشاركة السياسية، التنشئة السياسية، المجتمع المدني، الجندرة، الصراع الهوياتي، الإقتصاد، الدمقرطة ...إلخ، مثل (Laitin David: الهيمنة والثقافة: السياسة والتغير في منطقة يوروبا، 1986)*، (Horowitz Donald: الجماعات الإثنية والصراعات، 1985)، (Castoriadis Cornelius: الخيال المؤسسي للمجتمع، 1984) (Eckstein Harry: أنماط السلطة، 1975)، (Bates Robert: الأسواق والدول في أفريقيا الوسطى، 1981)، (Popkin Samuel: المزارع العقلاني: الإقتصاد السياسي للمجتمع الزراعي، 1979)، (O'Donnell & Schmitter Philippe Guillermo: التحولات من القاعدة السلطوية: الإفضاء التجريبي حول بعض الديمقراطيات المتزعزعة، 1986)، وغير ذلك من الأدبيات والتي روعي فيها هذه المرة العلاقة الوضعية والواقعية وليس السببية بين مختلف الفواعل والوحدات المقارنة للخروج بنظريات متوسطة المدى[2].

ولقد شهد موضوع التغيّر السياسي حضوراً قوياً مع مطلع السبعينات، وذلك بسبب اهتمام السلوكية فقط بالإستقرار والمحافظة على الوضع القائم، وتم تطويره بعد أن كان يقتصر على دراسة القوة في عناصر النظام السياسي ليشمل فيما بعد المركّبات الفردية للقوة ولباقي الفواعل السياسية (تجميع القوة وتوزيعها بين السلطة والمجتمع)، ولو اقتصرت الدراسة على القوة وحدها فسيكون هناك عجز في تفسير النتائج المتوصل إليها[3]. وأحد أهم أسباب دراسة التغير السياسي هي الأزمة الإقتصادية سنة 1971 بالإضافة إلى موجة التغيرات التي عصفت ببعض الأنظمة في أمريكا اللاتينية مثل: (الأرجنتين 1983، بوليفيا والبيرو 1980، أوروغواي والبرازيل1985) ، وبعض الدول الآسيوية مثل: (كوريا الجنوبية 1986، تايلاندا 1983، تركيا 1983، الفلبين1986)[4]. وعرف اقتراب التحول الديمقراطي تغيراً في استراتيجية المقارنة من التركيز الإمبريقي في التحليل إلى الإهتمام بالقضايا الجزئية التي تعيق التحول الديمقراطي، وتم الربط بين التنظير وقابلية التطبيق، وبالتالي فالمرحلة ما بعد السلوكية تنشد التنظير بالموازاة مع اختبار النظرية كمفتاح جديد في حقل السياسة المقارنة[5].

---

1 Frances Hagopian, Political Development, Revisited, Comparative Political Studies, Vol.33, No.6/7, (August/ September, 2000) , p 896.

* Yuroba: يوروبا هي عنصر بشري أو عرقي يقطن في شمال غرب نيجيريا.

2 Ibid, p 890.

3 Samuel Huntington, The Change to Change: Modernization, Development and Politics, Comparative Politics, vol.03, (April, 1971), p 317.

4 Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, Political economy approach of democracy transition, Comparative politics, vol.29, no.03, (Apr, 1997), p 269.

5 Gerardo Munck, The regime question Theory Building in Democracy Studies, op. cit, p 121.

لقد صحّحت الحركة ما بعد السلوكية في الدراسات السياسية الأخطاء والغلو المنهجي الذي مارسته السلوكية، وقيّم وقوّم علماء السياسة الذين قادوا هذه المرحلة الجديدة ما يُمكن تقويمه فأرسوا دعائم لاقترابات حديثة وأعادوا لبعض المفاهيم الجوهرية معياريتها، كما أنهم سايروا الأحداث ودرسوا الواقع وحاولوا ايجاد حلول للمشاكل السياسية والإجتماعية القائمة آنذاك، وطوروا من بعض التصورات البحثية ولم يهملوا المعايير القيمية التي تحكم بالطبيعة السلوك السياسي للبشر. ولم يطمسوا الإنسان وخصائصه الفردية من التحليل، كما أنهم لم ينمطوا الظاهرة السياسية ويعممون قوانينها المزعومة على أي مجتمع وفي أي زمان ومكان، وابتعدوا عن اصطناع الأبنية في مقابل الأبنية الطبيعية وغير ذلك من المفاهيم العمومية والمطلقة التي ارتكزت على مفاهيم المدرسة الوضعية، والتي استبدلتها بمفاهيم المدرسة النسبية التي تُسدّج اليقينية والمطلق، وعوضاً عن ذلك بنت مراجعها الفكرية على أساس التشكيك وقابلية التفنيد مهما بلغت قوانين الظاهرة من تماسك[1].

والتنظير في هذه المرحلة كان أقل سعياً لبناء نظرية عامة واستبدلها بشبه نظرية تخلف البنيوية الوظيفية، وتركز أكثر على النظريات متوسطة المدى، الأمر الذي فتح المجال أمام كثرة الإنتاج المعرفي، فالثقافة السياسية، جماعات المصالح والعسكرية فقد استمرت دراستها، وظهرت أسئلة جديدة حول بنية الدولة والثورة، الإختلاف بين التسلطية والديمقراطية، الفشل الديمقراطي والتحول، المؤسسات الديمقراطية، الديمقراطية الإجتماعية ونماذج التنمية الإقتصادية، وهي قضايا دفعت إلى المزيد من دراسات العمليات السياسية والتغير والتي افتتحها "خوان لينز" Juan Linz في كتابه (انهيار الأنظمة الديمقراطية، 1978)[2]؛ ومنهجياً توسعت دراسات مقارنة الحالات القليلة "Small-N comparisons "، واستمرت الدراسات الإحصائية وزاد الإهتمام بالبحوث المسحية، وتطور التحليل الكمي وبالأخص في دراسة السلوك الإنتخابي، الرأي العام والديمقراطية، كما تم إحياء تقاليد الدراسات الكيفية[3]؛ وحتى الدراسات المنهجية كان لها نصيب من أدبيات السياسة المقارنة في هذه المرحلة*.

نشأت تصورات السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية مع السلوكية في صورة جنينية، ثم نمت وتطورت، وأسّست لملامح نموذج معرفي جديد ينأى عن الوضعية المنطقية ويلتمس طريقه نحو المدرسة النسبية والتفسيرية في فلسفة العلم، وخففت من حدة المنظور التنموي واتهمته بالتقوقع العرقي "Ethnocentrism"، ويبدو أن إرث توماس كوهن في تفسير تطور العلم قد أسّس لاضطرابات متلاحقة في علم السياسة، فما إن يستقر نموذج معرفي حتى يعصف به نموذج معرفي لاحق[4].

---

[1] محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، الولايات المتحدة : فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1993، ص 175.

[2] Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 50.

[3] Ibid, p 51.

* من الكتب المنهجية: (Neil Smelser: الموسوعة العالمية للعلوم السلوكية والإجتماعية، 1976)، (Przeworski and Teune: منطق التحليل الإجتماعي المقارن، 1970)، (المفاهيم الخاطئة في السياسة المقارنة، 1970)، (السياسة المقارنة والمنهج المقارن، 1971)، (George Heiss: الدليل التطبيقي لمناهج البحث، 1979).

[4] محمد نصر عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية،المنهج، مرجع سابق، ص 308.

المبـــحث الثـــالث

المنعطـــف الإبستيمولوجـــي الثانـــوي (النزعـــة العلميـــة الثـــانيـــة)

Second Scientific Tendency

مع بداية نهاية الثمانينات أسّس علماء السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية لعدة نقاشات تخص عدة أشكال ومقاربات تخص البنية المعرفية في الحقل، وقد تبلورت ثلاث اتجاهات في هذه الفترة لها علاقة بعملية البحث والدراسات، اتجاه يهتم بنطاق وموضوعات البحث، والإتجاه الثاني مهتم بنشوء النظرية، أما الإتجاه الثالث فقد اهتم بمناهج التحليل الإمبريقي، وتقاليد البحث التقليدية قد بدأت تتعرض لتحدي حقيقي والتي وضعها علماء السياسة المقارنة طيلة العقود السابقة، وهم يتمسكون على نحو عريض بآراء مختلفة حول طبيعة المشاكل التي تواجه حقلهم والحلول اللازمة لاستيعاب المزيد من التكامل والجهود من أجل إنتاج معرفة تعالج الظواهر السياسية حول العالم كله[1].

عرف حقل السياسة المقارنة منعطفاً وتطوراً جديداً بدأ يدفع الحقل إلى المزيد من العلمية، وقد لعب "قسم السياسة المقارنة" في الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية دوراً مهماً في إعاقة التجزئة والتشظّي الذي أصاب الحقل في مرحلة ما بعد السلوكية، وذلك بالترغيب في المزيد من البحوث بواسطة التركيز على دراسات المناطق " Area studies" ، وهذه النزعة العلمية الثانية في الحقل تأتي بعد النزعة الأولى التي جسدتها السلوكية، إلا أنه هذه المرة التأثير لم يأت من فروع علوم اجتماعية أخرى، بل جاء من فرع (دراسات السياسة الأمريكية)*؛ وهذه الثورة الجديدة بدأت تغير الحقل مع بداية تسعينات القرن العشرين[2]. والمدافعين عن هذه الثورة الجديدة يتشاركون نفس طموح السلوكيين في بناء نظرية موحدة، لكنهم يختلفون عن طموح الدراسات الأولى التي أرادت الدفع بالطرح العلمي نحو الدراسات السياسية، فهم يرتكزن على مقولات النظريات الصارمة والمستقاة من علم الإقتصاد، وهنا استعانوا بنظريات اللعب وصنع القرار والمؤسساتية العقلانية القائمة كلها على نظرية "الخيار العقلاني"، وذلك لاعتراضهم على البنيوية الوظيفية التي وظفها السلوكيون، بالإضافة إلى الإستعانة بشبه النظريات التي لا تهدف إلى إعادة تعريف المواضيع الجوهرية في السياسة المقارنة، بل كان هدفهم هو بناء نظرية عامة للأنشطة السياسية وليس نظرية عامة في السياسة[3].

---

[1] Gerardo Munck, and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals,(This unpublished paper contributes to ongoing debates about the direction of comparative politics through an analysis of new data on the scope, objectives and methods of research in the field, as well as on the profile of the authors who write, and the journals that publish, articles in comparative politics. The results of the analysis, and the arguments, are as follows. Comparative politics is a rich and diverse field), (December 15, 2005), p 01.

* حقل دراسات السياسة الأمريكية (field of American politics): هو أحد فروع العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية المتخصصة في دراسة السياسة الأمريكية.

[2] Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 52.

[3] Ibid, p 53.

أولا: مرحلـــة نظريـــات الخيـــار العقلانـــي (1989 – 2000)

خلال التسعينات، أصبح من الصعب جداً على علماء السياسة الأمريكية أن يتجاهلوا نظرية الخيار العقلاني رغم أن بدايات هذه المقاربة الجديدة (أو البرنامج البحثي الجديد) تعود لخمسينيات القرن الماضي، مع الأعمال التي نشرها: ("كينث" Kenneth Arrow: الخيار الإجتماعي والقيم الفردية، 1951)، ("دانكن" Duncan Black: نظرية اللجان والإختيار، 1958)، ("داونس" Anthony Downs: نظرية اقتصادية للديمقراطية، 1957)، ("ريكر" William Riker: نظرية الإئتلاف السياسي، 1962)، (James Buchanan & Gordon Tullock: حساب التوافق، 1962)[1]؛ لقد كان استحواذهم تدريجياً على فضاء النشر الأكاديمي في علم السياسة يمنحهم مع مرور الوقت صفة البرنامج البحثي الأكثر شعبية في هذا الحقل المعرفي، لكن نظرية الخيار العقلاني، وبدل أن تحدث ثورة في علم السياسة كما فعلت الإقترابات السلوكية، فإنها ظلت تتوسع تحت ظلال "السلوكية"، والمقاربتين: "الثقافية" و"المؤسساتية الجديدة"، وغيرها من البرامج البحثية القائمة في علم السياسة، والتي يتزايد عددها باطراد. لقد ادّعى بعض رواد "الخيار العقلاني" بأن مقاربتهم تعتبر تطوراً جديداً بني على أنقاض السلوكية، لكن السلوكيين يرفضون هذا الطرح ويجددون إيمانهم بـــ "النظرية التفسيرية التراكمية"، بمعنى أن التطورات المعرفية التي جاءت بعد السلوكية تساهم في "التراكم المعرفي" الذي وضعوا هم أسسه[2].

لقد صمّم أقلية من علماء السياسة السلوكيين الذين تأثروا بالنجاحات التي حققها علماء الإقتصاد خاصة في شقيه: الإحصائي والنماذج الرياضياتية، على جعل دراسة السياسة تقترب كثيراً من العلوم البحتة، واتجهت هذه الأقلية نحو الخيار العقلاني في دراسة السياسة، ويؤكد أنصار هذه النظرية الذين كانوا أقل اهتماماً بالمنظور الثقافوي بأنه يمكن توقع السلوك بشكل عام من خلال التعرف على مصالح وتفضيلات الفواعل المعنية، وأنه يمكن صياغة تفضيلاتهم على شكل مؤشرات كمّية أو معادلات رياضية، ولذلك تحاول نظرية الخيار العقلاني التوصل إلى تفسيرات عالمية للسلوك السياسي[3]؛ ويبدو أن بروز هذه النظرية أحدث ما يشبه ثورة علمية، وذلك نظراً لاستخدامها المفاجئ لنموذج ذو توجهات اقتصادية ولاعلاقة له بالتراكم المعرفي، وقد ارتبطت البدايات الأولى في السبعينات لهذا التوجه بـــ "ويليام ريكر" الذي كان متأثراً بالتوجهات الكمية للإقتصاد في الوقت الذي حدث شبه فراغ في علم السياسة، ومنذ بداية التسعينات بدأ الصعود الواضح لنظرية الخيار العقلاني، حيث أصبحت واقعاً بعد هيمنة أنصارها على فرص النشر في الدوريات الأكاديمية، حيث فرضوا المنهج العلمي وأدواته[4].

---

1 Debu Gandhi, Rational Choice Theory in Political Science: Mathematically Rigorous but Flawed In Implementation, op. cit, p 81.
2 John Dryzek, op. cit, p 491.
3 The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian and others), op. cit, p 1423.
4 James Mahoney, Debating the State of Comparative Politics: Views from Qualitative Research, Comparative Political Studies, vol.40, no.01, (January, 2007), p 35.

الأولـــويات النظـــرية:

الخيار العقلاني في علم السياسة يرتكز على دراسة مفهوم السلوك العقلاني، والذي عادة ما يُشير إلى اختيار الوسائل المناسبة بغرض تحقيق بعض المكاسب، وسلوك الفاعل يكون عقلانياً إذا هو اختار بين أهداف مختلفة تنسجم مع مقياس ملائمة التفضيلات[1]، والمدافعين على نظرية الخيار العقلاني يؤكدون على دور العقل في إدراك انفعالات السلوك البشري الذي يتبع الأنماط والتنبؤات المنطقية لخدمة مصالحه، حيث أن الأفراد والجماعات يسلكون منطق المصلحة الذاتية[2]، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تقديم الخيار العقلاني على أنه نظرية واحدة، فهناك عدة نظريات تنطوي تحت هذه النظرية وجميع أشكالها ترتكز على الفواعل الفردية والذاتية كوحدات تحليل[3]، وعلى تنوع الإقترابات العقلانية فهي جميعاً منظورات نظرية تجعل نشاط وخيارات الأفراد والجماعات من صلب التحليل السياسي[4]، وعلى الرغم من الطابع العلمي لهذه النظرية إلا أنها لا تلغي المعيارية تماماً من قائمة المخرجات والتفضيلات الذاتية، فالعلمية تقتصر على أساليب الإختيار وليس على مخرجات التفضيلات[5].

ونظرية الخيار العقلاني في علم السياسة عُرفت أيضاً بعدة مسميات من مثل، "النظرية الشكلية"، "النظرية الوضعية"، "نظرية الخيار العام"، "نظرية الخيار الجماعي"، ومن علماء السياسة الذين استعملوا هذه النظرية نجد ("شاتشنايدر" Schattschneider Elmer، "كي" V. O. Key, Jr.، "باندلتون" Pendleton Herring) بالإضافة إلى ذوو الخلفية الإقتصادية مثل ("بوكانان" Buchanan James)، ويُعتبر "مانكيور" Mancur Olson هو أول من طبّق المناهج والنماذج الإقتصادية على مواضيع سياسية كالإنتخابات، والإقتراع في الأبنية التشريعية واللجانية وغير ذلك، وأشهر مؤلف له هو(باتجاه رؤية موحدة حول الإقتصاد وباقي العلوم الإجتماعية، 1990)، ومن الكتب الرائدة في هذه الفترة نجد (" أوردشوك" Peter Ordeshook: توسع حقل الإقتصاد السياسي، 1990)، ("ريكر" William Riker: العلوم السياسية والخيار العقلاني، 1990)[6]. وتعرض نظرية الخيار العقلاني في العلوم السياسية توجهين نظريين لدراسة الإشكالات، نظرية اللعب "game theory" والنظرية البديهية "axiomatic theory"، وقد وظّف علماء السياسة هاتين النظريتين لفهم ثلاث أنواع من إشكالات الخيار الإجتماعي فيما يخص التوجهات السياسية وهي: النشاط الجماعي، الخيار الجماعي، والمؤسسات الجماعية[7].

---

1 John Harsany, Rational choice models of political behavior vs. functionalist conformist theories, World politics, vol.21, no.04, (Jul, 1969), p 515.
2 Thomas Magstads, op. cit, p 17.
3 Lise Rakner, Rational Choice and the Problem of Institutions: A Discussion of Rational Choice Institutionalism and Its Application by Robert Bates, (Working Paper, Chr. Michelsen Institute, Norway), 1996, p 04.
4 Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, third edition, op. cit, p 318.
5 Michael Gibbons, op. cit, p 569.
6 Robert Goodin, and Hans-Dieter Klingemann, op. cit, 85.
7 The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian and others), op. cit, p 1424.

توظيـــف السياســـة المقارنـــة لنظريـــات الخيـــار العقلانـــي:

في حقل السياسة المقارنة قامت عالمة السياسة الأمريكية "جيدز" Geddes Barbara في ملتقى حول السياسة المقارنة من خلال الدراسة المعنونة (النماذج المعرفية وقلاع الرمل: نظرية البناء وتصميم البحث في السياسة المقارنة، 1991) بالتحسّر على الطبيعة المتقلبة للحقل، وذلك بالرفض المتكرر للنظريات، وكأن السياسة المقارنة بُنيت بالبدع التي لا تدوم طويلاً، ودعت إلى الإنطلاق في بناء مقاربات جديدة لدراسة السياسة، وقد قدمت سلسلة من المدخلات لدراسة السياسة المقارنة ومن أهم ما تضمنته الدعوة إلى إدخال نظريات الخيار العقلاني في الحقل[1].

وقد شكلت هذه الدعوة منعطفاً في الدراسات السياسية المقارنة، وجاءت كرد فعل على الأشكال الوظيفية في التحليل وعلى حدود التفسير التي ميزت الإقترابات السابقة، حيث أن الإهتمامات الجديدة توجهت نحو دراسة الأحداث الجارية كالصراعات الإثنية في العالم التي طبعت تلك الفترة، بالإضافة إلى موضوع الدمقرطة وانهيار الشيوعية، كما تم الإبقاء على التقليد الذي وضعته الحركة ما بعد السلوكية والذي يخص عدم التركيز المقارباتي، والبناء على التركيبات الجزئية "Decentralized approach, based on microfoundations"[2]. وظهرت العقلانية المقيدة وهي اقترابات تخص نظرية ونماذج صنع القرار وهي مستمدة من الإقتصاد، وهذه النماذج تُعرّف من خلال المخرجات التي تكون معروفة وثابتة، وصناع القرار يضاعفون منافعهم، وتختلف هذه النظرية مع باقي نظريات الخيار العقلاني في أنها توجه أهدافها فقط نحو ما هو معلوم المكسب، وليس على الإرتكاز على الإحتمالات والإختيار بينها[3]. كما أن برنامج البحث في المؤسسية الجديدة بالنسبة لنظرية الخيار العقلاني هو جد طموح، وذلك في محاولة لتأسيس صلات قوية بين القواعد والمخرجات، وقد أدخل "باتس" Robert Bates مؤسسية الخيار العقلاني لتحليل دول العالم الثالث (الأسواق والدول في أفريقيا الإستوائية، 1981 / دراسات في الإقتصاد السياسي في أفريقيا الإستوائية، 1987)[4]. وتظهر أهمية أخرى للمؤسسية الجديدة من خلال استخدام الخيارالعقلاني في دراسة الدمقرطة، خاصة مع عودة المنظور التنموي، وسُمي ذلك بـــ"السوق المزدوج" حيث المزاوجة بين النماذج الإقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من قدم الدراسات حول الموضوع (Downs، 1957 / Olson، 1965) إلا أنه تم تطويره على يد Hechter, Bates, Laitin, Rosenbluth وآخرون مثل (Adam Przeworski، الديمقراطية والأسواق: الإصلاح الإقتصادي والسياسي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، 1991)[5].

---

1 Robert Bates, Comparative politics and the rational choice, The American Political Science Review, vol.91, no.03, (Sep, 1997), p 699.
2 Ibid, p 702.
3 Jones Bryan, Bounded rationality, Annual Review Political Science, vol.02, (1999), p 03.
4 Jan-Erik Lane, Comparative Politics The principal–agent Perspective, USA, Routledge, Abingdon, 2008, p 23.
5 Robert Goodin, and Hans-Dieter Klingemann, op. cit, 388.

وكما تمت الإشارة إليه قبلاً، فقد سيطر أنصار نظرية الخيار العقلاني على دوريات النشر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعينات، بل وعلى أهم دورية والمتمثلة في المجلة الأمريكية للعلوم السياسية APSR حيث ارتفعت نسبة المقالات المنشورة المحسوبة على هذه النظرية إلى 35 % بالمائة سنة 1992 بعد أن كانت صفراً بالمائة سنة 1952 وهذا يدل على حجم الهيمنة، والقول بغير ذلك تُكذبه الأرقام، وفي هذه الفترة كان تأثير الإقتصاد على الدراسات السياسية أكثر من تاثير أي حقل معرفي آخر من العلوم الإجتماعية، وهو عكس المرحلة السلوكية حيث كان التأثير لعلم الإجتماع[1].

الدوريات	AJPS		APSR		JOP		**المجموع**	
المناهج	**الرقم**	**النسبة %**	**الرقم**	**النسبة %**	**الرقم**	**النسبة %**	**الرقم**	**النسبة %**
الكيفية (Qualitative)	3	6.6	6	11.8	2	4.7	11	7.9
الكمية (Quantitative)	42	93.3	45	88.2	41	95.3	128	92.1
المجموع	45	% 100	51	% 100	43	% 100	139	% 100

جدول رقم 16. نسبة مناهج التحليل الإمبريقي في حقل السياسة المقارنة في أهم ثلاث دوريات أمريكية متخصصة في العلوم السياسية في الفترة (1989-2004).

ملاحظة: AJPS = (American Journal of Political Science) / APSR = (American Political Science Review) / JOP = (Journal of Politics).

Source: Mahoney James, Debating the State of Comparative Politics: Views from Qualitative Research, op. cit, p 34.

الدوريات	AJPS		APSR		JOP		**المجموع**	
النماذج	**الرقم**	**النسبة %**	**الرقم**	**النسبة %**	**الرقم**	**النسبة %**	**الرقم**	**النسبة %**
النماذج الشكلية	9	17	32	44.4	3	6.8	44	26
النماذج غيرالشكلية	25	47.2	15	20.8	6	13.6	46	27.2
اللانماذج	19	35.8	25	37.7	35	79.5	79	46.7
المجموع	53	% 100	62	% 100	44	% 100	169	% 100

جدول رقم 17. نسبة مناهج التنظير في حقل السياسة المقارنة في أهم ثلاث دوريات أمريكية متخصصة في العلوم السياسية في الفترة (1989-2004).

ملاحظة: AJPS = (American Journal of Political Science) / APSR = (American Political Science Review) / JOP = (Journal of Politics).

Source: Mahoney James, Debating the State of Comparative Politics: Views from Qualitative Research, op. cit, p 34.

ومع هذه الحقبة الجديدة في حقل السياسة المقارنة توسعت الدراسات المقارنة، ومن ناحية التطبيق فقد عرف الحقل توجهين، الأول بقي يركز على جوهر المواضيع، بعض الباحثين ركزوا على السلوك الإنتخابي والتشريعي، التعبئة السياسية، والتنمية السياسية، أما الإتجاه الثاني فقد اتجه نحو تطبيق وتطوير النماذج الشكلية والمناهج الكمية ونظرية الألعاب، وهناك آخرون استعملوا مختلف توجهات الخيار العقلاني التي لها علاقة بالمنطق لكن ليس النماذج الرياضياتية للإقتصاد الجزئي[2].

[1] Shu-Yun Ma, op. cit, p 62.
[2] Margaret Levi, The Economic Turn in Comparative Politics, op. cit, 826.

واختلفت وتنوعت أجندات البحث في السياسة المقارنة مثلاً أجندات الدراسات الحزبية والإنتخابية من منظور الخيار العقلاني نجد (Laver Michael: كيف تنشأ الأحزاب من البدائية، 1999)، (Laver Michael, Norman Schofield: الحكومة الحزبية: سياسة الإئتلاف في أوروبا، 1990)، (Schofield Norman: سياسة الإئتلاف: نموذج شكلي وتحليل إمبريقي، 1995)، (Cox Gary: تقدير صنع الإقتراعات: استراتيجية التنسيق في النظم الإنتخابية في العالم، 1997)، (Geddes Barbara: مأزق السياسي: بناء قدرات الدول في أمريكا اللاتينية، 1994)؛ الإثنية والجماعات اللغوية (Fearon James & David Laitin: الإثنية، التمرد والحرب الأهلية، 1996)، (Hechter Michael: مبادئ الجماعات المتضامنة، 1988) ؛ وفي محاولة من علماء السياسة المقارنة تطوير نظرية عامة ترتكز على نظرية الخيار العقلاني فقد اهتموا بالمواضيع التالية: تشكيل الدولة، الثورات والتنمية[1].

والعقلانية في الدراسات السياسية بصفة عامة ليست أكثر من صلة تفاؤلية بين النهايات ووسائل الوصول إليها، لأنه من الصعب تصور العمليات السياسية من دون العلاقة بين الوسائل والنهايات[2]، وجاءت نظريات الخيار العقلاني مع التسعينات لتشغل حيزاً مركزياً في حقول الدراسات السياسية، ولتفرض المزيد من التركيز الجوهري والمنهجي بعد أن بدأ حقل علم السياسة يفقد وحدته بعد النقد الشديد لتوجهات الإقترابات السلوكية[3].

جنسية الكاتب		**إقترابات الحقل**		
أمريكية	**أوروبية**	**نظرية الخيار العقلاني**	**السلوكية**	**أخرى**
% 83 (29)	% 17 (06)	% 37 (13)	% 40 (14)	% 23 (08)
جدول رقم 18. حجم دراسات نظرية الخيار العقلاني والنموذج السلوكي بالنسبة للمؤلفين الأكثر حضوراً في العلوم السياسية إلى غاية سنة 2004، (35 عالم سياسة) (ملاحظة: لا يقل تكرر أعمال هؤلاء المؤلفين عن 11 مرة).				
Source: David Marsh and Heather Savigny, Political Science as a Broad Church: The Search for a Pluralist Discipline. Politics , VOL.24, no.03, (2004), p 160				

جنسية الكاتب		**إقترابات الحقل**		
أمريكية	**أوروبية**	**نظرية الخيار العقلاني**	**السلوكية**	**أخرى**
% 86 (12)	% 14 (02)	% 33 (04)	% 33 (04)	% 33 (04)
جدول رقم 19. حجم دراسات نظرية الخيار العقلاني والنموذج السلوكي بالنسبة للكتب الأكثر تكراراً إلى غاية سنة 2004، (عدد الكتب 14)، (ملاحظة: لا يقل تكرر الكتاب عن خمس 05 مرات).				
Source: David Marsh and Heather Savigny, Political Science as a Broad Church: The Search for a Pluralist Discipline. Op, cit, p 160.				

[1] Ibid, p 833 – 834.

[2] George Tsebelis, Nested games: rational choice in comparative politics, USA, University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1990, p 18.

[3] Robert Bates, Area studies and the discipline: A useful controversy?, PS: Political Science and Politics , vol.30, no.02, (Jun, 1997), p 168.

الإهتمـــامات المنهجيـــة:

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات السياسية في أوروبا تطورت منهجياً في هذه الفترة بصورة مغايرة عن تطورها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الإقترابات الكمية كانت أقل تقدماً، وفي مقابل ذلك مُنحت أهمية للإقترابات التاريخية والفلسفية المعيارية في الإشكالات، أما التدرب على المناهج الإحصائية ونماذج الخيار العقلاني والأساليب الكمية فلم يتم إلا في بعض المعاهد المتخصصة في أوروبا، على عكس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية "APSA" التي كرّست وفي لحظات حاسمة من تطور الدراسات السياسية في أمريكا الفصل بين المعيارية والعلمية، وكان نتيجة ذلك خلق جماعتين متلازمتين وثابتتين في الدراسات السياسية، وهذا الأمر لم يحدث في أوروبا على من اختلافات دولها من ناحية التقاليد الأكاديمية، لكن هذا لم يمنعها من تطوير البحوث السياسية وفقاً لتصميم المناهج المختلطة، ولم تُغلّب قصراً اقترابات منهجية كمية على حساب أخرى كيفية أو العكس، وهذا ما لم يحدث في الجامعات الأمريكية التي سيطر عليها العقل الإستقرائي[1].

الدوريات	EJPR			APSR			PolStud		
المناهج	1970	1980	1990	1970	1980	1990	1970	1980	1990
الوصفية / المؤسساتية	39 %	45	44	09	09	05	44	34	37
السلوكية / الإمبريقية	50	49	50	56	58	46	17	22	06
الفلسفية / التصورية	06	00	02	18	17	19	39	34	52
الخيار العقلاني / الإستنباط	06	06	04	17	16	30	00	08	06
النسبة الكلية	100 %	100	100	100 %	100	100	% 100	100	100

جدول رقم20. تطور مناهج البحث العلمي في علم السياسة من خلال دوريات أوروبية وأمريكية متخصصة (1970-1990).

ملاحظة: EJPR =(European Journal of Political Research)/ APSR =(American Political Science Review)/ PolStud =(Political Studies).

Source: Pippa Norris, Towards A More Cosmopolitan Political Science, European Journal of Political Research vol.30, no.01, (Spring, 1997), p 10.

ولقد اعتقدت "جيدز" Barbara Geddes أن اقترابات الخيار العقلاني لها قدرة وإمكانية لتفسير الواقع من خلال الإختبار الإمبريقي، لأنها (الإقترابات) تتطابق مع مَنطقة (من المنطق) الإستنتاجات الإحصائية، أي جعلها أكثر واقعية وقبولاً، وتلك الإقترابات كانت تنحو نحو التجريد من خلال التركيز على قضايا جزئية، ثم يتم استنتاج الإفتراضات من نماذج دقيقة وهذا الأمر يؤدي إلى بناء نظرية متماسكة[2]، كما أشارت "ليفي" Margaret Levi أن البحوث الإمبريقية في نظريات الخيار العقلاني

[1] Paul Kellstedt and others, The Political Methodologist: Newsletter of the Political Methodology Section, American Political Science Association, Vol.15, No.02, (Winter 2008), p 05.

[2] George Thomas, The Qualitative Foundations of Political Science Methodology, Perspectives on Politics, Review Essay, Vol.03, No.04, (December, 2005), p 856.

ونظرية اللعب في حقل السياسة المقارنة لا زالت في طور النشوء[1]. وبهذا تكون النزعة العلمية الثانية قد قامت على التحفيز على المزيد من التنميط والتقيد بالصرامة العلمية التي يجب أن تقود علم السياسة نحو منعطف الدراسات الكمية في نظريات الخيار العقلاني، ومن المزيد من النماذج الرياضياتية، وهذه الرؤية الصارمة في علم السياسة مستمدة من الفيزياء والكيمياء والنماذج الصارمة للإقتصاد الجزئي[2].

1) **الجريدة الأمريكية للعلوم السياسية.** AJPS (American Journal of Political Science)					
جنسية الكاتب		**إقترابات الدراسة في علم السياسة**			
أمريكية	**أخرى**	**نظرية الخيار العقلاني**	**السلوكية**	**النظرية المعيارية**	**أخرى/غير وضعية**
% 97	% 03	%12.5	%73	%04	%10
2) **الدورية الأمريكية للعلوم السياسية.** APSR (American Political Science Review)					
جنسية الكاتب		**إقترابات الدراسة في علم السياسة**			
أمريكية	**أخرى**	**نظرية الخيار العقلاني**	**السلوكية**	**النظرية المعيارية**	**أخرى/غير وضعية**
%97	%03	%15	%61	%11	%13
3) **الجريدة البريطانية للعلوم السياسية.** Bjps (British Journal of Political Science)					
جنسية الكاتب		**إقترابات الدراسة في علم السياسة**			
أمريكية	**أخرى**	**نظرية الخيار العقلاني**	**السلوكية**	**النظرية المعيارية**	**أخرى/غير وضعية**
%25.5	%47.5	%12	%64	%06	%18
4) **دراسات سياسية.** PS (Political Studies)					
جنسية الكاتب		**إقترابات الدراسة في علم السياسة**			
أمريكية	**أخرى**	**نظرية الخيار العقلاني**	**السلوكية**	**النظرية المعيارية**	**أخرى/غير وضعية**
%19	%81	%12.5	%73	%04	%10

جدول رقم 21. نسبة المناهج العلمية في الدراسات السياسية من خلال أربع دوريات عالمية متخصصة في الفترة (1975-1979)

Source: Marsh David and Heather Savigny, Political Science as a Broad Church: The Search for a Pluralist Discipline. Politics, VOL.24, no.03, (2004), p 162.

وتفترض النزعة الإمبريقية ونظريات الخيارالعقلاني أن العقل البشري واحتماليات المعرفة جزء طبيعي ومهم من التفكير، وهذا كان له أثره على الوضع الأنطولوجي لبحوث الدراسات السياسية، وتُعتبر مبادئ العقلانية في علم السياسة مرافعة وتأكيد على الفردانية والذاتية، التشتيت والإختزال، التفكيك وحل الإرتباطات الإدراكية، التفريق بين القيم والواقع، بالإضافة إلى مثالية الموضوعية، وهي تقريباً نفس المبادئ التي قامت عليها ما بعد الحداثة في أوخر القرن العشرين، ومنهجياً فكل تفسيرات السلوك البشري يجب أن تُبنى على تفسيرات السلوك الفردي، وهذا عكس فكر الوظيفة - البنيوية[3].

1 Gerardo Munck, Game Theory and Comparative Politics: New Perspectives and Old Concerns, World Politics, vol.53, no.02, (January 2001), p 175.
2 Ibid, p 863.
3 Michael Gibbons, op. cit, p 567.

1) الجريدة الأمريكية للعلوم السياسية. AJPS (American Journal of Political Science)					
جنسية الكاتب		إقترابات الدراسة في علم السياسة			
أمريكية	أخرى	نظرية الخيار العقلاني	السلوكية	النظرية المعيارية	أخرى/غير وضعية
% 97	%03	%15	%56	%06	%23
2) الدورية الأمريكية للعلوم السياسية. APSR (American Political Science Review)					
جنسية الكاتب		إقترابات الدراسة في علم السياسة			
أمريكية	أخرى	نظرية الخيار العقلاني	السلوكية	النظرية المعيارية	أخرى/غير وضعية
%92.5	%07.5	%21	%46	%20	%13
3) الجريدة البريطانية للعلوم السياسية. Bjps (British Journal of Political Science)					
جنسية الكاتب		إقترابات الدراسة في علم السياسة			
أمريكية	أخرى	نظرية الخيار العقلاني	السلوكية	النظرية المعيارية	أخرى/غير وضعية
%44	%56	%09	%63	%11	%17
4) دراسات سياسية. PS (Political Studies)					
جنسية الكاتب		إقترابات الدراسة في علم السياسة			
أمريكية	أخرى	نظرية الخيار العقلاني	السلوكية	النظرية المعيارية	أخرى/غير وضعية
%19.5	%80.5	%06	%38	%31	%25

جدول رقم 22. نسبة المناهج العلمية في الدراسات السياسية من خلال أربع دوريات عالمية متخصصة في الفترة (1997-2002)

Source: Marsh David and Heather Savigny, Political Science as a Broad Church: The Search for a Pluralist Discipline. Politics, VOL.24, no.03, (2004), p 163.

ومن خلال الجدولين السابقين نلاحظ كيف أن توظيف نظريات الخيار العقلاني في الدراسات السياسية قد شهد تصاعداً تدريجياً منذ السبعينات إلى غاية بداية الألفية الثالثة، وبالأخص في الدوريات الأمريكية، في حين أن الدوريات الأوروبية تراوحت النسبة بين الصعود والنزول. ويُعتبر تراجع النموذج السلوكي السبب الرئيسي في ذلك التصاعد على الرغم من احتفاظ الإقترابات السلوكية لنسبة محترمة في كل الدوريات المتخصصة. كما أن التوجهات المعيارية كانت قد تراجعت بشكل كبير تحت ضغط المناهج الإمبريقية في الفترة الأولى، لكن ومع عودة الأصوات المنادية بالرجوع إلى إلى الدراسات المعيارية بدأت في الرجوع وأخذت تتصاعد شيئاً فشيئاً، فمع نسبة 04% التي كانت فيها أثناء فترة نهاية السبعينات فقد وصلت إلى نسبة 20% في الدورية الأمريكية للعلوم السياسية و31% في الدراسات السياسية. على أن كل دورية وتوجهاتها المنهجية فالنسب تتفاوت حسب الإهتمامات البحثية للكاتبين في تلك الدوريات، بالإضافة إلى الإختلاف بين الجامعات الأوروبية والأمريكية.

وقد كان لأثر توسع أجندات البحث في حقل السياسة المقارنة أن تفرعت الإهتمامات المنهجية إلى ثلاث اتجاهات: الخيار العقلاني، النظرية الشكلية والمناهج الكمية، وتوسعت معها دراسات

المناطق خاصة مع الموجة العالمية للديمقراطية وتكوّن مفاهيم ترشيد مؤسسات الدولة، وهو أمر كان يحتاج إلى معلومات مسحية كثيرة، كما لم يتم إغفال تطوير البحث المنهجي، ومن أهم ما كُتب نجد (Brady Henry & David Collier: إعادة التفكير في البحث الإجتماعي: أدوات مختلفة ومعايير مشتركة، 2004)، (Verba Sidney: تصميم البحث الإجتماعي: الإستدلال العلمي في البحث الكيفي، 1994)، (Bennett Andrew, & Alexander George: دراسات الحالة ونظرية التنمية في العلوم الإجتماعية، 2005)[1]. ولا تقتصر نظريات الخيار العقلاني على الإحصاءات والقياسات الإقتصادية، بل أيضاً نظرية اللعب وتقنيات تنميط النماذج والمزيد من أدوات التكميم، بالإضافة إلى استعمال المناهج التقليدية كالمسح الأرشيفي ومقابلات النخبة وغيرها[2]. وإذا كان النموذج التقليدي في علم السياسة الحديثة قام نسبياً على قاعدة (من يحصل على ماذا، متى، وكيف؟) "Who gets what, when, and how?" ، ففي السياسة المقارنة المعاصرة تم تطوير هذا النموذج ليصبح (من يجعل من يفعل ماذا، متى، ولماذا وكيف؟)، "What makes who do what, when, and why—and how does each act in response?" وعلماء السياسة المقارنة العقلانيون اهتموا عامة بتفسير الإصلاحات وبمؤسسية الخيار العقلاني، الصراع الجماعي، سياسات الدولة[3].

ولبناء صرْح علمي في علم السياسة فإنه لا يوجد مستوى فردي مُجهزٌ بأجوبة قطعية لكل الأسئلة، بل على العكس من ذلك فإن الأمر يقتضي ولفهم كيف أن مختلف المستويات لها أفضل أجوبة لبعض الأسئلة فقط، ودراسة مستويات جزئية من الظاهرة السياسية تستلزم مستوى جزئي من النظريات واستعمال مناهج إمبريقية مناسبة لاختبار هذه النظريات، وأيضا دراسة المستوى الكلي للظاهرة يستلزم مناهج ونظريات وتحاليل إمبريقية تناسبها، فلقد أصبح الأمر في حقل السياسة المقارنة مثله مثل الكثير من فروع المعرفة سواء كانت معيارية أم علمية تتمحور حول النسبية بعيداً عن سفسطائية المُطلق والقطعية[4]. إذن تُعتبر السلوكية ونظريات الخيار العقلاني أهم نموذج يجسّد الطرح العلمي في علم السياسة الحديثة، ولقد آمن أنصار كلا النموذجين بأنهما سوف يحققان اختراقاً علمياً في دراسة الظواهرالسياسية مثلما فعل إسحاق نيوتن في دراسة الظواهر الطبيعية، وذلك بكشف الإنتظامات واختبار النظريات ومعالجة المعلومات كمّياً، وعلى العموم يبدو الحقل بعيداً عن تحقيق ذلك الحلم ما دام لم يخلق نموذج معرفي علمي بالمفهوم الكوهني يجتمع حوله علماء السياسة، والسبب أن الظاهرة السياسية تُعدّ من أقدم الظواهر الإنسانية ومن أكثرها تعقيداً[5].

---

1 Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 54.
2 Margaret Levi, op. cit, p 835.
3 Ibid, p 837.
4 Elinor Ostrom, New Horizons in Institutional analysis, American Political Science Review, Vol.89, no.01, (Mar, 1995), p 178.
5 Shu-Yun Ma, op. cit, p 62.

ثانيـــا: الحركة المضادة – بريسترويـــكا علم السياســـة (2001- الحاضر 2013)

لقد حاول الكثيرون تغيير طبيعة علم السياسة في الولايات المتحدة، غير أن محاولاتهم تراوحت بين الفشل وبين النجاح الجزئي، لقد حاول هؤلاء من خلال مسعى جماعي، صياغة أجندة جديدة للبحث في هذا الحقل المعرفي على أنقاض المنجزات التي تمّت قبلا؛ ويجدر التنبيه إلى الفرق بين "الثورات العلمية" (الكوهنية، نسبة إلى توماس كوهن)، و"البرامج البحثية" (اللاكاتوشية، نسبة إلى إمري لاكاتوش) يُعتبر معياراً لتحديد الثورات العلمية، فصياغة برنامج بحثي جديد كالوظيفية البنيوية لا يؤهلها كثورات بمعنى تحول في النموذج الإرشادي المعرفي[1].

الإحتجـــاج عـــلى أســـاليب المنهـــج العلمـــي البـــحت "Pure science" :

في سنة 1994 أطلق كل من "شابيرو" Ian Shapiro و "غرين" Donald Green هجمة نقدية قوية على نظريات الخيار العقلاني وذلك في كتابهما (أمراض نظرية الخيار العقلاني: نقد للتطبيقات في علم السياسة، 1994) "Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science"، حيث يريان أنه سواء فكرت نظريات الخيار العقلاني في استنباط قوانين عامة، أو جعل السلوك ضمن قالب "آليات سببية"، فإنه في كلتا الحالتين ستنهار النظرية في الإختبار الإمبريقي، ولا يمكنها الإفلات، وفي هذا الجانب فكل من المدافعين عن هذه النظرية أو المنتقدين لها لم يولوا أي أهمية للإختبار الإمبريقي، لأنه لقياس مدى نجاح أي نظرية يجب أن تكون لها قدرة التفسير بواسطة الإختبار التجريبي[2].

وبالإضافة إلى الفشل التطبيقي فقد ضاع التخصص من علماء السياسة المقارنة، حيث أن أجندات البحث منذ الحرب العالمية الثانية كانت واضحة، غير أن التوجه نحو تطبيقات علم الإقتصاد على الظواهر والمواضيع الخاصة بالسياسة قد وجّه الكثير من الباحثين الشباب نحو دراسة غير مجال تخصصهم وأصبح الكثير منهم علماء اقتصاد سياسي[3].

لقد أصبح الإنقسام واضحاً بين علماء السياسة حول مقولات الطرح العلمي التي جاءت وترسخت في الحقل مع بداية التسعينات، فلغة نظرية اللعب، النماذج الشكلية والخيار العقلاني هي مقولات خارجية وغريبة بالنسبة للكثير من علماء السياسة، حيث وجدوها بأنها غير ممكنة الإختراق وصعبة المنال، كما أن الإفتراضات، التجريدات وتبسيطات الواقع غالباً ما تمثل عائقاً وغير مرحبٌ بها من طرف الذين يدرسون السلوك السياسي والمؤسسات من منظور معياري[4].

---

1 John Dryzek, op. cit, p 487.
2 Donald Green, and Ian Shapiro, Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science, USA, New Haven and London, Yale University Press, 1994, p 32.
3 Petter Hall, The Dilemmas of Contemporary Social Science, boundary 2, vol.34, no.03, (Fall, 2007), p 10.
4 Margaret Levi, op. cit, p 838.

و حجّة الذين يعارضون بشدة تطبيق المنهجية الصارمة أنه يستحيل الفصل بين المعايير القيمية والحقائق وتصادم الإفترضات الوضعية للعلم مع واقع الظاهرة السياسية، مما أدى في النهاية إلى اختصار الظواهر وما تُعبّر عنه من حقائق إلى مجرد حساب ميكانيكي، والوصول بمقولة عزل الحقائق عن القيم وتحقيق علم خال من القيم إلى درجة التعامل مع حقائق مزيفة ومن ثمّ علم زائف، ولذلك اتجه علماء السياسة الحديثة إلى المطالبة بضرورة أخذ المعايير القيمية بعين الإعتبار[1].

حركـــة إصـــلاح علـــم السياســـة الأمريكيـــة:

آخر محاولة لمراجعة الحقل تمثلت في ظهور حركة (بريسترويكا علم السياسة) "Perestroika movement" مع بدايات القرن الحادي والعشرين، واستهدفت هيمنة المقاربات الكمية على علم السياسة، وطالبت بالتعددية المنهجية، وبتركيز مزيد من الجهد على البحوث الكيفية، واتهمت هذه الحركة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بالإنحياز إلى التوجهات السلوكية ونظريات الخيار العقلاني، والإقترابات الإحصائية والنماذج الشكلية، كما عاودت التأكيد مرة أخرى على ضرورة الإهتمام بالقضايا العامة والإنخراط فيها[2].

وبدأت هذه الحركة في أكتوبر سنة 2000 عندما أرسل مجهول أطلق على نفسه "السيد المصلح" أو ما شابه ذلك "Mr. Perestroika" رسالة إلكترونية إلى عدد من علماء السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مُنتقداً فيها توجهات الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية APSA وأهم دورياتها وهي الدورية الأمريكية للعلوم السياسية APSR[3]. وسرعان ما التف حول هذه الحركة الكثير من علماء السياسة كما تلقت دعماً من بعض الأسماء المهمة في علم السياسة مثل "سوكبول" Theda Skocpol، "سكوت" Scott James، "سيجيلمان" Sigelman Lee، كما فتحت نقاشاً جدياً حول مستقبل علم السياسة في ضوء التقلبات التي شهدها بالإضافة إلى تعنت أنصار المنهج العلمي، وهو أمر جعل "رونويك" Monroe Kristen Renwick يقترح فتح المجال أمام جميع علماء السياسة ليُقدموا تطلعاتهم وتصوراتهم حول كيف سيكون الحقل خلال العقد الأول من الألفية الثالثة[4]. والجدل الذي أحدثته هذه الحركة الجديدة لم يكن بخصوص الأجندات البحثية وإنما كان حول التوجهات المنهجية التي تُفرض بالهيمنة والإكراه، ويجب أن يكون الأمر عكس ذلك بالإنفتاح على كل التوجهات[5].

وكان "كاسزا" Gregory Kasza هو الناطق باسم حركة الإصلاحيين في بدايتها، ودعوا إلى إنشاء دورية خاصة بهم بعد أن اتهموا دورية الـــ APSR بالإنحياز إلى "التقنيين" خاصة الخيار

---

[1] محمد نصر عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية،المنهج، مرجع سابق، ص 339.
[2] International Encyclopedia of the Social Sciences,(William A. Darity Jr.), op. cit, vol.06, p 314.
[3] Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 55.
[4] Monroe Renwick Kristen, Shaking Things Up? Thoughts about the Future of Political Science, PS: Political studies, (June, 2002), p 181.
[5] The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian and others), op. cit, p 1285.

العقلاني والتحليل الإحصائي والبحث الكمي وتهميش أنصار "العلم الناعم"، وطالبوا بفصلها عن الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية APSA، والتي طالبوا رئاستها بفتح المجال أمام من يريد أن يطورها، واعترض Kasza على إجراءات الإنتخابات للوصول إلى عضوية الجمعية وقال بصريح العبارة بأنه لا يعترض على النتائج وإنما على الإجراءات، و أيّده في هذا "برامز" Steven Brams الذي ألح على وجوب توفر حد معين من الشفافية والديمقراطية في انتخابات الجمعية، كما اعترضوا بشدة على توجهات أنصار "العلم البحت"، حتى أن "برونوري" David Brunori قال بأنه لم يستطع إكمال الدكتوراه لأن علم السياسة الأمريكي أصبح كله أرقام وأنه ليس أكثر من تحليلات إحصائية لمعلومات متراكمة، ويبدو أنها نفس الإتهامات التي ساقها من قبل من قاموا بثورات ضد النماذج التقليدية، وكان "آيلاو" Heinz Eulau سنة 1969 محقاً بعض الشئ عندما قال بأنه سوف يكون دائما يقضاً حول النماذج التقليدية والحديثة في العلوم السياسية[1]. وقد قدّم الإصلاحيون ثلاث أسباب لرفضهم مقولة "العلم البحت" في علم السياسة: أنه يحدّ من الحرية الأكاديمية، يكرّس العلم المصطنع، وبأنه توسّع على حساب المعيارية والمشاكل التطبيقية للسياسة الواقعية، وذلك بدفعه للفلسفة السياسة التقليدية نحو الهامش، وقدّم "كاسزا" سبعة اقتراحات:

1- إعادة الفلسفة السياسية إلى موقع مركزي في الدراسات السياسية.
2- إعادة مناهج البحث الكيفية في الدراسات العليا.
3- إعادة تنظيم البحث حول دراسة المشاكل الجوهرية.
4- إعطاء أهمية لدراسات السياسة العامة من خلال إعادة البحوث حولها.
5- تجديد الجمعيات المحترفة والدوريات للتأكيد على جوهر السياسة ومناهج البحث والإقترابات، وإشراك العنصر النسوي، الأقليات العرقية، الباحثين الأجانب، وأساتذة كليات الفنون الحرة.
6- إعادة الإلتزام بدراسة السياسة في مختلف أنحاء العالم، وليس الإقتصار على أمريكا فقط، وذلك بالإرتكاز على دراسات حقل السياسة المقارنة وأدبياته الرائدة مثل (Almond & ;1963 / Verba, Nie & Kim; 1978 / Barnes; 1979 / Inglehart; 1977, 1990, 1997 / Verba / Pharr & Putnam; 2000 / Dalton; 2001 / Norris; 1999, 2000).
7- ترقية البحوث ما بين الحقول المعرفية "Interdisciplinary research"[2].

وفيما يخص رؤية الحركة للنموذج المعرفي فقد قدّم أنصارها سلم هيراركي يجب اتباعه حتى يجمع حوله علماء السياسة*، أما منهج البحث فقد قدموا عدة مقترحات أهمها:

---

[1] Stephen Bennett Earl, "Perestroika" Lost: Why the Latest "Reform" Movement in Political Science Should Fail, PS: political studies, (June, 2002), p 177.
[2] Ibid, p 178.

* **تنبيه:** سبق وأن تم تناول هذا السلم الهيراركي في الفصل الأول، للإطلاع يرجى الرجوع إلى الفصل الأول، الصفحة رقم 48.

1- تشجيع تعدد البحث المنهجي.

2- إبعاد التطبيقات في الدراسات العليا التي لا تعطي أهمية للبحث التاريخي.

3- تشجيع البحوث الكيفية.

4- توسيع التحليل النقدي والتفسيري.

5- عدم تهميش الإقترابات الحسية والإدراكية في دراسة السياسة[1].

وكما حدث للمؤتمر من أجل علم سياسة جديد سنة 1967، فقد تعرضت هذه الحركة لبعض المقاومة من طرف بعض علماء السياسة، خاصة المنضوين تحت جناح الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بعد أن اتهمتهم بالهيمنة والتقوقع الجغرافي بتلميحها أن معظمهم من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة أنها لم تطلق أي مبادرات لطمأنة أنصار "المنهج العلمي" مثلما فعل الكاتبان "Shapiro" و"Green" واللذين على الرغم من نقدها الشديد لنظرية الخيار العقلاني إلا أنهما قالا بأنهما لا يهدفان إلى الإلغاء التام لتلك النظرية هكذا وبكل سهولة، بل يجب إعادة التفكير في بنية تلك النظرية والتغلب على المشاكل المنهجية وتوظيفها مع ما يتناسب والظاهرة السياسية[2].

ومثل هكذا طمأنة لم تكن من أدبيات الحركة الإصلاحية، وهو أمر جعل أحد المعارضين لها وهو "ايرل بينيت" Stephen Earl Bennett لا يُظهر أي ارتياح اتجاه أنصارها وقال بأنه هو وأنصار نظرية الخيار العقلاني وعلماء السياسة الذين يستخدمون المناهج الكمية والإحصائية والنماذج الرياضياتية غير مُرحب بهم في ظل هذه الحركة الجديدة، فما الداعي إذن للإعتراف بها، واستهجن استهزاء Kasza بهم وتسميتهم بالآليين "robots"، و ردّ "بينيت" Bennett على الحركة بأنها مجرد استعراض للأدبيات الإنشائية "apocalyptic phraseology"، وأنكر بأن يكون طلبة الدراسات العليا في علم السياسة قد تعرضوا لضغوط من أجل تغيير ما يؤمنون به، أو باحثين شباب قد تدمرت مهنتهم بسبب التزمت العلمي، أما فيما يخص الباحثين غير المحترفين فقد اعترف بوجودهم وأحالهم إلى تأنيب ضمائرهم في حال تشويههم للحقائق أو البحوث الأكاديمية[3].

واستعرض "لايتن" David Laitin رأيه حول هذه الحركة وما سبقها، ويرى أن شبح الثورات المعرفية أصبح ملازماً لعلم السياسة، وتحت حركة "بريسترويكا علم السياسة" فالكثير من علماء السياسة ألغوا مشروع نقل الحقل إلى المعرفة العلمية الصرفة، وبدأ الإتجاه بدلاً عن ذلك دراسة الواقع السياسي ومشاكل المجتمع، بالإضافة إلى مقتهم الشديد لكل الأشياء الرياضياتية وتطبيقاتها لكن تصادمهم مع الأنماط الشكلية والإحصائية ربما يُظهر تخوفهم من التحديث وكل ما هو تقدمي في الحقل، وما يعوزهم هو إعلان يفتح المجال أمام التعددية في الحقل وعدم إلغاء الآخرين بأي حجة،

---

1 Stephen Toulmin, op. cit, p 836.
2 Donald Green, and Ian Shapiro, op. cit, p 46.
3 Stephen Bennett Earl, op. cit, p 178 – 179.

وأغلب الإمتعاضات السابقة في الحقل كانت رغبة في التعدد أكثر من الدفاع عن تطبيقات بعينها[1]. وهذا رأي "لايتن" كان ردّاً على "فلايفبرج" Bent Flyvbjerg الذي ألف سنة 2001 كتاباً ناصر فيه حركة الإصلاح هذه تحت عنوان (صياغة مسألة العلوم الإجتماعية: لماذا البحث الإجتماعي فشل، وكيف بإمكانه النجاح مجدداً، 2001)[2]. وقد ردّ "فلايفبرج" Flyvbjerg على "لايتن" Laitin الذي انتقده بسبب دفاعه عن الحركة، بقوله له بأنه كان مخطئاً عندما اعتقد بأن حركة الإصلاحيين يتخوفون من التحليل الشكلي والإحصائي، بل الأصح أنهم يتخوفون من الركود والهيمنة في الحقل[3].

وفي خضم هذا الجدل القائم بين الثورات والتموجات العلمية التي قامت في حقل علم السياسة بصفة عامة وامتداداتها إلى العديد من الفروع خاصة حقل السياسة المقارنة، لا يجب النظر إليه على أنه جدل عقيم، بل على العكس هو جدل صحّي يساهم في تطور الحقل من وجهات نظر مختلفة، ومن مشارب معرفية ومنهجية متعددة. والتنافس أو حتى التصادم بين النماذج المعرفية الذي حدث في الحقل هو نتيجة طبيعية، وحين يتعلق الأمر بالجدال بشأن النماذج الإرشادية فإن المقدمات المنطقية والقيم المشتركة بين طرفي الحوار لا تكفي للوصول إلى نتيجة في هذا الشأن، فكما هو الحال في الثورات السياسية، فالأمر كذلك بالنسبة للإختيار بين النماذج الإرشادية، حيث لا يوجد معيار أسمى من موافقة المجتمع المختص، فهو السلطة الأعلى التي تحسم الإختيار. وحتى يُتبين كيف تؤثر الثورات العلمية، فاللازم ألا تقتصر الدراسة على أثر وفعالية الحجج المستمدة من الطبيعة والمنطق وحدهما، بل ينبغي أن تشمل أيضا تقنيات المحاجة المقنعة، لما لها من دور مؤثر فعال داخل الجماعات المتخصصة التي يتألف منها المجتمع العلمي[4]. وهناك عدة أسباب هامة توضح لماذا بدت الثورات وكأنها أحداث خفية، فالطلاب يُسلمون بالنظريات القائمة ثقة منهم في سلطة معلمهم، وليس بسبب البرهان، أما العلماء فيستقون تصورهم للنشاط العلمي من مصدر سلطوي اعتاد دائما وبصورة منتظمة إخفاء وجود الثورات العلمية وحجب أهميتها ودلالتها، وذلك جزئيا لأسباب وظيفية، ولا سبيل أمام تجاوزها إلا بعد التعرف على طبيعة تلك السلطة وتحليلها[5]. إذ لو كانت السلطة وحدها، خاصة لو كانت سلطة غير مهنية، هي الحكم الذي يفصل بين أنواع الجدل الدائر بشأن النموذج الإرشادي، فإن حصاد ذلك الجدل قد يظل ثورة، ولكن دون أن يكون ثورة علمية، فوجود العلم ذاته رهنٌ بأن تكون سلطة الإختيار بين النماذج الإرشادية مخولة لأعضاء من نوع المجتمع ذاته[6].

---

[1] David Laitin, The Perestroikan Challenge to Social Science, Politics and Society, vol.31, no.01, (March 2003), p 163.

[2] العنوان الأصلي للكتاب هو:

(Bent Flyvbjerg, Making Social Science Matter: Why Social Inquiry Fails and How It Can Succeed Again (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

[3] Bent Flybjerg, A Perestroikan Straw Man Answers Back: David Laitin and Phronetic Political Science, Politics & Society, Vol.32, No.03, (September 2004), p 399.

[4] توماس كوهن، مرجع سابق، ص 134.

[5] نفس المرجع السابق، 177.

[6] نفس المرجع السابق، 214.

جدول رقم 23. جذور وتطور حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأبعاد		الفترة			
		1. تأسس العلوم السياسية كحقل 1880-1920	2. الموجة السلوكية 1921-1966	3. مرحلة ما بعد السلوكية 1967-1988	4. مرحلة الموجة العلمية الثانية 1989... الحاضر
1. المواضيع البحثية		المؤسسات السياسية الحكومية والشكلية.	النظام السياسي، السياسة غير الشكلية، السلوك السياسي.	الدولة وعلاقات الدولة-المجتمع، المؤسسات الشكلية، السلوك السياسي.	الدولة وعلاقات الدولة-المجتمع، المؤسسات الشكلية، السلوك السياسي.
2. النظرية	1. شبه النظرية (Metatheory)	لا يوجد	البنيوية-الوظيفية.	نظريات الدولة.	الخيار العقلاني ونظرية اللعب، مؤسسية الخيار العقلاني، المؤسسية التاريخية.
	2. النظريات متوسطة المدى (Mid-range theories)	لايوجد	حول جماعات المصالح، الأحزاب السياسية، الثقافة السياسية، العسكرية، البيروقراطية، الدمقرطة، الإستقرار الديمقراطي.	حول تكوين الدولة، الثورات، أشكال التسلطيات والديمقراطية، انهيارات الديمقراطية والتغير، العسكر، الأحزاب السياسية، المؤسسات الديمقراطية، الثقافة السياسية، الكوربوراتية، الديمقراطية الإجتماعية، نماذج التنمية الإقتصادية، الإصلاح الإقتصادي.	حول انهيار الدولة، الصراع الأهلي، الصراع الإثني، أشكال الديمقراطية، المؤسسات الإنتخابية وباقي مؤسسات الديمقراطية، الأحزاب السياسية، السلوك الإنتخابي، أوضاع المواطن، الثقافة السياسية، الحركات الإجتماعية، صناعة الإقتصاد والسياسات العامة، أشكال الرأسمالية.
3. المناهج		دراسات الحالة وبعض مقارنات الأعداد القليلة.	دراسات الحالة وبعض مقارنات الأعداد القليلة(small-N)، ما بين الوطنيات، التحليل الإحصائي.	دراسات الحالة وبعض مقارنات الأعداد القليلة، ما بين الوطنيات، التحليل الإحصائي.	دراسات الحالة وبعض مقارنات الأعداد القليلة، ما بين الوطنيات، التحليل الإحصائي داخل الدولة، التحليل الإحصائي، التنظير الشكلي.
4. تقييم	1. قوة النظرية	تأسيس المواضيع المميزة للحقل.	محاولة الشبه التنظير، اتحاد التركيز على الفواعل الإجتماعية.	خلفية التنظير في معرفة القضية، تطور الإنتباه نحو العمليات والتغير.	التركيز على نشاط (الفواعل والخيار) والمؤسسات، إدراك المشاكل الداخلية.
	2. قوة التجريب	التأكيد على التجريب الواقعي للملاحظات.	المزيد من التحليل المقارن.	المزيد من التحليل المقارن الصارم.	المزيد من التحليل المقارن والتجريب الصارم.
	3. ضعف النظرية	الإقتراب القانوني الشكلي محدود وأقل تنظير.	يفتقر إلى توحيد النظريات متوسطة المدى، الدولة كصندوق أسود والسياسة كمخرجات للفواعل غير السياسية تحت غطاء التحليل البنيوي الوظيفي.	يفتقر إلى توحيد النظريات متوسطة المدى.	يفتقر إلى توحيد النظريات متوسطة المدى.
	4. ضعف التجريب	يفتقر إلى المقارنة النظمية، ضيق مجال التجريب.	الإفتقار إلى الإختبار البنيوي الوظيفي.	/	الإفتقار إلى اختبار النظريات الشكلية.
5. العلاقة مع باقي فروع علم السياسة، النظريات، المدارس، والإقترابات	1. حركة ضد ←	النظرية العامة الأوروبية وفلسفات التاريخ.	التاريخ.	الإختزالية، التطورية، الرؤية التي ترى أن المجتمعات تتطور وتتصاعد وفق نمط واحد، الوظيفية.	دراسات المناطق.
	2. الإقتباس من خلال ←	التاريخ، المدرسة التاريخية الألمانية، الدراسات القانونية.	السياسة الأمريكية حقل علم الإجتماع، البارسونيزية الإجتماعية، الأنثروبولوجيا، علم النفس.	علم الإجتماع: علم الإجتماع التاريخي، الماركسية: الماركسية الغربية، تبعية أمريكا اللاتينية.	حقل السياسة الأمريكية علم الإقتصاد.

6.محتوى البحث	**1.الأحداث السياسية والتوجهات.**	السؤال الإجتماعي أثناء النهضة الذهبية للولايات المتحدة، الدمقرطة الأوروبية والإصلاح الدستوري، الحرب العالمية الأولى، الثورة الروسية البلشفية.	الكساد العظيم 1929، التجارية الجديدة، الفاشية، الحرب العالمية الثانية، استقلال الدول الأفريقية والآسيوية، الحرب الباردة، الماكارتينية، حركات الحقوق المدنية.	حرب فيتنام 1969، الديمقراطية الإجتماعية الأوروبية، الأنظمة الشمولية والتسلطية في الجنوب والشرق، الموجة الديمقراطية العالمية، انهيار الأنظمة الإشتراكية.	ما بعد الحرب الباردة، العولمة، إصلاح السوق، الصراعات الإثنية، هجوم وتداعيات 11 سبتمبر، الحرب العراقية ....
	2. قيم علماء السياسة المقارنة (Values of comparativists)	الإجماع حول Whig (حزب أمريكي في القرن 19 مكوّن لمعارضة الديمقراطية في الحزب وسياسة الأغلبية ومتحرر من تفسيرات الدستور)، تقليد الديمقراطية المحدودة، الليبيرالية المعتدلة والمحافظة.	الإجماع حول القيم الليبيرالية.	تصارع القيم: الليبيرالية، المحافظة، الراديكالية.	الإجماع حول الديمقراطية، لكن الصراع قائم حول الليبيرالية الجديدة والعولمة.
Source: Munck L. Gerardo and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics. USA, the Johns Hopkins University Press, 2007, p.p 38-39-40.					

واقع حقل السياسة المقارنة (جدلية التركيز والتشتيت وثنائية المعيارية والعلمية):

لم يكتسب التفكير العلمي سماته المميزة التي أتاحت له بلوغ نتائجه النظرية والتطبيقية الباهرة إلا بعد تطور طويل، وبعد التغلب على عقبات كثيرة، وخلال هذا التطور تباينت أنماط التفكير، وصعدت أشكال منه وانهارت أخرى، ولم تصمد في النهاية إلا تلك السمات التي تثبت أنها تساعد الإنسان على زيادة قدرته لفهمه لنفسه وللمحيط والعالم الذي يعيش فيه[1].

وباعتبار حقل السياسة المقارنة بصفة عامة جزء من حقول العلوم الإجتماعية التي أرادت في فترات معينة من مراحل تطورها الزج بأساليب البحث العلمي الصارمة، لكن بقي ذلك كهدف بعيد المنال على الرغم من بعض الإنجازات، فالأمر دائماً وأبداً يبقى منوطاً بخصائص الظاهرة المدروسة، فالفرق بين منهج العلوم الطبيعية والعلوم التي تدرس الظواهر غير الثابتة والسلوك هو في النظام التصنيفي، خاصة من حيث التفسير والبناء النظري، فالعلوم الطبيعية لا تعرف شيئاً حول الأسباب النهائية، فالبحث والتنظير مُسيّر بواسطة المبادئ الصلبة والصارمة للسببية، أما باقي العلوم فتدور في فلك المقاصد والوعي التام حول إنشاد النهايات، أي أنه في بحوث العلوم غير الطبيعية هناك دائماً قصد وهدف يُراد الوصول إليه، سواء تحت ضغط المعايير القيمية أو غير ذلك، فالفرق هو في دراسة التصميم في الظاهرة "Teleology"[2].

[1] زكريا فؤاد، التفكير العلمي، مرجع سابق، ص 15.

[2] Von Mises Ludwig, Theory and history, USA, Ludwig von Mises Institute, Auburn, Alabama, 2007, p 240.

والفصل الحاد في أدبيات الدراسات السياسية بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية غالباً ما يكون زائفاً، والفصل يكون غير ملائم لقوة العلاقة والتغيرات التي يفرضها الزمن على الدراسات السياسية، وهذه تُعتبر نتيجة غير منطقية بالنسبة للسؤال الذي يطرحه الباحث السياسي، وهو إلى أي شكل سينتهي إليه بحثه؟.

والدراسات الجيدة هي التي تحافظ على مسافة معينة بين الجدل القائم حول المناهج الكمية والمناهج الكيفية، وليس الإنتصار لأحدهما، والأصل في البحوث هو مدى إمكانية وصوله إلى هدفه بحل الإشكالية القائمة وليس المنهجية المتبعة في حلها، وأفضل سبيل هو التوظيف المزدوج للمناهج الكمية والكيفية (المعيارية والعلمية) لخدمة أفضل للدراسات السياسية[1].

وقد أصبح حقل السياسة المقارنة حقلا منقسماً ومشتتاً منذ أواخر ستينات القرن العشرين، فلا يوجد الآن مدخل أو اقتراب واحد مسيطر ومهيمن على الحقل، كذلك لا توجد مجموعة من المسلمات والمعارف النظرية التي يتفق عليها جميع العلماء في الحقل، ومن الواضح أن الحقل يحتوي الآن على مجموعة من الفروع ولكل منها برامجها البحثية الخاصة، أي أنه يوجد مجموعة جزر متعددة من النشاطات البحثية مع عدم وجود أي نظرية مركزية توفر الوحدة والتماسك للحقل كله[2].

فهو في حالة تموج وتغير دائمة، فالإقترابات يتم تطويرها وقبولها أو رفضها استجابة للإتجاهات الفكرية والمنهجية ولتغيرات الواقع السياسي، وهذه التموجات سواء كانت منهجية ذات توجهات علمية أو جوهرية ذات توجهات موضوعاتية، هي تموجات طبيعية وتتطلب مرونة وتكيفاً من قبل علماء السياسة المقارنة، ومع فرض النسبية لمنطقها في السنوات الأخيرة لا بد من قبول فكرة أن مفاهيم العلوم السياسية نسبية وغير كلية ومطلقة، وحتى وإن سيطر اقتراب ما لفترة زمنية فستأتي لحظة يصبح فيها غير قادر على إعطاء أي تفسيرات، وفي ظل هذه الأزمة ستظهر اقترابات أخرى تحل محله، وهكذا تقريباً كان حقل السياسة المقارنة منذ نشأته[3].

لقد فهم علماء السياسة المقارنة في السنوات الأخيرة مدى عدم إيجابية تغليب منهج بحثي على آخر، وانتهت مركزية البحث وتجزئت وتفككت مفاهيم ومناهج الدراسة، فلا هيمنة ولا سيطرة لأي من الأساليب التي كانت سابقاً أو حتى التي تريد فرض نفسها، وانتهى زمن القطعية واليقينية المطلقة وسلّم علماء السياسة بالإحتمالية والنسبية.

ومستقبل حقل السياسة المقارنة سيمشي على ايقاع الموازنة بين المناهج الكمية العلمية والمناهج الكيفية المعيارية، وأوضح "تشارلز راجان" Charles Ragin سنة 2000 أنه في حقيقة الأمر الكثير من

---

[1] Bent Flybjerg, Five Misunderstandings About Case-Study Research, Qualitative Inquiry, Vol.12 No.02, (April, 2006), p.p 241 – 242.

[2] محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 293.

[3] نفس المرجع السابق، ص 294.

الإقترابات والتحليلات الكمية تخرج بنتائج وتفاسير كيفية[1]، وفي الوضع الإبستيمولوجي يوضّح "سيوفي ريفيلا" Cioffi-Revilla أنه يجب أن ينتقل علم السياسة من التفسيرات القطعية باتجاه الإهتمام بالتفسيرات الإحتمالية[2].

لقد مرّت 12 سنة منذ إرسال تلك الرسالة عبر البريد الإلكتروني من طرف مجهول إلى أعضاء الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، والتي مثلت الأساس الذي بُنيت على أركانه حركة إصلاح علم السياسة، وفي ظل هكذا ديناميات وحركات مضادة وناقدة سيبقى حقل السياسة المقارنة أحد أهم فروع العلوم السياسية، وذلك من خلال إثراء مراحل تطوره عن طريق المراجعات الذاتية، وانتهاز فرصة الإختلاف، التنوع، التوسع وتزكية التفاعل[3].

1 Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, Third Edition, op. cit, p 306.
2 Ibid, p 307.
3 Storm Elliot, Pedagogical Perestroika in Comparative Political Science, Critical Intersections in Education: An OISE/UT Students' Journal, vol.01, no.01 (winter, 2013), p 30.

خلاصـــة الفصـــل الثالث Summary

أفضل تعبير عن أطروحة "توماس كوهن" عن تطور المعرفة هو ما عبّر عنه أحد العلماء بالقول "أن النموذج المعرفي هو: ماذا بالإمكان فعله عندما تغيب النظرية؟"[1]، بمعنى أن تقدم المعارف لا يحدث إلا في ظل وجود أزمات ضمن حقل معرفي ما، يتم العمل على حلّها، ومتى تم تجاوزها فقد تم التأسيس لنموذج معرفي جديد. وتاريخ تطور الدراسات السياسية المقارنة -من منظور كوهن- هو عبارة عن مجموعة من المراحل والتموجات التي تحدد معالمها "الثورات المعرفية" سواء كانت علمية ذات أهداف منهجية أم جوهرية غاياتها إعادة مراجعة المواضيع البحثية.

لكن هذا الطرح ليس دقيقا كليا، فالكثير من التطورات التي حصلت كان المحرك الرئيسي فيها ليس "الثورات المعرفية" بل "التطور التدريجي"، فتراجع "دور الدولة" ابتداء من بواكير القرن التاسع عشر إلى غاية أربعينيات القرن العشرين ساهم بشكل غير مباشر وغير ملحوظ في "بلورة" المقاربات النظرية التي ميزت "فترة ما بعد السلوكية". لقد كان تغيير علم السياسة ومن وراءه حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة لاتجاهه حدثاً نادراً، والسبب في ذلك لا يتعلق بغياب محاولات في هذا الإتجاه بل يُعزي إلى استعصاء علم السياسة على مساعي إحداث تحولات عميقة فيه. ويظهر لنا تاريخ حقل علم السياسة إخفاق حركات معرفية جديدة في ذلك، رغم تصميمها على إرساء تقاليد بحثية جديدة ومفهوم خاص بها، وسبب إخفاقها يكمن في المقاومة الشرسة التي لقيتها[2].

وحقل السياسة المقارنة وما حدث فيه من تموجات تهدف إلى ترقيته نحو مصاف العلمية لم تحدث أي قطيعة نهائية مع تقاليد الحقل السابقة، وما خلا السلوكية في الخمسينات والنزعة العلمية الثانية في تسعينات القرن العشرين، لم تظهر أي دعوات إلى وجوب تغليب الجانب العلمي على الجانب الجوهري، ومن الواضح أنه لن يكون من السهل على أي نزعة أن تلغي التراكم السابق في الحقل، وحتى محاولة التفكيك لم تقم بتجاوز ما سبق من بناء، بل كان جلياً أنه تم تطوير ذلك البناء المعرفي، والدليل أنه في كل موجة مضادة للتوجهات العلمية تنادي بضرورة إعادة إحياء المعارف السابقة وهذا حدث مع حركة ما بعد السلوكية وما صاحبها من اقترابات تحمل مفهوم التجديد والبناء على القديم، وحتى حركة بريسترويكا علم السياسة نددت بالهيمنة ونادت بالتعددية المنهجية؛ والتفكيكية تذكرنا دائماً بالعلاقة الإشتقاقية بين كلمة "نقد" Criticism وبين كلمة "أزمة" Crisis، فالتفكيكية تحاول توضيح الحقيقة التي تقول بأن أي تغيير جذري في التفكير التفسيري لا بد وأن يلقى مصاعب يحول بينه وبين مراده، فليس من السهل التخلي عن أية أفكار بُذل في سبيلها الكثير من الوقت والجهد[3].

---

[1] John Forrester , On Kuhn's Case: Psychoanalysis and the Paradigm, Critical Inquiry, vol.33, (Summer, 2007), p 818.
[2] John Dryzek, op. cit, p 492.
[3] كريستوفر نوريس، التفكيكية: النظرية والممارسة، (ترجمة: صبري محمد حسن)، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1989، ص 14.

الخاتمة

لقد تم من خلال هذه الدراسة تناول تطور حقل السياسة المقارنة من خلال التركيز على دور التوجهات المنهجية وبالأخص النزعات العلمية والكمّية في الدراسات السياسية في هذا الحقل، وذلك بالربط بين النماذج المعرفية التي هيمنت في مراحل زمنية مختلفة من التطور، وهذه النماذج الإرشادية كانت محصلة طبيعية لمنعطفات إبستيمولوجية حدثت في الحقل على شاكلة تفسير "توماس كوهن" لكيفية تطور المعرفة، والذي خالف فيه النمطية التي كانت سائدة قبل القرن العشرين والتي كانت تنظر إلى ذلك التطور على أنه يأخذ نمطية التراكم والتواصل، في حين أن التفسير الجديد الذي طرحه هذا الكاتب يرى أن التطور لا يحصل إلا من خلال ثورات معرفية متعاقبة ومنفصلة عن بعضها، والسبب الرئيسي في حدوث ذلك هو الأزمة التي تحدث داخل مجتمع البحث العلمي الذي كان متفقاً على أسس وقواعد علمية وبحثية معينة تشكل ذلك المجتمع، وهذه الأزمة هي بسبب عجز النموذج المعرفي السائد في ايجاد الحلول المناسبة للإشكالات التي تطرأ على الحقل المعرفي.

ولقد كان من الضروري دراسة وبحث تأويلات فلسفة العلوم حول تطور المعرفة وبالذات المعرفة العلمية منها، وذلك من أجل معرفة الموقع الحقيقي للتطور الذي شهده الحقل خلال فترة زمنية ليست بالقصيرة وتمتد من أول دراسة مقارنة علمية تجريبية للنظم السياسية والتي أجراها المفكر اليوناني "أرسطو" ومروراً بفترات ومراحل زمنية مختلفة ومتعاقبة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمدى النضج الفكري للعقل البشري، وذلك على الرغم من تأخر استفادة مختلف العلوم الإجتماعية ومنها العلوم السياسية من المناهج التي استخدمتها مختلف العلوم الطبيعية، وذلك لم يكن بسبب الإستخدام في حد ذاته، وإنما بسبب عدم استيعاب علماء الإجتماع والسياسة للأبعاد الحقيقية للظاهرة الإنسانية ككل والظاهرة السياسية بالأخص، بالإضافة إلى عدم قدرة هؤلاء العلماء على ابتكار مناهج علمية انطلاقاً من مراعاة خصوصية الظاهرة السياسية، فأغلب المناهج تمت استعارتها من مناهج باقي العلوم التي حققت نجاحات على مستوى النتائج ومن حيث صدقية التنبؤ.

وحتى وإن حققت البعض من فروع العلوم الإجتماعية والنفسية والإقتصادية نجاحات معينة بفضل تطويرها لمناهج علمية معينة تراعي خصوصية كل ظاهرة، إلا أن العلوم السياسية بفروعها ومن بينها حقل السياسة المقارنة لم يكن لها نصيب في تحقيق نتائج قطعية فيما يخص الدراسات والبحوث السياسية حول الظواهر والوقائع السياسية في العالم، وهو الأمر الذي خلق جدل دائم ومستعصي بين أنصار التوجهات العلمية وبين توجهات أنصار النزعات المعيارية والقيمية، وعلى الرغم من سيطرة كلا التوجهين على الحقل لفترات زمنية معينة إلا أنها لم تكن سيطرة مطلقة، فهناك دائما من علماء السياسة من يرفض الإنسياق وراء قواعد بحثية معينة في ظل هيمنة جماعة بحثية على الحقل، وهو الأمر الذي جعل الحقل يتعرض لمراجعات دائمة سواءا على مستوى المناهج البحثية أو على مستوى المواضيع والتطبيقات النظرية.

لا شك أن النموذج المعياري هو الذي سيطر على الحقل طوال المرحلة السابقة للنموذج السلوكي، وشأنه في ذلك شأن باقي الدراسات السياسية التي كانت منطوية تحت الفلسفة السياسية والأخلاقية، إلا أن الطرح السلوكي الذي بدأ مع القرن العشرين وسيطر على الحقل بعد الحرب العالمية الثانية خلق توجهات جديدة في الدراسات المقارنة، وبالأخص التوجهات المنهجية المتمثلة في النزعة العلمية. وعلى الرغم من النقد الشديد الذي تعرض له هذا النموذج في السبعينات والثمانينات إلا أنه عاد من جديد مع "الخيار العقلاني" في التسعينات، لكن هذه المرة لم يكن له نفس التأثير القوي الذي تركه النموذج السلوكي، وسبب ذلك اقتصار رواد هذه النزعة العلمية الجديدة على نظريات مستمدة من حقل "الإقتصاد الجزئي" ومغالاتهم في التطبيقات الإمبريقية ذات النماذج الرياضياتية، مما جعلها تتعرض للنقد في مراحلها الأولى بداية من كتاب (أمراض الخيار العقلاني) سنة 1994، وانتهاءاً بالحركة المضادة لهذه النزعة والمتمثلة في حركة إصلاح علم السياسة.

ويُستنتج مما سبق أن النماذج المعرفية الناتجة عن التوجهات المنهجية تمثلت في نموذجين، الأول هو النموذج المعياري في شكل الدراسات الكيفية، والذي لازم الحقل منذ نشأته وطوال مراحل تطوره، أما النموذج المعرفي الثاني فهو النموذج الإمبريقي ذو النزعة العلمية والكمية، ومن الواضح أن النموذج الذي أحدث شبه ثورة علمية هو النموذج الأخير، وذلك نظراً إن صحّ القول إلى الصدمة المعرفية التي يُحدثها هذا النموذج ذو التوجهات العلمية وإلى حجم النقاش والجدل الذي أحيط بشأنه ومازال كذلك، فالنموذج السلوكي والنزعة العلمية الثانية هي من شكلت فوارق مفصلية بين البناء المعرفي السائد قبلهما، والدور التفكيكي الذي قامت به هذه النماذج ذات التوجهات المنهجية، وبالموازاة مع ذلك لا يجب إغفال ردة الفعل القوية اتجاه هاتين النزعتين، فما بعد السلوكية وحركة إصلاح علم السياسة لعبت دوراً مهما في عدم إعطاء الفرصة لتلك النماذج من أجل الوصول إلى المراحل النهائية لتشكل نموذج معرفي بالمفهوم "الكوهني"، بل على العكس من ذلك جعلت الحقل برمته يدور في حلقة الأزمة، ولا وجود لحلقة مكتملة في الحقل كما ذهب إليه العديد من المؤلفين. وكأن النماذج والنماذج المضادة لها أصبحت نمطية مستعصية الحل في حقل السياسة المقارنة.

لقد انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى لعبت التموجات الإبستيمولوجية (المناهج والأساليب العلمية في البحث) دوراً في عملية بناء وتفكيك البنية المعرفية في حقل السياسة المقارنة وفقاً لأنماط الإتصال والدوران والقطيعة المعرفية، ونقله من حقول المعرفة النظرية والمعيارية إلى حقول المعرفة العلمية في ظل النماذج المعرفية المتنافسة ؟

ومن خلال التطرق إلى جزئيات معينة في أهم المفاصل والفوارق التاريخية الهامة التي أحدثت تغييرات معينة على حقل السياسة المقارنة، فقد تم استنتاج العديد من الخلاصات، كما تم التوصل إلى بعض الحقائق حتى وإن كانت ستبقى جزئية لاعتبارت شتى، وأيضاً تم اختبار والبحث في صدق أو خطأ ما تم افتراضه من فرضيات.

فالفرضية الأولى القائلة أن (الثورة العلمية المعرفية حسب تفسير "توماس كوهن" هي التي لعبت دور مهم في إرساء قواعد أساسية للأطر المنهجية ومداخل المعرفة النظرية المفسّرة للظواهر السياسية في حقل السياسة المقارنة وهذا ما يؤدي إلى القطيعة وإلى بناء معرفي جديد)، أثبتت الدراسة صحتها في جزء معين وخطأها في جزء آخر، فالذي حدث مع الحركة السلوكية ومع الثورة العلمية الثانية في الحقل سنة 1990، ساهم في تطوير أساليب البحث وتغيير الإقتربات البحثية وتم تطوير أخرى، كما تم توسيع الأجندات البحثية، إلا أن الأمر فيما يخص جزئية القطيعة فقد أثبتت الدراسة بأنه ليس صحيحاً بالكلية، فالأمر هنا يتعلق بطبيعة حقل معرفي ينتمي إلى العلوم الإجتماعية والإنسانية، وهي علوم أثبتت التجارب باستحالة تطورها وفقاً لنمط القطيعة والإنفصال الكلي عن الدراسات السابقة، فالتراكم المعرفي يلعب دور لا يُستهان به في هذا الحقل، والدليل أن آخر حركة إصلاحية وهي "بريسترويكا علم السياسة" نادت بضرورة الرجوع إلى الفلسفة السياسية وإعطائها أهمية ضمن البحوث، وكذلك عدم تهميش البحوث الكيفية التي تمثل قروناً من الدراسات والتطور.

وفيما يخص الفرضية الثانية القائلة أن: (التراكم المعرفي الذي يستقر لفترة زمنية والذي يأخذ خطًا تصاعدياً وتفرعياً في حقل السياسة المقارنة هو نتيجة لتوسع البرامج البحثية الكمية والكيفية، وليس نتيجة خضوعه لمبدأ الثورة والقطيعة المعرفية، وهذا ما يؤدي إلى التفكيك المعرفي وإعادة تركيبه حيث يمتلك آلية جديدة لها قابلية تفسير وتحليل الظواهر السياسية الجديدة)، أكدت الدراسة صحة هذه الفرضية في مرحلة ما بعد السلوكية وباقي المراحل التي تلتها، حيث أن الحقل توسع بدرجة كبيرة إلى درجة تخوف فيها علماء السياسة المقارنة من التفكك وتشتت وحدته المنهجية والموضوعية، وبالأخص هذه الأخيرة بسبب التوسع الهائل الذي عرفه الحقل، وهو أمر دفع إلى القول بـــ "الجزر النظرية" من أجل أن يحافظ الحقل على البعض من تماسكه؛ إلا أن هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم إسقاطها على المرحلة السلوكية، حيث أنها وعلى الرغم من إحداثها قطيعة جزئية وإدخال تغييرات جذرية على مستوى المناهج البحثية، كما أن أجندات البحث كان واضحة ومحددة، إلا أنه لم يكن هناك أي طفرة مفاجئة في التطور، فالإقتراب النسقي والبنيوي الوظيفي والإتصالي بالإضافة إلى تركيز البحث على منظور معين وهو المنظور التنموي، هي السمات الغالبة التي طبعت الحقل في هذه الفترة، وحتى من ناحية محاولة تطبيق الصرامة العلمية فقد كان البحث عن نظرية عامة من أهم التوجهات العلمية في هذه الفترة.

أما الفرضية الثالثة القائلة: (لعبت التوجهات ذات النزعات العلمية دوراً مهماً في تطوير الحقل وأكسبت نتائج بحوثه مصداقية أكثر نتيجة خضوعها للصرامة المنهجية؛ إن كان هذا صحيح فهل هناك إمكانية لإلغاء التوجهات المعيارية كلية؟ أم أن الدراسات السياسية في هذا الحقل تستدعي توظيف كلا التوجهين؟)، من ناحية أن التوجهات ذات النزعات العلمية قد أدت دوراً مهما في تطوير الحقل، فهذا صحيح وقد أثبتت الدراسة ذلك من خلال إبراز مختلف الأساليب الكمية والإمبريقية وتوظيف النماذج النظرية في كل من المرحلة السلوكية ومرحلة النزعة العلمية الثانية والتي وظفت مختلف نظريات الخيار العقلاني والتكميم الرياضياتي وغير ذلك من طرق البحث العلمي.

أما الإفتراض بأن هذه الأساليب أكسبت بحوث الحقل مصداقية أكثر فهذا غير صحيح، فالكثير من النتائج من ناحية التفسير أو التنبؤ كانت خاطئة، فمثلا ربط الديمقراطية بحدوث تطور اقتصادي كما قال بذلك "مارتن سيمور ليبست" أو "دانكورات روستو" لم يكن هذا الربط صحيحاً وهو ما أثبتته العديد من الدول التي عرفت التحول نحو الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية أو حتى أوروبا الشرقية، والتي انفصلت عن الإتحاد السوفياتي والذي لم تتنبأ أي دراسة بسقوطه، كما أن هناك دولا عرفت نموا اقتصاديا هائلا إلا أنها لم تعرف أي ديمقراطية كالصين مثلا، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على نسبية المفاهيم السياسية حتى وإن خضعت للأساليب العلمية في الدراسة.

أما الفرضية الرابعة والقائلة: (عكس الفلسفة السياسية في العلوم السياسية التي تراجع دورها شيئاً فشيئاً، فقد اكتسب حقل السياسة المقارنة مناعة ضد التصدع والإنهيار بفضل الصراع والتنافس الذي يحكم النماذج المعرفية، وأصبح لديه قابلية التكيف مع الحركات المضادة وحتى مع المراجعات الإبستيمولوجية)، فلقد أثبتت صحة الدراسة صحة هذه الفرضية بالكامل، والدليل أن الحقل حتى لغاية هذا التاريخ (2013) لازال يحظى بأهمية خاصة ضمن حقول العلوم السياسية، وذلك بفضل دعوات التعددية المنهجية والموضوعاتية التي نادت بها آخر حركة مضادة للتوجهات العلمية.

والجدير بالملاحظة أن كل حركة مضادة لتلك النزعات العلمية أي ما بعد السلوكية وحركة إصلاح علم السياسة أنها تنادي بضرورة عدم إهمال الدراسات الكيفية وبعدم الهيمنة التي تفرضها جماعات بحث معينة على الحقل، كما أنها لا تنادي بإقصاء أنصار النزعة العلمية، وظهر ذلك بوضوح عندما ردّ "فلايفبرج" Flyvbjerg على "دافيد لايتن" Laitin الذي انتقده بسبب دفاعه عن الحركة، بقوله له بأنه كان مخطئاً عندما اعتقد بأن حركة الإصلاحيين يتخوفون من التحليل الشكلي والإحصائي، بل الأصح أنهم يتخوفون من الركود والهيمنة في الحقل. كما أوضح "راجان" Charles Ragin أنه في حقيقة الأمر الكثير من الإقترابات والتحليلات الكمّية تخرج بنتائج وتفاسير كيفية. والفصل الحاد في أدبيات الدراسات السياسية بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية غالباً ما يكون زائفاً، أما التنافس أو حتى التصادم بين النماذج المعرفية الذي حدث في الحقل فهو نتيجة طبيعية، وحين يتعلق

الأمر بالجدال بشأن النماذج الإرشادية، فإن القيم المشتركة بينها لا تكفي للوصول إلى نتيجة قطعية، لأن الأمر يتعلق بحقل معرفي يدرس ظواهر سياسية هي في غاية التعقيد وعدم الثبات.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

01. أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة هي أن النزعات المنهجية هي التي تخلق النماذج المعرفية في حقل السياسة المقارنة، وليست التوجهات الجوهرية، بمعنى المواضيع التي يبحث فيها علماء السياسة المقارنة، والدليل أن كل الوحدات البحثية كالنظم السياسية أو المواضيع حتى وإن كانت جديدة كالعمليات السياسية مثلا لم تنجح في تشكيل أي نموذج معرفي وإنما هي مجرد أجندات بحثية، فمن هذه الناحية وهي التوجهات الموضوعاتية فالحقل يساير دائماً التطورات والوقائع السياسية الحاصلة في العالم، فأرسطو لم يكن ليُجري أي دراسة مقارنة لولا وجود دول-المدينة التي سادت في عصره، ونفس الشئ بالنسبة لمونتسكيو الذي لولا الإكتشافات الجغرافية لما درس الإمبراطوريات وقارن بين نظمها، وكذلك عندما سيطرت الدراسات القانونية والمؤسسية على الحقل فهي كانت تواكب بداية تشكل الدول الحديثة من حيث الأبنية والهياكل والتأطيرات القانونية لها، وصولا إلى موضوع التحول الديمقراطي والنزاعات الإثنية في تسعينات القرن العشرين وحتى المواضيع الجديدة التي ظهرت في بدايات الألفية الثالثة فقد تم التطرق إليها وبحثها، وهكذا يستمر الحقل في دراسة كل ما يطرأ من جديد من ناحية المواضيع.

02. المواضيع التي يدرسها علماء السياسة المقارنة طوال تطور الحقل لم تكن هي موضع الجدال والنقاش الحاد، حتى وإن ظهرت بعض الإختلافات وتم الأخذ على الدراسات التقليدية بأنها دراسات ساكنة لا تأخذ بعين الإعتبار التغيرات ونمو الفواعل الدينامية، أو بأنها ذات طابع غربي وضيقة النطاق ومحافظة، إلا أن الجدل الحقيقي كان حول القصور المنهجي وسيطرة الطابع المعياري للدراسات، بالإضافة إلى اتهامها بتغييب الإهتمامات النظرية وبأنها وصفية وغير المقارنة أصلا، فهذا الجدل الأخير هو الذي غيّر من شكل الحقل بصورة كبيرة، ومن خلال النزعة العلمية تم خلق نموذج جديد في الحقل وهو النموذج السلوكي الذي من خلال توجهاته المنهجية ظهرت سمات الحقل المعرفي الذي يتميز بالخصائص العلمية، وذلك بفضل الدراسات الكمّية والتوظيف النظري والبحث عن نظرية عامة تحكم بقوانينها الحقل.

03. مفهوم "الأزمة" في النموذج المعرفي في حقل السياسة المقارنة لم تحدث على مستوى المواضيع البحثية، بل حدثت الأزمة على مستوى المنهج البحثي، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها "جاكوبيتي" Susane Jacobitti عندما أجرت جرداً للدراسات السياسية المقارنة التي قامت بها "لجنة السياسة المقارنة" سنة 1967، حيث استنتجت أن أغلب تلك الدراسات ذات التوجهات الإمبريقية

عجزت عن إعطاء تفاسير مقنعة وواضحة للظواهر السياسية في حينها، وهو الأمر الذي أجبر علماء السياسة الذين قاموا بتلك الدراسات على اللجوء إلى التفاسير التقليدية التي ترتكز على التوجهات المعيارية والقيمية.

04. التموجات الإبستيمولوجية بمفهوم الثورات العلمية "الكوهنية" أحدثت ثورات وتغيرات أساسية على مستوى المنهج أكثر من الموضوعات البحثية في الحقل.

05. الدراسات السياسية التقليدية عالجت أنظمة الحكم من خلال القانون، الدستور والأبنية وعلاقة الحكام بالمحكومين، وسبب ذلك أن الظاهرة السياسية لم تكن معقدة، أما في المرحلة السلوكية فقد تم تجاهل وحدة الدولة أو المؤسسة في التحليل السياسي والتركيز بدلاً من ذلك على السلوك الذي يحكم النظام السياسي بمفهومه الواسع.

06. لقد وُجدت العديد من المشكلات التي صادفت علماء السياسة المقارنة نتيجة عدة عوامل، خاصة مع تعقد الظاهرة السياسية كما أشرنا من قبل، وهو الأمر الذي ألغى نهائيا البحث عن نظرية عامة والإكتفاء بنظريات قصيرة المدى، وذلك بسبب تناقص القدرة على التنبؤ البعيد في التحليل السياسي، وهناك إشكالات موضوعية تنتج عن الدراسات نفسها وأهمها إشكالية التحيز والتقوقع الفكري، وهي التهمة التي لازمت كثيراً الحقل خاصة مع المنظور التنموي، بالإضافة إلى تهمة المحافظة على الوضع القائم وإهمال البحث في قضايا المجتمع الفعلية، وهو أمر ظهر جلياً في الحركة الما بعد السلوكية وحركة بريسترويكا علم السياسة التي جعلت من ضرورة دراسة الواقع السياسي من أهم مطالبها، وهناك إشكالات منهجية نتجت عن هيمنة وتشدد الجانب التجريبي والمغالاة فيه في الدراسات السياسية، بالإضافة إلى تعذر استخدام وسائل القياس الكمي بسبب خصوصية الظاهرة السياسية وأهمها عدم ثبات متغيراتها المنفلتة.

07. خضعت دينامية البناء والتفكيك المعرفي في الحقل إلى طريقتين من ناحية البحث، الطريقة الأولى هي الطريقة الإستنباطية وهي الطريقة الغالبة في الدراسات الأوروبية، وبموجب هذه الطريقة يبدأ أي عالم سياسة بالتدرج من العموميات إلى الخصوصيات فيقوم بفرض مبادئ عامة ثم ينتقل منها عن طريق الترتيب إلى مبادئ جزئية، فمثلا الدراسات المقارنة الغربية تنطلق من اسهامات أرسطو في دراسته المقارنة، والتي طرح فيها تفضيلات معينة فيما يخص دساتير الحكم والتصنيف الطبقي، إلا أنه رأى من هو خارج دولة-المدينة الأثينية من الشعوب بأنهم "برابرة وهُمج"، فهو يفترض افتراض عام حول قضايا معينة ثم يدرس جزئياتها، ولقد أرسى أرسطو هذا المنهج واتبعه الكثير من بعده طوال قرون عديدة، ونفس الشئ بالنسبة للخطيب الروماني "شيشرون" الذي أعلى من شأن النظام الجمهوري كافتراض عام، وكذلك بالنسبة للقديس "أغسطين" الذي افترض أن أنظمة الحكم المسيحية هي أفضل ما

يمكن أن تصل إليه البشرية، واستمر الوضع نفسه مع المفكرين الغربيين كمونتسكيو وكارل ماركس الذي رأى الإستبداد من طبيعة الشرق من منطلق افتراض عام، والأمثلة عن الدراسات الإستنباطية للدراسات الأوروبية كثيرة ومتنوعة.

أما الطريقة الثانية في البحث فهي الطريقة الإستقرائية التي تميزت بها الدراسات الأمريكية، وهي الطريقة التي بموجبها يتدرج الباحث من الخصوصيات نحو العموميات من أجل استخلاص مبادئ عامة، وهي طريقة ذات أساليب ومناهج علمية، وهي السمة التي تكاد تغلب على البحوث الأمريكية تقريباً منذ قيام الدراسات السياسية كعلم قائم بذاته منذ أواخر القرن التاسع عشر، ويمكن الرجوع إلى أدبيات السياسة المقارنة التي تم تناولها في الفصل الثالث خاصة مع النموذج السلوكي الذي اجتهد علماء السياسة المقارنة فيه من أجل بناء نظرية عامة.

08. الإفتراض الذي افترضته الكاتبة "جيدز" Barbara Geddes حول النماذج المعرفية والتي اختلفت فيه مع افتراض "توماس كوهن"، حيث أن النموذج المعرفي في رأيها هو مجموعة من النظريات، الإقترابات، التطبيقات، المناهج البحثية، ويمكن لأي منها أن تشكل نموذجاً معرفياً بمفرده، هو افتراض غير صحيح في كلياته، لكنه قد يصدق في بعض الجزئيات، فمثلا "المنظور التنموي" استطاع أن يهيمن على الدراسات السياسية المقارنة طوال فترة الستينات وأصبح تقريبا هو النموذج المسيطر، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها "فياردا" Wiarda Howard سنة 1989، ونفس الأمر قد يصدق مع اقتراب "التحول الديمقراطي" أو "الدمقرطة"، حيث أصبح لهذا الإقتراب مكانة خاصة في الدراسات المقارنة منذ السبعينات ولازال كذلك مع بدايات الألفية الثالثة.

09. إذا كان "الإقتصاد الجزئي" هو أول فرع في العلوم الإجتماعية من حقق "اختراقاً نيوتينياً" (نسبة إلى إسحاق نيوتن الذي حقق اختراقاً علمياً على مستوى الفيزياء)، فالسلوكية والخيار العقلاني هما النموذجين المعرفيين الرئيسيين الذين يشتركان في محاولتهما تحقيق ذلك الإختراق في حقل السياسة المقارنة عن طريق اكتشاف الإنتظامات، الإختبار النظري، تكميم المعلومات، توظيف المناهج الوضعية واكتشاف العلل السببية، وحتى يتم القيام بكل ذلك لم يزل الحقل لم يحقق ذلك الإختراق بعد.

10. إن الإمعان في تتبع أدبيات حقل السياسة المقارنة يؤدي إلى استنتاج التنوع والتعدد والإنقسام والتنافس والصراع بين علماء هذا الحقل، خاصة مع ردود الفعل والجدل الحاد بخصوص قضايا منهجية وبحثية معينة، وقد كانت هذه وسيلة للتوازن والتطور داخل الجماعات البحثية، وكل محاولات إلغاء هذا التنوع والتعدد أو تغييب المرونة في فهم التطورات سواء داخل هذه الجماعات أو بخصوص ايجاد الحلول للإشكالات السياسية في الواقع كان مآلها التأزيم والفشل، فالنظريات التي سادت في الحقل (البنيوية، الثقافية، الخيار العقلاني) لم تستطع أي نظرية إلغاء الأخرى طوال تطور الحقل، فلا البنيوية

نجحت في تهميش التفسيرات الذاتية، ولا الثقافية ألغت ما هو غير مرتبط بأعراف المجتمع أو إلغاء التفسيرات القائلة بالصراع والتعدد الإجتماعي، كما أن نظريات الخيار العقلاني حتى وإن كانت تحدد الخيارات إلا أنه ليس كل شئ قابل للتسعير والقياس.

﴿ **تمت الدراسة بعون الله وفضله** ﴾

قائمة

الجداول

قائمـــــة الجداول

رقم الجدول	مضـــمـــــونـــــه	الصفحـــة
.01	سلم التصوير والتصنيف التجريدي للمفاهيم في الدراسات المقارنة	15
.02	أهداف وأغراض المقارنة	16
.03	مستويات المقارنة في الوحدات و الظواهر السياسية	17
.04	تصميم خيارات البحث المقارن	24
.05	الفرق بين البحوث الكيفية والكمية	25
.06	المتغيرات التابعة، المستقلة والوسيطة	29
.07	وحدات التغير، الملاحظة، القياس واستخدامها في حقل السياسة المقارنة	30
.08	الأساليب الثلاثة للتحليل في العلوم السياسية	133
.09	تطور الدراسات السياسية المقارنة في مقالات مجلات العلوم السياسـية خـلال ثـلاث مراحل في أمريكا (USA)	136
.10	موقع الدراسات المقارنة ضمن الكتب المنشورة في مرحلتين في أمريكا (USA)	137
.11	تسلسل بعض التصورات السياسية التي أدت إلى تطوير مفاهيم حقل السياسة المقارنة	137
.12	أهم النظريات الإجتماعية والإقتصادية الكلاسيكية التي أسّست أجندات البحث في السياسة المقارنة	138
.13	التنمية والديمقراطية في دراسات سياسية من منظور مقارن (1958 – 2003)	153
.14	تطور السياسة المقارنة: القضايا المعالجة والمناهج المهيمنة	170
.15	أنواع المؤسساتية الجديدة: الإختلافات والتشابهات	174
.16	نسبة مناهج التحليل الإمبيرقي في حقل السياسة المقارنة في أهم ثلاث دوريات أمريكيـة متخصصة في العلوم السياسية في الفترة (1989-2004)	182
.17	نسبة مناهج التنظير في حقل السياسة المقارنة في أهم ثلاث دوريات أمريكية متخصصة في العلوم السياسية في الفترة (1989-2004)	182
.18	حجم دراسات نظرية الخيار العقلاني والنموذج السلوكي بالنسبة للمؤلفين الأكثر حضوراً في العلوم السياسية إلى غاية سنة 2004، (35 عالم سياسة) (ملاحظة: لا يقـل تكـرر أعمال هؤلاء المؤلفين عن 11 مرة)	183
.19	حجم دراسات نظرية الخيار العقلاني والنموذج السلوكي بالنسبة للكتب الأكثر تكراراً إلى غاية سنة 2004، (عدد الكتب 14)، (ملاحظة: لا يقل تكرر الكتاب عن خمـس 05 مرات)	183
.20	تطور مناهج البحث العلمي في علم السياسة من خـلال دوريـات أوروبيـة وأمريكيـة متخصصة (1970-1990)	184
21	نسبة المناهج العلمية في الدراسات السياسية من خلال أربع دوريات عالمية متخصصـة في الفترة (1975-1979)	185
.22	نسبة المناهج العلمية في الدراسات السياسية من خلال أربع دوريات عالمية متخصصـة في الفترة (1997-2002)	186
.23	جذور وتطور حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية	193

قائمة

الأشكال

قائمـــــة الأشكال

رقم الشكل	مضـــمـــــونـــــه	الصفحة
.01	أنواع المناهج العلمية المستخدمة في دراسة الظاهرة السياسية من منظور مقارن	22
.02	استراتيجيات التحليل من منظور مقارن	24
.03	مقاربات العملية السياسية ضمن بنية النظام السياسي	27
.04	أنواع ومستويات النظرية في العلوم السياسية	36
.05	نموذج نظري لأداء النظام السياسي حسب دافيد إيستون	43
.06	نموذج Tomas Kuhn وتصوراته حول تطور المعرفة	82
.07	نظرية Karl Popper وتصوراته حول تطور النظريات وتقدم المعرفة	91
.08	أصول النماذج السائدة في حقل السياسة المقارنة	106
.09	تصاعد التحليل الكمي قبل/ بعد الثورة السلوكية	145
.10	تدهور التحليل المعياري بعد الثورة السلوكية	145
.11	تطور التحليل المسحي بعد الثورة السلوكية	145
.12	تطور التحليل الشكلي والكمي بعد الثورة السلوكية	145
.13	تطور النزعة التجريبية في المجلة العلمية APSR التي تصدر عـــن الجمعيـــة الأمريكيـــة للعلوم السياسية من سنة 1906 إلى 2006	146
.14	خطوات، أسس وضوابط البحث الإمبيريقي في الظاهرة السياسية	149

قائمة

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

v الكتب:

1. ابراهيم، مصطفى ابراهيم. **الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2000.
2. أركون، محمد. **من فيصل التفرقة إلى فيصل المقال... أين هو الفكر الإسلامي المعاصر**. ترجمة: هاشم صالح، بيروت: دار الساقي، 1995.
3. اسماعيل، علي سعد، و حسن محمد حسن. **النظريات والمذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية**. الطبعة الثانية، مصر: السويس، دار المعرفة الجامعية، 2005.
4. اسماعيل، محمد عماد الدين. **المنهج العلمي في تفسير السلوك**. الطبعة الرابعة، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، 1989.
5. ألموند، غابريال، بنجام باويل، كار ستروم، راسل دالتون. **السياسة المقارنة :إطار نظري**. ترجمة : محمد زاهي بشير المغيربي، ليبيا: بنغازي، جامعة قار يونس، 1996.
6. بدوي، عبد الرحمان. **مناهج البحث العلمي**. الكويت: وكالة المطبوعات، 1977.
7. برتراند، راسل. **حكمة الغرب: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الإجتماعي والسياسي**. الجزء الأول، ترجمة : فؤاد زكريا، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1983.
8. ـــــــــــ. **حكمة الغرب: الفلسفة الحديثة والمعاصرة**. الجزء الثاني، ترجمة : فؤاد زكريا، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1983.
9. برهييه، اميل. **تاريخ الفلسفة: الفلسفة اليونانية**. الجزء الأول، ترجمة: جورج طرابيشي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1987.
10. ـــــــــــ. تاريخ الفلسفة: الفلسفة الحديثة (1850-1945). الجزء السابع، ترجمة: جورج طرابيشي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1987.
11. بن نبي، مالك. **مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة**. الطبعة الرابعة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 1984.
12. بوشنسكي،إ.م. **الفلسفة المعاصرة في أوروبا**. ترجمة: عزت قرني، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992.
13. الجزيري، محمد مجدي. **البنيوية والعولمة في فكر كلود ليفي شتراوس**. الطبعة الرابعة، مصر: دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

14.دوفرجيه، موريس. **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**. ترجمة: جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

15.دويدار، محمد. **مبادئ الإقتصاد السياسي**. الإسكندرية: مطبعة التوني، 1993.

16.ديكارت، رينيه. **مقال عن المنهج**. ترجمة: محمود محمد الخضيري، الطبعة الثالثة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1985.

17.ديكنسون، جون. **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي**. ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو، الكويت : سلسلة عالم المعرفة، 1987.

18.ديلو، ستيفن. **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**. ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة، 2000.

19.الديلمي، حافظ علوان حمادي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**. عمان: دار نائل، 2001.

20.روزنيك، ديفيد. **أخلاقيات العلم**. ترجمة: عبد النور عبد المنعم، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2005.

21.سباين، جورج. **تطور الفكر السياسي**. الكتاب الأول، ترجمة: حسن جلال العروسي، مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

22.ـــــــــــــ. **تطور الفكر السياسي**. الكتاب الثاني، ترجمة: حسن جلال العروسي، مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

23.ـــــــــــــ. **تطور الفكر السياسي**. الكتاب الرابع، ترجمة: على إبراهيم السيد، مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

24.ستروك، جون. **البنيوية وما بعدها: من ليفي شتراوس إلى دريدا**. ترجمة: محمد عصفور، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996.

25.سعد الله، عمر. **معجم في القانون الدولي المعاصر**. الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

26.سعد، محمد أبو عامود، ومحمد جاب الله عمارة. **العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية**. مصر: الأسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، 2005.

27.سعيدان، أحمد سليمان، **مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1998.

28.سكينر، ب.ف. **تكنولوجيا السلوك الإنساني**. ترجمة: يوسف عبد القادر، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1980.

29.شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**. الجزائر: دار هومة ، 2001.

30.صابر، فاطمة عوض، وعلي ميرفت خفاجة. **أسس ومبادئ البحث العلمي**. الطبعة الأولى، الأسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

31.الصاوي، محمد مبارك. **البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992.

32.الطاهر، وعزيز، **المناهج الفلسفية**. الطبعة الأولى، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990.

33.الطيب، مولود زايد، **علم الإجتماع السياسي**. ليبيا: منشورات السابع من أبريل، 2007.

34.عارف، نصر محمد، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي، النظرية،المنهج**. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002 .

35.ـــــــــــــ. **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**. الولايات المتحدة : فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1993.

36.عامر، مصباح. **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

37.ـــــــــــــ. **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2010.

38.العاني، حسان محمد شفيق. **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986.

39.عبد الباسط، عبد المعطي. **اتجاهات نظرية في علم الإجتماع**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1981.

40.عبد الوهاب، جعفر. **البنيوية بين العلم والفلسفة عند ميشيل فوكو**. الإسكندرية: دار المعارف، 1989.

41.عبيدات، محمد، أبو نصار محمد، عقلة مبيضين. **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**. عمان: دار وائل للنشر، 1999.

42.عصام، سليمان. **مدخل إلى علم السياسة**. الطبعة الثانية، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

43.العيادي، عبد العزيز. **ميشيل فوكو: المعرفة والسلطة**. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994.

44.العيسوي، محمد عبد الفتاح، والعيسوي محمد عبد الرحمان. **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث**. القاهرة: دار الراتب الجامعية، 1996.

45.غريفيثس، مارتن، وتيري أوكالاهان. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
46.فؤاد، زكريا. **التفكير العلمي**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1978.
47.الفضلي، عبد الهادي. **أصول البحث**. بيروت: دار المؤرخ العربي، 1992.
48.الفهداوي، فهمي خليفة، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**. الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.
49.فوكو، ميشال. **حفريات المعرفة**. ترجمة: سالم يفوت، الطبعة الثانية، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987.
50.ـــــــــــــ. **الكلمات والأشياء**. ترجمة: مطاع صفدي، لبنان: مركز الإنماء القومي، 1990.
51.ـــــــــــــ. **يجب الدفاع عن المجتمع**. ترجمة: الزواوي بغورة، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003.
52.فيلدافسكي، آرون، وميشيل تومبسون، وريتشارد إليس. **نظرية الثقافة**. ترجمة: علي الصاوي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1997.
53.فيين، بول. **أزمة المعرفة التاريخية: فوكو وثورة في المنهج**. ترجمة: ابراهيم فتحي، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.
54.قاسم، محمود. **المنطق الحديث ومناهج البحث**. الطبعة الثانية، مصر: ملتزم الطبع مكتبة الأنجلومصرية، 1999.
55.قنديلجي، عامر إبراهيم. **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**. عمان: دار اليازوري العلمية، 1999.
56.كانط، إيمانويل. **نقد العقل المحض**. ترجمة: موسى وهبة، لبنان: مركز الإنماء القومي، بدون تاريخ الإصدار.
57.كاريذرس، مايكل. **لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟ الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها**. ترجمة: شوقي جلال، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1998.
58.الكاظم، جواد، والعاني علي غالب. **الأنظمة السياسية**. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991.
59.كريب، إيان، **النظرية الإجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس**. ترجمة، غلوم محمد حسين، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1999.
60.كون، توماس. **بنية الثورات العلمية**. ترجمة: شوقي جلال، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992.
61.كرين، برينتون. **تشكيل العقل الحديث**. ترجمة: شوقي جلال، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1984.

62.لويد، بيتر. **أفريقيا في عصر التحول الإجتماعي**. ترجمة: شوقي جلال، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، 1980.

63.ليكرك، جيرار. **العولمة الثقافية: الحضارات على المحك**. ترجمة: جورج كتورة، لبنان: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004.

64.ماكيفر، روبرت. **تكوين الدولة**. ترجمة: حسن صعب، الطبعة الثانية، بيروت: دار الملايين للعلم، 1984.

65.مؤنس، حسين. **دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998.

66.محمود، نجيب زكي. **تجديد الفكر العربي**. بيروت: دار الشروق، 1971.

67.ـــــــــــــ. **جابر بن حيان**. مصر: دار مصر للطباعة، 1961.

68.ـــــــــــــ. **حياة الفكر في العالم الجديد**. القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 1982.

69.المغيربي، محمد زاهي بشير. **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**. الطبعة الثانية، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية بنغازي، 1998.

70.المنوفي، كمال. **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

71.نصر، محمد مهنا. **الإتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008.

72.ـــــــــــــ. **علوم السياسة: الأصول والنظريات**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

73.نوريس، كريستوفر. **التفكيكية: النظرية والممارسة**. ترجمة: صبري محمد حسن، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1989.

74.هنتجتون، صامويل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي: 1993.

75.هلال، علي الدين، ونيفين مسعد. **النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

76.هيكوك، روجر، إدوارد كونت، مجدي المالكي، رائد بدر. **البحث النقدي في العلوم الإجتماعية: مداخلات شرقية-غربية عابرة للإختصاصات**. الطبعة الأولى، ترجمة: أليز أغزريان، فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت ومعهد علم الإنسان الإجتماعي- الأكاديمية النمساوية للعلوم، 2011.

v الدوريات:

1. برقوق، سالم. **(إبستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان)**. العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08- جانفي، 2009.
2. خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. **(تصميم البحث في إطار علم السياسة)**. المجلة العربية للعلوم السياسية بالإشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم 20، خريف 2008.
3. العدوي، محمد. **(العلم بين الفلسفة والتاريخ والدين)**. الفكر السياسي، دمشق: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، العدد 18، خريف-شتاء 2001.
4. المصدق، حسن. **(البيولوجيا السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة: أنظمة الحقيقة وبنيات المجتمعات الحديثة في فلسفة ميشيل فوكو)**. صحيفة العرب الثقافي، بريطانيا: العدد 11، الخميس 2007/07/26.
5. هلال، علي الدين. **(العلم والمنهج العلمي)**. المجلة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. العدد السادس عشر، خريف 2007.

v الموسوعات:

1. إسماعيل، عبد الكافي عبد الفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، موقع كتب عربية: www.kotobarabia.com، 2003.
2. بدوي، عبد الرحمان. **موسوعة الفلسفة**. الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.
3. ـــــــــــ. **موسوعة الفسلفة**. المجلد الثاني، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.
4. الكيالي، عبد الوهاب، ومجموعة من المؤلفين. **موسوعة السياسة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1979.
5. ـــــــــــ. **موسوعة السياسة**. المجلد الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1979.
6. ـــــــــــ. **موسوعة السياسة**. المجلد الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1979.
7. ـــــــــــ. **موسوعة السياسة**. المجلد السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1979.

8. ـــــــــــــ. **موسوعة السياسة**. المجلد السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1979.
9. لالاند، اندريه. **موسوعة الفلسفة**. المجلد الأول A-G، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الثانية، 2001.

v محاضـــرات ورسائـــل غير منشورة:

1. عبد القادر، عبدالعالي. **محاضرات: النظم السياسية المقارنة**. الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2008. www.abdelaliabk.com
2. ـــــــــــــ. **محاضرات في منهجية العلوم الإجتماعية**. الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2010.
3. عبيكشي، عبد القادر سعيد. **إشكالية التحيز في تحديد المصطلح السياسي الحديث**. (مذكرة ماجيستر غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

ثانيـــا: الـــمراجع باللغة الأجنبية

v Books:

1- Almond Gabriel and Powell, G, Bingham, Comparative politics: A Developmental approach .USA, Boston: little brown, 1966.
2- Aristotle, Politics, book four, part 02, (Translated by Benjamin Jowett), Batoche books, Kitchener, 1999.
3- Donald Green, and Ian Shapiro, Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science. USA, New Haven and London, Yale University Press, 1994.
4- Eckstein Harry, Regarding Politics Essays on Political Theory, Stability, and Change. USA, University of California press, Berkeley and Los Angeles, 1992.
5- Geddes Barbara, Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics. USA, University of Michigan Press, 2006.

6- Gerring John, Case Study Research Principles and Practices. UK, Cambridge University Press The Edinburgh Building, Cambridge, 2007.
7- Goodin E. Robert and Hans-Dieter Klingemann, A New Handbook of Political Science. Oxford University Press, 1996.
8- Hague Rod and Martin Harrop, Comparative Government and Politics: An Introduction. 6th Edition, USA, New York, Palgrave Macmillan Hound mills, Basingstoke, 2004.
9- Haggard Stephan and Robert R. Kaufman, The political economy of democratic transitions. USA, Princeton university press. New Jersey, 1995.
10- Haynes Jeffrey, Routledge Handbook of Religion and Politics. USA, Routledge Taylor & Francis Group, 2009.
11- Imre Lakatos and Alan Musgrave, Criticism and the Growth of Knowledge. Cambridge, UK, Cambridge University Press, 1970.
12- Inger Furseth and Pål Repstad, An introduction to the sociology of religion: classical and contemporary Perspectives. Great Britain, Ashgate Publishing Limited Gower House, 2006.
13- Ishiyama T. John, Comparative Politics Principles of Democracy and Democratization. USA, Wiely-Blackwell, A John Wiley & Sons, Ltd., Publication, 2012.
14- Kesselman Mark and Joel Krieger and William A. Joseph, Introduction to Comparative Politics. USA, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company Boston, New York, 2009.
15- Keuth Herbert, The philosophy of Karl Popper. UK, Cambridge University press, 2005.
16- Kopstein Jeffrey and Mark Lichbach, Comparative politics interests, identities, and institutions in a Changing global order. 2ed edition, USA, Cambridge university press, New York, 2005.
17- Landman Todd, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction. 2nd Edition, UK, London, Routledge, 2005.
18- _____, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction. Third Edition. Published in the USA and Canada by Routledge, 2003.
19- Lane Jan-Erik, Comparative Politics The principal–agent Perspective. USA, Routledge, Abingdon, 2008.

20-Mark Lichbach, and Alan Zuckerman, Comparative politics: rationality, culture, and structure. 2nd Ed, USA, Cambridge: Cambridge University press, New York, 2009.

21-James McCauley, An Introduction to Politics, State and Society. USA, California, SAGE Publications, 2003.

22-Lim C. Timothy, Doing Comparative Politics: An Introduction to Approaches and Issues. USA, Lynne Rienner, 2006.

23-Luehrmann Laura, Comparative Politics of the Third World: Linking Concepts and Cases. 2nd edition, USA, Lynne Rienner, 2007.

24-Ludwig Von Mises, Theory and history. USA, Ludwig von Mises Institute, Auburn, Alabama, 2007.

25-Lutz S. Donald, Principles of Constitutional Design. UK, Cambridge University Press, The Edinburgh Building, Cambridge, 2006.

26-Magstads M. Thomas, Understanding Politics: Ideas, Institutions, and Issues. USA, Ninth Edition, Wadsworth Channel Center Street Boston, 2011.

27-McBeath Jerry and Jonathan Rosenberg, Comparative environmental politics. USA, The Netherlands, Dordrecht, published by Springer, 2006.

28-McCormick John, Comparative Politics in Transition. Sixth Edition, USA, Wadsworth Center Street Boston, 2010.

29- Mannheim Karl, The American science of politics: Its Origins and Conditions. USA, the Taylor & Francis e-Library, 2001.

30- Mansfield D. Edward and Richard Sisson, The Evolution of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative and International Politics. USA, The Ohio state university press, Columbus, 2004.

31- Meynaud Jean, Introduction à la science politique. Paris : Librairie Armand Colin, 2 édition, 1961.

32- Monière Denis, Critique épistémologique de l'analyse systémique de David Easton : Essai sur le rapport entre théorie et idéologie. Canada, Les Éditions de l'Université d'Ottawa, Collection des Sciences sociales, 1976.

33-Monière Denis, et Jean Herman Guay, Introduction aux théories politiques. Canada, Montréal : Québec, Amérique, Éditeur (Une collection développée en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi), 1987.

34- Munck L. Gerardo and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics. USA, the Johns Hopkins University Press, 2007.

35- O'Neil H. Patrick, Karl Fields, and Don Share, Cases in comparative politics. 3rd edition, London, Norton & Company Ltd., Castle House, Wells Street, 2010 .

36- O'Neil Patrick, Essentials of comparative politics. USA, New York and London: W.W. Norton Company, 2004.

37- O'Neil H. Patrick and Ronald rogowski, Essential reading in comparative politics. London, Norton & Company Ltd., Castle House, Wells Street, 2004.

38- Pennings Paul, Hans Keman and Jan Kleinnijenhuis, Doing Research in Political Science: An Introduction to Comparative Methods and Statistics. Second edition, UK, Sage Publications Ltd London, 2006.

39- Popper Karl, The Logic of Scientific Discovery. UK, London: Routledge Taylor & Francis Group, 2002. (Logik der Forschung first published 1935 by Verlag von Julius Springer, Vienna, Austria).

40- Przeworski Adam and Henry Teune, The logic of comparative social inquiry. USA, Florida, Robert e. Krieger publishing company, 1970.

41- Ragin Charles, The comparative method: moving beyond qualitative and quantitative strategies. USA, university of California press, 1987.

42- Renwick Krestin Monroe, Contemporary empirical political theory. USA, Berkeley: University of California press, 1997.

43- Strauss Leo, What is political philosophy?. Free press, New York, 1959.

44- Susser Bernard, Approaches to the study of politics. USA, Macmillan, 1992.

45- Tsebelis George, Nested games: rational choice in comparative politics. USA, University of California Press, 1990.

46- Waldo Dwight, Political science in the United States of America. USA, UNESCO, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1956.

47- Weber Max, The methodology of Social Sciences. USA, (Translated and Edited by Edward A.Shus and Henry A. Finish with a Foreword by Edward A. Shils), the free press, Glenco, Illinois, 1949.

48- _____, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. (Translated by Talcott Parsons), Routledge, London and New York, Taylor & Francis e-Library, 2005,

49- Wiarda Howard, Comparative Politics: Approaches and Issues. USA, New York: Romwman & Littelfield Publishers, 2007.

50- _____, Comparative politics: critical concepts in political science. USA, Routledge Oxon, 2005.

51- Yin K. Robert, Case study research design and method. Third edition, USA Sage publications thousand Oaks, California, 2003.

v Periodicals:

1- Adcock Robert and Mark Bevir, The History of Political Science. Political studies review, Vol.03, (2005).

2- Akindele S.T. and Olaopa O.R, A critical assessment of the issue of a macro-paradigmatic influence. Department of Political Science, Obafemi Awolowo University, Ile-Ife, Osun State, Nigeria, Journal Social Science, Vol.10, No.02, (2005).

3- Almond A. Gabriel, A Developmental Approach to Political Systems. World Politics, Vol.17, No.02, (Jan, 1965).

4- _____, Separate Tables: Schools and Sects in Political Science. PS: political science and politics, Vol.21, No.04, (April, 1988).

5- _____, Who Lost the Chicago School of Political Science?, Perspectives on Politics, Vol.02, No.01, (Mar, 2004).

6- Almond A. Gabriel, and Stephen J. Genco, Clouds, Clocks, and the Study of Politics. World Politics, Vol.29, No.04, (July, 1977).

7- Bates Robert H. 1997. Area studies and the discipline: A useful controversy?, PS: Political Science and Politics , Vol.30, No.02, (Jun, 1997).

8- _____, Comparative politics and the rational choice. The American Political Science Review, Vol.91, No.03, (Sep, 1997).

9- Bay Christian, politics and pseudo politics: A Critical Evaluation of Some Behavioral Literature. American political science review, Vol.59, No.01 (March, 1965).

10- Bennett Stephen Earl, "Perestroika" Lost: Why the Latest "Reform" Movement in Political Science Should Fail. PS: political studies, (June, 2002).

11- Bevir Mark, Political Studies as Narrative and Science, 1880-2000. Political Studies, Vol.54, No.03, (2006).

12- Bielby T William T and Robert M. Hauser, Structural Equation Models. Annual Review of Sociology, Vol.03, (1977).

13- Blais François, Introduction critique à la science politique. l'Université de Montréal, l'Université Laval et l'Université du Québec à Montréal. Politique et Sociétés, Vol.16, No.01, (1997).

14- Blondel Jean, The Central Role of Comparative Politics in Political Analysis. Nordic Political Science Association, Scandinavian Political Studies, Vol.28, No.02, (2005).

15- Blondiaux Loïc, Les tournants historiques de la science politique américaine . Politix, Vol.10, No.40, (année, 1997).

16- Blyth Mark, Great Punctuations: Prediction, Randomness, and the Evolution of Comparative Political Science. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006).

17- Bryan D. Jones, Bounded rationality. Annual Review Political Science, Vol.02, (1999).

18- Buthe Tim, Taking Temporality Seriously: Modeling History and the Use of Narratives as Evidence. The American Political Science Review, Vol.96, No.03, (Sep, 2002).

19- Calhoun Craig, Explanation in Historical Sociology: Narrative, General Theory, and Historically Specific Theory. AJS, Vol.104, No.03, (November, 1998).

20-Colin Hay, The Interpretive Approach in Political Science: a Symposium. BJPIR, Vol.06, (2004).

21- Collier David, The comparative method. in Ada W. Finifter, ed. Political science: The state of discipline II. Washington, DC. American political science association. (1993).

22- Dahl Robert, The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest. American Political Science Review, Vol.55, (December, 1961).

23- Dallmayr Fred, Beyond Monologue: For a Comparative Political Theory. Perspectives on Politics, Vol.02, No.02, (June, 2004).

24- Deutsch W. Karl, On Communication Models in the Social Sciences. The Public Opinion Quarterly, Vol.16, No.03, (autumn, 1952).

25- Dion Léon, Politique et science politique. Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique, Vol.08, No.03, (Sep, 1975).

26- Donnedieu Jacques De Vabres, La Science politique contemporaine. Revue française de science politique, Vol.02, No.02, (Année, 1952).

27- Druckman N. James and Donald P. Green, The Growth and Development of Experimental Research in Political Science. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006).

28- Dryzek John, Revolutions without Enemies: Key Transformations in Political Science. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006).

29- Easton David, An approach to the analysis of political systems. World Politics, Vol.09, No.03, (Apr, 1957).

30- _____, Political Science in the United States: Past and Present. International Political Science Review, Vol.06, No.01, (1985).

31- _____, The New Revolution in Political Science. American Political Science Review, Vol.63, No.04, (1969).

32- Eckstein Harry, A Culturalist Theory of Political Change. The American Political Science Review, Vol.82, No.03, (Sep, 1988).

33-Elliot Storm, Pedagogical Perestroika in Comparative Political Science. Critical Intersections in Education: An OISE/UT Students' Journal, Vol.01, No.01 (winter, 2013).

34-Farr Jacob James and Hacker Nicole Kazee, The Policy Scientist of Democracy: The Discipline of Harold D. Lasswell. American Political Science Review, Vol.100, No.04,(November, 2006).

35-Favre Pierre, La connaissance politique comme savoir légitime et comme savoir éclate Les enseignements objets politiques dans les facultés françaises a la fin des années 70. Revue française de sociologie, Vol.24, No.03, (Jul – Sep, 1983).

36-Fischer Frank, Beyond empiricism**:** policy inquiry in post positivist perspective. Policy Studies Journal, Vol.26, No.01, (spring, 1998).

37-Flybjerg Bent, A Perestroikan Straw Man Answers Back: David Laitin and Phronetic Political Science. Politics & Society, Vol.32, No.03, (September, 2004).

38-_____, Five Misunderstandings About Case-Study Research. Qualitative Inquiry, Vol.12 No.02, (April, 2006).

39-Forrester John, On Kuhn's Case: Psychoanalysis and the Paradigm. Critical Inquiry, Vol.33, (Summer, 2007).

40-Fraassen van Bas, Logic and the Philosophy of Science. Journal of the Indian council of philosophical research, Vol.27, No.02, (2011).

41-Fryer A. K. Political science as a science. Papehs and proceeding of the royal society of Tasmania, (Vol.99).

42-Gandhi Debu, Rational Choice Theory in Political Science: Mathematically Rigorous but Flawed In Implementation. Critique: A worldwide journal of politics, (Spring, 2005).

43-Gerring John and Joshua Yesnowitz, A Normative Turn in Political Science. Polity , Northeastern Political Science Association, Vol.38, No.01, (January, 2006).

44-Gibbons T. Michael, Hermeneutics, Political Inquiry, and Practical Reason: An Evolving Challenge to Political Science. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006).

45-Giovanni Sartori, Bien comparer, mal comparer. Revue international de politique comparée, Vol.01, No.01, (1994).

46-_____, Concept Misformation in Comparative Politics. The American Political Science Review, Vol.64, No.04, (Dec, 1970).

47-Gunnell G. John, Handbooks and History: Is It Still the American Science of Politics?. International Political Science Review / Revue international de science politique, Vol.23, No.04, (Oct, 2002).

48-_____, The Founding of the American Political Science Association: Discipline, Profession, Political Theory, and Politics. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006).

49-Haggard Stephan and Robert R. Kaufman, Political economy approach of democracy transition. Comparative politics, Vol.29, No.03, (Apr, 1997).

50-Hagopian Frances, Political Development, Revisited. Comparative Political Studies, Vol.33, No.06/7, (August/September, 2000).

51-Hall A. Petter and Rosemary C. R. Taylor Political science and three new institutionalism. Political studies, Vol. XLIV, (1996).

52-_____, The Dilemmas of Contemporary Social Science. boundary 2, Vol.34, No.03, (Fall, 2007).

53-Harsany C. John, Rational choice models of political behavior vs. functionalist conformist theories. World politics, Vol.21, No.04, (Jul, 1969).

54-Heaney T. Michael and John Mark Hansen, Building the Chicago School. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006).

55-Hoffmann Stanley, Tendances de la science politique aux États-Unis. Revue française de science politique, Vol.07, No.04, (Année, 1957).

56-Huntington Samual, The Change to Change: Modernization, Development and Politics. Comparative Politics, Vol.03, (April, 1971).

57-Ido Oren, Can Political Science Emulate the Natural Sciences? The Problem of Self-Disconfirming Analysis. Polity, Northeastern Political Science Association, Vol.38, No.01, (January, 2006).

58-Immergut Mellen, The Theoretical Core of the New Institutionalism. Politics & Society, Vol.26, No.01, (March, 1998).

59-Ingrid van Biezen and Daniele Caramani, (Non) Comparative Politics in Britain. University of Birmingham, Politics, Vol.26, No.01, (2006).

60-Kahin Mct. George, Guy J. Pauker, Lucian W. Pye, Comparative Politics of Non-Western Countries. The American Political Science Review, Vol.49, No.04, (Dec, 1955).

61-Kellstedt M. Paul, The Political Methodologist: Newsletter of the Political Methodology Section. American Political Science Association, Vol.15, No.02, (winter, 2008).

62-Kenny Michael, History and Dissent: Bernard Crick's The American Science of Politics. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006).

63-Kohli Atul, The Role of Theory in Comparative Politics: A Symposium. World Politics, Vol.48, (October, 1995).

64-Kurtz J. Marcus, Understanding peasant revolution: From concept to theory and case. Theory and Society, Vol.29, No.93, (2000).

65-Laitin D. David, The Perestroikan Challenge to Social Science. Politics and Society, Vol.31, No.01, (March, 2003).

66-Lakatos Imre, History of Science and Its Rational Reconstructions. PSA: Proceedings of the Biennial Meeting of the Philosophy of Science Association, Vol. 1970, (1970).

67-_____, Science and pseudoscience. Philosophical Papers, Vol.01, (1973).

68-Leca Jean, La science politique dans le champ intellectuel français. Revue française de science politique, Vol.32, No.04, (Année, 1982).

69-Lecours André, **L'**approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité?. Montréal. Politique et Sociétés, Vol.21, No.03, (2002).

70-Levi Margaret, The Economic Turn in Comparative Politics. Comparative Political Studies, Vol.33, (August-September, 2000).

71-Lieberman S. Evan, Nested Analysis as a Mixed-Method Strategy for Comparative Research. American Political Science Review , Vol.99, No.03, (2005).

72-Lindauer Lance, Rational Choice Theory, Grounded Theory, and Their Applicability to Terrorism. The Heinz Journal, Vol.09, Issue.02.

73-Lijphart Arend, Comparative politics and comparative method . The American political science review, Vol.65, Issue.03, (Sep, 1971).

74-_____, The Comparable-Cases Strategy in Comparative Research. Comparative Political Studies, Vol.08, No.02, (July, 1975).

75-Loewenberg Gerhard, The Influence of European Émigré Scholars on Comparative Politics, 1925–1965. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006).

76-Marsh David and Heather Savigny, Political Science as a Broad Church: The Search for a Pluralist Discipline. Politics, Vol.24, No.03, (2004).

77-March D.James and John P. Olsen, The new institutionalism: organizational factors in political life. The American Political Science Review, Vol.78, No.03, (Sep, 1984).

78-Mahoney James, A Tale of Two Cultures: Contrasting Quantitative and Qualitative Research. Political Analysis, Vol.14, (2006).

79-_____, Debating the State of Comparative Politics: Views from Qualitative Research, Comparative Political Studies, Vol.40, No.01, (January, 2007).

80-_____, Toward a Unified Theory of Causality. Comparative Political Studies, Vol.41 No.04/05, (April/May, 2008).

81-Munck L. Gerardo, Game Theory and Comparative Politics: New Perspectives and Old Concerns. World Politics, Vol.53, No.02, (January, 2001).

82-_____, The regime question Theory Building in Democracy Studies. World Politics, Vol.54, (October, 2001).

83-Munroe Smith, Introduction: The Domain of Political Science. Political Science Quarterly, Vol.01, No.01, (1886).

84-Norris Pippa, Towards A More Cosmopolitan Political Science?. European Journal of Political Research, Vol.30, No.01, (Spring, 1997).

85-Ostrom Elinor, New Horizons in Institutional analysis. American Political Science Review, Vol.89, No.01, (Mar, 1995).

86-Réjean Landry, Les traditions de recherche en science politique. Politique, No.23, (1993).

87-Renwick Kristen Monroe, Shaking Things Up? Thoughts about the Future of Political Science. PS: Political studies, (June, 2002).

88-Schramme Thomas, On the Relationship between Political Philosophy and Empirical Sciences. Analyse & Kritik. (Stuttgart), Vol.30, (2008).

89-Seawright Jason and John Gerring, Case Selection Techniques in Case Study Research: A Menu of Qualitative and Quantitative Options. Political Research Quarterly, Vol.61 No.02, (June, 2008).

90-Sheldon S. Wolin, Political Theory as a Vocation. American Political Science Review, Vol.63, No.04, (December, 1969).

91-Shu-Yun Ma, Political Science at the Edge of Chaos? The Paradigmatic Implications of Historical Institutionalism. International Political Science Review, Vol.28, No.01, (2007).

92-Sigelman Lee, The Coevolution of American Political Science and the American Political Science Review. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006).

93-Smith M. Rogers, Should We Make Political Science More of a Science or More about Politics?, PS: Political Science and Politics, Vol.35, No.02, (Jun, 2002).

94-Snyder Richard and James Mahoney, The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change. Comparative Politics, Vol.32, No.01, (October, 1999).

95-Thomas George, The Qualitative Foundations of Political Science Methodology. Review Essay, Vol.03, No.04, (December, 2005).

96-Toulmin Stephen, Return to politics Perestroika and Post-paradigmatic Political Science. Review essay ,Political theory, Vol.31 No.06, (December, 2003).

97-Wiarda J. Howard, Is comparative politics dead? Rethinking the field in the post-Cold War era. Third World Quarterly, Vol.19, No.05, (1998).

98-_____, Rethinking political development: A look backward over thirty years, and a look ahead. Studies in comparative international development ,Vol.24, No.04, (winter, 1989- 90).

v Encyclopedias:

1. Encyclopedia of Government and Politics. (Mary Hawkes worth and Maurice Kogan), USA, Routledge, Taylor and Francis Group, 2002.
2. Encyclopedia of Philosophy. (Donald M. Borchert), 2nd edition, (Vol.02), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006.

3. _____, (Donald M. Borchert), 2nd edition, (Vol.03), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006.
4. _____, (Donald M. Borchert), 2nd edition, (Vol.06), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006.
5. _____, (Donald M. Borchert), 2nd edition, (Vol.07), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006.
6. _____, (Donald M. Borchert), 2nd edition, (Vol.09), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006.
7. Encyclopedia of Sociology. (Edgar F. Borgatta and Rhonda J. V. Montgomery), Second Edition. USA, Macmillan Reference, an imprint of The Gale Group, New York, 2000.
8. International Encyclopedia of the Social Sciences. (William A. Darity, Eduardo Bonilla-Silva, Philip R. Costanzo, Patrick L. Mason, Paula McClain, Donald M. Nonini, David Scott, Theresa Singleton), 2nd edition. (Vol.01), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2008.
9. International Encyclopedia of the Social Sciences. (William A. Darity, Eduardo Bonilla-Silva, Philip R. Costanzo, Patrick L. Mason, Paula McClain, Donald M. Nonini, David Scott, Theresa Singleton), 2nd edition. (Vol.02), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2008.
10. International Encyclopedia of the Social Sciences. (William A. Darity, Eduardo Bonilla-Silva, Philip R. Costanzo, Patrick L. Mason, Paula McClain, Donald M. Nonini, David Scott, Theresa Singleton), 2nd edition. (Vol.03), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2008.
11. International Encyclopedia of the Social Sciences. (William A. Darity, Eduardo Bonilla-Silva, Philip R. Costanzo, Patrick L. Mason, Paula McClain, Donald M. Nonini, David Scott, Theresa Singleton), 2nd edition. (Vol.04), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2008.
12. International Encyclopedia of the Social Sciences. (William A. Darity, Eduardo Bonilla-Silva, Philip R. Costanzo, Patrick L. Mason, Paula McClain, Donald M. Nonini, David Scott, Theresa Singleton), 2nd edition. (Vol.06), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2008.
13. International Encyclopedia of the Social Sciences. (William A. Darity, Eduardo Bonilla-Silva, Philip R. Costanzo, Patrick L. Mason, Paula McClain, Donald M. Nonini,

David Scott, Theresa Singleton), 2nd edition. (Vol.08), USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2008.

14. The Encyclopedia of political science. (George Thomas Kurian, editor in chief: James E. Alt, Simone Chambers, Geoffrey Garrett, Margaret Levi Paula D. McClain), USA, Prepared with the assistance of the American Political Science Association. CQ (Congressional Quarterly) Press, a division of SAGE, , Washington, DC. 2011.
15. The social science Encyclopedia. (Adam Kuper and Jessica Kuper), Second Edition, USA, Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2005.

v Unpublished papers:

1. Aldo F. Ponce, The Behavioralist Empire and its Enemies: a Comparative Study of Successes and Dissatisfactions in American Political Science. Department of Economics University of Connecticut. (This paper sheds light on the reasons that explain the dissatisfactions because of the Behavioralist dominance within American political science academia).
2. Berkenpas R. Joshua, The Behavioral Revolution?" History and Myth in American Political Science. (Paper presented on the Panel "Public Knowledge: Historical Perspectives on the Discipline and Its Publics" at the Western Political Science Association's annual meeting in Portland, March 2012).
3. Berndtson Erkki, Schools of Political Science and the Formation of a Discipline. (Prepared for presentation at the XXIst World Congress of the International Political Science Association, July 12-16, 2009, Santiago de Chile, Chile).
4. Kremer-Marietti Angèle, Le paradigme scientifique, cadres théoriques, perception, mutation. Université de Picardie, Amiens Groupe d'Études et de Recherches Épistémologiques, Paris.
5. Keman Hans, Comparing political systems: Towards positive theory development. (Working Papers Political Science No. 2006/01, Department of Political Science Vrije Universiteit Amsterdam).
6. Laitin D. David, Comparative Politics: The State of the Subdiscipline. APSA, 2000, "Comparative Politics. Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, (September 2000).
7. Munck L. Gerardo and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals. December 15, 2005.(This paper contributes to ongoing debates about the direction of comparative politics through

an analysis of new data on the scope, objectives and methods of research in the field, as well as on the profile of the authors who write, and the journals that publish, articles in comparative politics. The results of the analysis, and the arguments, are as follows. Comparative politics is a rich and diverse field).

8. Rakner Lise, Rational Choice and the Problem of Institutions: A Discussion of Rational Choice Institutionalism and Its Application by Robert Bates. (Working & unpublished Paper, Chr. Michelsen Institute, Norway), 1996.

فهرس
المحتويات

الـــــفـــهـــــرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	III
شكر وتقدير	IV
المقدمة	أ
الإطار العام للدراسة	ب
دوافع الإختيار	و
أهمية الدراسة	ز
هدف الدراسة	ز
الدراسات السابقة	ح
إشكالية الدراسة	ك
فرضيات الدراسة	ل
ضبط المصطلحات	م
حدود ومجال الدراسة	ن
منهج الدراسة	ن
أدوات الدراسة (طرق جمع المعلومات)	س
صعوبات الدراسة	س
هندسة الدراسة	ع
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي والمنهجي لحقل السياسة المقارنة**	
المبحث الأول: حقل السياسة المقارنة	04
أولا: ماهية السياسة المقارنة	04
ثانيا: المقارنة في الدراسات السياسية	13
ثالثا: الإشكالات المعرفية والمنهجية للدراسات السياسية المقارنة	17

المبحث الثاني: البنية المنهجية في السياسة المقارنة	20
أولا: المنهج في السياسة المقارنة	20
ثانيا: البحوث الكمية والكيفية	25
ثالثا: الإقترابات ومتغيراتها [المتغير السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي]	26
رابعا: المنظور، المتغيرات ووحدات التحليل	27
خامسا: مستويات التحليل	30
المبحث الثالث: النظرية في السياسة المقارنة	31
أولا: النظرية	31
ثانيا: النظرية العامة	35
ثالثا: موقع النظرية في السياسة المقارنة	37
رابعا: الإسقاط النظري [- 1. كميكانيزم - 2. كدينامية - 3 . كتفعيل]	40
المبحث الرابع: الأنماط النسقية	41
أولا: النموذج	41
ثانيا: النموذج النظري	42
ثالثا: النموذج المعرفي الإرشادي	44

الفصل الثاني

المعالجة الإبستيمولوجية للمعرفة ودورها في حقل السياسة المقارنة

المبحث الأول: الدراسات السياسية ضمن إطار حركية المعرفة العلمية	51
أولا: المناهج التقليدية في مجال بحوث المعرفة	55
ثانيا: خصائص المعرفة العلمية وإشكالية تطبيقها على الظواهر السياسية	58
المبحث الثاني: التطور و التفاعل المعرفي (منظور إبستيمولوجي)	69
أولا: الإبستيمولوجيا وتحليل تطور المعرفة	69
ثانيا: التموجات الإبستيمولوجية الكبرى [الرئيسية]	73
ثالثا: التموجات الإبستيمولوجية الثانوية [الفرعية]	85

المبحث الثالث: تأثير المتغيرات غير الإبستيمولوجية على حقل السياسة المقارنة	92
أولا: أبعاد التأثيرات الحضارية والمجتمعية	93
ثانيا: دور التطورات السياسية والإقتصادية	96
المبحث الرابع: أصول النماذج المعرفية السائدة في حقل السياسة المقارنة	99
أولا: المدرسة المثالية [الفلسفية] Idealism	100
ثانيا: المدرسة الوضعية [الإمبريقية] Positivism	102
ثالثا: المدرسة النسبية [المنظوراتية] Relativism	104

الفصل الثالث

المنعطفات الإبستيمولوجية والحركات المضادة

- البناء والتفكيك المعرفي –

المبحث الأول: مرحلة الدراسات غير العلمية	111
أولا: المرحلة التقليدية	111
ثانيا: الدراسات غير الشكلية (1900 – 1950) - شبه حركة مضادة -	125
المبحث الثاني: التموُج الإبستيمولوجي الفاصل (مرحلة النزعة العلمية)	138
أولا: الثورة السلوكية "Behaviouralism" (1921 – 1966)	139
ثانيا: الحركة المضادة – ما بعد السلوكية Post-Behaviouralism (1967-1988)..	157
المبحث الثالث: المنعطف الإبستيمولوجي الثانوي (النزعة العلمية الثانية)	178
أولا: مرحلة نظريات الخيار العقلاني (1989 – 2000)	179
ثانيا: الحركة المضادة - بريسترويكا علم السياسة (2001- الحاضر 2013)	188
الخاتمـــة	199
قائمة الجداول	208
قائمة الأشكال	210
قائمة المراجع	212
فهرس الموضوعات	233

University Dr.
Taher moulay
-Saida- Algeria
Faculty of law and political science
Department of political science
And international relations

Comparative Politics:

Dimensions of the epistemological undulations over the dynamic of construction and deconstruction of knowledge

Dissertation for the obtainment of the Master's Degree in Political Science and International Relations

Specialty: Comparative politics

Elaborated by the student:
Belakhdar Taifour

Supervised by:
Dr. Abdellali Abdelkader

The jury members:

- Prof. Dr Tachma Boumedienne ..... President
- Dr. Abdellali Abdelkader ..... Reporter
- Prof. Dr Serrier Abdellah Rabah ..... Member
- Dr. Harouche Nourddine ..... Member

2012/2013

ABSTRACT

This study aims trying to tackle the evolution of the field of comparative politics by focusing on the role of methodological approaches, particular scientific and quantitative tendencies in Political Studies in this field, by linking between different paradigms were dominant in different stages time of evolution, these "models guiding" was natural outcomes of epistemological junctures occurred in the field as an interpretation's "Thomas Kuhn" of how rises and evolves of the knowledge, which disagree with the pattern before the twentieth century, which was considered to that development takes patternal accumulation and continuation, while the new interpretation put forward by this author believes that evolution Do not get only through cognitive revolutions successive and separate from each other, and the main reason this happens is the "crisis" that occur within the community of scientific research that had been agreed on the principles and scientific rules formalize that community, and this crisis is due by the inability of the "paradigms" prevailing in finding appropriate solutions to the problematics that occur on the field.

It was necessary to study and discuss interpretations philosophy of science on the development of knowledge, particularly scientific knowledge, in order to know the real site of the development witnessed by the field, during the period extends from the first comparative study of scientific experimental of political systems and conducted by the thinker Greek "Aristotle" and passing different periods and successive stages closely associated extent intellectual maturity of the human mind, in spite of the delayed benefit various social sciences, including political science from the methods used by various natural sciences, and it was not because of the uses in itself, but because of lack of understanding of social scientists and politists of the real dimensions under phenomenon of humanity as a whole, and political phenomenon in particular, in addition to the inability of these scientists to devise scientific methods from taking into account the privacy of political phenomenon, most of the methods has borrowed from the sciences, which achieved successes at the level of results and in terms of the credibility of the prediction.

And even made some of the branches of science social, psychological and economic successes of certain thanks to the development of platforms for certain scientific take into account the specificity of each phenomenon, but the political science branches, including the field of comparative politics did not have a share in the conclusive results regarding political studies and political realities in world, which created a lasting debates between supporters of the trends of scientific and between the orientations of supporters of the tendencies of "Criterial values", and although the dominant of both the two paradigms on the field for certain periods, but were not absolute dominant, there is always political scientists who reject being misled by the rules of specific research under the domination of a research groups on the field, which make the field exposed to permanent revisions, whether at the level of the methods or the level of research topics and theoritical applications.

There is no doubt that the Criterial values is the one who dominated the field throughout the previous phase of the behavioral model, and like the rest of Political Studies, which was folding under the political and ethical philosophy, but the behavioral subtraction, which began with in the twentieth century and dominated on the field after the Second World War created new directions in comparative studies, in particular methodological approaches of the scientific trends. In spite of the strong criticism it suffered this model in the seventies and eighties but it returned again with "rational choice" in the nineties, but this time it did not have the same strong influence left by the behavioral model, and the reason for that limited the pioneers of this trend of new scientific theories derived from the field of "micro-economic" and overgrowth in empirical applications of mathematical models, making them exposed to criticism in the early stages of the beginning as the book (the pathologies of rational choice) in 1994, and ending with the anti-movement to this trend (perestroika of political science).

follows from the foregoing, the paradigms resulting from the methodological trends represented in two paradigms, the first is the "Criterial values" in the form of qualitative studies, which required the field since its inception and throughout the stages of development, the second is the "empirical model" with its scientific and quantitative tendency, it is clear the model who finds a quasi-Scientific's revolution is the latter model, because the cognitive's shock caused by this scientific oriented and the size of the debate and the controversy that surrounded about it and still further, the behavioral model and the second scientific tendency are formed a differences articulated between the construction of knowledge prevailing before them, and the deconstruction role by these forms of methodological trends, and in parallel with that should not be overlooked reaction to the strong trend of these two tendencies, what post Behaviouralism and the perestroika of political science were played an important role in not giving the opportunity to these models in order to reach the final stages of a paradigm as a sense of "Thomas Kuhn", on the contrary, it made the field as a whole is going on in a crisis, and there is no complete circle in the field as he went to many of the authors. As if the models and anti-models have become intractable pattern in the field of comparative politics.

This study was launched from the following problematic:

- To which extent the epistemological undulations (manners and scientific methods in the political researchs) played a role in the process of building and dismantling to the structure of knowledge in the field of comparative politics according to the patterns of continuation, circumvolution and cognitive estrangement ? And how moved from the fields of theoretical and normative knowledge to the fields of scientific knowledge within the competing paradigms ?

The study confirms the validity of the first hypothesis (the scientific revolution of knowledge as interpreted by "Thomas Kuhn" that played an important role in establishing the ground rules for methodological frameworks and theoretical approachs in the field of comparative politics and this is what leads to estrangement and to build a new knowledge), which is really What happened with the behavioral movement and with the second scientific revolution in the field in 1990, has developed research

methods and changed many approachs has been development of the other, also expanded the agendas of research, but that it is with respect to a partial rupture the study proved that it is not true as a global truth, the matter here, the nature of the field knowledge belongs to the Social Sciences, a science experience has shown the impossibility of evolution according to the pattern of estrangement and separation total for the previous studies, because the accumulation of knowledge plays an important role in this field, by a centuries of studies and development.

With regard to the second hypothesis notion that: (accumulation of knowledge, which settles for a period of time and that takes a line upward and ascending in the field of comparative politics is a result of the expansion of the research programs of quantitative and qualitative studies, and not as a result of undergoing the principle of the revolution and the estrangement of knowledge, this is what leads to the disassembly of knowledge and re-installed, where it owns a mechanism her new susceptibility interpretation and analysis of a new political phenomena), the study confirms this hypothesis in some point post Behaviouralism and in the rest of the stages that followed, as the field expands considerably to the point of fear in which scholars of comparative politics from disintegration and dispersion unit systematically and objectively, especially the latter due to the massive expansion the field, which is paid them to said about "the islands theory" in order to keep the field on its cohesion. However, this assumption is incorrect if dropped on the stage of Behaviouralism, there was no sudden spurt in evolution, and structural functional and communication approachs as well as to focus research on particular perspective, a perspective of "Developmentalism", features are predominant, which printed the field in this period, and even in terms of trying to apply scientific rigor was search for a "general theory" is the most important scientific trends in this period.

The third hypothesis argument: (trends related the scientific tendencies has played an important role in the development of the field and earned the results of its research more credibility as a result to methodology rigorous; if this is true is there a possibility to cancel the orientations of the "Criterial values"? Or the Political Studies in this field require hiring both two the trends?), on the one hand that the orientations of scientific tendencies has played an important role in the development of the field, it is true the study proved that by highlighting the various quantitative and empirical methods and employ the theoretical models in each of the phase Behaviouralism and the second scientific tendency, which employed various theories of rational choice and mathematical quantitative, and other methods of scientific research. The assumption that these methods earned the researchs of the field a more credibility, it is incorrect, many of the results in terms of explanation or prediction was wrong, for example, linking democracy occurrence to the economic development. That is not true in all the countries which become democratic, this proves anything it shows the relativism in the political concepts, even if subjected to scientific methods in the study.

The fourth hypothesis argument: (unlike political philosophy in political science, which is reviewing its role gradually, it has gained the field of politics comparative immunity against cracking and collapse grace to the conflict and competition that governs its paradigms, and has an ability to adapt to movements countermeasures and

even with the epistemological revisions), the study has confirms this hypothesis, and evidence that the field is even up to this date (2013) is still of particular importance within the fields of political science, grace to the methodological topical pluralism advocated by the last anti-scientific movement.

It is noteworthy that every movement counter to those scientific tendencies, as the post-Behaviouralism and the perestroika of political science, they advocated the need of not to neglect qualitative studies and not domination imposed by a specific search groups on the field, and nor for the exclusion the supporters of the scientific tendency. The most important result of the study is that the methodological tendencies is creates the paradigms in the field of comparative politics, and not the topical trends, in addition, Topics studied by scholars of comparative politics throughout the evolution of the field were not the subject of controversy and debate sharp, even though there were some differences was taking on Traditional Studies as studies still do not take into account the changes and growth of the dynamic factors, or its nature was western and narrow, but the real debates was about the shortcomings and the domination of the character of normative studies, in addition to being accused the theory Interests and it was descriptive and not a comparative studies, this last debate is the one who changed the form of the field dramatically. And the concept of "crisis" in the paradigms in the field of comparative politics did not occur at the level of topical researchs, but "crisis" occurred at the level of methods of researchs. Underwent the dynamic of construction and deconstruction of knowledge in the field to the two methods in terms of research, the first method is the way of deductive was predominant in European Studies. The second way to search is the way of inductive that characterized American Studies.

The modern economics is the first Newtonian social science. Its successful colonization of political science implies that political science has also been Newtonized. Apart from the atomistic nature of methodological individualism, the rational choice school is also Newtonian in the sense that it aims at reducing the complex political world into a few simple laws; the Behaviouralism and rational choice are the two major scientific approaches in contemporary political science. They share the Newtonian belief in discoverable regularities, testable theories, quantitative data, and positivist methodologies. However, to a large extent such scientificity of political science is borrowed from other disciplines, mainly economics. Overall, this discipline has not yet found its Newton. Because the persistence in tracking the literatures of the field of comparative politics leads to the conclusion diversity, plurality, division, competition and conflict between the scholars of this field, especially with the feedback and controversy on the issues of methodology and specific research, and this was a way to balance and evolution within research groups, and all attempts to cancel this diversity and plurality was rejected, and the absence of flexibility in the understanding of developments both within these groups to finding solutions to problematics on political reality was failure.

Key words: comparative politics, epistemology, paradigms, scientific revolutions, accumulation of knowledge, normative and empirical trends, methodological pluralism.